

جامعة الجزائر 03
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم العلاقات الدولية

أثر المجموعة العرقية الكردية على أزمة الهوية الوطنية في تركيا

أطروحة مقدمة لقسم: العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر 03
استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في: العلاقات الدولية

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور عمار بوحوش

إعداد الطالب:
وليد دوزي

لجنة المناقشة:

- 1- أ.د. مختار مزراق أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03 رئيساً
- 2- أ.د. عمار بوحوش أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03 مشرفاً ومقرراً
- 3- أ.د. عمر صدوق أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو عضواً
- 4- أ.د. بومدين طاشمة أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان عضواً
- 5- د. مراد فول أستاذ محاضر أ جامعة الجزائر 03 عضواً
- 6- د. منصور لخضاري أستاذ محاضر أ المدرسة العليا للعلوم السياسية عضواً

السنة الجامعية: 2016 - 2017

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

أثر المجموعة العرقية الكردية على أزمة الهوية الوطنية في تركيا

أطروحة مقدمة لقسم: العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر 03
استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:

وليد دوزي

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور عمار بوحوش

لجنة المناقشة:

- 1- أ.د. مختار مزراق أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03 رئيسا
- 2- أ.د. عمار بوحوش أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03 مشرفا ومقررا
- 3- أ.د. عمر صدوق أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو عضوا
- 4- أ.د. بومدين طاشمة أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان عضوا
- 5- د. مراد فول أستاذ محاضر أ جامعة الجزائر 03 عضوا
- 6- د. منصور لخضاري أستاذ محاضر أ المدرسة العليا للعلوم السياسية عضوا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

مقدمة

تواجه العديد من دول العالم مشاكل وأزمات تهدد وحدة نسيجها الوطني واستقرارها السياسي والاجتماعي بالتفكك والانحيار.¹ ولعلّ من أخطر وأخطر هذه الأزمات في العصر الراهن هي أزمة الهوية الوطنية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات في إحدى أو مجموعة من المقومات الثقافية أو العرقية أو القومية أو السلالية... سواء كانت هذه المجتمعات حديثة أو ذات أصول حضارية قديمة، أو حتى تلك التي تفتقد الانتماء الحضاري القديم على حد سواء.

إن حيرة مجموعة بشرية (عرقية، إثنية أو قومية) تجاه موضوع الهوية، يشير إلى خطر داهم يهدد هذه الجماعة، وهو خطر التفكك، إذ أنّ هذه الحيرة تجاه مسألة الهوية هي من العلامات الواضحة على أن هذه الجماعة لم تستطيع في المحافظة على تواصل أبنائها بها.² لقد تعقدت المنازعات العرقية والقومية وتعددت عقب نهاية الحرب الباردة بين المجموعات القومية والعرقية المختلفة وفي مناطق متعددة من العالم، على غرار ما حدث في بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً كروسيا الاتحادية وجمهورية طاجاكستان وأذربيجان، إضافة إلى الحروب الدامية التي شهدتها دول الاتحاد اليوغوسلافي سابقاً كالبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. كما امتدت الاضطرابات العرقية إلى الهند ولاوس وإقليم كشمير وبورما وإندونيسيا وسيريلانكا. ولم تستثنِ القلاقل والاضطرابات العرقية الدول الكبرى مثل كندا وبريطانيا وأستراليا وغيرها من الدول عندما صعّدت الحركات الانفصالية فيها من حدّة مطالبها.³

لقد تعرضت ولا زالت كثير من الوحدات السياسية لمخاطر التنافر والشقاق التي أفرزتها وتعمل على تمزيق وحدتها ظاهرة الأقليات وأزمة الهوية. فتكاد تنعدم تلك الدول التي توصف بالدول القومية نظراً لعدم تجانسها المطلق على الصعيد القومي أو العرقي أو الثقافي، إذ أنّ الدولة الوطنية اليوم أو الدولة - الأمة تتشكل من مزيج من التجمعات التاريخية التي كان

¹ باسيل يوسف بجك، وآخرون، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 49.

² رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997: ص08.

³ أحمد عباس عبد البديع، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي" 8 مجلة السياسة الدولية" القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (114)، أكتوبر 1993 4 1651.

لكل منها إحساس واضح وتميز بالذاتية المنفصلة في الماضي، والتي توحدت بفعل مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال عملية التكامل القومي التي استهدفت القضاء على عوامل وأسباب الصراعات والمنافسات الداخلية وغير ذلك من الوسائل التي تقاوم التوجهات والميول التكاملية التي لم تأخذ بعد في الضمور كما كان متوقعا لها.

أما ظاهرة الاختلافات العرقية والقومية فإنها ليست قاصرة على الدول الأوروبية، بل هي من السمات المميزة لدول العالم الثالث أيضا، بما لها من الحدود المصطنعة التي أقامتها الدول الاستعمارية والتي أدت إلى تنوع الجماعات العرقية والثقافية واللغوية داخل كل منها، مما ترتب عليه تواتر اندلاع المنازعات المحلية في صورة الحركات الانفصالية التي تحولت إلى حروب أهلية، في دول مثل نيجيريا والكونغو الديمقراطية (حركة انفصال كاتنغا)، وباكستان (انقسامها إلى باكستان وبنغلاديش)، أو في صورة رفض الخضوع للسلطة المركزية والمطالبة بالاستقلال، أو على الأقل الحكم الذاتي في إطار العديد من الحركات والاضطرابات الثورية مثل ثورات سكان "التلول" في بورما و"الأميونيز" في إندونيسيا، والمجموعة العرقية الكردية في كل من تركيا والعراق وإيران، والسلالات العرقية في أوغندا.¹

لقد عانت الجمهورية التركية منذ نشأتها في أكتوبر 1923 من تناقضات بنيوية: علمانية النظام وإسلامية المجتمع، عرقية النظام وتعددية المجتمع، ديمقراطية الدستور وهيمنة العسكر، شرقية الموقع والانتماء وغربية السياسة والتوجه. وقد ترتب على هذا التكوين الهجين بروز استقطابات سياسية واجتماعية تمحورت حول عناصره عاكسةً مأزقَ هوية عميقاً جعل الدولة عرضةً للآزمات والاهتزازات المتتالية.

إن المجموعة العرقية الكردية ليست ملفا تركيا محضا، فالأكراد الذين يتوزعون منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على أربع دول شرق أوسطية هي: إيران والعراق وسوريا إضافة إلى تركيا، ظلت تراوهم فكرة الدولة القومية لتجمع شتات شعبهم، دون أن يجدوا الفرصة المواتية لذلك. فتركيا التي تعد أكبر بلد حاضن للمجموعة العرقية الكردية طوّرت علاقاتها مع جميع

¹ وليد دوزي، "ظاهرة الأقليات في البوسنة والهرسك": (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات أوروبية متوسطة، جامعة تلمسان، 2011): ص 09.

الأطراف في الشرق الأوسط مع مطلع القرن الحادي والعشرين، دون التنازل عن خطوطها الحمراء، وعلى رأسها رفض قيام دولة قومية للأكراد في المنطقة، لما يشكله ذلك من خطر على أمنها القومي. غير أن كرة الثلج المتدحرجة في المنطقة اضطرت تركيا لتغيير كبير في سياساتها تجاه الأكراد، حيث باتت كلمة كردستان المحظورة في تركيا تتردد على ألسنة العديد من السياسيين.

ويبدو صناع القرار الأتراك اليوم أكثر إدراكاً، أن القضية الكردية لم تعد شأنًا داخلياً للـ الأربع المحتضنة للشعب الكردي بعد ضعف الحكومتين المركزيتين في العراق وسوريا، وأن حلها قد يمر عبر إعادة رسم الخرائط في الإقليم، وأن الوضع صعب الاستشراف في ظل تدخل فواعل كثيرة في الساحة العراقية والسورية، على رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، فضلاً عن إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. كما تبدو الحكومة التركية شديدة الحرص على كسب أصوات الأكراد في الاستحقاقات الانتخابية، والتي تأمل أن تعود نتائجها الإيجابية على عملية السلام في البلاد، بما يقدم حلاً إستراتيجياً ونهائياً للقضية الكردية ربما عبر إعطاء المناطق الكردية حكماً ذاتياً يسعون إليه، أو التحول إلى نظام حكم فيدرالي في المستقبل البعيد.

1. أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في حساسيته الفائقة، الأمر الذي أفضى إلى تزايد اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية بالدراسات المتعلقة بظاهرتي الهوية، والأقليات والمجموعات البشرية، حيث توالت الدراسات النظرية والميدانية عن الموضوع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر. ويعدّ منتصف القرن العشرين البداية الحقيقية لاهتمام التحليل السياسي بهاتين الظاهرتين،¹ إلا أن هذا الاهتمام قد تضاعف مع نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشيوعي، لما أضحي يتمخض عنهما من نتائج تمس الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن القومي للدولة والمجتمع الدولي على حد سواء. وعلى إثر ذلك، فإن هذه الظواهر لا تقتصر

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 . (19).

على نوع محدد أو معين من الوحدات السياسية أو الشعوب، بل قد تعرفها الدول المتقدمة أو النامية، القوية أو الضعيفة.

وبالنسبة لتركيا تتبع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى كبر مساحة تركيا وعدد سكانها وتنوعهم، بالإضافة إلى استمرارية أهميتها طوال خمسة عقود باعتبارها دولة مجابهة للسوفييت سابقا، وباعتبارها أيضا عضو في حلف الناتو. وعطفا على ما سبق تستمد الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على طبيعة التغيرات التي مر ويمر بها النظام والمجتمع التركيين، إذ برزت متغيرات كبيرة وكثيرة على الساحة الداخلية لتركيا منذ العقود القليلة الماضية، حيث تطوّر تيار اجتماعي وسياسي عريض في تركيا اهتمّ بالحفاظ على القيم والتقاليد والإرث التركي المشترك، وسعى في الوقت نفسه لتطوير المجتمع والدولة وتحديثهما. وقد نما هذا التيار الذي عرف بالمحافظ ليتجاوز تصوّر ثنائية "العلمانية - الإسلام" التي عنت في أحيان كثيرة أن حضور أحدهما يعني إقصاء الآخر، وبخاصة في المجال العام. لقد تطوّر هذا التيار حتى انتقل من هامش الحياة السياسية إلى مركزها عبر تجارب مختلفة؛ فكان تيارا فضاضاً عبّر عن قوى تقليدية عامة، وعبّرت عنه العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية مثل سعيد النورسي وعدنان مندريس وتورغوت ونجم الدين أريكان وفتح الله غولن، ثم تزايد زخمه ومكانته حتى أضحى الأبرز والأوسع في تركيا على المستويين الرسمي والشعبي مع اتخاذ حزب العدالة والتنمية بزعامة أحمد داوود أوغلو الديمقراطية المحافظة هويةً سياسية.¹

أما أكراد تركيا فقد عانوا من انتقاص حقوقهم كمواطنين أصلاء في الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923، ذلك أن مصطفى كمال أتاتورك وضع لها ستة مبادئ عامة تحكم نشأتها ومسيرتها، تأتي في المقدمة منها القومية التركية، ملغيا كل الإثنيات الأخرى غير التركية من أكراد وعرب وأرمن وبوشناق وشركس وغيرهم، إذ اعتبر ذلك التنوع ضعفا وعنوان تشتت. وبذلك اعتبر كل مواطن في الجمهورية التركية "تركيا"، وإن كان ينتمي فعلا إلى عرق آخر، وكان في مقدمة هؤلاء الأكراد الذين يشكلون القومية الثانية من حيث العدد في الجمهورية التركية.

¹ عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

وقد أُرِدِف هذا التصنيف الكثير من الإجحاف بحق الأكراد على مدى عشرات السنين، على رأسه حظر لغتهم، وعدم الاعتراف بحقوقهم القومية والثقافية، إضافة إلى ما لحق منطقة جنوب شرق تركيا - ذات الأغلبية الكردية - من إهمال اقتصادي وتنموي، خاصة بعد نشوب الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني في النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي.

وقد تبدلت الأوضاع قليلا - وإن بطيئا - مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، فقد استثمرت الحكومات المتعاقبة الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي الذي عاشته تركيا، والحاضنة الشعبية التي تأمنت بفعلهما، إضافة إلى التقيد - إلى حد ما - بمعايير الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه، لتقوم بإصلاحات على مراحل متباعدة، بحيث تبني كل منها على سابقتها، فكانت أولاها عام 2003 حين سمحت الحكومة بتنظيم دورات لتعليم لغات غير التركية، لحقها افتتاح أقسام لتعليم تلك اللغات في الجامعات التركية، إضافة إلى حقوق التأليف والنشر باللغة الكردية، ثم افتتحت الدولة نفسها قناة تلفزيونية رسمية ناطقة بالكردية. وفي عام 2012 تم السماح بتعليم اللغة الكردية كمادة غير إلزامية في المدارس. كما تبني حزب العدالة والتنمية سياسة تنمية المناطق الكردية عبر سلسلة من المشاريع الاقتصادية والتنموية، من طرق ومستشفيات ومطارات وجامعات ومرافق سياحية، نهضت بالمنطقة المهملة منذ عشرات السنين، وأظهرت اهتمام الحكومة ورئيسها السابق (أردوغان) بالمنطقة، الأمر الذي أَمَّن له استقبالا حاشدا ومهيبا لدى زيارته مدينة ديار بكر - أكبر المدن الكردية - السنة الماضية.¹

لقد رسمت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية يونيو 2015 مشهدا سياسيا وحزبيا جديدا في تركيا، شديد الاختلاف عما اعتادت عليه منذ 2002، فرغم تقدم حزب العدالة والتنمية على جميع الأحزاب المنافسة له في رابع انتخابات برلمانية على التوالي، إلا أن ما أفرزته صناديق الاقتراع حرمته من إمكانية تشكيل الحكومة بمفرده، وألجأته إلى سيناريوهات بديلة لم يضطر للجوء لها من قبل، ذلك لأن الحزب لم يفشل فقط في الوصول إلى 367 نائبا لتغيير الدستور عبر البرلمان، وفقد حتى فرصة طرحه على الاستفتاء الشعبي (330 مقعدا)، بل بات

¹ سعيد الحاج، "تركيا والأكراد.. ضرورات الداخل وتطورات الإقليم"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9>، تاريخ تصفح المقال: 2015/06/16.

غير قادر حتى على تشكيل الحكومة بمفرده بعد خسارته الأغلبية البرلمانية، إثر ثبات أصوات الشعب الجمهوري وتقدم كل من حزبي الحركة القومية والشعوب الديمقراطي، حيث وضع الأخير بتخطيه حاجز 10% الانتخابي حدا لطموح العدالة والتنمية.

وقد خرج حزب الشعوب الديمقراطي HDP بقيادة صلاح الدين دميرطاش، كأكبر الفائزين في هذه الانتخابات، فبعد أن كانت غاية طموحه أن يتخطى العتبة الانتخابية المتمثلة بنسبة 10% لدخول البرلمان، وجد نفسه أمام تمثيل تاريخي قياسي للأكراد في البرلمان (13% بمجموع 80 مقعداً)، ومقدماً نفسه كمثل شبيه حصري للأكراد وذلك بعد تطوير الحزب لرؤيته وخطابه وتقديم نفسه على أنه ممثل الأكراد أولاً، وهو ما ضمن له أصوات معظم الإسلاميين الأكراد المؤيدين للعدالة والتنمية، ثم حزب كل تركيا ثانياً، باعتباره مدافعاً عن كل الشعوب المسحوقة. وقد بنى الحزب حملته الانتخابية على أساس العداء مع العدالة والتنمية وأردوغان، وتعهد بدخول البرلمان لحزبان الحاكم من الأغلبية وتحويل النظام في البلاد إلى رئاسي، وهو ما أمّن له نسبة غير قليلة من أنصار حزب الشعب الجمهوري خاصة، إضافة إلى حدة الخطاب والتراشقات بينه وبين أردوغان تحديداً، ثم التفجيرات التي استهدفت بعض مقار وأحد مهرجاناته الانتخابية في مدينة ديار بكر قبل الاستحقاق الانتخابي بيومين، حيث لعب ذلك على وتر سيكولوجيا الأقليات، فحشد المترددين من أكراد الجنوب الشرقي للتصويت.¹

وفي تطور جديد للقضية الكردية في تركيا وبعد وقف لإطلاق النار دام أكثر من سنتين بين تركيا وأكرادها، ودخولها في مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، عادت المواجهات العسكرية بين الطرفين في أواخر يوليو 2015، بعد مقتل عسكريين أتراك في هجوم لحزب العمال الكردستاني جنوب شرقي تركيا. وقد اعتبر الحزب أن تلك الهجمات جاءت رداً على "تواطؤ" الحكومة التركية مع تنظيم الدولة في مدينة سروج التركية التي راح ضحيتها 32 قتيلاً من أكراد تركيا المدنيين وعشرات الجرحى. ورد سلاح الجو التركي بضرب معاقل حزب العمال

¹ سعيد الحاج، "الانتخابات التركية...قراءة في النتائج والسيناريوهات"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/9/>، تاريخ تصفح المقال: 2015/06/17.

الكردستاني في كردستان العراق، مما أسفر عن مصرع مقاتلين من الحزب، ووضع عملية السلام بين أنقرة والأكراد -القائمة منذ أكثر من عامين- على حافة الهاوية.¹

وقد وعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 2015/08/12 بأن يواصل بكل عزم العمليات العسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في بلده. وقال أردوغان أن: «هذه العمليات ستتواصل وسنخوض هذا الكفاح بكل عزم»، مؤكداً من جديد أن عملية السلام التي بدأت في 2012 مع المتمردين الأكراد مجمدة، وأكد أن قوات الأمن التركي ستقاتل المتمردين الأكراد حتى «يغادروا تركيا ويتخلون عن أسلحتهم».²

كل هذه المتغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها و لا زالت تشهدها تركيا دفعتني إلى البحث في القضية الكردية وأزمة الهوية في الجمهورية التركية التي تعتبر من بين الدول التي تعاني من أزمة الهوية منذ استيلاء مصطفى كمال أتاتورك على السلطة سنة 1923م، وإلى زمننا الحاضر وبدرجات متفاوتة بين مرحلة زمنية وأخرى بالإضافة إلى قلة الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع بطريقة موضوعية، وبصورة أدق، رغبة في سد الثغرة في الأدبيات السياسية الحالية.

2. مبررات اختيار الموضوع

وتنقسم إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

فأما المبررات الموضوعية فتتعلق بتطور المقاربات والبرادغمات المتعلقة بالمجموعات العرقية والهوية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى ظهور تحديات ومشاكل أنتجتها أزمات الهوية والمجموعات العرقية من عنف وفوضى وعدم استقرار داخلي وتدخلات أجنبية في الشؤون الداخلية للدول تحت مسميات عديدة كحماية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان والذود عن المضطهدين. ومن هنا كان الانتقال بالاهتمام والتحليل من الصراعات ما بين الدول والجيش التي كانت تسود مرحلة الحرب الباردة، إلى الصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي أعقبت

¹ "مقتل ثلاثة عسكريين أترك بهجمات كردية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/30/>، تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

² "أردوغان يعد بمواصلة العمليات ضد الأكراد" 8 يومية الخبر الجزائرية، العدد (7880) 2015/08/13 13.

سقوط جدار برلين وتفكك المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، وهذا ما دفع اهتمام مجلس الأمن إلى عدم الاقتصار على حل النزاعات والحروب ما بين الدول فحسب، بل تعداه إلى الأمور غير العسكرية كذلك المرتبطة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية لاستتباب السلم والأمن الدوليين.

وأما المبررات الذاتية، فترجع إلى رغبتني في معرفة ما مدى اندماج المجموعات العرقية في مجتمعاتها الوطنية وكيفية معالجة مشاكل وأزمات الهوية الوطنية في المجتمعات المتعددة ثقافياً وعرقياً وقومياً، بالإضافة إلى التعرف على النموذج التركي في خلق التعايش بين مجموعاته الإثنية والعرقية المتنوعة، وأثر ذلك على التنمية السياسية والاقتصادية للجمهورية التركية.

3. أدبيات الدراسة

إن الدراسات التي تناولت موضوع "أثر المجموعة العرقية الكردية على أزمة الهوية الوطنية في تركيا" بهذه الصياغة غير متوفرة، حيث أن هذا البحث يحاول دراسة الأكراد في تركيا كمجموعة عرقية تنادي بمطالب سياسية واجتماعية وثقافية عبر حركة عرقية، في ظل العناد الكردي من جهة والحكومي من جهة أخرى بالتمسك بموقفيهما، وما مدى تأثير كل ذلك على الهوية الوطنية التركية. أما فيما يخص الدراسات التي تناولت مسألتني الهوية والأكراد في الجمهورية التركية، فالعديد منها جاء تحت دراسات قانونية أو تاريخية، ودون الربط بشكل مباشر بين مطالب المجموعة العرقية الكردية وأزمة الهوية الوطنية في تركيا.

ومن بين الكتب التي تناولت أكراد تركيا، كتاب للباحث إبراهيم الداوقلي تحت عنوان أكراد تركيا¹ الذي تناول المجموعة العرقية الكردية في تركيا في ثماني فصول. ففي الفصل الأول تطرق إلى العلاقة بين شعوب الشرق الأوسط القديمة، ثم إلى أصل الأكراد وجغرافية كردستان. وفي الفصل الثاني تناول الكاتب علاقة الأكراد بالأترك عبر التاريخ، وذلك من الفترة التي سكن فيها الأكراد الأقاليم الجنوبية الشرقية للأناضول سنة 2800 ق.م، واتخاذهم من المناطق الجبلية موطناً لهم في إقليم كوردا إلى غاية علاقتهم بمصطفى كمال أتاتورك إبان حرب التحرير الوطنية وعشية قيام الجمهورية التركية سنة 1923. أما الفصل الثالث فقد خصه الداوقلي

¹ إبراهيم الداوقلي، أكراد تركيا. (ط2)، أبريل: دار نارس للطباعة والنشر، 2008.

لعلاقة الأكراد بالأتراك خلال الجمهورية التركية الأولى وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة قيام ثورات شعبية (كثورات الشيخ سعيد ودرسيم) ضد الحكومة المركزية في أنقرة بزعامة كمال أتاتورك ثم عصمت إينونو. وفي الفصل الرابع من الكتاب، تطرق مؤلفه إلى فترة الانقلابات العسكرية في تركيا منذ 1961 وأثرها على الأكراد، وازدهار الحركة الكردية في تركيا سنة 1967 من خلال الحركة القومية الكردية وكذا ضمن الحركة اليسارية التركية التي لم تكن إلى غاية سنة 1967 تعترف بالقضية الكردية في تركيا، لكن بعد هذا التاريخ وفي سنة 1969 استطاع الأكراد انتزاع الاعتراف السياسي بقوميتهم الكردية وذلك بعد ولوج 71 نائباً كردياً البرلمان التركي (من أصل 450 مقعداً) في الانتخابات البرلمانية التركية في 1969/10/12. كما اعترفت القيادة الجديدة لحزب العمال التركي الاشتراكي في 29-31 أكتوبر 1970 بأن الأكراد شعب موجود في شرق تركيا.

أما الفصل الخامس من كتاب أكراد تركيا، فقد عنوانه الباحث إبراهيم الداوقى بالأكراد والفوضى السياسية في تركيا، حيث تناول فيه موجة العنف السياسي التي شهدتها تركيا في فبراير 1978 والقتل العشوائي للأكراد وإتلاف ممتلكاتهم وإعلان الأحكام العرفية في 17 ولاية تركية من ضمنها 14 ولاية شرقية (ذات كثافة سكانية كردية مرتفعة). كل هذه الأحداث أدت إلى قيام مجموعة من الطلبة الأكراد من خريجي كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة سنة 1978 بتأسيس حزب العمال الكردستاني - بارتى كريكاراني كورد PKK وعلى رأسهم عبد الله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة. وفي الفصل نفسه تناول الباحث أثر انقلاب 12 سبتمبر 1980 على أكراد تركيا، وخلق حركة كردية جماهيرية في المنطقة الشرقية التركية. أما الحركة الكردية الحديثة في تركيا فقد استهل المؤلف الحديث عنها في الفصل السادس من خلال التنظيم الجديد لحزب العمال الكردستاني سنة 1984 الذي أعاد تنظيم صفوفه وتمركزه في المناطق ذات الكثافة الكردية الكبيرة وانتهجه للعمل المسلح ضد المصالح التركية في الداخل والخارج. أما الفصل السابع فقد تناول فيه الكاتب الواقع التركي ومستقبل الأكراد عبر الثقافة الكردية في تركيا، مستقبلاً الديمقراطية في تركيا والأكراد وتركيا الأوروبية حيث يرى المؤلف أنه بالرغم من استنكار الدول الأوروبية والغرب للعنف

المسلح المعتمد من طرف الأكراد ضد الدولة التركية، إلا أنهم -الدول الأوروبية والغرب- يعقدون المؤتمرات الدولية لبحث حقوق الأكراد والاضطهاد الذي يتعرضون له. وفي الفصل الأخير تطرق الباحث إبراهيم الداوقوي إلى عملية اختطاف عبد الله أوجلان من قبل المخابرات التركية والحل السياسي للقضية الكردية حيث طرح الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال فكرة إقامة الفيدرالية التركية - الكردية على بساط البحث والمناقشة، ليخلص في الأخير إلى رؤيته لحل نهائي للقضية الكردية في تركيا مفادها قيام جمهورية تركية فيدرالية ديمقراطية. كما رأى الداوقوي أن شعوب بلاد الأناضول والرافدين والشرق الأوسط بحدودها الجغرافية التي تضم الأتراك والعرب والأكراد والفرس والتركمان والشركس والتركمان والأرمن والآشوريين تشكل وحدة جغرافية - تاريخية متكاملة فإن إقامة -حسبه- إتحاد فيدرالي بين هذه الشعوب هو الحل الأمثل لجميع مشاكلها.

وهناك أيضا كتاب **القضية الكردية في تركيا**¹ للباحث هنري باركي ومجموعة أخرى من المؤلفين، وترجمة هه قال، حيث تم تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة فصول. وقد تم التطرق في الفصل الأول إلى جذور المشكلة الكردية، وفي الثاني إلى التطورات التي عرفتتها الحركة العرقية الكردية في تركيا منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي، أما الفصل الثالث فتم تخصيصه لدور العامل الكردي في السياسة الخارجية التركية، ليتم الخوض في علاقة الأتراك بالأوروبيين في ظل أزمة الأكراد في تركيا في الفصل الأخير.

أما الباحث مازن بلال فقد انطلق في دراسته الموسومة **المسألة الكردية، الوهم والحقيقة**² من فرضية مفادها أن المسألة الكردية أعقد من أن تطرح عبر تنظيرات سياسية فقط، وأن كافة الحالات التاريخية التي عاصرتها كانت نتيجة أشكال سياسية دولية أو داخلية، بينما بقيت الجغرافية الكردية والإنسان الكردي -حسبه- بعيدين عن التنظير والحلول التي قدمت، وبالتالي بقيت المسألة الكردية على هامش أي تحرك داخلي أو دولي.

¹ هنري باركي وآخرون، **القضية الكردية في تركيا**. (ط1) (ترجمة قال هه)، أربيل: مطبعة مؤسسة ثاراس: 2007.

² مازن بلال، **المسألة الكردية، الوهم والحقيقة**. (ط1)، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 1993.

وقد تناول المؤلف في ست فصول هوية القومية الكردية بصفة عامة، فبينما خصص الفصل الأول للجانب المفاهيمي والنظري لمفهوم الأمة والهوية القومية ووحدة الشعب، خصص الفصل الثاني لما سماه الأكراد وأزمة التاريخ كمصطلح إجرائي ليعبر به عن منهجية خاطئة - في نظره- في استعمال الحدث التاريخي لتدعيم الشخصية القومية، حيث رأى أن أزمة التاريخ هي في التدوين و الإيديولوجية وردات الفعل، وأن دراسة التاريخ كمقاطع مستقلة تشويها له في حركته ومعناه، وأن كتابة التاريخ الكردي قد تعرض في رأيه إلى التطرف والتلفيق السياسي حيث أن النزعة الطورانية أثرت على تدوين التاريخ الكردي. أما الفصل الثالث فتناول فيه المؤلف المسألة الكردية وأوهام الاستيعاب السياسي، من خلال تعريفه لأشكال وأنواع الدول كالدولة القومية والدولة الإقليمية وأزماتها، إضافة إلى إبعازه الثورات الكردية إلى أزمة الأكراد مع الدولة وأزمة الدولة في استيعاب سياسي للحالة الكردية. وفي الفصل الرابع تطرق إلى الأوضاع التي عاشها ويعيشها الأكراد من تنكيل وتشريد وسلب الحقوق وأنها ما هي إلا نتائج مترتبة على مجابهة المنزلق الخطير الذي يجب على الأجيال الحالية إزالة أسبابه.

أما الفصل الخامس فذكر فيه إستراتيجية الحل القومي للقضية الكردية، وأن هذا الحل هو اجتماعي لا سياسي، ليخصص الفصل السادس للملاحق المتعلقة بأصل كلمة الأكراد وبالثقافة واللغة الكرديتين والثورات الكردية في العراق وإيران وتركيا. ففي كردستان العراق تطرق إلى ثورة 1917 وثورة السليمانية (1918-1919) وثورة سمكو شكاك (1921-1924) وانتفاضة البرزايين 1932 وثورة كردستان العراق سنة (1961-1975). وفي كردستان إيران تناول ثورة جمهورية كردستان في مهاباد الإيرانية (1946-1947). وفي كردستان تركيا تطرق إلى انتفاضة جبال أارات (1927-1930) بقيادة نوري إحسان باشا والتي قمعت من قبل قوات أتاتورك، وانتفاضة درسيم سنة 1937 بقيادة سيد رضا والتي قمعت كمنشلاتها.

أما على صعيد الهوية الوطنية فقد خاض الأستاذ محمد نور الدين في مؤلفه تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات¹ في مشاكل هوية تركيا الوطنية، والمتمثلة في

¹ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات. (ط1)، الإسكندرية: رياض الريان للكتب والنشر، 1997.

أزمة الأكراد والأرمن والعلويين. بالإضافة إلى العلمانية والإسلام في تركيا و ولوج أول حزب إسلامي للحياة السياسية التركية عبر بوابة حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أريكان وذلك في الانتخابات البلدية مارس 1994 والنيابية شهر ديسمبر 1995. أما القسم الثالث من الكتاب فتناول فيه الباحث المسألة الكردية في تركيا، والانفتاح التركي على الأكراد في عهد الرئيس تورغوت أوزال وفكرته التي طرحها للنقاش آنذاك حول الفيدرالية. أما القسم الخامس فتطرق فيه إلى المشاريع التنموية التي نفذتها السلطات التركية لاستيعاب أكرادها كمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول GAP. ليتطرق في بقية أقسام الكتاب إلى اليهود في تركيا والطورانية الجديدة الهادفة إلى تمتين العلاقات مع دول العالم التركي (الدول الناطقة باللغة التركية) في ظل النظام الإقليمي الجديد والعلاقات مع سورية والعراق وإسرائيل وروسيا واليونان.

وللمؤلف نفسه كتاب آخر بعنوان: تركيا، الجمهورية الحائرة.¹ حيث بحث فيه مواضيع الكمالية والتوجهات التغريبية والعلمانية لأتاتورك عشية قيام الجمهورية التركية ولعقود من الزمن، والأقليات الدينية والعرقية في تركيا التي حددتها اتفاقيتي سيفر و لوزان، والتفاف أتاتورك على الأقليات العرقية ورسمه لوحدة عرقية للأمة التركية، وبالتالي إنكاره لوجود أقليات عرقية في تركيا كالأكراد والأرمن والعرب والشركس. كما خاض في العلاقة بين الجيش والسلطة واصفا إياها بالمعضلة، ليتناول الإسلاميين ودورهم في العملية السياسية من خلال حزب الرفاه والانقلاب عليهم من قبل العلمانيين والمؤسسة العسكرية، ورفض فتح الله غولن الانقلاب على حزب الرفاه وطرح لنفسه آنذاك بديلا لأريكان. ليختم كتابه بعلاقات تركيا مع إسرائيل التي تعتبر -تركيا- أول دولة إسلامية تعترف بالدولة الإسرائيلية سنة 1949. وعلاقات تركيا بأرمينيا وأذربيجان والنزاع حول إقليم قره باغ والدور التركي في منطقة البلقان عموما وكوسوفو خصوصا.

¹ محمد نور الدين، تركيا، الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. (ط1)، بيروت: مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

أما كتاب **تركيا والشرق الأوسط**¹ لمؤلفه فيليب روبنس، فقد تناول فيه الفواعل والمتغيرات الشرق أوسطية على غرار قضايا المياه والأكراد والروحية الإسلامية وأزمة الخليج الثانية التي أثرت وتوثر كلها في سياسات تركيا الداخلية والخارجية، مما يؤكد -حسبه- على ترابط وثيق لا فكاك له بين تركيا والشرق الأوسط والمجتمع الإسلامي الأوسع. كما تطرق إلى هوية الشعب التركي والتراث العثماني، والنزاع التركي - السوري على إقليم الإسكندرونة (هاتاي) الذي ضمه الأتراك إلى السيادة التركية إبان حكم مصطفى كمال أتاتورك. والنزاع التركي - العراقي على إقليم الموصل. كما تناول القضية الكردية في تركيا وثوراتهم ضد حكومة أنقرة طوال عقود من الزمن لإثبات هويتهم والحفاظ عليها وانتزاع حقوقهم القومية، إضافة إلى علاقة الإسلام بالعلمانية في تركيا. كما لم يغفل المؤلف الأوضاع الإقليمية والعلاقات مع سورية والعراق وإيران والملف الكردي المشترك، والعلاقات التركية الخليجية إبان حرب الخليج الثانية ودور وموقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي. ليتناول أزمة المياه في الشرق الأوسط وسيطرة تركيا على منابع المياه في المنطقة كالفرات وصراعاها المتكرر مع سورية والعراق بشأنه. وقد استشرّف آفاق المستقبل والعلاقات التركية الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط الرئيسية التي وصفها بأنها متقلبة، ليخلص في الأخير إلى أن العلاقات التركية- الشرق أوسطية متناقضة بسبب الاختلاف بين الأتراك والعرب والفرس في المصالح، وهذا ما أدى إلى عدم قيام علاقات متينة بين تركيا ودول المنطقة بالرغم من التعايش بينهم لأكثر من أربعة عقود.

أما كتاب **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**² فقد صدر سنة 2012 للباحث عقيل محفوض والذي يرى في ثناياه أن المسألة الكردية تظهر الوجه الآخر لتركيا، حيث من خلال موقفها من الأكراد نقف على حقيقة السياسة فيها وعلى بعض تحدياتها العميقة، وبعض مصادرها أو نقاط قوتها وضعفها. وانطلقت هذه الدراسة من السؤال التالي: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟. وقد حاول المؤلف تقديم تصور إجمالي عن طبيعة ذلك التعامل مع

¹ فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**. (ط1). (ترجمة ميخائيل نجم خوري)، نيقوسيا: دار قرطبة، 1993.

² عقيل محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

أبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تناول مبادرة الحكومة التركية تجاه الأكراد، والنظر في مفرداتها وقضاياها، والتحديات الراهنة في العلاقة بين تركيا وأكرادها. وتخلص الدراسة إلى شبه اقتناع تركيا وأكرادها باستحالة الحلول الأمنية والعسكرية، وبأولية التغيير في الرؤية والسلوك، وبالاستعداد للتوصل إلى تسوية متوازنة ومستقرة.

أما الباحث أحمد تاج الدين، فقد تطرق عبر صفحات دراسته الموسومة بـ الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن¹ إلى تاريخ الأكراد البشري، الزماني والمكاني من خلال العودة إلى جذور القومية الكردية وتاريخ استوطنهم منطقة كردستان، إضافة إلى تركيبتهم الإثنوغرافية وعاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم ولغاتهم ولهجاتهم، التي تختلف وتتعدد حسب توزيعهم في كل من تركيا وإيران وسورية والعراق. لينتقل في الباب الثاني إلى القضية الكردية والثورات التي خاضوها ضد حكومات دولهم. وقد خلص في الأخير إلى مجموعة توصيات مفادها أنه على القيادات والزعامات التركية حسم الصراعات الكردية- الكردية، وأن تلتصق هذه الزعامات بقواعدها وعدم ارتمائها في أحضان بعض الدول حتى لا تفقد شرعيتها ومصداقيتها وقدرتها على التواصل والتأثير الشعبي. كما أضاف الأستاذ تاج الدين أنه لا بد أن يكون للأكراد أطروحات سياسية ومشاريع حل.

أما فيما يخص المقالات التي تناولت الموضوع، فهناك مقال للكاتب غازي فيصل غدير بعنوان: مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تاريخية 1923-2013)² حيث تناول وقوف الحكومات التركية ضد جميع الانتفاضات المطالبة بالحقوق السياسية والقومية للأكراد، مما اضطرهم لانتهاج إجراءات مسلحة لحماية الهوية الثقافية الكردية. كما تطرقت الدراسة إلى موقف الحكومات التركية المتعاقبة إزاء المسألة الكردية من العهد الأتاتوركي إلى حكومة أردوغان الثالثة .. وقد توزع البحث على مقدمة وأربعة محاور وخاتمة. ففي المحور الأول تطرق إلى مرحلة قيام الجمهورية التركية وسياسات حكومتها حزب الشعب كالحزب الديمقراطي تجاه الأكراد، وفي المحور الثاني إلى حكومات الانقلابات العسكرية في

¹ أحمد تاج الدين، الأكراد، تاريخ شعب وقضية وطن. (ط1)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001.

² غازي فيصل غدير، "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تاريخية 1923-2013)"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية "بغداد: مركز المستنصرية للدراسات والدولية، العدد (46) 2013.

تركيا وسياساتها المتبعة إزاء المسألة الكردية. أما المحور الثالث فتناول سياسات الحكومات التركية تجاه المسألة الكردية بعد اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. أما المحور الأخير فخصه لسياسات حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية إزاء المسألة الكردية، ليستنتج في الأخير أن سياسات الحكومات التركية قد غلب عليها طابع العنف في التعامل مع المسألة الكردية والتي لم تنقطع، بل كادت أن تكون تلك الحكومات تمثل امتداداً لموقف واحد ومستمر هو استخدام القوة المفرطة ضد الأكراد على الرغم من تبديلها، كون تلك الحكومات كانت تخضع لهيمنة الجنرالات وأن أي خروج عن تلك الإستراتيجية يعرضها إلى الإزاحة من سدة الحكم سواء بالانقلابات العسكرية المباشرة أو بالتهديد باستخدامها. أما عن حلول القضية الكردية في الزمن المنظور، فرأى الباحث أن الجميع سيكون بانتظار تطورات داخلية في مقدمتها الاتفاق على صفقة سياسية أو قيام تحالف بين حزب العدالة الحاكم والأحزاب الكردية داخل البرلمان لتحقيق نسبة الثلثين في مجلس النواب، للموافقة على حزمة من التعديلات الدستورية تتضمن توسيع صلاحيات الإدارات المحلية للولايات ذات الأغلبية الكردية والاعتراف بوجود قوميات أخرى إلى جانب الأتراك لتحقيق حقوقهم السياسية والثقافية وتطوير النظام السياسي في تركيا.

أما الأستاذ حنا عزو بهنان، فقد حاول في مقاله المعنون بـ "قضية العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية 1984-2007"¹، في دورية دراسات إقليمية عراقية، توضيح الأهداف التي أسس من أجلها حزب العمال الكردستاني في تركيا في نهاية السبعينات من القرن العشرين، ونشاطاته المسلحة خلال السنوات 1984 - 2007 والتي كانت رد 007- حسبه- للسياسة التي انتهجتها الحكومات التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية ضد الحركات الكردية المسلحة، التي شهدتها تركيا في تاريخها المعاصر وبالضبط في عهد الرئيس مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938) والتي اتسمت بالقوة. وكذلك رد الفعل التركي تجاه نشاطات ذلك الحزب. وقد اختتم الباحث دراسته بالاستنتاجات

¹ حنا عزو بهنان، "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية 1984-2007"- دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (12) 2007.

التي توصل إليها من حسم القضية الكردية في تركيا. ومن بين هذه الاستنتاجات، ازدواجية الموقف التركي إزاء القضية الكردية، من خلال مطاردة الحكومات التركية عناصر حزب العمال الكردستاني ووصفهم بالإرهابيين، و من ناحية أخرى كان موقفها إيجابياً من الأكراد العراقيين من خلال إقامة منطقة آمنة لهم على الحدود المشتركة بين الدولتين واتفاقها مع القيادات الكردية العراقية في سبيل القضاء على تلك العناصر، إضافة إلى ضرورة دخول الحكومة التركية في مفاوضات مع ذلك الحزب وحل القضية الكردية بوسائل سياسية تضمن للأكراد حقوقهم القومية في إطار الجمهورية التركية من جهة، والاهتمام بمنطقة جنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية التي تعد أكثر مناطق تركيا تخلفاً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قياساً ببقية المناطق الأخرى من جهة أخرى.

وتعالج أفرح ناثر جاسم حمدون، "موقف الأحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية في تركيا"¹ وذلك بالعودة إلى جذور القضية الكردية في تركيا مطلع عشرينات القرن الماضي، ثم القضية الكردية بعد الحرب العالمية الثانية والتي اعتبرتها فترة ظهور بعض الحريات خاصة بعد إقرار قانون التعددية الحزبية والذي أرفده نوع من الانفتاح والانتعاش للحريات الدينية. كما تطرقت في المبحث الثاني إلى موقف الأحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية مثل حزب النظام الوطني والذي يعتبر أول حزب إسلامي في تركيا تأسس على يد نجم الدين أريكان سنة 1970، ليحظر بعد سنة واحدة من تأسيسه ويحل محله حزب السلامة الوطني ثم حزب الرفاه الذي تأسس سنة 1983.

ومن بين النقاط التي طرحتها لحل القضية الكردية في تركيا: تأسيس أخوة إسلامية وإقامة نظام عادل (إسلامي) وتنفيذ برنامج تنمية خاص بالجنوب الشرقي وإلغاء حالة الطوارئ. لتعرض في محصلة البحث بعض مواقف حزبي الفضيلة والعدالة والتنمية، حيث اعتبر هذا الأخير الاختلافات الثقافية والعرقية في المجتمع التركي بما فيها القضية التركية إنما هي إثراء للمجتمع وليست تناقضات، لذلك اعترف بحق الأكراد في استخدام لغتهم وتعلم ثقافتهم.

¹ أفرح ناثر جاسم حمدون، "موقف الأحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية في تركيا". دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (10) 2007.

4. إشكالية الموضوع

لابد للبحث أو الدراسة من مشكلة معينة يعالجها، والوصول إلى هذه المشكلة وتحديدها من أهم المراحل التي يمر بها الباحث، وهذا ليس بالأمر السهل وهو لا يخلو من الصعوبة والحيرة عند اختيار المشكلة المناسبة. وتمثل مشكلة البحث نقطة البداية لعمل الباحث، ومن دون مشكلة أو موضوع لا يكون هناك مبرر للباحث من معالجة شيء، ولا يتوقف مفهوم المشكلة هنا على تسميتها أو اقتراح عباراتها، وإنما تتناول عدد من العناصر الفرعية التي تساهم في توضيح مشكلة البحث وعناصرها. ويعد اختيار مشكلة البحث من أهم مراحل تصميم البحوث العلمية، وتأتي الأهمية في أنها تؤثر على جميع H G البحث وخطواته، فهي التي تحدد للباحث نوع الدراسة وطبيعة المناهج ونوع الأدوات المستخدمة والبيانات التي يجب الحصول عليها والفروض والمفاهيم التي يجب تحديدها والعينة الواجب اختيارها. والمشكلة ما هي في الواقع إلا موضوع يكتنفه الغموض، ويحتاج إلى كشف وتحليل، ولكن لابد أن تكون بعيدة عن الحياة الشخصية والأهداف الذاتية، وأن تحقق فائدة عامة ونفعا للمجتمع من الناحية التطبيقية أو النظرية أو كليهما.¹

وبما أن مشكلة البحث تتجسد عندما يدرك الباحث عن طريق ملاحظاته أو تجاربه أن شيئاً معيناً غير مفهوم يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتفسير والتحليل، فإن مشكلة هذه الدراسة تتجسد في غموض أثر أكراد تركيا على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجمهورية التركية، كونه أثر اختلف وتطور بمرور الزمن وتعاقد الحكومات التركية والزعامات الكردية منذ قيام تركيا سنة 1923. فمنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا، تعاني الجمهورية التركية من تناقضات بنيوية عميقة وذلك من خلال علمانية النظام وإسلامية المجتمع، عرقية النظام وتعددية المجتمع، ديمقراطية الدستور وهيمنة العسكر، شرقية الموقع والانتماء وغربية السياسة والتوجه. وقد ترتب على هذا التكوين الهجين بروز استقطابات سياسية واجتماعية تمحورت حول عناصره عاكسة أزمة هوية عميقة. هذه الهوية تم العمل على تتركبها منذ البداية في مجتمع

¹ علي معمر عبد المؤمن، *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)*. (ط1)، بنغازي:

متعدد العرقيات، ولم يكن من المتوقع لهذه المجموعات العرقية المتعددة وعلى رأسها المجموعة العرقية الكردية أن ترضى بالهوية التركية وأن تكون متحمسة في الدولة التركية، ليلتفّ دستور 1961 حول مشكلة الانقسام العرقي بالقول أن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي. وقد صيغت تعابير منذ فترة وجيزة للإشارة إلى الأكراد كالأترك الجبليين، وبالتالي فلا وجود لاعتراف رسمي بأن الأكراد متميزون عن الأترك لا عرقيا ولا ثقافيا. وهذا ما أفضى إلى صراع مرير بين الأكراد والسلطات الحكومية التركية، حيث أخذت القضية الكردية منذ عقود تطرح نفسها على مسرح الأحداث كقوة مؤثرة في سياسات الدولة وتعمل على إثبات وجودها الفاعل. كما أخذ أكراد تركيا مؤخرا يغادرون حالتهم السابقة كونهم جزءا من مشكلة الصراع القائم إلى حال الإسهام في طرح الحلول لما يتعلق بطبيعة الأوضاع السائدة في تركيا.

وفق هذا السياق، ومن خلال كل ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر المجموعة العرقية الكردية على أزمة الهوية الوطنية في تركيا؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

- ما هو مفهوم المجموعة العرقية؟ والحركة العرقية؟
- ما مفهوم الهوية الوطنية؟
- فيما تكمن أهمية الهوية الوطنية لدى الدولة التركية؟
- ما هي مميزات المجموعة العرقية الكردية وحركتها في تركيا؟ وكيف انعكست الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها؟
- ما هو الحل النهائي الممكن للأزمة الكردية في تركيا في ظل الواقع الذي تعيشه؟

حدود المشكلة:

تدور حدود مشكلة هذه الدراسة حول حدود زمانية وأخرى مكانية.

- **الحدود الزمانية للموضوع:** ستركز على دراسة الأكراد والهوية الوطنية في تركيا منذ قيام هذه الأخيرة كجمهورية مستقلة على يد مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923م، وإلى غاية يومنا هذا، مع عدم إغفال مراحل بعض الوحدات السياسية في الأناضول (كالدولة السلجوقية

والإمبراطورية العثمانية) السابقة على فترة قيام الجمهورية باعتبارها الحقبة الزمنية التي شهدت بزوغ أزمة أكراد تركيا.

- **الحدود المكانية للموضوع:** وتتمثل في الجمهورية التركية باعتبارها الإطار الجغرافي الذي يجمع بين متغيري البحث: المجموعة العرقية لأكراد تركيا والهوية الوطنية التركية، بالإضافة إلى محاولة إعطاء لمحة على كردستان التي تعتبر وحدة جغرافية متلاصقة تضم إلى جانب جنوب شرق تركيا، شمال سورية وشمال العراق وشمال غرب إيران، ومقاطعات من لبنان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا.

5. الفرضيات

تعتبر الفرضيات تعميمات أو أحكام أولية عن العلاقة بين المتغيرات الواردة في البحث. وتعرف على أنها فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة المعنية بالدراسة والعوامل ذات العلاقة بها أو التي تسببها، ويتم استخلاص الفروض من مصادر عدة من النظريات العلمية أو المشاهدة المباشرة أو من خلال كلاهما معا.¹ أما فان دالين، فيعرفها بأنها تفسير مقترح للمشكلة موضوع الدراسة حيث يقول: «بأنها تفسير مؤقت محتمل يوضح العوامل أو الأحداث أو الظروف التي يحاول الباحث أن يفهمها».

ولتفسير مشكلة موضوع الدراسة، وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة، فقد وُظِّفت في هذا البحث مجموعة من الفرضيات أو الإجابات المؤقتة التي من شأنها إعطاء أفكار أولية عن جوانب عديدة من هذه الدراسة، وقد جاءت على النحو الآتي:

- إن لأكراد تركيا بالغ الأثر على أزمة الهوية الوطنية التركية، داخليا وخارجيا وعلى جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا.

- إن المجموعة العرقية عبارة عن جماعة بشرية متميزة تُوحدها ذاتية قومية معينة، ويرتبط أفرادها بروابط فيزيقية بيولوجية معينة، وروابط لغوية ودينية وثقافية وتاريخية مشتركة. أما

¹ بتول هليل جبير الموسوي، "العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45) 2012 72.

الحركة العرقية فهي حركة منظمة لها إطار تنظيمي قوامه مؤسسة أو جملة مؤسسات سياسية وعسكرية.

- ترتب عن الهوية بإحساس الفرد أو الجماعة بأنها تمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزها عن غيرها.

- تكمن أهمية الهوية الوطنية لدى الدولة التركية في تحقيقها للتصالح مع ذاتها وإرثها التاريخي وتجاوزها حالة التمزق السياسي والاجتماعي.

- إن التمايز الذي تشعر به المجموعة العرقية الكردية عن القومية التركية، جعلها تنتظم في حركة عرقية ذات مطالب قومية وثقافية وسياسية. أما الأوضاع الإقليمية الراهنة لتركيا فقد أدت إلى تقويض اندفاع سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وإرباك إستراتيجيتها داخليا وخارجيا من جهة، وتنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا والعراق من جهة أخرى.

- يرتب عن الحل النهائي للأزمة الكردية التركية بمدى إنصافها وتحقيق مطالبها القومية والثقافية.

6. المنهجية

يقصد بالمنهج مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم.¹ فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى معرفة حقيقة الظواهر الطبيعية والوقائع البنائية التاريخية -وضمن ذلك الوجود الإنساني نفسه- وكشفها وتحديد العلاقات بين المتغيرات الفاعلة تسانديا، التي تتكون منها الظاهرة أو الواقعة، والتي تميزت بوجود مراحل عمل واضحة من الملاحظة وفرض الفروض وجمع البيانات وإجراء التجربة وتحليل المعلومات لبرهنة صحة الفروض التفسيرية، و من ثم صياغة النتيجة على شكل قانون أو نظرية.²

¹ عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002 ص 29.

² علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 11.

وبما أن لكل موضوع منهج خاص به، فإن الموضوع الذي نحن بصدد معالجته يحتاج إلى توظيف مجموعة من المناهج. فطبيعة الموضوع تفرض استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** يعرف التاريخ بأنه السجل المكتوب للماضي أو للأحداث الماضية وأنه وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح البحث الناقد عن الحقيقة الكاملة¹. وباختصار فإن المنهج التاريخي يعرف على أنه الطريق الذي يتبعه الباحث في معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج منها. وتتضح أهمية البحث التاريخي في أنه يساعد الباحث على الكشف عن المشكلات التي واجهها الإنسان في الماضي وأساليبه في التغلب عليها والعوائق التي حالت دون إيجاد حلول لها، بالإضافة إلى الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمبادئ العلمية وظروف نشأة هذه النظريات بهدف البحث عن الروابط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية وردها إلى أصولها التاريخية، وتحديد العلاقة بين الظواهر أو المشكلات وبين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى نشوئها². فهو بذلك يساعدنا على معرفة الحقائق التاريخية المتعلقة بمسار القضية الكردية وأثرها على أزمة الهوية الوطنية في تركيا منذ قيام الأخيرة وإلى غاية وقتنا الحاضر، فلا يمكن فهم أزمة الهوية والسياسات التركيبية تجاه الأكراد وردود أفعالهم في الوقت الراهن إلا بالرجوع إلى العقود الزمنية السابقة، والاستعانة بالوثائق والبحوث المنشورة لمعرفة الحقائق.

- **المنهج المقارن** هو وصف ما هو قائم ثم مقارنة ما هو قائم هنا بما هو قائم هناك، أي بمعنى وصف ما هو موجود في مجتمع ما ومقارنته بما هو موجود في مجتمع آخر في ضوء اختلاف كل من المجتمعين. وقد كانت بدايات هذا المنهج في القرن التاسع عشر مقتصرة على وصف ما هو قائم في مجتمع معين ومقارنته بما هو قائم في مجتمع آخر ولكن بتطور استخدام هذا المنهج لم يعد يقتصر عمله على مجرد المقارنة ولكنه امتد ليشمل عملية التأويل والتفسير في كل حالة وبمعنى آخر أصبح المنهج يهدف إلى اكتشاف القوانين الخاصة في

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص-ص 279-280.

² فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي. (ط1)، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002 . (43).

ثقافة ما، وفي ظل ظروف اجتماعية وحضارية خاصة بهذه الثقافة. وبالتالي كان لا بد من اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة لوصف ما هو قائم بالنسبة للقضية الكردية في تركيا، ومقارنته مع مكان قائما في الدولة نفسها في فترات سابقة من جهة، ومن جهة أخرى مقارنته مع دول التواجد الكردي الأخرى، إيران وسورية والعراق.

- **المنهج الوصفي:** يعتبر هذا المنهج من المناهج شائعة الاستخدام بين الباحثين، وهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما موجودة في الواقع ويهتم بوصفها بدقة. وتأتي أهمية المنهج الوصفي بوصفه ركن أساسي في البحث العلمي، وفي نظر الكثيرين من الباحثين، فإنه المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة أغلب المجالات الإنسانية نتيجة صعوبة استخدام المناهج الأخرى وبالأخص المنهج التجريبي. ويعرف المنهج الوصفي؛ بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.¹

ويقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة، على غرار: ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟، من أين نبدأ الدراسة؟، ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟ وما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟. والإجابة على هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرًا كافيًا.²

أما عن أهم أهداف البحث الوصفي فتكمن في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وتوجيهه، فهو يوفر بياناته وحقائقه واستنتاجاته بوصفها خطوات تمهيدية للتحويل نحو الأفضل، إضافة إلى جمع بيانات تفصيلية وحقائق عن ظاهرة أو مشكلة موجودة فعلا في مجتمع البحث، وتحديد المشكلات الموجودة في الواقع وتوضيحها، وإجراء مقارنات لبعض الظواهر أو

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص 87.

² فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة، مرجع سابق، ص 87.

المشكلات وتقويمها وإيجاد العلاقات بينهم.¹ وجاء استخدامنا لهذا المنهج بهدف تحديد الوضع الحالي للأكراد وأثرهم على أزمة الهوية في تركيا، ومن ثم العمل على وصف هذه العلاقة كما ما هي في الواقع وصفا دقيقا.

- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله.

ويتم جمع البيانات في مثل هذا المنهج بوسائل وأدوات متعددة منها المقابلة الشخصية، الاستبيان، الوثائق والمنشورات، وتستخدم دراسة الحالة في كثير من الأحوال كمكمل للدراسات المسحية، ومع أن مثل هذه المناهج تؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا أن ما يتم التوصل إليه من نتائج لا يمكن تعميمه على جميع الحالات الأخرى، إلا في حالة أن يتم التوصل إلى نفس النتائج من عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع فعندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع.²

إن استعمال هذا المنهج كان بهدف التعرف على وضعية تركيا وأزمة هويتها وقضية أكرادها وبطريقة تفصيلية دقيقة، وذلك من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتعمق في دراسة جميع المراحل التي مرت بها منذ سنة 1923 وذلك بقصد إبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين هذه المتغيرات.

7. خطة الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول. ففي الفصل الأول سنتناول المجموعات العرقية والهوية الوطنية من الجانب المفاهيمي والنظري، من خلال التطرق إلى التعريفات والنظريات المتعلقة بمتغيرات ومفاهيم الدراسة.

¹ علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 287.

² ربحي مصطفى عليان و هثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**. (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000 . (46).

أما الفصل الثاني فسنخصصه لدراسة الجمهورية التركية وصياغة سياساتها العامة من خلال المباحث التالية: أصل تركيا والأترك، النظام السياسي في تركيا، التركيبة السكانية للمجتمع التركي ومكونات الهوية الوطنية التركية وأزماتها الداخلية والخارجية. في حين سنركز في الفصل الثالث على القومية الكردية في أربع مباحث، بدءا بتعريف أكراد تركيا وكردستان الشمالية، فجزور الأزمة الكردية وأسبابها في تركيا، ثم الحركات العرقية الكردية في تركيا وأخيرا وليس آخرا سياسة الدولة التركية تجاه الأكراد. وفي الفصل الرابع والأخير، سنخصصه للأزمة الكردية في تركيا بين الواقع والآفاق وذلك بالتطرق لأثر القضية الكردية على السياستين الداخلية والخارجية التركية بالإضافة إلى خلفيات القضية الكردية في تركيا ودور الأطراف الدولية إزاءها، وانعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها، وإستراتيجية النظام السياسي لامتنصاص الحركة العرقية الكردية، بالإضافة إلى آفاق الأزمة الكردية في تركيا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري
للعرقية و الهوية الوطنية

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للعرقية و الهوية الوطنية

يزدحم حقل العلاقات الدولية بالعديد من المصطلحات الدالة على الظواهر المكونة لهذا الحقل، إذ يشيع استخدامها بين الدارسين والباحثين عند تناولهم لظاهرة معينة، لكن المشكلة لا تتمثل في كثافة المصطلحات بل تتعداها إلى الخلط بينها واستعمالها على أنها شيء واحد، هذا ما يؤدي إلى حالة من التعقيد أثناء محاولة فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة.¹ وعليه قبل دراسة أي ظاهرة سياسية أو إنسانية دراسة شاملة، لا بدّ من إيجاد مقاربة مفاهيمية ونظرية للمصطلحات والمفاهيم الأساسية للظاهرة محل الدراسة، وذلك من أجل إحاطة شاملة بجميع جوانبها.²

وبما أن الشق النظري لهذه الدراسة يتعلق بالهوية الوطنية والمجموعات العرقية، فيمكن القول أن العقدين الأخيرين قد شهدا اهتماما بالغا من طرف الباحثين والأكاديميين في الدراسات المتعلقة بموضوع الهوية، إلا أن المفهوم ليس حديث العهد، إذ يرجع بجذوره إلى الفكر الفلسفي الإغريقي. فمسألة الهوية التي تعتبر إشكالية تميز كل ثقافة بالذات، تعدت ذلك في الوقت الحالي لتصبح أزمة تعيشها الجماعات العرقية والثقافية في صميمها. وتُدرج كلمة الهوية حين الحديث عن مجموعة من المفاهيم (القومية، الذاتية، المواطنة، الانتماء). مما يُساعد في جلاء المعنى أحيانا أو تعقيده في أحيان أخرى، وذلك بسبب مجالات الاستخدام، فكل من الأنثروبولوجيا وعلوم النفس والاجتماع والسياسة، تتفتح أكثر للتقرب من الهوية وفهمها بشكل أكبر، وهذا ما زاد المفهوم غموضا والتباسا. فالهوية مفهوم ذو دلالات مختلفة، لغوية وفلسفية وثقافية ودينية، هذا المفهوم المعقد والغامض يتجلى محركا للتحرك

¹ سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا" (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2009-2010) ص10.

² شباح فتاح، "تصنيف الأنظمة السياسية للبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، دراسة حالة الجزائر 0 (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008) ص12.

وموقضا لوعي الشعوب وعامل وحدة لدى جماعات، وعنصر تمايز وتباعد وتناحر عند أخرى.¹

وبسبب أهمية هذه الظاهرة وحساسيتها، نقسّم الفصل الأول إلى المباحث التالية:

- تعريف العرقية والمفاهيم المشابهة لها
- ماهية الهوية الوطنية وأزماتها
- مقاربات نظرية لمفهومي العرقية والهوية الوطنية
- علاقة الهوية الوطنية بالتعدد العرقي

تعريف العرقية والمفاهيم المشابهة لها

تعدّ دراسة المفاهيم السياسية والاجتماعية ضرورة منهجية وذات أهمية علمية، تصلح كمدخل لفهم أبعاد القضية. كما أنه يقع على الباحث دور جوهري في توطين المنهج لمعالجة موضوع البحث، ومن ثم التوصل إلى ديناميكية الحل.² وعليه قبل دراسة الظواهر يجب البدء بتحديد المصطلحات التابعة لها والتفريق بينها إذا استلزم الأمر بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى استخدام مصطلحات في غير مكانها.

وسنقوم من خلال هذا المبحث تعريف بعض المصطلحات من خلال المطالبين التاليين:

أولاً: تعريف الجماعات العرقية والحركات العرقية

ثانياً: المفاهيم المشابهة لمفهوم العرقية

¹ سليمة فيلاي، "الهوية الجزائرية أزمت وتحديات" مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد (8) 08 ديسمبر 2013 : 184.

² هويدا صلاح عتباني، "الهوية والتعدد الإثني، دراسة مفاهيمية مع إشارة إلى النموذج السوداني" مجلة التنوير، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010 4 091.

أولاً: تعريف الجماعات العرقية والحركات العرقية

- تعريف الجماعات العرقية Ethnic groups:

يرجع أصل مصطلح العرقية thnicity إلى الكلمة اليونانية إتنوس التي اشتقت هي الأخرى من مصطلح إتنيكوس، أي الأمة. وقد استخدم الأوربيون خلال العصور الوسطى عبارة جماعة عرقية على كل جماعة يدين أفرادها بدين غير المسيحية أو اليهودية.¹ وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها.²

وقد استخدمت في اللغة الإنكليزية بهذا المعنى من أواسط القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، حين بدأت تشير تدرجاً إلى خصائص عرقية. وقد شهدت الولايات الأمريكية المتحدة استخدام مصطلح العرقية في حقبة الحرب العالمية الثانية حيث أطلقها الأمريكيون للدلالة على الإيطاليين والأيرلنديين واليهود وأشخاص آخرين اعتبروا أقل شأنًا من الجماعات البريطانية المسيطرة بوصفها كلمة مهذبة.³ ويعرف هذا المصطلح بعض اللبس والخلط مع مصطلح العرق، فهناك من الباحثين من يفرق بين العرقية أو الجماعة العرقية، وبين العرق أو الجماعة السلالية.⁴ أما المدلول المعاصر للعبارة فهو محل خلاف كبير بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية. ومهما يكن

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007، 77.

² M.Burge, "The Resurgence of thnicity, Myth or Reality", **Ethnic and racial studies**, Vol 1 N°3 July 1978, p226.

³ مارتن غريفيش و تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، 302.

* بعض الباحثين ومنهم الدكتور أحمد وهبان يفرق بين الجماعة السلالية (العرق-العنصر) (Racial group) والجماعة العرقية thnic group، والذي لم يتداركه كثير من الباحثين في مجال الدراسات الاجتماعية. للمزيد أنظر: هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر، مدخل تاريخي - سياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، 2 -ص 97-98.

⁴ الإقداحي، مرجع سابق، ص 98.

الأمر فإنه واعتمادا على كتابات جملة من الباحثين والمختصين بالدراسات الاجتماعية يمكن تعريف الجماعات العرقية على النحو التالي:

يعرف فاروق مصطفى إسماعيل، الجماعة العرقية بـ: «الفئة السكانية المتميزة، تعيش في مجتمع أكبر، ولها ثقافتها المتميزة، تشعر بذاتيتها ويرتبط أفرادها معا إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية».¹

أما هشام محمود الإقداحي، فيعرف الجماعة العرقية على أنها: «جماعة بشرية متميزة ببعض الخصائص السكانية، وتوحدتهم ذاتية قومية معينة، ويرتبط أفراد هذه الجماعة بروابط فيزيقية بيولوجية معينة، وروابط ثقافية مشتركة، وكذلك التاريخ والذكريات، وتجمع بينهم صلة القرابة ويتحدثون لغة واحدة ولهم انتمائهم الديني».²

في حين يعتبر أحمد وهبان، الجماعة العرقية: «كل تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو الثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوما من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل».³

فالجماعة العرقية حسب هذا التعريف يشترط في أفرادها إدراكهم لهويتهم المتميزة والوعي بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ لخلق شعور بوحدة الهوية داخل نطاق الجماعة التي ينتمون إليها، وهو شعور ينبع من التشابه في الخصائص الفكرية للجماعة وسواد روح الجماعة بين أفرادها بما يهيئ لتعاونهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق عاطفة

¹ فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي.

القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 41.

² هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 97-98.

³ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 80-83.

الولاء للجماعة بغية تحقيق التماسك الداخلي وإظهار الجماعة كوحدة واحدة في تعاملها مع جماعات أخرى.¹

أما عالم الاجتماع البريطاني أنثوني سميث A. mith فعرف الجماعة العرقية بأنها: «مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية، ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة فيما بينها».²

استناداً على التعريفات آنفة الذكر، يمكن اعتبار الجماعة العرقية على أنها: «مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر، لهم سلف مشترك أو (سلالة واحدة) أو تاريخ وذكريات مشتركة أو ثقافة مشتركة، أو تجمع بينهم صلة القرابة، أو الجوار، أو وحدة السمات الفيزيائية، أو اللغة، أو اللهجة الواحدة، أو الرابطة القبلية (الانتماء القبلي)، أو الانتماء الديني، أو أي تركيب من هذه العناصر معا».³

كما أنه يتبين على أساس هذه التعريفات، أنّ الجماعة العرقية thnic group لا تعني بالضرورة تلك الجماعة التي ينحدر أفرادها من ذات الأصل أو تلك التي يشترك أفرادها من سمات فيزيائية واحدة، مثلما عليه الحال مع الجماعة السلالية Racial group وإنما الجماعة العرقية هي تلك التي تمتد لتشمل الأفراد الذين يرتبطون بروابط اجتماعية وثقافية كوحدة اللغة والدين والعادات والتقاليد والثقافة...

وبالتالي فإن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة مقومات فيزيائية بيولوجية فقط،⁴ فقد تكون مقومات الذاتية العرقية فيزيائية بيولوجية، كما قد تكون مقومات اجتماعية ثقافية، وعليه فإنه توجد:

أ. المقومات الفيزيائية: وتتمثل في وحدة السلالة أو الأصل أو العنصر الذي ينحدر منه أفراد الجماعة، وما يترتب على ذلك من اشتراك هؤلاء الأفراد قاطبة في سمات فيزيائية

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص-ص 86-87.

² Anthony D. mith, **National Identity**. London: Penguin books, 1995, p39.

³ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 82.

⁴ وليد دوزي، مرجع سابق، ص 42.

مميزة ناتجة عن الوراثة البيولوجية، وهي سمات من شأنها أن تظل ثابتة نسبياً خلال الأجيال المتعاقبة، على نحو يهيئ للحفاظ على كيان الجماعة العرقية وصيانة ذاتيتها.

ب. **المقومات الثقافية:** وتتمثل في اللغة باعتبارها أداة التواصل و وعاء الثقافة. العقيدة

الدينية باعتبارها مقوماً بارزاً من مقومات الذاتية العرقية لجماعة بشرية ما.¹

وفيما يتعلق بتصنيف الجماعات العرقية، فارتباطاً بمعيار مقومات ذاتية الجماعة، تصنف الجماعات العرقية إلى جماعات سلالية وجماعات لغوية وجماعات دينية، وإن كانت أغلب الجماعات العرقية لا تقتصر على الرابطة بين أفرادها على مقوم واحد، إذ غالباً ما تكون الجماعة العرقية جماعة سلالية ولغوية، أو سلالية ولغوية ودينية... وهكذا.

من جانب آخر فإن الجماعات العرقية قد تكون جماعات مسيطرة في مجتمعها، كما أن أغلب الجماعات غير المسيطرة هي أقليات يعاني كثير منها التهميش والتمييز والاضطهاد، ولذلك نجد أن الحركات العرقية يرتبط وجودها بالجماعات غير المسيطرة.²

ويُقسم كل من مارتن غريفينس و تيري أوكالاهاان الجماعات العرقية إلى أربعة أنواع:

(1) - **الأقليات العرقية المدنية:** تشمل هذه الفئة إضافة إلى آخرين، المهاجرين غير الأوروبيين في المدن الأوروبية وذوي الأصول الإسبانية في الولايات المتحدة، إضافة إلى المهاجرين إلى المدن الصناعية في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

ركزت الأبحاث عن المهاجرين على مشكلات التأقلم والتمييز العرقي في المجتمع المضيق والعنصرية والمشكلات الناتجة عن إدارة الهوية والاختلاف الثقافي. وبالرغم من أن لديها مصالح سياسية، نادراً ما تطالب هذه الجماعات العرقية بالاستقلال السياسي أو الحكومة المستقلة، فهي تُدمج عادةً في نظام إنتاج واستهلاك رأسمالي.

(2) - **الشعوب المحلية:** هذه العبارة هي شاملة للسكان الأصليين في بلد ما، فهم عاجزون نسبياً على الصعيد السياسي وغير مندمجين في الدولة. وترتبط الشعوب المحلية بنمط إنتاج غير صناعي ونظام سياسي من دون دولة.

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص-ص 90-100.

² نفس المرجع الذكر، ص 142.

(3) - الأمم البدائية (الحركات العرقية القومية): يعتبر الأكراد والسيخ والتاميل والفلسطينيين والسريلانكيين أبرز هذه الجماعات، ويتم التعريف بها إلى أنها جماعات لديها قادة سياسيون يطالبون بالحق بإنشاء دولتهم الأمة وعدم خضوعهم لحكم الآخرين.

وعادة ما توصف هذه الجماعات التي لا تملك دولة - أمة، بأنها تتمتع بقدر أكبر من الخصائص المشتركة مع الأمم أكثر منه مع الأقليات المدنية أو الشعوب المحلية. فهي مجموعات مستقرة؛ يتم التمييز في داخلها بحسب المستوى الطبقي والتعليمي وهي تمثل مجموعات كبيرة. ويمكن وصف هذه الجماعات، وفقاً للمصطلحات المشتركة، بأنها شعوب لا دولة لها.

(4) - الجماعات العرقية في المجتمعات المتعددة: تشير عبارة المجتمع المتعدد عادةً إلى 142 نشأت من الاستعمار، وتضم شعوباً غير متجانسة ثقافياً. تمثل كينيا وإندونيسيا وجامايكا مجتمعات متعددة نموذجية. تُعتبر الجماعات، وكما تعتبر نفسها ممثل المجتمع المتعدد، على الرغم من أنها مجبرة على المشاركة في النظامين الاقتصادي والسياسي المتجانسين.

وفي المجتمعات المتعددة، لا يمثل الانفصال عادةً خياراً مطروحاً، وتعتبر العرقية بمنزلة منافسة جماعية، وتعتبر الدول المعاصرة في معظم المجتمعات متعددة.¹

ولحفظ الكيان البشري والثقافي للجماعات العرقية، لا بدّ من توافر عاملين اثنين:

1- إن عضوية الجماعة العرقية هي عضوية إجبارية، إذ أن أفراد الجماعات العرقية يولدون فيها ويرثون خواصها العرقية مثل الدين أو اللغة أو لون البشرة، كما يكتسبون تدريجياً خواصها الثقافية.

2- التزاوج الداخلي: بمعنى أن الغالبية العظمى من أفراد الجماعات العرقية ينتهي بهم الحال -في ظل القيود التي تفرضها الجماعة عليهم

¹ وليد دوزي، مرجع سابق، ص 43.

وأعرافها التي تورثها إياهم- إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة أو الجماعة العرقية من الجنس الآخر.¹

- تعريف الحركات العرقية Ethnic Movements:

تعتبر الحركة العرقية، حركةً سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة (غالباً ما تكون أقلية)، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل تصبو إليه من أهداف، وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي قد تتمثل في أعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى، لا سيما المسيطرة منها، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه، غير أن أغلب الحركات العرقية ترمي إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها، أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة إلى استخدام وسائل عديدة بعضها ذو طابع سلمي، وبعضها يركز إلى العنف.²

ويتضح من خلال هذا التعريف أن الحركة العرقية هي حركة منظمة، يتوافر لها إطار تنظيمي قوامه مؤسسة أو جملة مؤسسات سياسية وعسكرية، إذ نادراً ما تخلو حركة عرقية من جناح عسكري إلى جانب جناحها السياسي، وبطبيعة الحال تأتي على رأس الإطار التنظيمي للحركة قيادة يلتف حولها عدد من أفراد الجماعة المؤمنون بأهداف الحركة ومبادئها.

وقد تلجأ بعض الحركات العرقية ذات الطابع السلمي إلى إنشاء أحزاب سياسية في سبيل بلوغ أهدافها، في حين قد تركز أخرى إلى العنف بشتى أساليبه على غرار الحرب النظامية أو حرب العصابات أو عمليات الاختطاف والاعتقالات والتصفية الجسدية بغية تحقيق المطالب التي ترفعها وتنادي بها.

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق -ص88-89.

² نفس المرجع الذكر، ص142.

وعادة ما ترتبط الحركات العرقية -من حيث وجودها- وبشئى صورها من انفصالية إلى ارتقائية... بالدول التي تتسم بتنوعها العرقي. كما تشكل تهديداً بالغاً للاستقرار السياسي في المجتمعات التي توجد بها، وهذا ما يفتح المجال واسعاً أمام التدخلات الخارجية بالرغم من الطبيعة الداخلية للحركات العرقية.¹

ويوضح الشكل رقم (01)، أمثلة عن الحركات العرقية في بعض الدول متعددة العرقيات:

الشكل رقم (01): الحركات العرقية وطبيعتها في أكثر من دولة متعددة العرقيات

الدولة	الحركة العرقية	طبيعة الحركة
الصين الشعبية	حركة التبتيين	انفصالية
روسيا الاتحادية	الحركة الشيشانية	انفصالية
إثيوبيا	حركة صومالي أوغادين	انفصالية
جورجيا	الحركة الأبخازية	انفصالية
كندا	حركة فرنسي كيبك	انفصالية
المملكة المتحدة	حركة الشين فين في أيرلندا الشمالية	انفصالية
الهند	حركة السيخ في البنجاب	انفصالية
المكسيك	حركة الهنود الحمر في تشيباس	انفصالية
الاتحاد السوفييتي (السابق)	الحركة الطاجيكية	ارتقائية ثم انفصالية
الاتحاد السوفييتي (السابق)	الحركة الأوزبكية	ارتقائية ثم انفصالية
الاتحاد السوفييتي (السابق)	الحركة التركمانية	ارتقائية ثم انفصالية
قبرص	حركة القبارصة الأتراك	انفصالية
رواندا	حركة التوتسي	ارتقائية
رواندا	حركة الهوتو	ارتقائية

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، صص 138-146.

ارتقائية	حركة الموارد	لبنان
ارتقائية	حركة الأغلبية السوداء	جنوب إفريقيا

المصدر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص-ص 149-152.

ثانياً: المفاهيم المشابهة لمفهوم العرقية

وبعد أن سلطنا الضوء على الجماعات العرقية والحركات العرقية، وقبل التطرق إلى المفاهيم المشابهة لمفهوم العرقية يجدر بنا أن ننقل إلى تعريف مصطلحي الأقلية والشعب.

- الأقلية:

يعتبر ظهور الأقليات في المجتمعات الإنسانية، أمر قديم العهد، حيث أن هذه الجماعات توجد في كثير من دول العالم نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية، ومن جراء تشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية و تلاحق الحضارات، وتكون فوارق البنى الاجتماعية والبشرية في بيئات جغرافية متباينة، واختلاف في توزيع الثروات والموارد، وبالتالي ظهور مستغل ومستغل، فنشأت أقليات محكومة ومضطهدة من قبل أكثريات في ممالك التاريخ، جراء الغزو والاحتلال والهجرة والتهجير وسوق المغلوبين لخدمة الغالبين.¹

وبالرغم من أن ظاهرة الأقليات هي موجودة في المجتمعات الإنسانية منذ زمن بعيد، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للظاهرة. فالأقلية مفهوم مرن وديناميكي يصعب تحديده، فهو يتغير باستمرار بفعل عوامل عديدة كالاندماج والانصهار ضمن الأغلبية العددية، أو الهجرة والارتحال إلى مناطق أخرى، أو بفعل التهجير القسري، أو الانفصال عن الدولة لتكوين أخرى، أو الاندماج في ثالثة. كما أن بعضاً من الباحثين والكتّاب يستعمل مفهوم الأقلية ليدل به على معاني أخرى قد لا تكون لها علاقة بالجماعات الإثنية أو القومية أو العرقية أو السلالية.

كما أن هناك استخدامات عديدة لمفهوم الأقلية، على غرار استخدامه للإشارة إلى معنى سوسولوجي صرف، كالدلالة على الطبقة البرجوازية كجماعة مجتمعية متميزة عن

¹ وليد دوزي، مرجع سابق ص 09.

سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، أو كاستعماله للإشارة إلى مضامين سياسية كالانتخابات والأحزاب والبرلمان، كأن يقال أقلية حاكمة.

ومفهوم الأقلية لغويا كما جاء في لسان العرب لابن منظور، مأخوذ من: قلل، القلة خلاف الكثرة، والقل خلاف الكثرة، وقد قل يقلّ، قلة وقلا فهو قليل وقلل بالضم وقلل بالفتح، وقلله وأقله: أي جعله قليلا، وقيل قلله جعله قليلا، وأقل: أتى بقليل وأقل منه: كقليله. أما الأقلية عند ابن جنّي، فهي من قلله في عينه أي رآه قليلا، وأقل الشيء: صادفه قليلا و استقله رآه قليلا، يقال: تقلل الشيء واستقله و تقاله إذا رآه قليلا.

أما اصطلاحا فبالرغم من عدم وجود تعريف موحد للأقلية، إلا أنه يمكن واعتمادا على مجموعة من التعريفات، تعريف الأقلية بـ: « مجموعة وطنية مختلفة عن الأغلبية إما من حيث الجنس أو من حيث الدين أو من حيث اللغة أو من حيث الثقافة أو من حيث انتمائها إلى قومية خاصة مع وعي أو إدراك كلا الطرفين (الأغلبية والأقلية) بذلك التميز أو الاختلاف، وأن تكون غير مسيطرة ومستهدفة الحماية الدولية لها من اضطهاد الأغلبية».¹ واستنادا على هذا التعريف، يُمكن الجزم والتأكيد على أن الأقليات جزء أصيل من نسيج الدول التي تنتمي إليها، حيث أن لهم كل ما للأغلبية من الحقوق، وعليهم جميع ما عليها من الواجبات. ومسؤولية الأغلبية في صدّ الغوايات أكبر بكثير من مسؤولية الأقليات.²

- الشعب:

هم السكان الذين يعيشون في إطار الدولة، ولكي تستطيع تلك المجموعة أن تتعايش معا، يجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك، وتلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة، كالتجاور، والتشابه في التقاليد، والاشتراك في الطموحات، ووحدة الأصل، والدين، واللغة، وإن كان لا يشترط بالضرورة توافر هذه العوامل مجتمعة. والشعب يؤسس أصلا على

¹ نفس المرجع الأنف الذكر صص 10-13.

² نفس المرجع الأنف الذكر صص 14.

مجموعة من الناس أو الجماعات التي يوجد بينها تنظيم اجتماعي معين، يستند إلى الشرعية القانونية، التزام متبادل بين الحكام والمحكومين.

وليس من الضروري أن يتكون الشعب من قومية واحدة، فهناك الكثير من الشعوب تكونت بالرغم من تعدد قومياتها وأفرادها، مثل ألمانيا وأمريكا والهند وتركيا وإيران والعراق وبريطانيا وغيرها التي تشكلت نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية.¹

على صعيد آخر، فلا بد من التمييز والتفرقة بين مفاهيم الأمة والشعب والسكان. فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بروابط طبيعية معنوية مثل وحدة الأصل أو اللغة أو الدين، أي الثقافة المشتركة، كما يربط بينهم تاريخ وتراث اجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد. أما الشعب فليس من الضروري أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة، فالشعب هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية، هذه العلاقة يعرفها القانون الدولي الخاص بالجنسية، وبأنها الرابطة القانونية بين الفرد والدولة. كما أننا عادة ما نطلق كلمة شعب على كل أفراد المجتمع الذين تتكون منهم الدولة، أما من الناحية السياسية فإن كلمة شعب تعني كل أولئك الذين هم خارج السلطة وليست لديهم القوة، أي عامة الشعب.²

لذا فإن الأمة تختلف عن الشعب، فالأمة العربية التي لها خصائص وسمات مشتركة، مثل اللغة والدين والتاريخ والأصل وما إلى ذلك من الخصائص والسمات التي تجعلها أمة واحدة فإنها تتكون من عدة شعوب.

إذن فإن ما يميز الأمة عن الشعب هو بروز الجانب الاجتماعي الذي يكمن في المصالح والروابط بين أفراد الجماعة، وأنه لا يشترط لقيام الأمة توافر الظاهرة السياسية، أي الخضوع لسلطة سياسية، فقد تقوم الأمة دون أن ينشأ عنها دولة، وعليه فإن مفهوم الشعب ومفهوم الأمة، وإن عني كل منهما جماعة معينة تقطن على سبيل الدوام والاستقرار رقعة إقليمية محددة، فإن ما يميز مفهوم الشعب هو توافر الظاهرة السياسية، أي

¹ مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي. (ط1)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007. (114).

² نفس المرجع الأنف الذكر ص115.

خضوع أفراد هذه الجماعة لنظام سياسي معين، وأن ما يميز مفهوم الأمة هو توافر الظاهرة الاجتماعية، أي 006- الرغبة لدى أفرادها في العيش معا، تلك الرغبة القائمة على روابط مادية أو روحية.

كذلك نجد أن البعض يستخدم كلمة السكان كمرادف لكلمة شعب، أي استعمالها لإعطاء نفس المدلول، لذا يشار إلى أن السكان أو الشعب مقوم أساسي لقيام الدولة، إلا أن البعض يلاحظ أن مصطلح السكان أوسع في مضمونه من مصطلح الشعب، إذ أن السكان يشملون المواطنين والأجانب الذين يعيشون على أرض الدولة، في حين ينصرف مصطلح الشعب إلى رعايا الدولة أو مواطنيها الذين يتمتعون بجنسيتها.¹

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلحات الأمة والشعب والسكان وأيضا الدولة، بنفس المعنى أو المضمون، من الناحية الشكلية والمفهوماتية، كثيرا ما يؤدي إلى الالتباس والخلط والغموض، حيث يعد تحديد المفاهيم بدقة ووضوح من أهم شروط الوصول إلى الرأي العلمي، خاصة عندما يتعلق الأمر بفرض الفروض العلمية لغرض الوصول إلى القوانين والنظريات العلمية.²

وبعد أن عرفنا الأقلية والشعب، نتطرق إلى تعريف المفاهيم المشابهة للجماعة العرقية وهي كالتالي:

- الجماعة القومية:

يُجمع العديد من الكتاب والباحثين في تحديدهم لمفهوم القومية على ضرورة تحديد سمات ومقومات معينة تنطبق على الجماعة القومية، وتتمثل هذه السمات في اللغة المشتركة والدين والتاريخ المشترك والعرقية والإقليم.³

• **وحدة اللغة:** والتي تمثل عاملا بارزا في الوحدة القومية، باعتبارها روح

الأمة، ولما لها من تيسير في عملية الاتصال بين أفراد التجمع البشري وحفظ

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، *النظم السياسية*. (ط4)، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002 . (22).

² مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص117.

³ مارتن غريفشيس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص340.

تراثهم القومي المكوّن من الأدب والأفكار والتقاليد والأخلاقيات، الأمر الذي يخلق شعور بالتجانس والتجاوب لدى الجماعة البشرية ذي اللغة الواحدة، فمثلا لولا اللغة الإيطالية لما قامت للوحدة الإيطالية قائمة.¹

• **وحدة الدين:** يشكل الدين رابطا قويا بين الأفراد المكونين للجماعات البشرية، فمن خلال اختلاف الأيرلنديين مثلا في مذهبهم العقائدي، استطاعوا المحافظة على وحدتهم وتميزهم عن سكان بريطانيا العظمى.

• **وحدة التاريخ المشترك:** حيث يعتبر التاريخ العامل الأساس الذي يبث في نفوس جماعة بشرية معينة، مشاعر الولاء والانتماء لقومية ما، وتعتبر الحروب أقوى الأحداث في دعم الشعور القومي، لذلك تلجأ الدول لتدريس التاريخ القومي بهدف تعزيز أواصر الترابط القومي.²

• **وحدة الجوار الإقليمي (الإقليمية):** إن استقرار جماعة بشرية ما في إقليم معين على وجه الدوام، يزيد من تماسكهم به، على عكس الجماعات البشرية المشتركة في العديد من الخصائص والمميزات التي تعيش في الشتات، والتي يصبح من السهل عليها أن تذوب مع الجماعات الجديدة، الأمر الذي يهدد بفقدانها لكيانها الذاتي.

• **وحدة الأصل العرقي:** أصبح الحديث عن أصل عرقي مشترك يعني ما يشبه الحديث عن كلمة شعب³، والاعتقاد بوحدة الأصل السلالي يزيد في الرغبة في الحياة المشتركة بين أفراد التجمع البشري ويرسخ التجانس القومي بين أفراد ذلك المجتمع.⁴ وبهذا الشكل، يتضح أنه لا يمكن أن توجد سمة واحدة ووحيدة يمكن لها أن تميز القومية (الأمة)، بل توجد مجموعة من

¹ نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية: يقظة الحركات القومية: (ج1): (ط2)، الكويت: دار الفكر، 1979: ص-ص 09-10.

² وليد دوزي، مرجع سابق، ص 48.

³ مارتن غريفيش و تيري أوكالاها، مرجع سابق، ص 303.

⁴ أحمد وهبان الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص-ص 63-72.

السمات التي تظهر إحداها عليها ب بروز عند مقارنتها بالأمم الأخرى، وهذه السمة قد تكون الطابع القومي، وأخرى اللغة، وثالثا الأرض - الظروف الاقتصادية.¹

واستنادا على المقومات سالفة الذكر، جاءت تعريفات القومية والجماعة القومية على النحو التالي:

يعرف سعد الدين إبراهيم، القومية على أنها: «شعور جماعي بوحدة الانتماء، حيث تسعى الجماعة القومية -حسبه- إلى التعبير عن نفسها في كيان سياسي مستقل». من خلال هذا التعريف يتضح الجماعات القومية و مقارنة بغيرها، هي أكثر الجماعات البشرية امتناعا عن الذوبان في مجتمعاتها لأن بعضها يعتبر نفسه أمة قائمة بذاتها.²

ويُعرف لويس سنايدر uis nyder ، القومية بأنها: «حالة ذهنية أو مشاعر وعواطف عند مجموعة من الناس، يعيشون في منطقة جغرافية محددة، يتكلمون اللغة ذاتها وذوي ثقافة مشتركة تمثل تقاليد وطموحات الأمة. وتعبّر هذه المجموعة عن مشاعرها بالتعلق برموز وتقاليد معينة، ويكون لها ديانة واحدة أحيانا».³

أما دانيال باب Daniel . PAPP، فيعرفها على أنها: «ترتبط بشكل وثيق مع مفهوم الأمة، في الكثير من أشكالها الأساسية...فهي قوة سيكولوجية تربط الشعب مع بعضه البعض، ليتوحد مع بعضه البعض...إنها تتعلق مع كل من شعور وترابط الأفراد مع بعضهم البعض، هؤلاء الأعضاء يفتخرون بعضويتهم في أمتهم».⁴

¹ جوزيف ستالين، مرجع سابق، ص20.

² نقلا عن: عبد السلام إبراهيم بغدادى، مرجع سابق، ص-ص159-160.

³ نقلا عن: ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية. (ط1)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985: ص79.

⁴ نقلا عن: عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية. (ط1)، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005 ص132.

وفي سياق ذي صلة، غالباً ما تُعزز العوامل القومية بعضها البعض في تحديد قومية معينة، ومن أمثلة ذلك أن الشعب الألماني يتشكل في معظمه من الكاثوليك والبروتستانت، في حين يعتبر الفرنسيون والإيطاليون قوميتان مختلفتان بالرغم من أنهما ينتميان إلى طائفة واحدة وهي الكاثوليكية، وبالتالي لا تمثل الديانة والمعتقد المشترك وسيلة دقيقة تماماً لرسم حدود قومية معينة بين المجموعات البشرية.

وتبقى اللغة المشتركة واحدة من أكثر علامات القومية الموضوعية استعمالاً، حيث مثلت اللغة المشتركة عاملاً فائق الأهمية في التوحيد القومي، بالرغم من أنها هي الأخرى تبقى نسبية ومحفوفة بالصعاب.¹

ومن بين النظريات التي تناولت مفهوم القومية ولاقت رواجاً كبيراً، نظرية القومية الواعية ونظرية القومية اللاواعية، فالنظرية الأولى اعتمدها بعض المفكرين الفرنسيين وعلى رأسهم الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau في مؤلفه الشهير العقد الاجتماعي، حيث رأى أن أساس المجتمع يقوم على ارتباط المواطنين الذين يارتباطهم هذا يخلق فيما بينهم روحاً عامة مشتركة.

أما النظرية الثانية فقد تبناها الفلاسفة الألمان وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني يوهان هرردر Johann Gottfried Herder، في كتابه محاولة لدراسة أصل اللغة والذي يعتبر فيه أن اللغة هي روح الشعب، وأنه لمعرفة انتماء شعب ما لقومية معينة لابد من الرجوع إلى العلامات الخارجية التي يُظهرها وما إذا كان هذا الشعب يبدي أمارات معينة موجودة عند شعب آخر، وعندئذ فإن هذين الشعبين ينتميان إلى نفس القومية، وأهم هذه الأمارات هي اللغة.²

إن الفرق بين الجماعة العرقية والجماعة القومية، يكمن في أن الأولى تمثل واحدة من بين عديد من جماعات أخرى (جماعتين على الأقل) تشكل فيما بينها الكيان البشري لمجتمع واحد على غرار الأكراد في تركيا والعراق وسوريا وإيران.

¹ مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 341.

² نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية: يقظة الحركات القومية: (ج1): (ط2)، الكويت: دار الفكر، 1979: ص-ص 05-06.

أما إذا كانت جماعة ما تشكل منفردة الكيان البشري لمجتمعها فإننا نكون بصدد أمة Nation، فمثلا لا نطلق على الفرنسيين في فرنسا عبارة جماعة عرقية، وإنما نقول الأمة الفرنسية أو الشعب الفرنسي، في حين أننا نصف الفرنسيين القاطنين لإقليم كيبك الكندي بأنهم جماعة عرقية.¹

- الجماعة الإثنية:

منذ ظهور مفهوم الإثنية وشيوعه في الوقت الحاضر لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف حول مضامينه ومدلولاته² فالإثنية ظاهرة معقدة جداً، حيث أنها ظاهرة قابلة للتغير وعدم الثبات كونها قادرة على أن تتبدل من طبيعة شكلها ومكانها ودورها في المجتمع.³

وترجع الجذور التاريخية للفظه الإثنية إلى الإغريق.⁴ أما الظهور الأول لهذا المصطلح في العصر الحديث، فكان ذلك في الدراسات الأوروبية لعام 1787م حيث استخدم للدلالة على الشعوب الوثنية. لكن مع مطلع العام 1880م بدأت الدراسات الإثنوغرافية الغربية تستخدمه للإشارة إلى الشعوب التي كانت توصف حينذاك بالبدائية والمتخلفة عن الشعوب المسيحية أو اليهودية.⁵

وفي سنة 1909 كان أول استخدام معاصر لمصطلح الإثنية حيث أشارت إلى ذلك وثيقة إعلان شعوب روسيا الذي أعلنته الثورة البلشفية عام 1917م ضمن المبادئ التي تُنظم العلاقات بين القوميات المتباينة في الاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث وردت الإشارة على المجموعات الإثنية تمييزاً لها عن الأقليات القومية.⁶

¹ أحمد وهبان الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص-ص 85-86.

² سمية بلعيد، مرجع سابق 13.

³ عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 97.

⁴ ابتسام محمد الجازولي، "العامل الإثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان 1989-2005" (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة النيلين الخرطوم، 2001) 03.

⁵ Catherine Coquery-Vidrovitch, "du bon usage de l'ethnicité". **le Monde Diplomatique**, juillet 1994.

⁶ الجازولي، مرجع سابق، ص 96.

والإثنية في الأصل مشتقة من الكلمة اليونانية thno بمعنى الشعب أو الأمة أو الجنس¹، ويرتبط مفهوم الإثنية بالظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع مثل طبيعة النظام، المهن، الطبقات الاجتماعية، ظروف العمل والتطور الاقتصادي، العادات والأعراف الاجتماعية، الثقافة. وعلى ذلك فهو مفهوم غير ثابت ومعقد.²

وتشير الإثنية في الأنثروبولوجيا الفرنسية إلى مفهوم القبيلة، أما عند الانكليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، والإثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب عالم النفس التطوري، الألماني إريك إريكسون ri H. ri son نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم.³

ويُعرف سعد الدين إبراهيم، الإثنية: «بأنها كيان بشري يشعر أفرادُه بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع وأن هذه الخاصية قد تكون اختلاف الدين أو المذهب أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو لون البشرة والملامح الجسمانية كما أن أفراد الجماعة الإثنية أنفسهم يدركون هذا الاختلاف ويضفون عليه معنى، أو طالما يدرك غيرهم هذا الاختلاف ويترجمه إلى تفرقة في السلوك والمعاملات، أن الوعي بالاختلاف هو أساس تكون أي جماعة إثنية. وطبقاً للضغوط والعوامل الجدلية المحيطة بهذه الجماعة وحجمها وتركزها الجغرافي يتوقف احتمال وتوقيت تحولها إلى حركة قومية».⁴

¹ سعد الدين إبراهيم الملل والنحل والأعراق. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2005 ص02.

² النان ولد المامي، "التعدد الإثني والاندماج الوطني في موريتانية"، المركز المغربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0410/weldmami_250410.htm

تاريخ تصفح الموقع: 2010/04/24.

³ سمية بلعيد، مرجع سابق 13.

⁴ ابتسام محمد الجازولي، مرجع سابق، ص-ص03-05.

أما قاموس علم الاجتماع فيعرف الإثنية: «بأنها جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر و لهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع و قد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متميزة من الناحية التقليدية أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام»¹.

أما رولاند بروتون Roland Bruton فيميز بين تعريفين أساسيين لمفهوم الإثنية، أحدهما ضيق و الآخر واسع.

- التعريف الضيق للإثنية: يشير هذا التعريف إلى اعتبار الإثنية «جماعة من الأفراد يشتركون في نفس المذهب الديني»² ونفس اللغة الأم وهو ما يسميه اللغويون جماعة اللغة الأم».

- التعريف الواسع للإثنية: «هي جماعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بخصائص مشتركة مركبة -أنثروبولوجية، لغوية، سياسية تاريخية... والتي يشكل اجتماعها نظام خاص يتمثل في الثقافة». وبالتالي فإن فقدان اللغة الأم لا يمنع من الانتماء إلى الجماعة الإثنية.

يمكن القول أن مصطلح الإثنية مفهوم مرن ونسبي وغير دقيق الاستخدام، حيث قد يُشار به من قبل البعض إلى المجموعات اللغوية كما قد يقصد به من البعض الآخر مجموعات عرقية.³

- الجماعة السلالية (العنصر - العرق):

إن الجماعة البشرية التي تشترك في بعض الصفات الجسمية الوراثية من الناحية البيولوجية يُطلق عليها السلالة (السلالة العرقية)، والتي تتضمن صفات أو خصائص مثل

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 99.

² كريم مرابط، "مسألة الأقليات في إفريقيا من منظور القانون الدولي" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، فرع القانون والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000). . 09.

³ لطفي خياري، "الأقليات في النزاعات الدولية: حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغوسلافي سابقاً" (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 303 2004). . 36.

حجم أو شكل الرأس، ولون العينين أو لون الشعر ولون البشرة وقصر القامة وشكل الأنف. وغالبا ما تقطن السلالة العرقية منطقة جغرافية معينة، وينحدرون من أصول قرابية واحدة.¹ وبالرجوع إلى الجذور التاريخية لهذا المصطلح، فقد برز في نهاية القرن التاسع عشر باحثون وعلماء يؤيدون فكرة أن الإنسان مقسم لأعراق مختلفة وأن هذه الأعراق مختلفة في ما بينها، وبعضها متفوق على الآخر، وفي المقابل ولا سيما بدايات القرن العشرين نمت حركة أنثروبولوجية ترفض تقسيم البشر بهذه الطريقة، وترفض ربط الإنجاز الفكري الاجتماعي بشكل الناس وهيتهم الخارجية.²

ورغم معارضة البعض لذلك، إلا أن هناك مجموعة من العلماء المختصين في هذا المجال لجؤوا إلى تقسيم البشرية إلى عروق معينة تستند على لون البشرة، أو لون العيون، أو شكل الجمجمة، أو طبيعة الشعر ما إذا كان مسترسل أم مجعد.³

فالعرق قائم على الأصل السلافي المشترك فهو يعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات وقد استخدم مفهوم العرق وهو مصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض ويكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل. حيث تظهر مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التي تميز عرقا عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى كالمناخ والتغذية، وهي عوامل تساهم في تكوين العرق من بين عوامل عديدة يمكن أن تحدث اختلافات من جيل إلى جيل.⁴

لقد أدى الاختلاف في المعايير المتبعة لتصنيف أعراق البشرية، إلى الاختلاف في التعريفات والنتائج المتوصل إليها. ومن بين التعريفات التي أكدت على السمة الوراثية مع التأكيد في الوقت عينه على وجود حدود وراثية فاصلة بين الجماعات البشرية في تحديد الجماعة السلافية، تعريف ميتشل دينكن M. Den en حيث يقول: «أن العرق (السلالة)

¹ هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص-ص 96-97.

² سمية بلعيد، مرجع سابق . . 10.

³ نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية: يقظة الحركات القومية: (ج1): مرجع سابق . . 08.

⁴ سمية بلعيد، مرجع سابق . . 11.

هو اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى». أما الأمريكي أوتو كلينبرغ Otto Kleinberg فيعتبر الجماعة السلالية على أنها: «جزء من البشرية يتميز أعضاؤها بوجود مجموعة متناسقة من السمات التشريحية الناتجة من عوامل الوراثة المشتركة».¹

من جهة أخرى وبسبب الاختلافات الفيزيولوجية والجسمانية التي تميز الجماعات البشرية قام العديد من العلماء بمحاولات تصنيف البشر على أساس السلالات والأعراق، على غرار ما قام به هوتون Hutton حيث صنف الأجناس البشرية باعتماده في تقسيمه على لون العيون والشعر وشكل الرأس إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: البيض القوقازيون، الزنوج، والمغول. كما أن هذه المجموعات السلالية، تضم بدورها مجموعات فرعية عديدة، حيث تُقسّم المجموعة القوقازية إلى ثلاث سلالات رئيسية هي سلالة البحر المتوسط والتي تضم العرب والسلالة النوردية والسلالة الألبية.²

وعطفا على ما سبق، فإن هناك اختلاف واضح بين مفهوم الجماعة العرقية thnic Group والجماعة العنصرية Racial Group فالأولى يتميز أفرادها بمجموعة من التقاليد الثقافية والاجتماعية الخاصة بها، أما الثانية فيتمتع أصحابها بمجموعة من الخصائص البيولوجية كلون البشرة وشكل الأنف وحجم الجمجمة.³ لكن بالنسبة للجماعة العنصرية Racial Group وبسبب التهاجن الواسع بين البشر من خلال الهجرات والتزاوج والمصاهرة، أصبح من الصعب الحديث عن حدود ثابتة بين الأعراق البشرية، حيث أصبح الاختلاف داخل جماعة عرقية واحدة أكبر من الاختلاف المنهجي بين جماعتين، كما يمكن أن تتخذ السلالة أشكالاً متعددة.⁴

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 180.

² وليد دوزي، مرجع سابق، ص 37.

³ عبد الرحمن آلوجي، "الأقليات والمواثيق الدولية" مجلة صوت الكورد، أربيل: شبكة صوت الكورد، العدد (334)، فبراير 2009 4 033.

⁴ مارتن غريفيشس و تيري أوكلاهان، مرجع سابق 4 3043.

لكن هذا لا ينفي حقيقة واقعية العروق البشرية ما دام الناس يصنفون أنفسهم على أساس الأصل والتحدّر السّلالي، إلا أنه في المقابل لا وجود في الأصل لأعراق وسلالات نقية وصافية،¹ كما أنه لا يوجد تفوق سلالة بشرية على أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر ورغم سيطرة الجماعة السّلالية البيضاء على بقية السلالات العرقية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن البيض لا يشعرون بنقاء عرقهم نقاء مطلقاً.² كما أنه لا يوجد في عالم اليوم عرق نقي خالي من الاختلاط والتزواج و الامتزاج، بما في ذلك طوائف اليهود، حيث أنه لا توجد أمة من الأمم تسمى سامية العرق.³

ماهية الهوية الوطنية وأزماتها

تعتبر إشكالية الهوية ظاهرة مرتبطة بالكيانات السياسية- الاجتماعية- الثقافية حديثة التكوين، فهي جزء من الصراعات بين تيارات مختلفة على صيرورة المحصلة النهائية التي تمثل حالة الاستقرار النسبي للكيان الذي تنتمي إليه. لذلك نجد هذه الظاهرة قوية في بعض بلدان العالم الثالث الذي يتكون أساساً من دول كانت مستعمرة في الماضي القريب. غير أن هناك عدداً من الاستدراكات لا بد من تبيانها، ويتعلق معظمها بحقيقة أن التشكيل النهائي الكامل والدائم لأي كيان إنساني- اجتماعي هو مجرد وهم. وسنحاول في هذا المبحث تناول موضوع الهوية من الجانبين المفاهيمي والنظري وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الهوية والهوية الوطنية

ثانياً: أصناف الهوية

ثالثاً: تحول الهوية

رابعاً: أبعاد الهوية وأزماتها

¹ أحمد بن نعمان، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف؟. (ط 2)، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997 ° 22.

² عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص-ص 182-183.

³ فؤاد شاكر، البوسنة والهرسك، مأساة شعب وهوان أمة. (ط2)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1995: ص98.

أولاً: مفهوم الهوية والهوية الوطنية

- تعريف الهوية:

لقد غدت مسألة الهوية بؤرة السؤال ومدار السجال، سواء في الأوساط الفكرية أو في الدوائر السياسية في العالم، ويشهد على ذلك سيل المؤلفات التي تتناول موضوع الهوية،¹ الذي يعرف صعوبة في البحث. وتأتي صعوبة البحث في موضوع الهوية، من صعوبة إيجاد تعريف محدد لمفهوم الهوية، وذلك لتعدد المدارس التي تناولت المفهوم، إضافة إلى سعته وشموليته؛ إذ تتشارك في تكوينه متغيرات وعوامل عدة، على غرار المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في حقب زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزمكاني. كما أن لمفهوم الهوية ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء البيولوجي، بل تعبير عقدي حسي وشعوري داخلي تختاره الذات الإنسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي.

وبسبب سعة مفهوم الهوية وضبايته، عرفه لابلاتين aplatine بقوله: «إنه من أكثر المفاهيم الفلسفية فقراً على المستوى الإبيستيمولوجي، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية إبيدولوجية كبرى».²

إن للهوية أشكالاً وقضايا تتقاطع وتتشابك وتتربط جدلياً مع معاني عناصر بعض المصطلحات البيولوجية، كالعرقية والسلالية والإثنية؛ والمكون السياسي كالدولة والأمة والمواطنة والوطنية والقومية في إطارها تتحدد انتماء وتبعية الفرد، والماهية الجماعية للفرد وللجماعة.

ولأهمية الهوية البالغة على المستويين الدولتي والدولي، ارتبط تناول هذه الظاهرة من طرف الباحثين والمختصين بمعالجة تحديات بناء الدولة والوحدة الوطنية، وذلك بالتزامن

¹ علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية. (ط2)، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004 ص-ص 09-10.

² رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال. بغداد: مركز الدراسات القانونية والسياسية، 2006 10.

وبروز على السطح إشكالية كيفية بناء دولة وطنية حديثة تجمع بين كل المواطنين بلا صراعات إثنية أو عرقية أو سلالية.¹

لقد ظهر مفهوم الهوية في العصر الحديث مع كتابات الفيلسوف الألماني فلهم دلتاي (1833-1911)، وقد جعله عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920) على مستويين:

- المستوى الأول يتعلق بالصورة الكونية التي تؤلف الكتلة الأساسية للمعتقدات الافتراضية على العالم الحقيقي الواقعي.

- والمستوى الثاني يقترن بالسياق التصوري الواعي والإداري، الذي تضع فيه الذات نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية أو المركبة من النواحي الثقافية في الأصل.²

الهوية في اللغة العربية تقابلها كلمة Identity في اللغة الانكليزية، وكلمة Identit في اللغة الفرنسية. وكلمة هوية ترجع بجذورها إلى اللغة اللاتينية وتعني: الشيء نفسه، أو الشيء ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها في مقابل الشيء الآخر. وكلمة الهوية في اللغة العربية مصدر صناعي مركب من المقطع "هو"، و هو ضمير المفرد الغائب المعروف بأداة التعريف "،" ومن المقطع في اللاحقة المتمثلة في "الياء" المشددة، وعلامة التأنيث "ة" التاء المربوطة.³

كما أن مصطلح الهوية في اللغة العربية منسوب إلى "هو" الذي يعني حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره⁴ بعكس معناه في اللغة اللاتينية، إذ اشتقت كلمة هوية Identity من الأنا، والفرق هنا واضح وله أبعاده الثقافية العميقة، إذ أن الإحساس بالذات

¹ الطيب عبد الجليل حسين محمود، إشكالية الهوية وبناء الدولة الوطنية المعاصرة. القصارف (السودان): د.د. (2008) 11.

² نقلا عن: سمية أوثن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010) 62.

³ الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق، ص13.

⁴ صبري محمد خليل، "الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (20)، يناير 2009 103.

في الثقافة العربية ينطلق من تحديد هوية الآخر.¹ ولو حاولنا إسقاط هذا المفهوم على الحالة العراقية مثلا، فإن كل واحد من طوائف الشعب العراقي يتحدد من خلال علاقته بالمجموعات الأخرى، فعلى سبيل المثال يتحدد الأنا الشيعي من خلال الآخر السني أو العكس، وكذلك بالنسبة للأنا الكردي الذي يتحدد من خلال الآخر العربي وهكذا.²

يعرف المعجم الوجيز الهوية بـ "الذات"، والدلالية الذاتية للهوية تعني الإحساس بالانتماء إلى منظومة راسخة تعطي الفرد خصائص منفردة. أما قاموس ويسترن الجديد فيعرف الهوية باعتبارها «تمائل الخصائص الجينية الأساسية في عدة أمثلة أو حالات أو تماثل كل ما يحدد الواقع الموضوعي للشيء المعين».³

أما على المستوى الاصطلاحي للمفهوم، فتشير الدراسات العلمية المتخصصة في علم السياسة وعلم الاجتماع إلى أن مفهوم الهوية أصلا تشكل من خلال سياق تاريخي وسياسي وثقافي خلال أربعينات وخمسينات القرن العشرين، فالناس يلجؤون إلى تأسيس الدول، لتحديد ماهيتهم وتميزهم باختلافهم عن الآخرين على الجانب الآخر من الحدود، فالتفرقة بين الدول وشعوبها تقوم على أساس الهوية وأهميتها من خلال نظام القوة. كما أن شمولية قوة الهوية في السياسة تتحدد من خلال مفاهيمها القائمة على أسس السلالة، الإقليم أو الإيديولوجية. كما أن الجنسية والمواطنة تعتبر من علامات الهوية.⁴ وبسبب عدم وجود تعريف موحد لمفهوم الهوية، تعددت التعاريف المتناولة للمصطلح ومن أبرزها:

الهوية هي:

- «ما يجعل الشخص مماثلا لنفسه ومختلفا عن الآخرين».
- «السمات المشتركة التي تميز بها جماعة معينة نفسها وتعتز بها».
- «مجموعة من الميزات والبنى الموضوعية المعبرة عن تفرد المجموعات أفرادا أو جماعات».

¹ حسين محمود، مرجع سابق، ص 13.

² باسيل يوسف بجك وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

³ نقلا عن: هويدا صلاح عتباني، مرجع سابق، ص 10-11.

⁴ الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق، ص 18.

وتأسيساً على هذه التعريفات الثلاث، فإن الهوية هي: «وعي الإنسان على حقيقة ذاته التي تميزه بوصفه الفردي أو الجماعي عن الآخر». بمعنى أن الهوية متعلقة بثلاث مستويات:

أ. متعلقة بوعي الفرد على ذاته.

ب. متعلقة بإدراكه للفروق بينه وبين الآخرين.

ج. ومتعلقة بإحساس الفرد بانتمائه إلى جماعة ما.¹

ومن جملة التعريفات التي تناولت الهوية، نجد تعريفاً يعتبر الهوية تلك «الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتبياً إلى تلك الجماعة». من خلال هذا التعريف، يمكن اعتبار الهوية رابطة تتجمع عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة من خلال تراثها الثقافي وطابع حياتها الاجتماعي. وتتجلى الهوية من خلال تعبيرات خارجية شائعة كالعادات والتقاليد، إلا أن الملامح الحقيقية للهوية، تنتقل من خلال العناصر الوراثية داخل الجماعة كالأساطير والقيم والتراث الثقافي.²

ويعرف الأستاذ جميل جليبا الهوية على أنها: «المميز عن الأغير». ³ كما هناك من يعرفها على أنها «مجموعة من السمات والعوامل والأهداف المشتركة التي تربط أفراد الجماعة وتميزها عن بقية الجماعات والمجتمعات الأخرى».⁴

أما ميللر فيتناول الهوية باعتبارها: «أنماط السمات التي يمكن ملاحظتها أو استنتاجها، والتي تميز شخصاً في نظر نفسه وفي نظر الآخرين». أما إريكسون الذي يعترف بصعوبة

¹ الهوية الإسلامية: (د.ب.ن): (د.د.ن): 2009 11-12.

² رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص7.

³ نقلاً عن: هاني نسيرة، مفهوم الهوية بين الثبات والتحول. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، (د.ت.ن): ص2.

⁴ سليمة فيلالي، مرجع سابق، ص185.

تعريف الهوية بالرغم من أبحاثه الواسعة فيها، فإنه يحدد في كتابه "الطفولة والمجتمع" 0-: «هوية الأنا تتطور من الامتزاج التدريجي لكل الهويات».¹

وهناك من يعرف الهوية على الصعيد السياسي على أنها: «مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة البشرية، وهي طريقة أو محتوى التفكير المميز لفرد أو جماعة أو ثقافة، وتتضمن النظريات والأهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي اجتماعي أو مذهب فكري أو عقائدي لجماعة ما». وتأسيساً على هذا التعريف، يمكن القول أن الهوية مصطلح سياسي اجتماعي، يختزل مفاهيم التبعية والانتماء والتشخيص والولاءات لتحديد بناء مجتمع ما وتميزه عن مجتمع آخر.²

وتعرف موسوعة علم السياسية الهوية، على أنها: «حصيلة لمجموعة من العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معناه لقيمته، ويضع لنفسه في ضوءها نظاماً يشكل في إطاره هويته، بحيث تتوافر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط السوسيو ثقافي، باعتباره مرجعاً على المستوى السلوكي».

وهناك من يعرفها: «بذلك المركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة، التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي».³

بالرغم من كل هذه التعريفات، والقسط الوافر من البحوث والدراسات التي حظي بها مفهوم الهوية، إلا أن ما يواجه الدارسين للموضوع هو صعوبة إيجاد تعريف موحد للهوية، إذ تعتبر من المفاهيم التي اختلفت في شأن تعريفها بسبب حداثة استخدامه في الدراسات الأكاديمية، ولإيديولوجيته القابلة للتناول من عدة زوايا. وقد تناولها بالانتظير علماء ومفكرين في مجالات علمية وأكاديمية متنوعة على غرار علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم القانونية وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا والتاريخ والفلسفة.

وبسبب الاختلاف الكبير بين المفكرين الدارسين للمفهوم وتعدد الزوايا التي تدرس منها، نشأت تقسيمات مختلفة لمفهوم الهوية، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك من يقسم الهوية

¹ نقلاً عن: الشامي، مرجع سابق، ص 8.

² الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق 18.

³ نقلاً عن: سمية أوشن، مرجع سابق، ص 63.

إلى: هوية دينية Religious، هوية اجتماعية Social، هوية وطنية National or Patriot وهوية قومية Nationalism.

- مفهوم الهوية الوطنية:

1. تعريف الهوية الوطنية: فيما يخص الهوية المرتبطة بالشق الوطني أو ما يعرف بالهوية الوطنية **National or Patriot**، فقد أثبتت التطورات التاريخية ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أن الانتماء القومي والإثني من أقوى الانتماءات وأكثرها صموداً، لذلك أثبتت فكرة انصهار الجماعات في بوتقة واحدة فشلها في جميع أنواع الأنظمة السياسية والاجتماعية المعاصرة.

إن الانتماء إلى جماعة محددة يعني ضمناً وجود جماعات أخرى، أي أنه لا يمكن أن توجد هوية جماعية معينة، إلا بوجود هويات أخرى، وهذه الحقيقة تؤكد أهمية الحدود بين الجماعات وخصوصاً التي تتشكل على الأسس نفسها (قومي، إثني، عرقي، سلالي الخ) فالفرد يعرف نفسه بطريقة تضعه داخل حدود جماعة معينة، لذلك فإن دراسة الهوية "القومية، الإثنية، ... الخ" هي في جوهرها دراسة حدود الجماعة وتشكلها اجتماعياً وثقافياً، لهذا السبب فإن الدراسات التي تجري على الهوية الوطنية يجب أن تتطرق في الحالات التي تكون فيها الهوية واضحة ومرئية أو في الحالات التي تكون فيها الهوية غامضة وغير واضحة أو مختلفاً حولها.¹

وفي هذه الحالات يمكن بسهولة ملاحظة الإجراءات المعقدة التي من خلالها تتحدد الهوية الوطنية. قبل التطرق إلى مفهوم الهوية الوطنية بالتعريف والشرح، لا بد من إعطاء تعريف وجيز لمفهوم الوطنية، والتي عادة ما يُقصد بها ولاء الناس للدولة الوطنية^{أيا} كانت، الموجودة فعلاً على أرض الواقع، أو التي يتطلع إليها. وينظر إلى الوطنية كعامل للتنظيم السياسي المثالي والإطار الطبيعي للأنشطة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

¹ محمد عثمان أبو ساق، "إشكالية الهوية الوطنية" مجلة التنوير، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (9) 2010 36R يوليو.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يفرق بين مفهوم الدولة، ومفهوم الدولة الوطنية، فالأولى تنشأ نتيجة عدوان داخلي كإفراد شخص ما في مجتمع معين بالسلطة وإخضاعه السكان لسلطانه وتنصيب نفسه حاكماً عليهم، أو عدوان خارجي كالاحتلال. أما الدولة الوطنية فتختلف عن الدولة من حيث أنها تقوم على الرضا Consent والحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين، كما تتميز بالشرعية أو قبول المواطنين لسلطة وقرارات الحكومة.

ظهرت الوطنية في أوروبا في أشكال وأنماط متعددة، كالفاشية والنازية والشيوعية، أما في دول العالم الثالث فقد كانت بمثابة البحث عن إيديولوجية تربط المجموعات العرقية أو الإثنية أو القومية المتشابهة مع بعضها البعض على غرار حركة القومية العربية.

تتكيف الوطنية وتتشكل من النظام الاجتماعي والتقاليد والموروثات الثقافية والفكرية لكل بلد، وقد كان ظهورها مربوطاً بالسيادة الشعبية والحكم برضا المحكومين، وتعتبر الوطنية عن التضامن والولاء للوطن، في مقابل انحسار الولاءات الجزئية.¹

إن أكثر المستويات التي يتم استدعاء الهوية في جدلها، المستوى الوطني للهوية، وذلك عند الحديث عن المواطنة كمفهوم مركزي في الدولة الحديثة. فالهوية الوطنية يكون الحديث فيها عن تأكيد المواطنين على هويتهم اللغوية والدينية والمذهبية والعرقية، أو بحث هوية الدولة من خلال توجهاتها وسياساتها، التي تمثل خطراً عليها وتنتهك الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لها. فالهوية الوطنية في أبعادها الثابتة ليست مشكلاً، باعتبار أن عوامل الاندماج صارت هي الأخرى ثابتة بفعل التراكم التاريخي، إلا أن ما يعترض الهوية وأبعادها في المجتمع هو الفاعلية والحرية المجتمعية والسياسية التي تتيح للجميع التعبير عن كوامنه وهويته.²

وتمثل الهوية الوطنية رابطة روحية ضميرية بين الفرد وأمته، بمقتضاها يسعى إلى إعلاء شأن هذه الأمة ورفع مكانتها بين الأمم، كما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركاً لمقومات ذاتية أمته التي هي في ذات الوقت عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم، وأن

¹ محمد عثمان أبو ساق، مرجع سابق، ص 37-38.

² هاني نسيرة، مرجع سابق، ص 5-6.

يسعى دوماً إلى الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانحيار، وذلك إلى جانب اعتزاز الفرد برموز أمته وإجلالها واحترامها والولاء لها. ويتمثل أبرز مقومات هوية الأمة في الدين، واللغة، والسلالة، والتاريخ، في حين يشكل العلم أحد أهم رموز الهوية. والحقيقة أن الوعي بالهوية لدى أفراد أمة ما، لا بد أن يكون مقترناً بسواد روح العصبية لديهم فيما يتصل بهويتهم وذاتيتهم ومقومات هذه الذاتية وتلك الهوية، فالأمة لا تكون إلا بالعصبية أي بشعور التضامن والتلاحم الجماعي تجاه الأمم الأخرى، وإلا كان الهزال وربما الزوال مصيرها. ويقول في ذلك الإمام محمد عبده: «إذا ضعفت العصبية في قوم رماهم الله بالفشل وغفل بعضهم عن بعض، وأعقب الغفلة تقطع في الروابط، وتبعه تقاطع وتدابر، فيتسع للأجانب والعناصر الغريبة مجال التداخل فيهم، ولن تقوم لهم قائمة من بعد حتى يعيدهم الله كما بدأهم بإفاضة روح التعصب فيهم في نشأة ثانية».¹

ويتعين التنويه إلى أن المقصود بالتعصب هنا صورته المعتدلة، ذلك بأن الإفراط في التعصب يعد مذمة تبعث على الجور، والاعتداء. وإن، فالتعصب للأمة لدى أفرادها يتعين أن يكون بالقدر الذي يحفظ لها تماسكها، ويقوي شوكتها، ويلهب حماسها، ويجمع شتاتها في مواجهة أولئك الذين يتريصون بها، ويرومون فناءها. وعلى الجملة فإن استمساك أفراد الأمة بهويتهم والتفافهم حول مقوماتها ورموزها وإجماعهم على الاعتزاز بها هي أمور من شأنها التأكيد للترابط الوثيق فيما بينهم، وترسيخ مفهوم "نحن" في نفوسهم كتعبير جماعي عن وحدتهم كأبناء أمة واحدة في مواجهة مفهوم "هم" الذي به يعبرون عن كل من لا ينتمي إلى هويتهم وأمتهم. إننا هنا بصدد فكرة الولاء الواحد، والمستقبل الواحد، والأمة الواحدة، والمصير الواحد، والهدف الواحد، والرؤية الواحدة للأخر وللعالَم، وفي كلمة إننا بصدد الهوية الواحدة.² وتعتبر الهوية الوطنية ذات أهمية حيوية للكيفية التي من خلالها ينتظم العمل السياسي والاجتماعي، لذلك فإنها تؤثر على القضايا الرئيسية التي تهم السياسات الرسمية، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي أو العزل الاجتماعي وهي تهم محتوى الهوية، لذا فإن

¹ أحمد محمد وهبان، الهوية العربية في ظل العولمة (إطالة على حال الهوية في مصر والعالم العربي)

الرياض: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، د.ت. 06-05.

² نفس المصدر الأنف الذكر، ص05.

الإجراءات الأساسية لبناء الهوية الوطنية تتمثل في إدعاء بهوية وطنية محددة و عزو أنفسهم إليها ويأتي نتيجة لذلك قبول أو عدم قبول الإدعاء بناء على مؤشرات ومحددات واضحة ويفهمها الناس.¹

وتأسيساً على ما ذكر أعلاه، يمكن تعريف الهوية الوطنية على أنها:

«مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة، كالدين أو المذهب أو اللغة، والتي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الدول والأمم الأخرى».²

أو هي: «ذلك الشعور الجمعي المشترك والشامل لمواطنين في دولة ما، الذي يقربهم من بعضهم البعض، ويولد لديهم حساً بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويعزز الحاجة المشتركة للتعايش معاً إلى حدٍ ربطهم بمصير واحد. إنه شعور يولد في أدنى درجاته إحساساً بالاختلاف عن الشعوب الأخرى، وفي أعلاه، رابطة قوية أقوى من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعددت أصنافه، سواء كانت عرقية أو دينية أو قبلية أو غيرها».

إن ضمور أو ضعف أو غياب هذا الشعور وتلك الروابط المتفرعة عنه، وفي أي بلد كان، يعكس حقيقة عدم القدرة على التعايش بين الجماعات المختلفة في ذلك البلد، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى تقاتلها واشتعال الحروب الأهلية. كما أن غياب القيم والمشاعر الجمعية الوطنية تقود الدولة نفسها إلى الانحلال والتمزق.

إن معظم الدول التي تعيش حروباً أهلية، أو تتعرض لانقسامات مجتمعية حادة على أسس دينية أو عرقية أو لغوية، فقدت حصانتها الداخلية بسبب ضعف الانتماء، أو بسبب الفشل في خلقه وتعزيزه، سواء لعامة السكان أو لمجموعات محددة فيه لم تقتنع بالمشروع الوطني إن وجد، أو لم تُعامل على أسس ما يترتب عليه ذلك الانتماء الواحد والهوية

¹ محمد عبد الله الجريبي، "مدخل لدراسة الهويات الوطنية، دراسة سوسيولوجية لحالة الهوية الأردنية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.thoriacenter.org/cms/webimages/359509.doc ، تاريخ تصفح الموقع: 2012/02/24.

² أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة، 1995، 23.

الواحدة، فقيام هوية وطنية داخل أي دولة، يضمن بقاء كيائها، ويحصن استقرارها الأمني والسياسي. وقيام ونشأة الهوية الوطنية مرتبطة بعمل الحكومات من خلال سياساتها العامة.¹ وتحقيق الوحدة الوطنية عند بناء وتحديد الهوية الوطنية لشعب ما، قاعدته وأساسه الشعور الجماهيري العام والإرادة السياسية التي لها مقدرة على التوافق فيما بينها لتوحيد الرؤى، ذلك العامل السياسي المغذي والحاضن لعامل الهوية الحاسم وخاصة المجتمعات والدول متعددة الأعراق والإثنيات المتباينة والمختلفة.²

2. مؤشرات الهوية الوطنية: تعرف مؤشرات الهوية الوطنية على أنها المميزات والخصائص المتعلقة بالإنسان والتي يقدمها للآخرين معرفاً بها عن هويته ووطنيته، مختاراً ومقرراً بحرية تامة، ومعرباً عن انتمائه لجنسيته وهويته، وتنتشر بعض الدراسات أن للهوية الوطنية مؤشرات عديدة أبرزها: مكان الولادة- مكان الإقامة- الانتماء القبلي- الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف- روابط الأسلاف والأجداد- النشأة والتربية- الشكل والمظهر الخارجي- اللغة* أو اللهجة. وتستعمل تلك المؤشرات للهوية عندما ينظر الناس إلى غيرهم ويحاولون التعبير عن هويتهم الوطنية عن طريق استخدام هذه المؤشرات كما أنها من الممكن أن تستخدم ضمن الوطن الواحد وبين أفرادها بهدف تمتين الروابط الوطنية والثقافية وزيادة اللحمة والحس بالهوية الواحدة والمصير المشترك.

إن المؤشرات المستخدمة في التعبير عن الهوية قد تعامل كمؤشرات ثابتة أو متحولة وهذا يختلف من بيئة إلى أخرى، ومن وضع إلى آخر ، فمكان الولادة والسلالة بالإضافة إلى

¹ حمزة الحسن، "أزمة الهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article0019>، تاريخ تصفح الموقع: 2012/02/25.

² الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق، ص-ص 20-21.

* تعتبر اللغة العنصر الأساسي في التكوين القومي للشعوب، إذ هي تجسيد حي لكل معارف الإنسان ودليل على شخصيته وهويته. للمزيد أنظر: عمار بوحوش، "الهوية واللغة في البلدان العربية، دراسة تحليلية"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات المنعقد بمدينة الدوحة، قطر، في الفترة الممتدة من 24 إلى 26 مارس 2012 و 02 و ص 14.

ارتباطه بالمكان، واللهجة المحلية والتربية والتنشئة والعادات والتقاليد غالباً ما تفسر عند الآخرين كمؤشرات ثابتة.¹

إن العناصر المساهمة في تشكيل هوية وطنية واحدة لتحقيق الوحدة الوطنية في الوحدات السياسية، هي ذاتها قد تُفضي إلى عدم الألفة وتمزيق المجتمعات والدول، وإلى خلق الحروب الأهلية، وإلى صناعة محفّزات الانفصال والتقسيم في حال أسوء استخدامها.²

3. تكوين وبناء الهوية الوطنية: إن المواطنة في العصر الحديث تعني أن الدولة تجعل المواطن شخصاً يرتب له القانون حقوقاً معينة، وبالتالي فهي تختلف في الشكل والمفهوم عما كانت قائمة عليه لدى الإغريق، الذين اعتبروا أن صفة المواطن امتيازاً يخلع على صاحبه عضوية المدينة وتؤهله للمشاركة في النشاط السياسي والشؤون العامة. وقد ذهب أرسطو إلى أن الصلاحية لتولي وظائف المحلفين هي أحسن معيار لصفة المواطن، لذا يجب الانتباه إلى أن صفة المواطنة بالنسبة للإغريقي لم تكن غير المشاركة والإسهام بقدر معين في الحياة العامة للدولة.

فالمواطنة في عصرنا وكما حددها Prelot، هي روح سلوك واع وفعال خاص بالشخص باعتباره كائناً يملك العقل ومساهمياً في الدولة. ومن الممكن أن نستخلص من هذا التحديد العديد من الخصائص المميزة لروح المواطنة، ومن تلك الخصائص:

- أن الذي يميز روح المواطنة هو أنها عقلانية، بل وصفت الوطنية بأنها شكل من أشكال الصوفية بينما روح المواطنة هي الحكمة. لذا فهي ترتبط بجهد قائم على التأمل والإرادة، إنها بلا شك تعبر عن حب الوطن.

- أن الذي يميز روح المواطنة هو أنها تنتهي إلى المساهمة، فالانتماء إلى الدولة لا يتم بالشكل السلبي، كما هو الحال بالنسبة للانتماء عن طريق الإكراه، كما لا يتم على أساس من الطلب إلى الشخص بالانتماء. إن روح المواطنة تتضمن المساهمة الإرادية المقصودة، فإن من يسهم يصبح جزءاً من كل ومثالاً في الكل، بينما شخصه بالذات يبقى خارج الكل.

¹ محمد عبد الله الجريبي، مرجع سابق.

² حمزة الحسن، مرجع سابق.

ويؤكد بريلو أن المساهمة تقضي بأن الشخص بقدر ما هو جزء من كل، يبقى في الكل ويعمل داخل الكل، ولا يستطيع أن يطالب بمكانة متميزة. إن المساهمة من شأنها أن تستبعد تجزأ الدولة فهناك ليس عدم انقسام فقط، وإن ما أكثر من ذلك عدم إمكانية الانقسام.¹ كما أن روح المواطنة قابلة لأن تخضع للتوجيه، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة مضمونها، فطالما أن روح المواطنة تقوم على أساس من العقل، فمن الممكن التأثير على العقل. وبذلك يتم تحديد نمط المساهمة ومضمونها. وهكذا فإن الثقافة السياسية التي يقوم علم السياسة بتحضيرها قابلة لأن تؤثر على العقل الإنساني وتوجهه باتجاه معين حتى يتم ضمان نمط معين من روح المواطنة، بل إن وليم روبسن، أشار إلى إمكانية الذهاب أبعد من ذلك حين اعتبر علم السياسة كما لو كان فرعاً علمياً يتناسب مع تكوين روح المواطنة، وإن كان البعض من المختصين بعلم السياسة لا يشعرون بالارتياح من هذا الرأي، إذ يعتقدون أن روح المواطنة شأنها شأن القيم الأخلاقية الأخرى، لا يمكن أن تكون موضع تعليم بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وإنما الأفراد يحصلون عليها من الوسط الذي يعيشون فيه، كأن يتعلمونها من الأسرة أو المؤسسات الدينية والتعليمية.²

من جهة أخرى وحسب صامويل هنتغتون Samuel Huntington ، فإن التجربة التاريخية والتحليل السوسيولوجي يبين أن غياب العنصر الخارجي "الآخر" يضعف الوحدة ويولد الانقسامات في المجتمع. وبذلك فإن تحديد الهوية قد يجعل الفرد محتاجاً إلى الآخر، حتى ولو كان هذا الآخر بعيداً. فالمهم أن يشكل حاجزاً نفسياً بالنسبة إلينا، حتى نتمكن من مقارنة أنفسنا، فالمقارنة تخلق المنافسة والحذر... وما دما نحتفظ بجماعة العدو على الأقل على مسافة نفسية محددة، فإنها تمنحنا عونا وطمأنينة، وتحفز لحممتنا وتجعل المقارنات مع أنفسنا مرضية.

هكذا يتحول التنافس إلى عداوة ويصبح العدو ذلك الخصم الذي نحذره ونحتاط منه، فيكون العنصر الأخطر الذي يشكل هويتنا ويجعلها قادرة على الصمود أمام الهويات الفرعية

¹ فائز صالح أللهبي، "إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية". دراسات إقليمية. جامعة الموصل: مركز الدراسات

الإقليمية، العدد (13) 14.

² فائز صالح أللهبي، مرجع سابق، ص15.

الأخرى. لكن رغم ذلك فإن الآخر مهما كانت صورته ومهما تقدم للوعي بالذات، فالآخر بوصفه اختلافا دينيا أو ثقافيا، يشكل أفقا للذات، وأحيانا 006- من النظرة إلى الذات، سواء تقد باعتباره شريكا مسالما أو في هيئة كيان غاز، أو في صفة محتل متغطرس، أو مفاوض مهادن، أو تقدم إلى مساحة الوعي كاختلاف جسدي أو ثقافي.¹

إن غياب الآخر الذي يهدد الهوية الوطنية، حتى ولو كان على مستوى الوعي، يعد واحد من أهم العناصر التي يفتقر إليها هذا الوضع، وتواجهه يعزز اللحمة الوطنية ويجعلها قادرة على الصمود والتحدي أمام الهويات الأخرى. إن تواجد الاستعمار إبان الحركة الوطنية اضطرها إلى الوحدة لأجل افتكاك الاستقلال.

إلا أن للاستعمار تبعاته وآثاره التي تبقى وخاصة تلك المرتبطة بالحادثة، "فالوطنية بمقدار ما تشير إلى هوية الأنا المحلية الخاصة بمقدار ما تتطوي على مفهوم جديد ليس هو نتاج موروث الأنا، بل هو نتاج المفاهيم الجديدة للآخر (الغرب) الذي أيقظ الوعي بالهوية الوطنية، في الوقت الذي كان يطمح إلى انتهاكها وتدميرها.

إن الشعوب طوّرت حسّها بالهوية الوطنية من خلال نضالها لتمييز أنفسها عن شعوب أخرى ذات لغة مختلفة وديانة مختلفة وتاريخ مختلف ومكان مختلف. فالحرب من هذا المنظور هي التي تصنع الهوية. لكن في كثير من الحالات عندما يتم الانتهاء من المسائل الكبرى كاستقلال الدول عن مستعمرها، تبرز المشاكل الصغرى داخليا والتي تتجر عنها المطالب الاحتجاجية، علما أن صراع الهويات الكبرى قد تخفي داخلها صراع الهويات الصغيرة التي تبرز حالما تختفي أو تنتهي الصراعات الكبرى. وهي صراعات تبرز إذا لم يتوصل المجتمع إلى آلية عادلة ومتفق عليها في توزيع المنافع.²

4. الدولة ومفهوم الهوية الوطنية: إن أغلب الأمم الحديثة تتألف من ثقافات متباينة تم

توحيدها عبر صيرورة مديدة من الفتح العنيف، وكل فتح يؤدي إلى إخضاع الشعوب المهزومة ثقافتها، عاداتها، لغاتها وتقاليدها، ويسعى إلى المزيد من الهيمنة الثقافية الموحدة.

¹ مريم هاشمي، "العلاقة الثقافية بين مدينتي تلمسان وبيجاية خلال القرن 13-15م" (رسالة ماجستير، كلية العلوم

الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تخصص تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة تلمسان، 2010-2011) 72.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص-ص 72-73.

لكن مع التحولات التي عرفها العالم نحو ما يعرف بنظام الأحادية وبالرغم من بروز هذه الهوية المركزية تحت ما يعرف بنموذج الدولة الأمة، بين انفجار هذه الهوية المركزية إلى هويات جزئية غالبا ما تنتمي إلى ثقافات فرعية احتجاجية كالعودة إلى العرقية أو الإثنية.¹

لقد تزايد السجال عقب تفكك المعسكر الشرقي وقيام نظام دولي جديد أحادي القطبية بزعامة الولايات الأمريكية المتحدة، حول كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، وكيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الدول وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها. وأصبح ذلك بشكل أكثر وضوحا مع تقادم قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة، إلى صراع داخل الدول نفسها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،² ذلك لأن هوية الدولة كما تراها المدرسة البنائية متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية. فالهويات تؤثر بشكل واضح في المصالح، حيث أن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة. وتفهم الدولة الآخرين، بناء على الهويات التي تضيفها عليهم، بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة تشكيل هويتها من خلال التعامل الاجتماعي. ومشكل الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية للآخرين، وإنما يحدد ذلك هيكل التفاعل الجماعي.³

وللهوية بعدين: داخلي وخارجي. أما البعد الداخلي؛ فيعبر عنه بالهوية الوطنية National identity والتي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الشعب المشتركة، التي تحدد ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، وبالتالي تحدد التوجهات والأدوار التي يجب أن تلعبها الدولة في العالم. أما عن البعد الخارجي للهوية؛ فهو ذلك الجزء المكتسب من المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي، والتي تجد فيها الدولة تعبيراً عن هويتها، مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، احترام سيادة الدول. فالهوية في بعديها الداخلي والخارجي هي التي تصنع سلوك الدولة الخارجي، وذلك انطلاقاً من 006- معايير داخلية وخارجية.

¹ مريم هاشمي، مرجع سابق، ص 73.

² عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. (ط1) الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007. (324).

³ سمية حوادسي، مرجع سابق، ص 50.

والطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها تعتمد على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقارنة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي. إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. وقد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنافسية، وتتنوع مصالحها وفقا لها. وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثلها⁰⁶⁻ منها. وحسب المفكر واندت، الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة، ويرون أنها تنتج السياسة الدولية التي نشهدها، ليست من المعطيات، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها. وبعد أن نكون قد أوجدناها، فإنه باستطاعتنا إيجادها محددًا. بشكل مختلف. وسيكون ذلك من الصعوبة بمكان، لأننا عملنا جميعًا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله مغايرًا لذلك.¹

ثانياً: أصناف الهوية

يرى الباحث الأمريكي صامويل هنتغتون أن عدد المصادر المحتملة للهوية لدى الناس غير محدد تقريبا، وتلك المصادر تتضمن بالدرجة الأولى:

- 1- السمات الشخصية: وتشمل العمر، السلالة، الجنس، القرابة (قرابة الدم) الإثنية (القرابة البعيدة) العرق.
- 2- السمات الإقليمية: وتضم: الجوار، القرية، البلدة، المدينة، الإقليم، الولاية، المنطقة، البلد.
- 3- السمات الثقافية: وتشمل: العشيرة، القبلية، الإثنية، اللغة، القومية، الدين، الحضارة.
- 4- السمات السياسية: وتعني: الانشقاق ضمن الجماعة، الزمرة، القائد، الجماعة ذات مصلحة معينة، الحركة، القضية، الحزب، الأيديولوجية، الدولة.
- 5- السمات الاقتصادية: وتعني الوظيفة، الشغل، المهنة، مجموعة العمل، المستثمر، الصناعة، القطاع الاقتصادي، الاتحاد العمالي، الطبقة.
- 6- السمات الاجتماعية: وتشمل: الأصدقاء، النادي، الفريق، الزملاء، المكانة الاجتماعية.²

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص51.

² حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد 3(13) 2008 4 3-ص7-8.

وهناك من يقسم الهوية إلى هوية فردية، وهوية جماعية، فالأولى تعبر عن حقيقة الإنسان المطلقة وصفاته الجوهرية وهو منسوب إلى هو.¹ فالهوية الفردية تعتمد على المميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الآخر، على غرار اختلاف الأفراد في بصمات أصابعهم ولون بشرتهم وطول قامتهم...² والثانية هي جماعية في معالمها وحقائقها المميزة وأصالتها.³

وفي هذا الإطار، يرى هربرت كالمان أن: «الهوية الجماعية يحملها أعضاؤها الأفراد في الجماعة بمجمل المفاهيم الخاصة بها. فهي من ناحية، لها وجود منفصل في صورة نتاجات تاريخية متجمعة، تشمل وثائق مكتوبة وتقاليد شفوية وأشياء رمزية، وتضم من ناحية أخرى قطاعات مختلفة من الجماعة، يختلف كل منها عن الآخر اختلافا كبيرا في درجة تداخلهم الفعال والتزامهم الوجداني اتجاه الجماعة، حيث تقوم عناصر زعامية مختلفة وجماعات ثانوية فعالة بدور أكبر في تحديد هوية الجماعة أكثر من سائر المنتمين إليها».⁴

وهناك من يرى بأن الهوية تأخذ طابع الذاتية والموضوعية، ومن هنا تبرز طبيعتها العنصرية على التحديد. ويملك الأفراد تشكيلة واسعة من الهويات الممكنة، إذ يمكن أن تكون لهم هويات عرقية أو إثنية، قومية، أو حتى هويات خاصة بالمدن التي يقيمون فيها. ويرتبط الحديث حول الهويات الشخصية، ارتباطا وثيقا، بمجال الخطاب الجينوي. ومع أن الخصائص البيولوجية هي خصائص موضوعية، إلا أن الهويات الفردية تعني شيئا أكثر من ذلك. فهي تشتمل على دلالة ذاتية لوجود مستمر وذاكرة منسجمة ومترابطة منطقيا.

والدلالة الذاتية للهوية هي الإحساس بالوحدانية والاستمرارية الشخصية، الإحساس بالانتماء إلى منظومة راسخة من القيم التي تكون الاتجاه العقلي والأخلاقي للمرء، وتعطى الأفراد خصائصهم المتفردة. إنها تمكن الفرد من تحقيق حياة ممتلئة وكثيفة. ولكن الذي يقوم هذه الدلالة الذاتية، هو الخصائص الموضوعية، والتي يمكن التعرف عليها من قبل الآخرين.

¹ الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق، ص 11-14.

² سمية أوشن، مرجع سابق، ص 64.

³ حسين محمود، مرجع سابق 14°.

⁴ نقلا عن: رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 10.

وبالرغم من كل هذه التقسيمات، إلا أن معنى الهوية دوما يأتي في إطار الجماعية حتى ولو كان المصطلح في حد ذاته يتناول الذات الفردية، وذلك لتمييزه عن الأعيان،¹ فالهوية الذاتية للفرد تتأثر بالهوية الذاتية للجماعة، أي من إدراكه الخاص للطريقة التي يراه بها الآخرون.²

لقد ساهمت جملة من الطروحات في تنشيط مفهوم الهوية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، الدولتي كما الدولي، هذه الطروحات تمثلت في ثلاثة أمور بشكل رئيس هي:

- طرح الحدائة الغربية: وذلك من خلال التفوق الحضاري والاستعماري للغرب، وهذا ما دفع إلى استعمال مفهوم الهوية كتغير عن الخصوصية. كما أن هذا المفهوم قد نشط كتعبير عن الانتماء في ظل لعب الاستعمار على ورقة الأقليات من خلال ترويجه لحقوق الأقليات وحمايتها.

- طرح الانتماء الثقافي والجغرافي: كالانتماء القاري والإقليمي و الجهوي والوطني في آن.

- تنامي الشعور القومي: فتصورات الدولة - الأمة Nation - tat كطريق للوحدة، خاصة التصور اللغوي والثقافي لها الذي كان حلا لمسألة التنوع الديني بالخصوص وإن فجر التنوع العرقي بشكل آخر.³

وللهوية مفهومين، استبعادي وتواصلتي:

فالمفهوم **الإستبعادي**، بمعنى الاختلاف عن الآخر بهدف الابتعاد عنه أو استبعاده، وهو يمثل هوية استبدادية، تهدف إلى تكريس مفهوم التفوق سواء أكان عرقيا أم دينيا، كما أنها لا تقبل بالآخر، وتكون أداة للتفرقة والكراهية كما هو الحال مع أنصار أفكار الرجل الأبيض والمجال الحيوي، وهي أفكار تسبغ القداسة على الإنسان الغربي وعلى تاريخه وحضارته، وتنزع على الآخر قدسيته وحضارته.

¹ الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق 18.

² رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق 10.

³ هاني نسيرة، مرجع سابق، ص2.

أما المفهوم **التواصلي**، فيهدف إلى خلق روابط تواصلية بين الأمم والشعوب والهويات المختلفة.¹

إن يمكن القول وتأسيساً على سلف ذكره، أن جوهر الهوية يتعلق بإشكالية تحديد الانتماء، سواء للفرد أو الأقلية أو الشعب الكبير. وهذه الإشكالية تقوم على حاجة في المستوى الأولي أقرب إلى الفطرية في المجتمع الإنساني. ويزداد تبلور الشعور بالذات الجمعية بدءاً من فردين أو أكثر، كلما تبلور الشعور بوجود من هو خارج هذه الذات. ويخلق الشعور بالآخر أحاسيس مختلفة، تتفاوت من الألفة إلى الإحساس بالتهديد والخطر أو الرغبة في العدوان.²

ثالثاً: تحول الهوية

فيما يخص ثبات الهوية والتحول، فلا توجد هوية جامدة وثابتة، كما يحاول دعاة الهوية السامية أو الآرية أو الزنجية تسويقه بطريقة لا علمية، حيث أنه يمكن لمجتمع واحد أن يُبدل هويته حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة، فالمضامين المتعددة لمصطلح الهوية على غرار:

المكوّن الاجتماعي: كالطبقة أو المكانة أو اللون أو السلالة أو النوع.

المكوّن الثقافي: كاللغة أو الدين أو القيم أو التراث الشعبي.

المكوّن السياسي: من حيث الدولة الوطنية أو القومية ونظام الحكم وشكل الدولة.

كل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، وأي منها يمكن به التعبير عن الهوية.

والهوية وإن كانت غير جامدة، فهي قائمة على الوحدة التي لا تتجزأ، لأن الهوية ذات، والذات لا تتعدد، بينما يمكن أن تكون لها صفات، وتلك هي القضية التي تُحتم ضرورة فهم إدراكية مصطلح الهوية بالنسبة للمهتمين بقضايا تحديات بناء الدولة الوطنية.³

¹ باسيل يوسف بلك وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

² قيصر موسى الزين، "مسألة الهوية في السودان"، الظاهرة والمنظور، "مجلة التنوير الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010، ص 24.

³ الطيب عبد الجليل حسين محمود، مرجع سابق، ص 18-19.

أما الهوية كتشكل ثابت، فيصير في التاريخ النسبي ويخضع لعوامل التحدي والاستجابة حسب السياقات المختلفة التي تتجلى فيها الهوية خطابا وسياسات، فكل عناصر الهوية تستدعى في أثناء الحروب والمقاومة، من عنصر ديني ولغوي إلى عنصر عرقي. كما تستدعى حسب مستوى الاستقطاب الحادث بين الذات التي تمثلها حينئذ وبين الآخر المستنفر لها، ففي الجدل الوطني يأتي جدلها مقترنا بحقوق الأقليات والأغلبية، أما على المستوى العالمي فيتجسد في صورة حضارية أو تاريخية.¹

والهوية ديناميكية أيضاً ومستجيبة للظروف المتغيرة، وهي قابلة للتحول مع التقنيات والنظم الثقافية والسياسية المتغيرة. وهي إستراتيجية. فالناس يتبنون هويات معينة لأسباب إستراتيجية مثل التمكين وقبل كل هذه العوامل وبعدها، هناك الإرث التاريخي لأجدادنا الذي "يحط بثقله في تحديد من نحن وماذا يمكن أن نكون. الهوية إذن إدعاء للعضوية يستند إلى كل أنواع النمطيات مثل العرق، الجنس، النوع، الطبقة، الطائفة، الدين، الثقافة... الخ. إنها الطريقة التي يعرف بها الناس أنفسهم، ويعرفهم بها الآخرون.²

وباعتبار أن الهوية ديناميكية فإن هذه الحدود متحركة قابلة للتغيرات التي قد تظهر أحيانا، وقد تختفي في أحيان أخرى، الأمر الذي يؤثر إلى أن الهوية تملك القدرة على التحرك، ويمكن أن تتغير بحسب السياق السياسي والاجتماعي. ويذهب مناصرو فكرة الخيار العقلاني إلى ابعده من ذلك، فيرون أن الفرد يمكن أن يغير هويته، أو يمكنه أن ينتمي إلى عدد من الهويات في الوقت نفسه، وذلك من منطلق أن الناس يكيفون أفعالهم بحسب السياق والظروف لذلك فإن التركيز على إحداها، أو بروزها على حساب الهويات الأخرى، يمكن أن يتغير حسب السياق والظروف، وهذا يعني أن الحدود بين الجماعات، وخصوصا الحدود الثقافية تتشكل ويعاد صياغتها وتتطور ويتغير موضعها. إلا أن هناك من يعارض هذا التوجه ويعتبره مبالغا فيه، على غرار الأستاذ محمد عبد الله الجريبيع حيث يقول:³

¹ هاني نسيرة، مرجع سابق، ص05.

³ الباقر العفيف، "أزمة الهوية في شمال السودان" (ترجمة الخاتم عدلان)، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alnilin.com/vb/showthread.php?t=72599>: تاريخ دخول الموقع 2011/12/08 -ص03-04.

¹ محمد عبد الله الجريبيع، مرجع سابق.

«نحن نعتقد أن هذه الآراء تبالغ في التأكيد على مرونة

الحدود وإمكانية الخيار بين بدائل للاعتبارات التالية:

• إن التغيير الثقافي ليس كافياً لتغيير الانتماءات وخصوصاً على مستوى الجماعات، وهناك حالات كثيرة تثبت أن التأثير الثقافي يشكل سبباً في تعزيز الانتماءات.

• يجد تحويل الانتماء القومي أو الإثني نفسه مكبلاً بالقيود البنوية التي تنتج سياسة النظام، وتؤدي إلى قيام حدود اجتماعية صلبة ثابتة أو شبه ثابتة وخصوصاً في حالات الصراع .

• إن تحويل انتماء الفرد لا يعتمد على رغبته وقراراته وإنما يعتمد أيضاً على الآخر أي الجماعة التي يرغب في الانتماء إليها ، إما بسبب خوفها من ضياع هويتها الخاصة بها والمميزة لها ، وإما من أجل المحافظة على امتيازات خاصة في توزيع موارد المجتمع .

• أثبت التاريخ أن الهوية القومية والهوية العرقية قادرتان على التملص من الضغوط وأنها قابلتان للصمود والاستمرار على المدى البعيد».

إن وبعد عرض كل هذه الآراء يمكن القول، أن للهوية شقان: أحدهما ثابت، والآخر متغير. فالجماعات التي تتشكل على أساس المصالح المشتركة لأفرادها تكون حساسة لمصالح الفرد الأنانية، على اعتبار أن سبب قيامها هو عبارة عن تحالف مصالح، ولذلك فهي قابلة للتفكك في حالة تضارب هذه المصالح، أما الجماعات التي تتشكل على أسس إثنية أو قومية، أي على فكرة الأصل المشترك والقرابة، فإن عملية تشكلها وتبلورها تأتي بصفاتها مختلفة عن الجماعات الأخرى ومتميزة عنها، وتحتاج إلى أجيال طويلة من التفاعل والتبادل والتزاوج، وفي هذه الحالة فإن الانتماء إلى الجماعة يكون انتماء عاطفياً، وحقيقة

مطلقة لا يطرح الفرد التساؤلات أو الشكوك حوله، مثله مثل العواطف الإنسانية الأخرى، هذا النوع من الجماعات هو الأقدر على الثبات والدوام من النوع الأول القائم على المصالح، ولكن لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أن الجماعات قد تشكلت على أساس واحد من الأساسين المذكورين (الطبقي أو الإثني)، وإن كلا منهما مهم بحد ذاته، ولا يمكن اختزال الواحد للآخر، أو تفسير الواحد بالآخر، ولكن بين هذين الأساسين من الانتماء وتشكل الجماعات هناك علاقة وثيقة ومعقدة لأنهما متداخلان.¹

ويمثل الإرث التاريخي عنصراً مهماً وجوهرياً في تحديد الهوية، لأنه يحدد من نحن وماذا يمكن أن نكون، وبذلك تصبح الهوية وعاءاً للعضوية، مستندة إلى كل أنواع النمطيات مثل العرق والجنس والمذهب والديانة والثقافة، وبالتالي فإن للهوية وجهان: أحدهما أصلي والآخر مصنوع، أي أن الهوية ذاتية وموضوعية، شخصية واجتماعية.

وفي الإطار ذاته يمكن القول، أن للفرد كما الجماعة في ظل عملية الاختيار أن يتماهى مع مجموعات مختلفة، فقد يكون شخص ما فرنسياً من أصل صيني ويتحدث الانكليزية إلى جانب الفرنسية ودينه بوذي وله آراء يسارية، ومع ذلك فإن خيارات الهوية لا يمكن أن تكون متناهية، إذ أن بعض النمطيات لا يمكن اختيارها، على غرار لون البشرة والجنس والمظهر الفيزيولوجي، لكن الإنسان يستطيع ضمن مجالات عضوية معينة أن يختار أولوية معينة.²

إن الهويات تتكون وتصنع اختيارياً، وهي في حالة مستمرة من التكوين. ولكن اختيارات الناس لهوياتهم محكومة ومحدودة بالعوامل المعطاة مثل ملامحهم، أسرهم، جماعاتهم، تواريخهم، ثقافتهم... الخ.

وفي خضم تكوين الهويات الاجتماعية، هناك دائماً مجموعة داخلية، تمثل الهوية الاجتماعية المبتغاة، ومجموعة هامشية، تحتاج إلى الموازنة حتى تتماهى مع النموذج. وفي مثل هذه الحالات، فإن الأولى تمثل قلب الهوية الاجتماعية، وتحتل مركز الصدارة وتستحوذ

¹ محمد عبد الله الجريبي، مرجع سابق.

² هويدا صلاح عتباني، مرجع سابق، ص-ص 11-12.

على الامتيازات وتملك صلاحيات إضفاء الشرعية على الثانية أو حرمانها منها من تلك، بينما تمثل الثانية الدائرة الخارجية وتحث الهامش. وعلى سبيل المثال، بينما تمثل الطبقات الوسطى والعليا البيضاء، مركز الهوية الأمريكية، فإن السود واليابانيين الأمريكيين يمثلون تخوم هذه الهوية. ويحتكر المركز الحق في الاعتراف أو عدمه بهذه المجموعات. ويمكن أن تقول نفس الشيء عن بريطانيا، حيث تمثل الهوية الإنكليزية مركز الهوية البريطانية. فمن الملاحظ أن مصطلح "إنكليزي" يستخدم كثيراً من قبل المجتمع الإعلامي عندما يكون المقصود بريطاني، وهو ما يسبب الضيق للوطنيين باسكتلندا و ويلز. هذه الأمثلة توضح التوترات بين المركز والهامش داخل كل هوية.¹

مستنداً على نموذج ابتدعه توماس شيلنغ، يحاول ليتين تفسير تحولات الهوية عن طريق منظومات السلوك وما يترتب عليها من ميول. وتحدث منظومات السلوك عندما يكون سلوك الناس أو أفعالهم مستندة إلى، ومدفوعة بتوقعاتهم لما يمكن أن يفعله الآخرون. في دراسته الميدانية للجالية الروسية بأستونيا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتقلص حدوده، يقدم ديفيد ليتين مثالا واضحاً على تحول الهوية. وقد قام بشرح الجهود التي بذلها الأفراد الروس، وقد أنفسهم غرباء وسط مجتمعات كانوا يهيمنون عليها في يوم من الأيام، للتأقلم مع الواقع الجديد. وقد اجتهد الروس بأستونيا للحصول على الجنسية الأستونية. فبدؤوا يدرسون اللغة الأستونية التي لم يشعروا بضرورة دراستها قبل انهيار الاتحاد، إذ كان الأستونيون هم المجبورون على دراسة اللغة الروسية. ويستنتج ليتين، أن رغبة هؤلاء الناس في تفادي الإبعاد، أعطتهم حافزاً لتحويل الهوية. وهذا بدوره يضع الأساس لصنع هوية أستونية لأحفادهم، وهذا يعني إنهم كمجموعة، يتحركون نحو انقلاب هويتهم.²

رابعا: أبعاد الهوية وأزماتها

إن مسألة الانتماء إلى هوية قد تأخذ أبعادا خطيرة كالجوء للعنف الدامي، كما حدث في يوغوسلافيا سابقا والسودان وغيرها من مناطق متعددة من العالم. إن مشكل من أنا يدلّ

¹ الباقر العفيف، مرجع سابق، ص-ص 5-6.

² نفس المصدر الأنف الذكر، ص-ص 6-7.

على مدى عدم قدرة الفرد على التعامل مع الأنا الحالي عبر الأنا التاريخي المتراكم. يرتبط مفهوم الصراع بمفهوم الأزمة رغم الاختلاف الشاسع بين المفهومين فالصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم.¹

إذن فالصراع قد يختص بالفرد كما قد يشمل الجماعة كما أنه يأخذ أشكالاً عديدة سلمية أو تتسم بالعنف والأهم من ذلك هو تعدد أسبابه. أما الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية فيعرفها الأستاذ عليوة: «على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة». لقد قام علم الاجتماع بدراسة الأزمات التي يتعرض لها البناء الاجتماعي وتأثيرها في العلاقات الاجتماعية السائدة، وانعكاساتها على الجماعات المختلفة. وتركزت أبرز مساهماته في تحديد ردود الفعل الاجتماعية، والسلوك الاجتماعي ودراساتها أثناء مواجهة الأزمات.²

وعليه يقصد بأزمة الهوية، إصابة ثقافة مجموعة بشرية ما بحالة من التدهور والتوقف لفترة تاريخية تطول أو تقصر، ولأسباب عديدة يمكن أن تكون ذاتية يشارك أهل الثقافة فيها دون وعي منهم، أو تكون الأسباب خارجية والتي عادة ما تتمثل في الغزو الخارجي، على غرار الغزو العسكري والغزو الثقافي. هذا الأخير يهدف تدمير آثار وتحريف تاريخ ثقافة أهل البلد وإفقار أبناء المجتمع ومنع التنمية المجتمعية ونقشي الأمية. إن هذا الأخير يرمي إلى تغيير الهوية الوطنية وإحلال محلها هوية المهاجم المحتل بديلاً عنها في البلاد.³

¹ سليمة فيلالي، مرجع سابق، ص-ص: 192-193.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص 193.

³ محمود عبد الله، "مكونات الهوية وأزماتها إشكالية الهوية الوطنية والمدنية في المجتمع الأحوازي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabistan.org/detaild.aspx?elmnt=3062>، تاريخ تصفح الموقع: 2012/02/25.

يمكن للمرء أن يضع اليد على ثلاثة عوامل تستطيع إذا ما تفاعلت مع بعضها البعض أن تفسر كل هوية اجتماعية:

- 1- العامل الأول هو تصور المجموعة لنفسها.
 - 2- العامل الثاني هو تصور الآخرين للمجموعة.
 - 3- العامل الثالث هو الاعتراف أو عدمه من قبل مركز الهوية بهذه المجموعة.
- إذا تفاعلت هذه العوامل الثلاثة بصورة منسجمة، أي إذا كان تعريف الناس لأنفسهم مقبولاً وواقعياً، وكان تعريف الآخرين لهم منسجماً مع الرؤية الذاتية للجماعة، وإذا كان مركز تلك الهوية يمنحها اعترافه، حينها يقال أن تلك المجموعة تعيش في توازن. أما إذا تفاعلت العوامل الثلاثة بصورة متناقضة، أي إذا كانت تصورات الناس لأنفسهم لا تتسجم مع الطريقة التي يعرفهم بها الآخرون؛ أو -وهذا أخطر الأمور- إذا كانت القوى المالكة لصلاحيات إضفاء الشرعية، لم تقبل تعريف الجماعة لنفسها، فإن هذه الجماعة توصف بأنها تعيش تناقضاً، وعدم انسجام. وفي هذه الحالة لا ينبثق النظام الرمزي من الذات الجماعية للجماعة، بل يكون مستعاراً في العادة من مركز الهوية التي تهفو إليها تلك الجماعة، وترغب أن تكونها. هذه الشروط إذا اختلت تنبئ ب بروز تناقضات الهوية، وزحف عدم الاستقرار إلى خلايا المجتمع، فاتحة المجال أمام تقاوم أزمة الهوية.¹

يرى كلود ليفي شتراوس أن مسألة الهوية تقع اليوم على مفترق طرق فهي تهم مختلف الميادين العلمية المختلفة، وهذا الاهتمام الكبير الذي يبديه الفكر بمسألة الهوية يعبر عن أزمة هوية. ويرى شتراوس أنها قد أصبحت تمثل "الداء الجديد" الذي يميز عصرنا. ومن المشاكل الجوهرية لمشاكل الهوية، هي مشكلة الاعتراف بالآخر وتقبل اختلاف الغير، فعادة ما يؤدي غياب التعاون والتعايش المشترك في ظل التنوع والتباين العرقي والإثني والثقافي إلى استحضار الصراع. كما يعتبر التخبط والتأرجح بين الدعوة إلى هويات مختلفة، إشكالات أخرى تؤرق مسألة الهوية، ومن أمثلة ذلك، ما تعانيه معظم الشعوب

¹ الباقر العفيف، مرجع سابق، صص 7-8.

العربية التي تارة تنادي بهوية عربية واحدة، وتارة أخرى بهوية إسلامية، وأحيانا هويات قُطرية.¹

تعيش المجتمعات عادة في توازن، وفي هذه الحالة تشعر الجماعات أن العالم ثابت ثباتاً مطلقاً. حينها تكون الهويات بمأمن من الشكوك، ولا تكون هناك حوافز للتغيير، ويشترك الجميع في تصور ضمني لمن يكونون. وتضطلع النخب الثقافية والسياسية، لكل مجموعة، بإصباح المعنى على هذا التوازن، بإنتاج المعتقدات، والمحاذير، والمبادئ، والأساطير والنظم الرمزية. في هذه المرحلة يمكن وصف المجموعة بأنها حققت ذاتها أي أنها تعيش في انسجام مع بيئتها. ولكن الحوادث والاضطرابات يمكن أن تحدث عدم الاستقرار وسط الجماعة، وتقود إلى أزمة هوية، وتدفع بعض الناس إلى استكشاف هويات جديدة. في هذه الحالة غالباً ما تنقسم النخبة الثقافية والسياسية إلى أولئك الذين يحاولون الدفاع عن الوضع القائم، وأولئك الذين يحاولون خلق منظومة جديدة، تحقق توازناً جديداً. ويمكن لأزمة الهوية أن تحدث على المستوى الاجتماعي عندما يفشل الناس، وهم يصنعون هوياتهم. في العثور على نموذج يناسبهم تماماً، أو عندما "لا يحبون الهوية التي اختاروها أو اجبروا على تبنيها".²

عندما توجد جماعة بشرية ما في حالة من الحيرة والشك والتخبط تجاه موضوع الهوية، فإنها تشير بذلك إلى أن هناك أسباباً مختلفة قد شوهدت عمليات تلقي مكونات الهوية بالنسبة لعلاقات الأجيال فيها، الأمر الذي يفسح المجال واسعاً أمام خطر تفكك هذه الجماعة إذا تواصلت هذه الحيرة وهذا التخبط بالنسبة لأجيال متوالية نحو مركبات هويتها.³ ولا تشكل مشكلة الهوية حكراً على نوع معين من الدول، إذ أنها قائمة في البلدان المتقدمة كما النامية، وفي المجتمعات الحديثة كما التقليدية، وكذلك بالنسبة للمجتمعات حديثة أو قديمة التكوين.

¹ محمد عبد الله الجريبي، مرجع سابق.

² الباقر العفيف، مرجع سابق، ص-ص 06-08.

³ رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 08.

وفي ذلك كله تتحكم النسبية التي تحدد درجات الحدة أو قوة الأثر على مجرى الحياة السياسية.¹

قد تبتعد الهوية عن مجتمع ما وفي ظروف زمنية محددة، ولكنها سرعان ما تعاود لبناء نفسها، فالمجتمعات المأزومة تعاني خلاا تركيبيا في بنائها يقودها في بعض الأحيان إلى التفكك والتشردم تحت عناوين وهويات فرعية (ثانوية) لا تقوى على الصمود والاستمرار لوحدها نتيجة للتزام المفترض فيما بينها، أو مع محيطها الإقليمي والدولي. فالعراق على سبيل المثال بعد سنة 2003 ومن خلال تعرضه للاحتلال والتدمير في بناء التحتية جميعا، وتعرض مؤسساته القانونية والشرعية للتدمير، فقد دخل مرحلة الخطر، وأصبحت وحدته الوطنية مهددة بالشظية وغابت هويته الوطنية، تحت عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية ودخل في مرحلة مقدمات الحرب الأهلية الطائفية. ولقد ساهمت القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على تفتيت الهوية الوطنية.

إن أزمة الهوية ليست مشكلة مجتمع بذاته، بل هي مشكلة مجتمعات عدة كما يصفها هنتغتون، حيث يرى أن الولايات المتحدة الأميركية ليست فريدة في أن لديها مشكلة هوية، بل هي سمة عالمية لزمنا، ففي كل مكان تقريبا تساءل الناس وأمعنوا النظر وأعادوا تعريف ما هو مشترك لديهم وما يميزهم عن الشعوب الأخرى - من نحن؟ و إلى أين ننتمي؟. فاليابانيون يتنازعون على ما إذا كان موقعهم وتأريخهم وثقافتهم تجعلهم آسيويين؟ أو أن ثروتهم وديمقراطيتهم وحدثهم تجعلهم غربيين؟.

أما روسيا الاتحادية فتعرف أزمة هوية عميقة، تعيد فتح جدال القرن التاسع عشر الكلاسيكي بين ذوي النزعة السلافية وذوي النزعة الغربية، في ما يتعلق بكون روسيا بلدا أوربيا عاديا أو بلدا آسيويا مختلفا بشكل واضح.

وتواجه الجمهورية التركية أزمة هوية فريدة تقود إلى جدال ساخن حول الهوية الوطنية فيها.

¹ قيصر موسى الزين، مرجع سابق، ص24.

من خلال ما تقدم اتضح أن أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسية لأن الجهود التي تبذل لتجاوزها تهدف إلى تكوين البنية السياسية في المجتمع، أو بعبارة أخرى، بناء الدولة، لذا يجب تجاوز أطر الجماعات الإثنية والعشيرة لغرض إقامة جهاز سياسي وإداري باستطاعته تكوين وترسيخ الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.¹

كما أن العالم بأجمعه تقريبا مأزوم بقضية اسمها الهوية، وقد تكون هنالك عوامل مهمة أدت إلى بروز الهويات الثانوية والتي أصبحت تشكل عبئا على الهويات الرئيسية أو التقليدية، ومن بين أهم هذه العوامل، هي التطور التكنولوجي، وولوج العالم مرحلة العولمة بكل أشكالها، وبرز دور الأقليات في التعبير عن ذاتها من خلال استخدام تقنيات والاتصالات والأعلام والمناخ الدولي المشجع لها. والعامل الآخر هو التحول الديمقراطي، ونهاية الأيديولوجيات التقليدية، وبرز دور الاقتصاد الحر كسمة عامة ولازمة في اغلب أرجاء العالم.²

نستنتج مما سبق أن الهوية فردية نفسية وجماعية واجتماعية وثقافية، وتصبح سياسية عندما ترتبط بالأيديولوجية وتتحول إلى مفهوم إيديولوجي يرتبط بالمكونات الثقافية لوجود الفرد والجماعة. فالهوية بشكل عام تخص الناس من خلال النظرة التي يشكلونها عن أنفسهم وعما يعتقدونه أنه مهم و أولي في حياتهم.

وانطلاقا من هذه الأولويات تتشكل الانتماءات والصراعات. ولما كانت الهوية شعور باستمرارية الوعي بامتلاكها، فإن الأمر لا يتحقق إلا بوجود الآخر الذي من خلاله تتشكل الهوية.³

¹ فائز صالح أللهبيي، مرجع سابق، ص 03.

² حبيب صالح مهدي، مرجع سابق، ص 9-10.

³ مريم هاشمي، مرجع سابق، ص 73.

مقاربات نظرية لمفهومي العرقية والهوية الوطنية

يعرف بريث ويت R.Braith Waite النظرية بأنها: «مجموعة من الفروض التي تكون نسقا استنباطيا، بمعنى أنها تنتظم في ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة تلحق بعض الفروض المتقدمة». فالنظرية تعبر عن أفكار وفرضيات مرتبة ومنظمة ومتراصة، بنيت على مجموعة من الملاحظات أو البحوث أو الدراسات النظرية أو التطبيقية، يؤدي ترتيبها المنطقي إلى تفسير ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية معينة على وجه معين. ويمكن تعميم تفسيرها العلمي على حالات عديدة، فهي الإطار الفكري للتحليل الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو المعرفي.¹ ولضرورة التنظير في الدراسات السياسية، سيتم دراسة مفهوما العرقية والهوية الوطنية دراسة نظرية من خلال تقسيم هذا المبحث إلى:

أولاً: مقارنة نظرية لمفهوم العرقية

ثانياً: مقارنة نظرية لمفهوم الهوية الوطنية

أولاً: مقارنة نظرية لمفهوم العرقية

- المعضلة الأمنية المجتمعية **The Societal security dilemma**:

المعضلة الأمنية تقابلها في اللغة الانكليزية **The security Dilemma**. ومصطلح المعضلة الأمنية يعتبر من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، وهو مصطلح جديد نسبياً صاغه لأول مرة الأمريكي جون هارتز John Hartz في سنة 1950م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح مفهوم المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني الميزة الأساسية للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للمدرسة الواقعية الذي انبثق عنها هذا المفهوم.² ويعتبر باري بوزن Barry Posen أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية لتحليل الخلافات والصراعات

¹ عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006. (ص15-16).

² توفيق حكيمي، "المعضلة الأمنية الدولية"، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.scribd.com/doc/21981952/المعضلة-الأمنية-الدولية> تاريخ تصفح الموقع: 2012-05-22.

العرقية على المستوى الداخلي. في عالم ما بعد الحداثة، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حظيت نظرية المعضلة الأمنية المجتمعية (الداخلية) بقسط وافر من العناية والاهتمام من قبل الباحثين والمفكرين. ففي منتصف التسعينات أصبحت نظرية المعضلة الأمنية تستعمل لتحليل الخلافات داخل الدولة وخاصة في الخلافات العرقية الداخلية لفهم أسبابها ونتائجها،¹ وذلك بعد ظهور على السطح ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع ما بين المجموعات العرقية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة و وسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها. والذي ينعكس على مستوى التهديدات التي تستنتجها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام. وفي حالات أخرى فإن الأمور تؤول إلى تعقيد أكثر عندما يتعلق الأمر بتطور نزاع مسلح بين حركة انفصالية وقوات حكومة لدولة ذات سيادة، وهنا بالذات تتزايد حساسية الأمن الدولي تجاه اللاأمن المجتمعي.²

ومن أمثلة ذلك ما حدث للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا سابقا، وبروز المشكلات العرقية. فقد نتج عن انهيار الدول السابقة غياب السلطة المركزية وحدوث فوضى على المستوى الداخلي بسبب انهيار السلطة المركزية، الأمر الذي أفضى إلى الفوضى وغياب الأمن ما بين المجموعات العرقية وهذا ما دفع بكل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها من البقاء على قيد الحياة وهذه الوضعية مشابهة لوضعية النظام الدولي في حالة فوضى. ويترك انهيار الدولة أو تفككها فراغا أمنيا كبيرا، وهذه فرصة يمكن استغلالها من طرف زعماء المجموعة العرقية لحشد وتجنيد عرقيتهم لإنشاء وطن خاص بهم على حساب

¹ رابح مرابط، "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو" (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: 2008 - 2009) 36.

² عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html>، تاريخ تصفح الموقع: 22-

الأقليات الأخرى، وخير دليل على ذلك هو ما قام به الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش، الذي حاول إنشاء دولة صربيا الكبرى على حساب المجموعات العرقية البوسنية والكرواتية. فعند اندلاع الحرب في يوغسلافيا، كافحت المجموعات العرقية من أجل بقائها في محيط لا يمكن لها الاعتماد على الدولة لحمايتها، وفوضى الحرب تقوي الهوية العرقية وتسبب نشر القومية وتزيد الحقد والكراهية والخوف والحرب تجعل من المستحيل الثقة في الخصم في المستقبل، فالبوسني الذي عاش لعدة قرون مع جاره الصربي والكرواتي يصبح كل واحد منهما خائفا ولا يثق في الآخر لأن الولاء العرقي هو أهم ميزة المعضلة الأمنية.¹

إن تحول الصدام بين حكومة دولة ما وإحدى مجموعاتها العرقية إلى نزاع مسلح، فإن المأزق الأمني المجتمعي* يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، وهنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية وذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية.
1. وجود احتمالات التصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب انقسام المجموعة العرقية المضطهدة على أقاليم الدول المجاورة على غرار حالة الأكراد.
 2. وجود مخاطر التفتت وتجزئة الدول إلى وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على الاستمرارية والبقاء.
 3. وأمام هذه الأوضاع غير المستتبة، يصبح التدخل الدولي الخارجي ضروريا لحماية الأمن والاستقرار الدوليين، وهذا ما حدث بالفعل مع حالة النزاع في البلقان خلا العقد الأخير من القرن الماضي.²

¹ رايح مرابط، مرجع سابق، ص-ص 37-38.

* يعرف مولر Müller المأزق الأمني المجتمعي بـ: «غياب الأمن المجتمعي، والذي بدوره يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها، في سياق من الظروف، الوثيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. ويتحدد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة العرقية المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين، الهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة».

² عادل زقاع، مرجع سابق، ص-ص 05-06.

إن النزاعات العرقية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية، ومن هنا فإن التدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها The issue should be securitized، ما يعني التزام الأطراف الثالثة بتعبئة الموارد للتعامل معها، باستعمال مختلف الوسائل وتنسيق واستخدام القنوات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، وغيرها من وسائل الضغط بما في ذلك القوة العسكرية -إن اقتضى الأمر- كرافعة average لإجبار أطراف النزاع على إنهاء العنف.¹

- النظرية الماركسية:

حللت هذه النظرية الظواهر القومية في قالب الطبقة الاجتماعية المستندة على المادية التاريخية، فالماركسيون يعتبرون نضال العمال ضد الطبقات البرجوازية كفيل بتوحيد العمال، بصرف النظر عن أصلهم العرقي، لذلك فالقومية ليست ذات أهمية لدى الماركسيين... إذ حالما تتحرر هذه الجماعات من التخلف الإقطاعي تذوب داخل المجتمع الشيوعي، وذلك بسبب تلاشي الخلافات العرقية والفوارق الطبقيّة في النظام الاشتراكي، وسيادة البروليتاريا.²

وفي الاتحاد السوفيتي السابق، ومنذ تأسيسه قام الزعماء السوفييت، وفي سبيل توحيد الشعب السوفيتي المتعدد الأعراق بطمس الهوية العرقية لشعوب الجمهوريات المكونة له، من خلال تهميش دور الأديان واللغات المحلية وعليه كان هناك اعتقاد بأن الإيديولوجية الشيوعية سوف تؤدي إلى اضمحلال وذوبان العرقية وانتصار الطبقة العاملة على البرجوازية سيؤدي حتما إلى فقدان هويتها، فتظهر ثقافة جديدة اشتراكية المحتوى لأن البروليتاريا ليس لها وطن، لكن الواقع الفعلي يدحض النظرية الماركسية . لكن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات السوفييتية المتعاقبة من قمع وتهجير قسري واضطهاد ضد هويات الشعوب المحلية لم تؤدي إلى سلخ هذه الشعوب عن هوياتها وانسلاخها. وفي الحقيقة فإن سياسة الاضطهاد للشعور العرقي من طرف الأنظمة الشيوعية هي التي أدت إلى تجميد وتهدة

¹ نفس المصدر الأنف الذكر، ص08.

² رايح مرابط، مرجع سابق، ص22.

ثوران البركان العرقي. وكان أكبر تحدٍ آنذاك للنظام الشيوعي هو الإسلام وخاصة في الاتحاد السوفيتي، ومن أجل مواجهة التحدي الإسلامي عملت موسكو لتخفيض عدد المساجد من 26 ألف مسجد عام 1917 إلى 04 آلاف مسجد فقط عام 1987 وتقلص عدد علماء الدين من 45 ألف عام 1917 إلى 2000 فقط في سنة 1987.¹

إن اعتماد كل هذه الإجراءات القمعية من طرف السلطات السوفييتية آنذاك إزاء عرقياتها المختلفة دليل قاطع على عجز الشيوعية في استيعاب عرقياتها المختلفة، وما اندلاع الخلافات العرقية بانهيار الأنظمة الشيوعية لدليل على انعكاس للحالة الاصطناعية التي تم على ضوءها إدماج الأمم المختلفة، وظهر دول جديدة على أسس عرقية سواء في الاتحاد السوفيتي السابق أو البلدان الشرقية، وهو تعبير طبيعي عن غريزة إنسانية وهي التمسك بهويته وأصله والتشبث بدينه. ولم تحل المسائل القومية وتعتبر أحد الجذور التي سببت الاضطراب وعدم الاستقرار الدولي والدولي، وذلك نتيجة للاضطهاد والطموحات القومية، والخلافات ساهمت بشكل كبير في انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. ففي الفترة التي أعقبت انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي اندلعت نزاعات عرقية عديدة على غرار تلك التي حدثت في البوسنة والهرسك، جمهورية طاجكستان، أذربيجان، روسيا، ومروا بالاضطرابات العرقية في لاوس، كشمير، بورما، الهند، إندونيسيا، سيرى لانكا، الصومال، وكذا الحركات الانفصالية في كندا وبريطانيا وأستراليا وغيرها من الدول التي اجتاحتها موجة من القلاقل والاضطرابات العرقية.²

- النظرية الرأسمالية:

اعتقد الأمريكيان ن. غلازر N.Glazer و د.ب. موينهان D.P.Moynihan فكرة العرقية والروابط العرقية الموجودة في المجتمع سواء كانت دينية أو لغوية أو عرقية سوف تتصهر وتذوب مع الثورة الصناعية وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات. وهذا ما

¹ نفس المصدر الآنف الذكر 234.

² أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، 165.

ذهب إليه الألماني كارل دوتش Karl Deusch حين اعتبر أن مشكل التنافر العرقي الداخلي يمكن تجاوزه من خلال العصرية والتمدين والتصنيع.¹ لكن الواقع أثبت عكس ذلك. فدول راسمالية غربية كفرنسا وكندا وبلجيكا وإسبانيا والمملكة المتحدة شهدت اضطرابات عرقية متصاعدة منها من كانت مطالبها ارتقائية وأخرى انفصالية. وبالتالي يمكن القول أن هناك فئتين من المجموعات العرقية التي لم تنصهر في مجتمعاتها وتكافح من 165 التمسك بهويتها فأحداها تستعمل الوسائل السلمية كالكيبكيين في كندا، والخلاف بين والون Wallons والفلاندر landres في بلجيكا، والأخرى تستعمل الوسائل غير السلمية مثل الحركة الباسكية في إسبانيا وحركة تحرير كورسيكا في فرنسا.²

ثانيا: مقارنة نظرية لمفهوم الهوية الوطنية

هناك مجموعة من المدارس الفكرية والمقاربات النظرية التي تناولت موضوع الهوية بالدراسة والتحليل والتنظير، ولعل من أبرزها:

- المذهب الماركسي:

ترى الماركسية أن الإيديولوجيات التي توغز الانتماء الهوياتي لغير الانتماء الطبقي زائفة، وتعتبرها أدوات في يد الطبقات المهيمنة لتزييف الوعي الطبقي الذي يدل على حقيقة الانتماء الواقعي، أي أنها تخلق شعورا وهميا بانتماء زائف لأسباب وظيفية، تؤدي إلى استمرار الهيمنة التي تمارسها الطبقات الحاكمة.

- المذهب الفيبيري*:

أنصار هذا المذهب يقدمون موقفا منتقدا للنظرة الماركسية للهوية، ويضيفون قدرا من التجريبية على الهوية فيعتبرونها ذات حقيقة نسبية، وإن قامت على غير الانتماء الطبقي. كما أن ذلك يتغير -حسبهم- بتغير الزمان والمكان والمجتمع المعني. تجدر الإشارة إلى أن ماكس فيبر ومن بعده الفيبيرية، لم يكن مثاليا مثل هيغل في موقفه. ولا شك أنه إذا طبقنا

¹ رايح مرابط، مرجع سابق، ص 24.

² نفس المصدر الأنف الذكر 25.

* المذهب الفيبيري نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920) Max Weber.

المنظور الماركسي أو المنظور الفيبري في تحليل أيّ واقع اجتماعي سنحصل على نتائج مختلفة للربط بين المعطيات نفسها والمعلومات المتوفرة عن ذلك الواقع الاجتماعي.¹

- المذهب الليبرالي:

تغلب على المفكرين ذوي النزعة الليبرالية، نظرة استعراض المواقف النظرية المختلفة مع محاولة البقاء خارجها، وهذا ما دفع بالماركسيين إلى وصفهم بالبورجوازيين ويهتمونهم بخدمة مصالح طبقية، من خلال إنكارهم لمحورية الأساس الطبقي في الخطاب الإيديولوجي الذي يستخدم مصطلح الهوية مع قدر كبير من الضبابية.

- ليفي شتراوس:

يرى الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي ليفي شتراوس، أن الهوية لا تستقل بذاتها عن الأبعاد الأخرى في التكوين الديناميكي للجماعات الإنسانية في سياقاتها البدوية والحضرية. كما أن هذا المفهوم يختلف من المستوى الحضاري الكبير إلى المستوى الصغير المحدد بمجموعات مؤقتة محدودة الإطار الزماني والمكاني.²

- النموذج الحديث أو الديمقراطي:

حسب هذه النظرية، فإن الآخر يوضع قبل كل شيء على أنه المثل. ويعني هذا أن الآخر مثلي تماما شخص وذات. فمن البديهي، إذن، أن نتمتع بنفس الحقوق. ويحدث من هذا الجانب نوع من التقليص من سلوك الأنا وتطوير السلوك المعتمد على التماثل والتشابه. ما هو أساسي هنا يعود إلى الهوية الجوهرية للوجود الإنساني. فنحن أساسا متشابهين ومتماثلين ولا نختلف إلا عرضيا. وبعبارة أخرى، فاختلافاتنا العرقية والدينية والجنسية والمذهبية والثقافية وغيرها هي اختلافات هامشية وغير أساسية، وهذا ما عودنا عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكتسب وحدة الجنس البشري من خلال تجريد الاختلافات.

إن النموذج الحديث يملك مقومات الاجتذاب، ولكنه يطرح مشكلا. ويظهر، تاريخيا أن تجريد الاختلافات كان سيأخذ شكلا من أشكال نفي بعض الاختلافات لصالح هوية أعلنت

¹ قيصر موسى الزين، مرجع سابق، ص25.

² نفس المصدر الأنف الذكر -ص25-26.

هيمنتها وسيطرتها. وتتعدّد الأمور أكثر في الدول - الأمم بحيث إن هذه الهوية التي تعمل على تدوير كل الاختلافات لا تدرك على أنها هوية خاصة في حد ذاتها، ولكنها تطالب لنفسها بحق الاحتكار الشامل، فعلى سبيل المثال يتم باسم جزيرة فرنسا إنكار هوية البروتون.¹

- صامويل هنتغتون:

يعتقد المفكر الأمريكي هنتغتون أن الثقافة والهوية هي على المستوى العام حضارية وهي التي تشكل أنماط التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، (ما حدث في يوغسلافية) ولذلك فإن أساس الصراع الجديد قائم على تنافس الثقافات والحضارات، ويستشهد بمقولة الرئيس والمفكر التشيكي فاكلاف هافيل: «الصراعات الثقافية تتزايد وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت سابق في التاريخ، ويلاحظ أن الصراعات الثقافية والحضارية هي التي تشغل العالم وتهدد بقيام حروب إقليمية وعالمية، فلا أحد يعير الحروب الدائرة في الصومال ورواندا وبورندي أهمية، ولكن الصراع في فلسطين والبلقان يشغل العالم ويستدعي تدخلا كبيرا ومباشرا من القوى والأحلاف العظمى وكانت الثقافة أساس تقسيم يوغسلافيا ووحدة ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفيتي».²

علاقة الهوية الوطنية بالتعدّد العرقي

يرى المفكر كيمكا Kymlic a أن ظاهرة الهويات عرفت انبعاثا وتزايديا في فاعليتها السياسية بسبب الأزمة التي تعيشها الدولة - الأمة وتناقضاتها الداخلية، حيث يعتقد كيمكا أن التناقض بين النزعة القومية للدولة والنزعة القومية للأقلية* في سياساتها، وذلك

¹ باتريك سافيدان، الدولة والتعدّد الثقافي. (ط1) (ترجمة المصطفى حسوني)، الرباط: دار توبقال للنشر، 2011. (ص-24-25).

² نقلا عن: رابحة حاجيات، "الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية" (رسالة ماجستير) كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (2003-2004). (ص-154-155).

* يقصد كيمكا، بمفهوم النزعة القومية تلك الحركات السياسية والسياسات العامة الهادفة إلى ضمان أن تصبح الدول بحق دولا-أمما، بحيث تتطابق فيها الدولة مع الأمة. وقد حاولت الحركات القومية تحقيق ذلك عبر سبيلين

لأن هناك سبلا عديدة تعمل فيها الدولة على تجريد الأقليات من قوتها على نحو منظم دون انتهاك حقوق الفرد، المدنية منها والسياسية. وتتجسد تلك السبل أصلا في سياسة الهجرة والتوطين، والتلاعب برسم حدود وسلطات الوحدات الفرعية والداخلية، وسياسات اللغة الرسمية. وهذا ما يفسر سبب استمرار الانفصال قضية حية في الكثير من الحركات العرقية، مثل الفلاندرز (landers) في بلجيكا وكيبك وكاتالونيا واسكتلندا.¹

التعدّد لغة، وكما جاء في لسان العرب لابن منظور، مأخوذ من عدّد، وهو إحصاء الشيء، عدّه عدّا وتعدّاداً. أما على الصعيد الاصطلاحي للمفهوم، فقد أشار معجم العلوم الاجتماعية إلى أن التعددية: «تعني أشكال الروح الاجتماعية في نطاق الجماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع».

والتعددية مفهوم مركب لكونه يعبر عن ظاهرة متعددة الأبعاد، فهناك التعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.² وتختص الهوية العرقية بما يشترك فيه الفرد مع الأشخاص الآخرين، والتي يختلف بها بالمشاركة معهم عن سائر البشر، لأنهم ذوو سمات معينة. ويعرف ماكس فيبر هوية الجماعات العرقية على أنها: «جماعات لديها إحساس بالأصل المشترك».³

ويشير البعض إلى أن مجرد اختلافات ثقافية ليس كافيا للقول بوجود التعددية، مشرطاً أن تحتوي الاختلافات على اختلاف في المؤسسات التعليمية والدينية والاقتصادية والسياسية بالدرجة التي يحدث بها الاختلاف نوعاً من التعارض. لكن البعض الآخر يرى أن التعدد

مختلفين: يتمثل السبيل الأول في تبني الدول بذاتها سياسات بناء الأمة الهادفة إلى جعل المواطنين عموماً ذوي لغة وهوية وثقافة مشتركة. أما السبيل الثاني فيتجسد في التعبئة والتنظيم الذي تشهده الأقليات الإثنية الثقافية (thnocultural Minorities)، داخل نطاق الدول الكبيرة الحجم، بهدف تشكيل دول خاصة بها. ويطلق "كيملكا" على السبيل الأول تسمية "النزعة القومية للدولة". أما السبيل الثاني فيطلق عليه تسمية "النزعة القومية للأقلية". للمزيد أنظر إلى: حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (119).

¹ نفس المصدر الآنف الذكر، صص 119-120.

² هويدا صلاح الدين عتبان، مرجع سابق، صص 9-10.

³ نقلاً عن: رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 10.

العرقى في مجتمع ما، ليس له دخل في خلق التوتر والصراع، بل إن نمط العلاقات وما يترتب عليها من تفاوت في الثروة والسلطة، يكون المحرك الأساس للتوترات الصراعية. والتعددية سمة أساس في المجتمعات، والمجموعات العرقية تُصنف على أساس متغير من متغيرات الهوية، وهو إما أن يكون متغيراً بيولوجياً مثل العرق وصلة الدم، أو متغيراً اجتماعياً مثل اللغة والدين والثقافة.¹ ويدخل التعدد العرقى والثقافى في إطار التصور المرتبط بالإدماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية الاعتراف من جهة، بتعدد المجموعات العرقية - الثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها، والبحث من جهة ثانية على ملاءمة - في حدود الإمكانيات المتاحة - هذا التنوع الثقافى وذلك على أسس منطقية وواضحة. ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافى والعرقى عن مفهوم التذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع الاعتراف بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف.²

وفي السياق ذاته، يحدث ما يعرف بنزاع الهويات في إطار الدولة الواحدة، عندما تتمرد مجموعات ضد ما تراه اضطهاداً غير محتمل يُمارَس من قبل فئة مهيمنة ويتم التعبير عنه بعدم الاعتراف أو التهميش، وغالباً ما يحدث ذلك في ظل الخلافات الإثنية والعرقية المكبوتة لفترات طويلة لتعبر عن نفسها بالعنف، والذي قد يرافقه الأمر إلى مطالبة بعض المجموعات العرقية بالانفصال عن الدولة. لذلك فإن الفرد داخل المجتمع متعدد العرقيات أو الإثنيات بين طريقتين للتعامل مع الآخرين، فإما طريقة تتسم بقبول التنوع، أو برفضه، وهذا الأخير عادة ما يفضي إلى الصراع والاحتراب الأهلى القائم على أساس عرقى أو إثنى أو قبلى أو ثقافى.³

خلاصة الفصل الأول

نستشف من خلال الفصل الأول ما يلي:

¹ عتبانى، مرجع سابق، صص 09-10.

² باتريك سافيدان، مرجع سابق صص 14-15.

³ هويدا صلاح الدين عتبانى، مرجع سابق، صص 09-12.

1- إن الجماعة العرقية عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر، لهم سلالة واحدة أو تاريخ وذكريات مشتركة أو ثقافة مشتركة، أو تجمع بينهم صلة القرابة، أو الجوار، أو وحدة السمات الفيزيائية، أو اللغة، أو اللهجة الواحدة، أو الرابطة القبلية (الانتماء القبلي)، أو الانتماء الديني، أو أي تركيب من هذه العناصر معا. من خلال هذا التعريف يتضح أن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة مقومات بيولوجية فيزيائية، وإنما قد تكون كذلك مقومات اجتماعية ثقافية. وتصنف الجماعات العرقية إلى جماعات سلالية وجماعات لغوية وجماعات دينية، وإن كانت أغلب الجماعات العرقية لا تقتصر على الرابطة بين أفرادها على مقوم واحد، إذ غالبا ما تكون الجماعة العرقية جماعة سلالية ولغوية، أو سلالية ولغوية ودينية... وهكذا.

أما الحركة العرقية، فهي حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة (غالبا ما تكون أقلية)، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل تصبو إليه من أهداف، وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف.

2- بسبب استخدام مصطلح الهوية في دراسات أكاديمية شتى، على غرار السياسة والمنطق والاجتماع والثقافة و...، يتبين مدى تداخل كلمة الهوية مع عدد من المفاهيم التي تساعد في جلاء المعنى أحيانا، أو تعقيده أحيانا أخرى. الأمر الذي يدفع بالبحث عن المصطلح من جذره وأصل مصدره، ثم تطويعه دون الابتعاد كثيرا عن معناه ومقصوده. وبالتالي، فإن رسم حدود الهوية أمر غاية في التعقيد على أرض الواقع، باعتبارها مفهوم إيديولوجي أكثر منه علمي، خاصة وأن الهوية يمكن تجسيدها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية. وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة توظيفها واستخدامها. وبالتالي فالهوية الوطنية كيان معنوي اصطناعي، تُغذيه التصورات الثقافية والممارسات السياسية والأساليب الشعبية في التحرك السياسي و المخيال السياسي، قابلة للتغير والتبدل والتشكيل في أبنية وصور متعددة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية. كما أن الهوية الوطنية والانتماء الحضاري لا يأتیان من فراغ وإنما هما نتاج إسهامات المفكرين الأوائل الذين كانت لهم إسهامات جادة في الحياة الثقافية الوطنية.

إن من عناصر الهوية ومؤشراتها والتي اختلف في تعدادها الباحثون: الدين، اللغة، الأعراف، القيم والتراث الشعبي أو الفلكلور.

3- لقد تعددت المقاربات النظرية والمدارس الفكرية التي تناولت موضوعي العرقية وكذا الهوية، حيث أكدت بعض المدارس على أن ظاهرة العرقية وتعددتها داخل المجتمع الواحد، لا تلبث أن تزول بسبب الصراع الطبقي والإيديولوجية الاشتراكية، وهذا ما أكدت عليه النظرية الماركسية. أما النظرية الليبرالية و إن اختلفت مع الماركسية في أسباب انصهار الأقليات في مجتمعاتها حيث أرجعتها إلى التطور و التصنيع، إلا أنها وافقتها في النتيجة.

أما نظرية المعضلة الأمنية المجتمعية، فيعتمد مطبقوها على الأوضاع الداخلية للدول على نوع من المحاكاة حول فرضية فوضى النظام الدولي تتسحب إلى داخل الدول التي تعيش حرب عرقية، وقد ربطوا التصعيد العرقي بظاهرة الدول العاجزة أو الآيلة للانهار حيث تتأكد بعض الجماعات العرقية الموجودة فيها أن الحكومة عاجزة عن حماية الجميع فتعمل هذه المجموعات على حماية أمنها والدفاع عنه في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم و استمرارهم. و في ظل مأزق كهذا فإن محاولة أية مجموعة عرقية تعزيز أمنها يفسر من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية اتجاه التصعيد. ومثل هذه الحركية تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية و تقوي احتمالات الحرب الوقائية حيث تشن مجموعات عرقية هجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس العرقية وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها، وهو ما يؤدي إلى الحرب الشاملة، حيث يصبح الأمن المادي بدلا من الأمن الاقتصادي أو الديمقراطية يصبح الشاغل الرئيسي للجماعة وفي الفوضى الناشئة. وعليه فإن المعضلة الأمنية بين الدول ارتبطت بمستوى تحليل واحد هو الدولة بينما تعدتها المعضلة الأمنية داخل الدول إلى ثلاث مستويات الفرد الدولة النظام الدولي على حد يعتبر Barry Buzan الأمن العالمي و أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.

هذا عن التنظير في المجال العرقي، أما عن المقاربات النظرية المرتبطة بظاهرة الهوية فقد أوعز المذهب الماركسي الانتماء الهوياتي للانتماء الطبقي. لقد اعتبرها أنصار المذهب الفيبري ذات حقيقة نسبية، وإن قامت على غير الانتماء الطبقي. بينما أكد ليفي شتراوس، أن الهوية لا تستقل بذاتها عن الأبعاد الأخرى في التكوين الديناميكي للجماعات الإنسانية في سياقاتها البدوية والحضرية. أما أتباع النموذج الديمقراطي فيعتبرون أن الآخر يوضع قبل كل شيء على أنه المثل. والأفراد أو الجماعات البشرية متشابهين ومتماثلين، واختلافاتهم العرقية والدينية والجنسية والمذهبية والثقافية وغيرها هي اختلافات هامشية وغير أساسية.

4- إن التعدد العرقي والثقافي يدخل في إطار التصور المرتبط بالإدماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية الاعتراف من جهة، بتعدد المجموعات العرقية - الثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها، والبحث من جهة ثانية على ملاءمة -في حدود الإمكانيات المتاحة- هذا التنوع الثقافي وذلك على أسس منطقية وواضحة. ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافي والعرقي عن مفهوم التذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع الاعتراف بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف.

وفي الفصل الثاني، سنتعرض إلى معالجة السياسات العامة لتركيا وانعكاساتها على أزمة الهوية الوطنية في تركيا.

الفصل الثاني

نظرة على تركيا

وصياغة سياساتها العامة

الفصل الثاني:

نظرة على تركيا وصياغة سياساتها العامة

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات في مختلف الدول عبر مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها، وتتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والدول بصفة عامة في القومية والدين والمذهب واللغة والإيديولوجية والتاريخ والجغرافيا. وتعتبر التطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي مرت بها الوحدات السياسية التي تعاقبت على منطقة الأناضول منذ قرون خلت، وخاصة خلال القرن التاسع عشر عامل في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

ومنذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923م وحتى يومنا هذا، ما تزال تركيا تعاني من مشكلتين مزمنتين: أولهما تتمثل في الصراع على الهوية بين تيار شعبي واسع يعتر بانتمائه إلى فضاء الحضارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، وتيار تغريبي يرفض هذا الانتماء بشدة. أما المشكلة الثانية: فتتمثل في مطالبة بعض المجموعات العرقية النظام التركي بالاعتراف بها كقومية مستقلة إلى جانب القومية التركية، على غرار الأكراد واستخدامهم كل الوسائل بما فيها العنف، لحمل النظام التركي على هذا الاعتراف.¹

وإلى جانب الأتراك والأكراد، تعيش في تركيا مجموعات عرقية وإثنية عديدة ساهمت في تشكيل السيفساء الاجتماعية التركية.

إن هذا الفصل يعني بدراسة الجمهورية التركية من خلال العناصر التالية:

- أصل تركيا والأتراك
- النظام السياسي في تركيا
- التركيبة السكانية للمجتمع التركي
- مكونات الهوية الوطنية التركية وأزماتها الداخلية والخارجية

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية. (ط1) حلب: دار المنهج للدراسات والنشر والتوزيع، 2008 . (11).

أصل تركيا و الأتراك

لتركيا مجموعة من الخصائص التاريخية والجغرافية والإقليمية والدولية والمجتمعية والإيديولوجية، وتشكل معرفة هذه الخصائص أو معظمها، بعض المداخل نحو فهم تركيا والمجتمع التركي وحركتهما الداخلية والخارجية. ولتوضيح ذلك أكثر سنتطرق إلى أصل تركيا والشعب التركي من خلال المطالبين التاليين:

أولاً: الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لتركيا

ثانياً: أصل الأتراك

أولاً: الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لتركيا

ترتب على هزيمة القوى المركزية في الحرب العالمية الأولى تغيرات جوهرية في موازين القوى العالمية، وقد كان أكثر التغيرات الجوهرية في العالم هو ذلك الذي لحق بالشرق الأوسط من تقسيمات، تحققت معه السيطرة الغربية بلا منازع، فتركيا التي كادت أن تنتهي إلى تصفية مماثلة لما حدث في الماضي لبولندا - أي تصبح شعباً بلا أرض - استعادت حدوداً قومية متفقة، إلى حد بعيد، مع الحدود اللغوية التركية في أوروبا والأناضول.¹ وتعتبر العاصمة السياسة أنقرة والعاصمة الاقتصادية إسطنبول وأزمير وأضنه وبورصة أهم وأكبر مدن الجمهورية التركية.² هذه الجمهورية، تقع بين خطي 26-45 من خطوط الطول الشرقية و34-43 من خطوط العرض الشمالية. ولها موقع جغرافي دولي، تربط قلب آسيا بطرف أوروبا الشرقي. تبلغ مساحتها حوالي 779.452 كلم²³ وتأخذ شكل مستطيل طوله ألف ميل من الشرق إلى الغرب، ويتراوح عرضه بين 300 و 400 ميل من الشمال

¹ محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014 0 2614.

² محمد عتريس، معجم بلدان العالم. (ط1)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001 . (212).

³ شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي. (ط2)، دمشق: دار الفكر، 2003 . (43).

إلى الجنوب،¹ وهي تمتد على جزء صغير من أوروبا الشرقية يدعى "تراقيا"، وفيها مدينة اسطنبول التي تطل منها على العالم الأوروبي. ويتمتع موقعها ببعض الميزات الجغرافية التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضائق البوسفور والدردينيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمرة، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف آسيا في غربها.² وتركيا قسمان: الأول في آسيا الغربية وتبلغ مساحته 755.754 كلم²³ ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالا، والمضائق وبحر مرمرة وبحر إيجه غربا، وسوريا والبحر المتوسط والعراق جنوبا، وإيران شرقا.⁴ ويقع القسم الثاني في أوروبا وتبلغ مساحته 23.698 كلم².⁵ وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا، ومن الغرب بحار إيجه ومرمرة والأسود.⁶

ويفصل الجزء الأوروبي من البلاد عن جزئها الآسيوي كل من مضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود والبحر الأبيض ويبلغ طوله 19 ميلا. أما مضيق الدردنيل فيربط بحر مرمرة وبحر إيجه، وهو جزء من الطريق المائي الممتد من البحر الأسود إلى البحر المتوسط.⁷

إذن، تمتلك تركيا خصائص جغرافية طبيعية متنوعة، تربطها بأكثر من قارة وتُمكنها من التواصل بشكل مباشر مع عدة أحواض بحرية وطرق مائية. ويمكن تحديد العناصر الأساسية للمناطق القارية ونقاط الاتصال البرية والبحرية القريبة من تركيا في إطار هذا التنوع، بالقول إن تركيا دولة بلقانية عبر منطقة تراقيا، ودولة مشرفة على البحر الأسود من خلال الشريط الساحلي الشمالي، ودولة قوقازية عبر مصايف أرضروم، ودولة شرق أوسطية

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 09.

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة. (ج1)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 709.

³ أبو خليل، مرجع سابق، ص 43.

⁴ الكيالي، مرجع سابق، ص 709.

⁵ Nadia Maeva, *La Turquie fait-elle partie de l'Europe?*. Paris : 2010, p05.

⁶ رضوان، مرجع سابق، ص 09.

⁷ محمد عتريس، مرجع سابق، ص 213.

منتسبة إلى حضارة ما بين النهرين عبر سهر حران، ودولة شرق متوسطة عبر الشريط البحري الجنوبي وخليج الإسكندرون.¹ (أنظر الخريطة رقم 01).

أما على الصعيد الإستراتيجي، فتقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق-غرب، شمال-جنوب. وتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو-آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال-جنوب من خلال منطقتي عبور برينتين هامتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق. بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزا للمصادر الجيواقتصادية. أما في اتجاه شرق-غرب، فتعتبر شبه جزيرة الأناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجية الذي يطوق القارة الأوروآسيوية. لقد كانت هذه الخصائص الجيوسياسية مهمة على مر التاريخ، وكانت منطقة الأناضول إحدى المناطق الهامة التي قصدتها الأقوام المهاجرة، وكانت باستمرار مرشحة لأن تكوين مركزا لقوة سياسية بشكل دائم. وكانت الفترة التي تحو فيها محور الأناضول-البلقان، الذي كان يتخذ من إسطنبول مركزا له، إلى عنصر سلبي محيطي يقع تحت سيادة مركز قوة سياسية أخرى هي مرحلة استثنائية.²

وقد حدّد هاينز كرامر في دراسة نُشرت له عام 1996، ثلاثة عناصر للقوة التركية

هي:

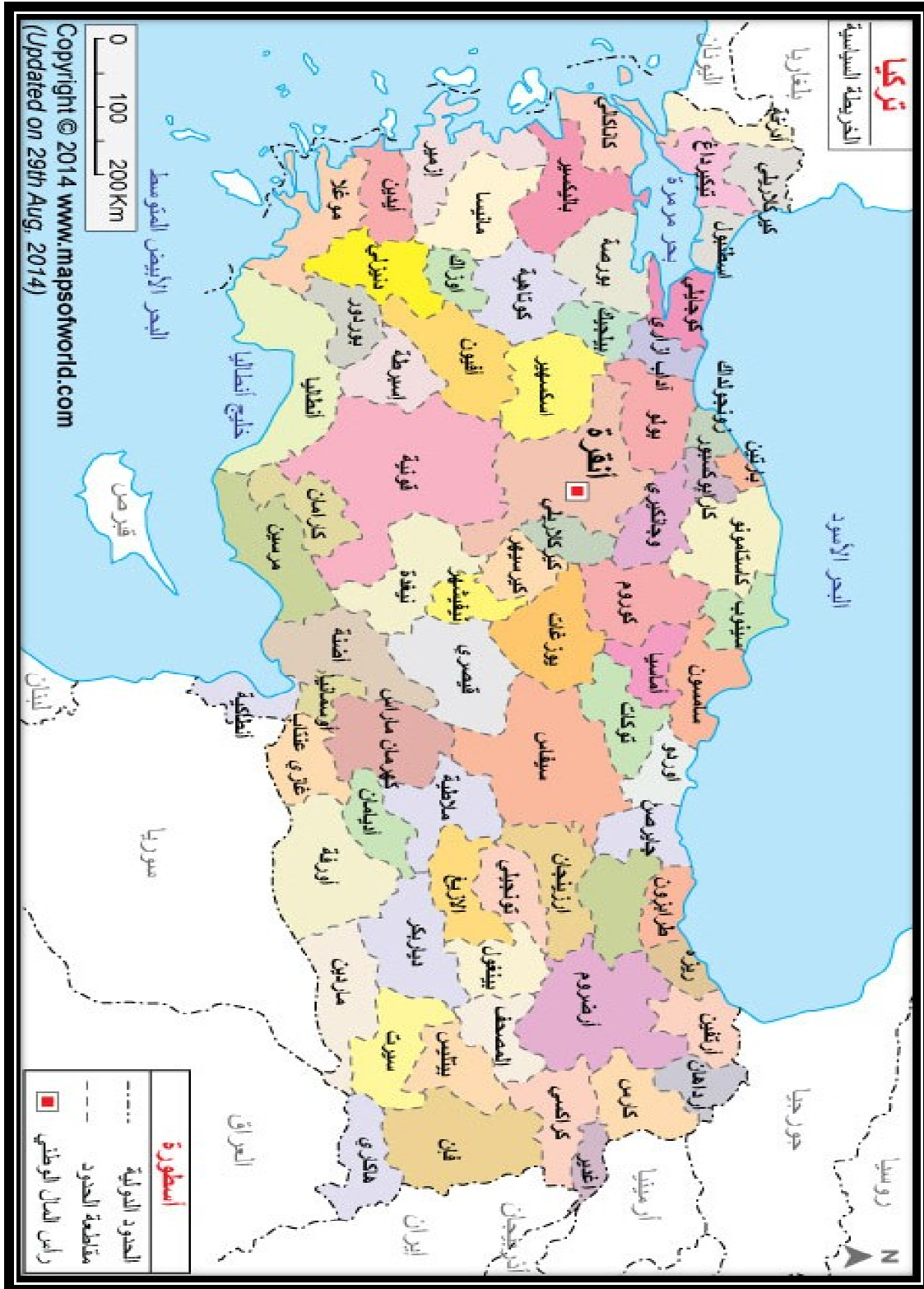
- 1- الاستقرار السياسي.
- 2- القدرات الاقتصادية.
- 3- القدرات العسكرية.

وقد شهدت تركيا لاحقا تطورات دعمت هذه النتيجة من تعميق الديمقراطية والاستقرار، وتهدئة المشكلة الكردية، وتقليص المؤسسة العسكرية، وتحسين العلاقات مع الجوار.

¹ أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. (ط1) (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 . (220).

² أحمد داود أغلو، مرجع سابق، ص142.

الخريطة رقم (01): الخريطة السياسية للجمهورية التركية.



المصدر:

"الخريطة السياسية لتركيا"، على الموقع الإلكتروني: www.mapsofworld.com، تاريخ تصفح الموقع:

.2015/08/05

وتتفوق تركيا على جميع جيرانها في الإنجاز الاقتصادي، فهي ذات قاعدة صناعية واسعة تركز على أرضية من المواد الأولية باستثناء الطاقة. كما أنها مكنتية زراعية، وتتمتع بقاعدة متطورة من الموارد البشرية، لكنها عاجزة عن تطوير نفسها في المدى المنظور إلى قطب اقتصادي ومالي تتمحور حوله الدول المجاورة. وقد زاد حجم الناتج المحلي التركي من 300 مليار دولار عام 2002، إلى 750 مليار دولار عام 2008 بمعدل نمو مقداره 7,3%. كما ارتفع مستوى الدخل الفردي من 3300 دولار إلى 10000 دولار سنوياً. وارتفعت الصادرات من 30 مليار دولار إلى 130 مليار دولار في الفترة نفسها. وعلى المستوى العسكري، تعدّ تركيا الأقوى بين جيرانها عسكرياً بحسب كرامر، وميزان القوى الإقليمي في صالحها، فهي تصنع جزءاً كبيراً من سلاحها وبالذات السفن الحربية والطائرات المقاتلة.¹

وتتنتمي تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط الذي لا تظهر وحدته لأول وهلة، بل هي تظل ظاهرة كامنة في ظل عدد من العوامل التي تطمس معالم الوحدة، وعلى رأس هذه العوامل:

- قوة الأقاليم الجغرافية الفرعية داخل الإقليم العام، وتستمد هذه الأقاليم الفرعية قوتها من مجموعة من العناصر الطبيعية (المناخ الجاف والظواهر التضاريسية المعقدة) ترتب عليها وعورة وصعوبة طرق الحركة والاتصال باستثناء طرق محدودة، وقد أدى ذلك إلى انطوائية تميز حياة النمط الواحي الواسع الانتشار (من أفغانستان إلى ليبيا) وإلى نمو الذاتية المحلية في مناطق الاستقرار على السند ودجلة والنيل، وهكذا تشترك هذه العوامل في بناء تكامل محلي فوق الترابط الإقليمي.

- التمزيق السياسي الذي أصاب الشرق الأوسط بعد الحربين العالميتين، واستقلال دول جديدة داخل إطارات هي الحدود التي رسمتها المصالح الغربية، أضاف عنصراً جديداً يساعد على طمس معالم الوحدة الإقليمية للشرق الأوسط، وذلك بخلق مزيد من الذاتية المتوقعة

¹ هيثم مزاحم، تركيا والخيارات الإستراتيجية العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011: ص14.

على قومية مستحدثة فتنت وحدة الأقاليم الفرعية إلى مناطق أصغر حجماً في المساحة والسكان والموارد.¹

ربما كان الشرق الأوسط من المصطلحات الإقليمية الغامضة بالمقارنة بكثير من الأقاليم الرئيسية في العالم، فقد استخدم كتاب وباحثون وهيئات حكومية ودولية عدة مصطلحات للإشارة إلى كل الإقليم أو 101 منه، ومن المصطلحات التي تتناولها الكتابات المختلفة، أو التي كانت متداولة في وقت ما، أو يتناولها الكتاب بمفهوم معين، ما يلي:

- الليفانت evant .

- الشرق القديم أو الأقدم Ancient East, Most Ancient East

- الصحارى الكلاسيكية Classical Deserts.

- جنوب غرب آسيا South-West Asia .

- الشرق القريب Hither East.

- الشرق الأدنى Near East, Naher Osten, Nahost

- الشرق الأوسط Middle East, Moyen Orient.²

ويعدّ مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات قديمة الاستخدام، إذ جاءت البدايات الأولى لهذا المفهوم عن طريق البرتغاليين، إلا أن انتشار المصطلح واستخدامه فهو من نتاج الفكر الغربي الاستعماري وبعده بعدة قرون حينما ارتبط ذبوعه بتطوير الفكر الاستراتيجي الانكليزي. وتم استخدام مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902 بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية ألفريد ماهان لدى مناقشته الإستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند.³

وقد دفعت الظروف الإقليمية والدولية التي سادت تسعينات القرن العشرين إلى وضع تلك الفكرة موضع التنفيذ من خلال انتهاج سياسة جديدة في الشرق الأوسط تقوم على

¹ محمد رياض، مرجع سابق، ص 269.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص 221.

³ محمد علي حوات، مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي،

أساس التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل. وقد جاءت تلك التوجيهات متزامنة مع تخوف تركيا من تضاؤل دورها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وسعيها لاستعادة دورها من خلال توجهاتها الإقليمية فبدأت منذ عام 1993 بإعطاء وقت وأهمية بالغين للتعاون مع إسرائيل لقيام نظام شرق أوسطي مثلث الشكل، تؤلف تركيا أحد أضلاعه وتمثل إسرائيل الضلع الثاني ويمثل العرب الضلع الثالث¹.

وقد جاءت الشرق أوسطية متطابقة مع رؤى وتطبيقات الأطراف الثلاثة للواقع الأمني والاقتصادي للمنطقة العربية عموماً ولمنطقة الخليج العربي خصوصاً، ففي المنظور الأمريكي يحتوي الهيكل الأمني الإقليمي المرتقب في المنطقة العربية على عدد من المضامين منها ضرورة أن يكون للولايات المتحدة الدور الأساس في التخطيط الأمني للمنطقة من خلال تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي فضلاً على تركيا وتوثيق علاقات واشنطن الإستراتيجية مع إسرائيل.² للمزيد أنظر الخريطة رقم (02).

ثانياً: أصل الأتراك

في منطقة ما وراء النهر والتي تعرف اليوم باسم تركستان، والتي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقاً إلى بحر قزوين غرباً، ومن السهول السيبيرية شمالاً إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوباً، استوطنت عشائر الغز وقبائلها الكبرى تلك المناطق وعرفوا بالترك أو الأتراك. ثم تحركت هذه القبائل في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، في الانتقال من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات ضخمة.³

ويكاد يُجمع المؤرخون على أن أصل الأتراك يعود إلى يافت بن نوح. يقول ابن خلدون: «اتفق النسابون، و نقله المفسرون على أن ولد نوح الذين تفرعت الأمم منهم، ثلاثة: سام

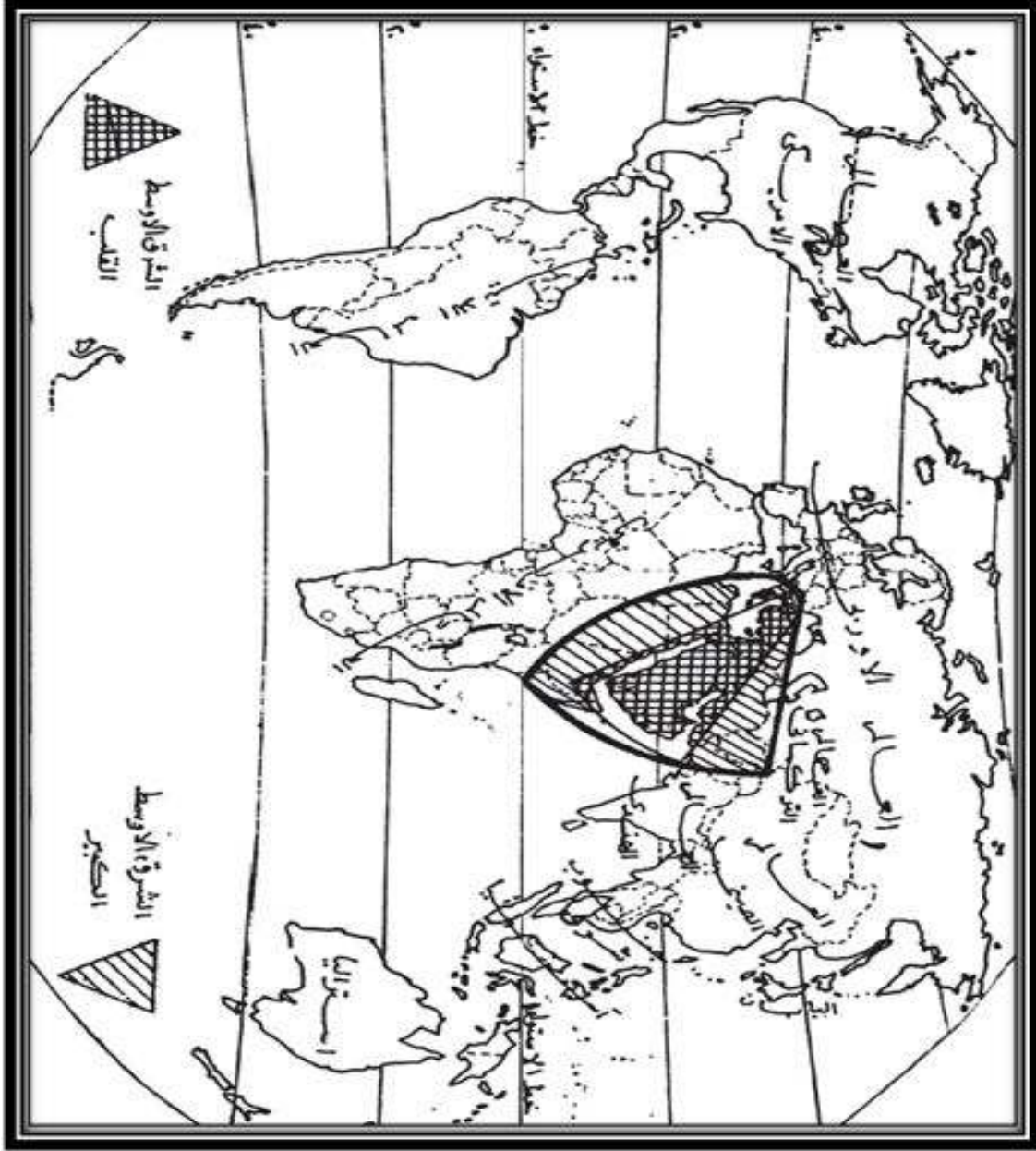
¹ محمود علي الداوود، "الدور التركي في أزمة الخليج": مجلة دراسات الشرق الأوسط عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (04) 1993 82.

² جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 . (142).

³ علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط. (ط1)) القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001 251.

الخريطة رقم (02):

التحديد المكاني لإقليم الشرق الأوسط بين العوالم الحضارية والجغرافية.



المصدر: محمد رياض، مرجع سابق، ص 225.

وحام ويافت، وإن من ولد يافت الترك والصين والصقالبة، ويأجوج ومأجوج، باتفاق النسابين». وهذا ما أكد عليه المسعودي والطبري.¹

¹ محمد سهيل طقوش، تاريخ السلاجقة في بلاد الشام. (ط3)، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،

أما محمود الكشغري فإنه يذكر في عام 466هـ أن: «الترك في الأصل عشرون قبيلة، يُعزّون كلهم إلى ترك بن يافث بن النبي نوح عليه السلام». وهذه القبائل من قرب الروم على الترتيب إلى المشرق، جاهلية وإسلامية هي: بجنك، قفجان، أغز، يماك، بشغرت، يسمل، قاي، يباقو، تثار، قرقر، -وهذه قرب الصين- ثم جكل، تخسي، اغراق، جرق، جمل، أيغر، تنكت، ختاي، تفجاج، -هذه القبائل متوسطة بين الجنوب والشمال-. وعندما شرعت هذه القبائل في الاندفاع من سفوح تيان شان إلى بوادي آسيا الوسطى كانت قد تمت لهم خصائص عرقية متميزة يدعوها علماء الأجناس البشرية بالخصائص الطورانية.¹

والترك أحد الشعوب الرعوية التي عاشت في أواسط آسيا، ورغم أن أول ظهور لاسم الترك يعود إلى القرن السادس الميلادي، إلا أن بيزنطة عرفت في فترة سابقة عددا من القبائل تندرج تحت الجنس التركي كالبغار والقفجان والخزر والماجيار والبوردياس. ولقد بدأت القبائل التركية في الانتشار اتجاهات عدة، فبعضها اتجه إلى أراضي بيزنطة والبعض إلى الأراضي الخاضعة للدولة الإسلامية، وأقاموا دولا تركية إسلامية مثل السلاجقة والغزنويين والسامانيين.²

لقد نشأ الأتراك كأمة بدوية، لهم ميزتهم الطبيعية والقومية التي اشتهروا بها في موطنهم الأصلي في آسيا الوسطى، وشغلوا المنطقة الواقعة بين التبت والصين في الشرق، وجاوروا الجنس الآسيوي القديم -السيبيري- في الشمال، والشعوب الفلاندية الأوغرية في الغرب. وهذه المنطقة هي على شكل شبه منحرف تحدها جنوبا جبال الهمالايا، ومن الجنوب الغربي هضبة البامير، ومن الغرب جبال ألتاي وبابلونوي وستانوفوي، ومن الشرق جبال كنجان كوكونور، وتبلغ مساحة الأراضي المحصورة بين هذه الحدود حوالي 06 ملايين كلم.²

وينحدر الأتراك من جماعة عرقية ولغوية لعلها كانت تضم في العصور الأولى المغول والتانغوت أيضا، حتى إذا دخلوا الطور التاريخي كانت قد تمت لهم خصائص عرقية متميزة

¹ إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص 77.

² زبيدة عطا، بلاد الترك في العصور الوسطى. الكويت: دار الكتاب الحديث، د.د. 06.

دعاها علماء الأجناس البشرية بالخصائص الطورانية. ويبدو من خلال ذلك أن موطن الأتراك يشمل المناطق الواقعة بين نهري جيحون وسيحون أو الإقليم المسمى في المصطلح الإسلامي بلاد ما وراء النهر. ومن أشهر مدن ما وراء النهر هي: سمرقند، بخارى، نخشب، فرغانة، الشاش...¹

كان الأويغوز (أيغر) أكثر الأقوام التركية حضارة وثقافة، فقد كان لهم خط معروف اصطنع في كتاب اللغة التركية الشرقية وفي ترجمة جمهرة من الكتب تحت تأثير البعثات التبشيرية النسطورية والبوذية والمانوية، حيث كانت -قبل الإسلام- لهجتان شائعتين في اللغة التركية هما: لهجة الأويغوز (اللهجة الشرقية) ولهجة كوك تورك (اللهجة الغربية). وفي حدود القرن السادس للميلاد أصبح للأتراك دولتان قويتان امتدا من منغوليا وتخوم الصين الشمالية حتى البحر الأسود. لكن سرعان ما ظهرت قوة تركية جديدة هم القرقيز الذين قضاوا على الإمبراطورية الأويغورية عام 840م فهاجر الأويغوز إلى المنطقة التي تؤلف اليوم تركستان الصينية.²

انتشرت الديانة الشامانية بين الأتراك، ويعتقد أتباعها بوجود إلهين، إله للسماء وآخر للأرض، كما عرفوا البوذية التي تسربت إليهم من الهند، والمانوية والزرادشتية اللتان دخلتا من فارس، والنصرانية النسطورية التي حملها إليهم المبشرون. كما اتصف العنصر التركي بصفات البدو، متأثراً بالبيئة التي عاش فيها، وقد وصفهم الجاحظ فقال: «الترك أصحاب عمد وسكان أرياف، وأرباب مواش، فحين لم تشغلهم الصناعات والطب والهندسة والفلاحة، ولا شق أنهار ولا جباية غلات، ولم يكن يهمهم غير الغزو والصيد وركوب الخيل وطلب الغنائم... وصار ذلك هو صناعتهم وتجارتهم». وقال ابن الفقيه: «منهم بادية يحلون ويرتحلون وينتجعون الغيث ويتبعون الكلاً، كما تفعل البوادي في بلد الإسلام، وهم لا يدينون لملك ولا يطيعون طاعة لأحد».³

¹ محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 12.

² إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 77.

³ محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 65-70.

• القوى السياسية في بلاد ما وراء النهر وخراسان قبل ظهور السلاجقة: لقد كانت

بلاد ما وراء النهر وخراسان، عشية ظهور السلاجقة، مسرحاً للتنازع بين ثلاث قوى هي:

1. قوة السامانيين الفرس الذين كانوا يجاهدون من أجل البقاء.
2. قوة القراخانيين الأتراك الذين دخلوا بقوة على مسرح الأحداث وهم عازمون على القضاء على الإمارة السامانية في بلاد ما وراء النهر.
3. قوة الغزنويين الأتراك الذين عزموا على اقتسام الإرث الساماني مع القراخانيين بعد القضاء على الإمارة السامانية.

وعندما تراجعت قوة السلطة المركزية للخلافة العباسية، قامت في المقاطعات الشرقية إمارات متفاوتة من حيث القوة والحجم، دانت بالطاعة الاسمية للخليفة العباسي، وقد كان من بينها الإمارة السامانية.¹

وينسب السامانيون إلى إحدى الأسر الفارسية العريقة التي كانت تدين بالديانة الزرادشتية، ثم أسلم جدهم سامان خداه في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (724م-743م) وانضم إلى الدعوة العباسية في خراسان. قامت الدولة السامانية في بلاد ما وراء النهر وامتدت إلى إيران وبسطت سيطرتها على خراسان. وبسبب الصراعات التي عرفتها المنطقة خلال عقود من الزمن، ظهرت قوى جديدة تمثلت في القراخانيين والغزنويين، وبذلك عجز السامانيون عن مواجهتهم ووقعوا أخيراً تحت ضرباتهم وتنازعت الدولتان القراخانية والغزنوية أملاك السامانيين.

أما القراخانيون فينتسبون إلى العنصر التركي، وينتمون إلى قبيلة القارلوق، وقد أخذ الإسلام ينتشر بين أفراد هذه القبيلة خلال القرن العاشر الميلادي. وقد شكلت الإمارة القراخانية اتحاداً قبلياً ولم تكن دولة مركزية واحدة. وقد ظل القراخانيون يحكمون بلاد ما وراء النهر بشكل مستقل دون الخضوع لأي سلطة خارجية حتى عام 1090م عندما اصطدموا بالسلاجقة.

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص 13.

أما السلطنة الغزنوية، فينتسب أفرادها إلى العنصر التركي -القارلوق- الذي كان يسكن في بلاد ما وراء النهر. ومؤسس هذه الدولة هو سبكتكين حاجب الأمير الساماني عبد الملك (954م-962م) وقائد جيش غزنة، وبناء عليه فقد نشأ الغزنويون في كنف السامانيين، وبفضلهم اعتنقوا الدين الإسلامي بعدما كانوا وثنيين، واتخذوا من غزنة حاضرة لهم.¹

• **ظهور السلاجقة:** كانت الأوضاع السياسية في بلاد ما وراء النهر ملائمة لدخول سلجوق وأتباعه في المعترك السياسي، حيث كان السامانيون يقاتلون القراخانيين على السيادة، وقد استجد السامانيون بسلجوق في حربهم مع القراخانيين. ويُعد هذا الاتصال الأول من نوعه بين السلاجقة والسامانيين وتجربتهم الأولى في التدخلات السياسية.

ينحدر السلاجقة من قبيلة قنق الغزية،² والتي هي فرع من القبائل الغربية التركية (على غرار العثمانيين) وترجع هذه التسمية إلى زعيم تلك القبائل سلجوق بن دقاق، حيث استطاع توحيد هذه القبائل ومن ثم الهجرة بها إلى أراضي المسلمين إذ اعتنقوا الإسلام على المذهب السني.³ وقد استوطنوا قبل ذلك الأراضي الواقعة بين كاشغر و خوطان في أقصى بلاد تركستان. يعتبر دقاق أول من دخل في الإسلام من أفراد قبيلته، وقد خلف سلجوق أباه دقاق في رئاسة القبيلة بعد وفاته. ترك سلجوق تركستان وهاجر مع قبيلته من سهوب القرغيز إلى المنطقة التي توجد فيها مدينة جند الواقعة في الوادي الأدنى لنهر سيحون. والراجح أن تلك الهجرة تمت في القرن العاشر ميلادي.⁴

لقد أسس السلاجقة دولة تركية كبرى ظهرت في القرن الحادي عشر ميلادي، لتشمل خراسان وما وراء النهر وإيران والعراق وبلاد الشام وآسيا الصغرى، وكانت "الرى" في إيران ثم "بغداد" في العراق مقر السلطنة السلجوقية، بينما قامت دويلات سلجوقية في خراسان وما وراء النهر (كرمان) وبلاد الشام (سلاجقة الشام) وآسيا الصغرى (سلاجقة الروم)، وكانت

¹ محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص-ص 65-73.

² نفس المصدر الأنف الذكر، ص76

³ زبيدة عطا، مرجع سابق، ص-ص 38-39.

⁴ محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص-ص 76-78.

تتبع السلطان السلجوقي في إيران والعراق.¹ ورغم أن الدولة السلجوقية في الأناضول كانت تقوم في البداية على أساس قبليّ، فإنها سرعان ما ضمت فئات ونوعيات مختلفة ولم تعد تقتصر على المقاتلين وضمت رجال دين وفلاحين وتجار وحرفيين.²

لقد استطاع طغرل بك الزعيم السلجوقي أن يسقط الدولة البويهية في عام 447هـ في بغداد.³ وقد حل السلاجقة محل البويهيين الفرس في السيطرة على الخلافة العباسية، وباعتبارهم مسلمين سنة، فقد حاربوا الغز أبناء جلدتهم وأخضعوهم لسلطة الإسلام، وحاربوا الفاطميين وتصدوا لبيزنطة وتوغلوا في أراضيها. ولقد واجهت الإمبراطورية السلجوقية مشكلة التركمان، وهنا لا بد من التفريق بين عنصرين من الأتراك دولة السلاجقة النظامية من جهة، وقبائل التركمان من جهة ثانية، وإن كان عدد كبير من القبائل التركمانية قد خضع لسلطان السلاجقة، لكنهم دأبوا على التمرد والثورة. وتمثلت مشكلة التركمان في تزايد أعدادهم وضرورة إيجاد أراضي لهم ولقد اعتبر كل من طغرل بك (429هـ-455هـ) وألب أرسلان (455هـ-465هـ) وملك شاه (465هـ-485هـ) التركمان من أشد العناصر خطورة على أمن الدولة وقانونها فوجهوهم إلى أراضي آسيا الصغرى، وبذلك أمنوا من اجتياحهم الأراضي الإسلامية ثم دعموا قواتهم ضد بيزنطة. ففتح الأناضول وتتركه كان نتيجة لتلك السياسة. ولقد اتجه التركمان بدعم من السلاجقة، ولكن تحت رأسه بكواتهم من أذربيجان إلى أقصى الشرق في قلب وغرب آسيا الصغرى.⁴

وفي سنة 1075 وبعد 35 سنة من تكوين إمبراطورية السلاجقة في فارس قام فرع من السلاجقة الذين عرفوا بسلاجقة الروم بتأسيس دول سلاجقة الروم في الأناضول على يد سليمان بن قتلش والتي تعتبر أطول الدول السلجوقية عمرا من سنة 1075م إلى 1302م.⁵ وقد كان آخر حكام الدولة السلجوقية في ما وراء النهر، غياث الدين أبو شجاع محمد الذي

¹ علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 28.

² زبيدة عطا، مرجع سابق، ص 52.

³ علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 28.

⁴ عطا، مرجع سابق، ص 45.

⁵ نفس المصدر الأتف الذكر، ص 42-43.

استمر حكمه من 1105م إلى غاية 1128م. وقد انقضت الدولة السلجوقية عام 1128م وذلك على يد شاهنات خوارزم، ويسقوط الدولة السلجوقية العظمى انفرط عقد السلاجقة وتمزقت وحدتهم، وانقسمت على ضوء ذلك إلى عدة دول وإمارات صغيرة، ولم تكن هذه الدولة والإمارات الصغيرة تخضع لحكم سلطان واحد كما كان الحال في عهد كل من السلطان طغرل بك والسلطان ألب أرسلان، بل كان كل جزء من أجزاء الدولة السلجوقية مستقلاً تحت قيادة منفصلة لا يوجد أي تعاون يُذكر بينها.¹

لقد شكل تتركب الشرق الأدنى وخاصة الأناضول من أهم التغيرات الأساسية التي أوجدتها الإمبراطورية السلجوقية، خاصة دولة سلاجقة الروم التي تأسست في الأناضول على يد "سليمان بن قتلش" ما بين 1075م إلى 1302م، إذ لعبت دوراً كبيراً في تتركب منطقة الأناضول (آسيا الصغرى) والتمهيد فيما بعد لدولة غزية أخرى هي الدولة العثمانية.²

• **ظهور العثمانيين:** تعتبر الدولة العثمانية خليفة الدولة العباسية، من أعظم الدول الإسلامية التي كان لها شأن كبير في تاريخ العالم، وقد امتد عمرها الزمني إلى ستة قرون ونيف، بدءاً من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين ميلادي، وتوسطت رقعتها الجغرافية ثلاث قارات.³ لقد قامت الدولة العثمانية في القرن 14م على أنقاض دولة الروم السلاجقة،⁴ التي انقضت في الأناضول بموت السلطان السلجوقي علاء الدين، وبدأت دولة المماليك بالضعف، في تلك الفترة ظهر في منطقة الأناضول على أنقاض دولة السلاجقة، دولة سميت باسم مؤسسها عثمان، الذي ينتهي نسبه إلى إحدى القبائل التركية التي هاجرت من آسيا الوسطى.¹

¹ علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص40.

² زبيدة عطا، مرجع سابق، ص38-43.

³ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العثمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي. (ط1)، القاهرة: دار الآفاق الغربية، 1998. (21).

⁴ إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث. الرياض: مكتبة العبيكان، 1995: ص05.

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، 2008: ص08.

ينتسب العثمانيون إلى قبيلة تركمانية كانت عند بداية القرن 13م تعيش في كردستان، وتُزاول حرفة الرعي،¹ هذه القبيلة هي إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة الأوغوز أو الغز التركية² وكانت تسمى قايي KAYI، وبلغ عدد أفرادها حوالي 4000 نسمة، وكان سليمان جد الأمير عثمان مؤسس الدولة العثمانية التي عرفت باسمه قائد هذه العشيرة.³ ونتيجة الغزو المغولي بقيادة جنكيز خان على العراق ومناطق شرق آسيا الصغرى، فإن سليمان جد عثمان هاجر في سنة 1220م مع قبيلته من كردستان إلى بلاد الأناضول، فاستقر في مدينة أخلاط ثم بعد وفاته في عام 1230م خلفه ابنه الأوسط أرطغرل والذي واصل تحركه نحو الشمال الغربي من الأناضول. ونتيجة هجمات المغول فرّ أرطغرل والد عثمان وعشيرته التي لم يتجاوز تعدادها 400 عائلة. وخلال ذلك مر بمعركة بين مسلمين ونصارى وكانت كفة الغلبة للجيش البيزنطي النصراني فأنجذ جيش المسلمين، وكان ذلك سببا في نصر المسلمين على النصارى، وبعد انتهاء المعركة قدّر قائد الجيش الإسلامي هذا الموقف لأرطغرل ومجموعته فأقطعهم أرضا في الحدود الغربية للأناضول بجوار الثغور في الروم. وفي عام 1258م ولد لأرطغرل ابنه عثمان الذي تنتسب إليه الدولة العثمانية.⁴

وطّد عثمان مكانته وسلطته داخل أرضه في الأناضول، واتجه أبناؤه لعبور مضيق الدردنيل للتوسع ونشر الإسلام فيما وراء القسطنطينية. هكذا كان ظهور الأتراك بقوة على مسرح السياسة الدولية في قلب العالم القديم الذي لم يكن يعرفهم، ولا هم عرفوه، إلا بعد خروجهم من مكانهم في آسيا الوسطى. لقد كان هذا التاريخ مؤثرا في تكوين الأتراك القومي لاحقا بعد انهيار السلطنة العثمانية، فالأراضي التي تعرف اليوم بالجمهورية التركية التي تأسست على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، لم تكن تعرف بهذا الاسم قبل هذا التاريخ، وإنما كانت هذه الأناضول تسمى أرضروم أو أرض الروم حتى حضر العنصر التركي إليها. وحتى في زمن العثمانيين فإنها لم تكن تشكل وحدة سياسية منفصلة ومحددة

¹ علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص44.

² ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص15.

³ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص21.

⁴ الصلابي، مرجع سابق، صص44-45.

وإنما مجرد إحدى ولايات دولة، كان الدين وليس القومية هو الرباط الذي يجمع بين أجناسها وشعوبها.¹

وعلى كل، فإن تترك المنطقة أو صبغتها بالصبغة التركية الإسلامية استغرق عدة قرون، فالسلاجقة كونوا أول هجرة تركية للمنطقة. أما الهجرة الثانية فقام بها الترك الذين هربوا من الغزو المغولي من وسط آسيا وفارس، حيث انتشروا في مناطق وسط الأناضول إلى شواطئه، ولقد تم هذا خلال السبعينات من القرن الثالث عشر ميلادي.²

ويرى الكثير من الباحثين أن الدولة العثمانية لم تكن "تركية" الهوية، حيث أن سلاطين آل عثمان وبالرغم من أصولهم التركية، إلا أنهم لم يبدوا اهتماما خاصا بالعنصر التركي داخل الإمبراطورية، كما لم يحظ رعايا السلطنة في الأناضول بمزايا تفوق أو حتى تعادل ما حظي به الأرمن واليهود واليونانيين على سبيل المثال، وهم حسب رؤية السلطنة العثمانية من أبناء الملل الأخرى، حين احتلت شخصيات منهم مواقع مؤثرة وقريبة من السلطان في هياكل الإمبراطورية السياسية والإدارية والاقتصادية.³

وعلى صعيد آخر، فقد جاء اتساع الإمبراطورية العثمانية نتيجة سيطرة الأتراك العثمانيين في الفترة ما بين القرن 14م وبداية القرن 18م على أجزاء كبيرة من البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبذلك ضمت في بنيتها العديد من الشعوب المتباينة من الناحية العرقية والدينية والاجتماعية.¹ لقد مرت الدولة العثمانية منذ نشأتها وطوال مرحلة تطورها بثلاث عهود: عهد الإمارة، عهد السلطنة وعهد الخلافة:

1. عهد الإمارة: بدأت هذه المرحلة مع تولي عثمان بن أرطغرل الحكم وهو في

الثالثة والعشرين من عمره، حيث أصبح أمير نجر تابع لعاصمة سلاجقة الروم قونية

¹ ياسر أحمد حسن، مرجع سابق -ص16-17.

² زبيدة عطا، مرجع سابق، ص52.

³ حسن، مرجع سابق 17.

¹ نينل ألكسندروفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية. (ترجمة أنور محمد إبراهيم)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999 . (03).

KONYA وكان بدوره تابعا لدولة الإيلخانيين.¹ إنه من الصعوبة بمكان أن نقدم جدولا زمنيا صحيحا حول ظهور الأمير عثمان وأعماله، وبالتالي حول الأدوار الأولى في التاريخ العثماني وأحداثه السياسية. ولا شك أن الافتقار إلى المصادر المعاصرة في هذا الموضوع هو الذي يحمل على هذه الصعوبة، إذ لا توجد إلا المصادر الشعبية وبالتالي الحوليات البيزنطية التي تتحدث عنها المعلومات حول التاريخ العثماني في أعوامه الأولى تعتمد على المؤلفات التي يعج أغلبها بالروايات الشعبية التي دُونت في القرن الخامس عشر لتعكس قبل كل شيء وجهات نظر العثمانيين أنفسهم في ذلك الزمان.²

إذن، تأسست الدولة العثمانية على يد عثمان بعد أن كانت حكومة صغيرة فنمت وتوسعت في عهده ومن بعده حتى أصبحت إمبراطورية ممتدة الأطراف.³ وبذلك كانت الدولة العثمانية حينذاك في أول نشأتها لا تضم سوى أرض صغيرة على الساحل الآسيوي من بحر مرمرة.⁴ وبسبب التوسعات التي قادها عثمان بن أرطغرل بدءا من تسلمه الحكم سنة 1288م على القبائل والقلاع المجاورة له والتي كانت بأيدي الروم، رقاها السلطان علاء الدين إلى رتبة الأمراء وجعله حاكما مستقلا في جميع الأراضي التي فتحها. وفي عام 1300م، أغار المغول على السلاجقة بآسيا الصغرى فقبضوا عليها، وتوفي السلطان علاء الدين واستقل كل أمير بمقاطعته وأصبح عثمان مستقلا تمام الاستقلال في إمارته.¹

لقد تحدد الوضع الديني والعسكري والسياسي للعثمانيين منذ عهد الأمير عثمان بن أرطغرل على النحو التالي:

¹ هدى درويش، الإسلاميون و تركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص 22.

² أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص 08.

³ درويش، مرجع سابق، ص-ص 23-24.

⁴ علي بن المنتصر الكتاني، المسلمون في أوروبا وأمريكا. (ج 1) (ط 1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005: ص 106.

¹ موفق بن المرجة، صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية. الكويت: دار الكويت للصحافة، 1984 6 1-ص 39-40.

١. اعتنق الأمير عثمان الدين الإسلامي وتبعه الأتراك العثمانيون، وكانت عقيدتهم الدينية قبل ذلك غير واضحة تماما. لكن صلتهم الوثيقة بدولة الروم السلاجقة في الأناضول -وهي دولة إسلامية- كانت عاملا مهما في اعتناقهم للدين الإسلامي.
٢. أظهر الأمير عثمان مقدره فائقة في وضع النظم الإدارية لإمارته، بحيث قطع العثمانيون على عهده شوطا بعيدا على طريق التحول من نظام القبيلة المتجولة إلى نظام الإدارة المستقرة، مما ساعدها على توطيد مركزها وتطويرها تطورا سريعا إلى دولة كبرى وإعدادها للدور الضخم الذي قامت به بعد ذلك.
٣. إن أهم دولتين كانتا في آسيا الصغرى هما الدولة البيزنطية ودولة الروم السلاجقة، ونتيجة للصراعات التي خاضتها كل منهما ضد الأخرى بالإضافة إلى الغزو المغول السلاجقة والغزو اللاتيني لدولة بيزنطة، حصل فراغ سياسي في شبه جزيرة الأناضول، فكانت الأوضاع السياسية مهياة لظهور دولة تملأ هذا الفراغ السياسي على أنقاض الدولتين المتداعيتين.
٤. لقد ساهم نشأة الإمارة العثمانية في الشمال الغربي للأناضول بإتباع سياسة حربية معينة، حيث أدرك عثمان أن عشيرته التركية بتعدادها القليل لن تستطيع بمفردها تأسيس دولة مترامية الأطراف مهيبة الجانب، فرسم سياسته على أساس مصاهرة الدولة المجاورة واستقدام الرقيق من مختلف البلدان.¹
- وقبل وفاة الأمير عثمان بن أرطغرل، أوصى بالملك من بعده إلى ابنه الثاني أورخان، الذي توسعت الدولة في عهده بسبب الفتوحات التي قادها، كما ظهرت في حكمه فرقة الإنكشارية التي تعتبر أول جيش نظامي في تاريخ العالم التركي أقامه العثمانيون من الغلمان الذين كانوا يأسرونهم في الحرب وأكثرهم من أصل مسيحي، واستمرت هذه الفئة في الخدمة العسكرية للدولة العثمانية إلى أن ألغها السلطان محمود الثاني عام 1826م. توفي أورخان بن عثمان ودفن في مدينة بورصة Borsa التركية عام 1360م بعدما فتح العديد من المدن على غرار مدينة إزميت Izmit وبحر مرمره ومدينة غاليبولي Galipolu

¹ إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص-ص 12-14.

الأوروبية ومدينة أبصالا Absala.¹ ليخلفه في الحكم ابنه مراد بن أورخان سنة 1360م والذي بدوره قاد جملة من الفتوحات أبرزها فتح مدينة أنقرة وأدرنة عام 1361م، والتي أصبحت عاصمة لحكمه نظرا لموقعها الإستراتيجي.

كما قام الأمير مراد بضم المناطق الواقعة جنوب بلاد البلقان إلى دولته مثل صوفيا ofya و نيس Nis و سالونيك aloni و قلبه ilipe وأملاك دولة السلاجقة قونية Konya بعد انهيارها. وقد استمر حكم الأمير مراد 29 سنة وقد تسلم الدولة من أبيه ومساحتها لا تتعدى 95 ألف كلم² لتصبح مساحته عند استشهاده 500 ألف كلم².

2. عهد السلطنة: تولى بايزيد بن مراد الحكم وانتقلت الدولة في عهده من طور الإمارة إلى السلطنة، وقد قامت بتوحيد منطقة الأناضول تحت قيادة العثمانيين، كما قام بفتح ألبانيا ورومانيا، إلى أن وقع وابنه أسيرين بيد تيمورلنك في حرب تسببت في انهيار الدولة لفترة من الزمن ليحكم من بعده السلطان محمد الأول الذي قضى فترة حكمه في إخماد الفتن الداخلية واسترجاع الإمارات التي استقلت زمن الفوضى الذي أعقب موت السلطان بايزيد. ثم تسلم الحكم مراد الثاني من أبيه، وقد استأنف النشاط الحربي وخاصة في منطقة البلقان. إلى أن جاء ابنه إلى سدة الحكم السلطان محمد الثاني الملقب بالفاتح صاحب فتح القسطنطينية في 29 مايو 1453م. ويعتبر فتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح حدا فاصلا لزمان تاريخ القرون الوسطى عن تاريخ الأزمنة الحديثة.² وبفتحه هذا اعتبر الفاتح الدولة العثمانية وثقافتها وتقاليدها مزيجا بين الإسلام والثقافة الرومانية، وبالتالي تميزت الدولة العثمانية منذ بدايتها الأولى بتنوع ديني وعرقي ولغوي كبير لمدة ستة قرون كانت الدولة العثمانية موزعة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا بين الشرق والغرب.¹

و من بين الأمصار التي فتحها السلطان محمد الفاتح:

– القسطنطينية (إسطنبول) عام 1453م.

¹ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص 25.

² نفس المصدر الأنف الذكر، ص-ص 26-28.

¹ منال لطفي، "دولة تركيا من أتاتورك إلى أردوغان واحدة ... وهويات متعددة" 'جريدة الشرق الأوسط' 2007' ص 07.

- بلاد الصرب عام 1460م.
- بلاد المورة سنة 1462م.
- بلاد ألبانيا عام 1463م - 1465م.
- بلاد الأفلاق عام 1463م - 1479م.
- بلاد اليوسنة والهرسك سنة 1476م.
- الجزر اليونانية 1479م.
- أوترانتو الإيطالية عام 1480م.

توفي محمد الفاتح سنة 1481م بعد مدة حكم دامت 31 عاما، ليتولى بعده ثامن سلاطين آل عثمان السلطان بايزيد الثاني الذي عرف انقلابا عسكريا ضده من طرف ابنه سليم والمدعوم من الإنكشاريين الذين أرغموه على التنازل عن الملك لسليم، وبذلك توفي بايزيد الثاني عام 1512م لتنتهي معه مرحلة السلطنة ويستقبل العثمانيون عهدا جديدا عرف باسم عهد الخلافة.¹

3. الخلافة: تولى الحكم بعد بايزيد، سليم الأول تاسع سلاطين آل عثمان، وفي هذه الحقبة عرفت الإمبراطورية العثمانية توسعات جغرافية جديدة قادها سليم الأول تتمثل في ضم مصر بعد انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق عام 1516م. بالإضافة إلى الشام والقدس الشريف، حتى وصل التغلغل العثماني إلى السودان وليبيا وتونس والجزائر واليمن، ليصبح معظم الشمال الإفريقي خاضعا للعثمانيين مع بزوغ عام 1556م. وبذلك فقد اقتصررت سياسة سليم الأول التوسعية نحو البلاد العربية، ومن ذلك التاريخ أصبح كل سلطان عثماني أميرا للمؤمنين وخليفة للرسول عليه الصلاة والسلام.¹

¹ هدى درويش، الإسلاميون و تركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص-ص 29-31.

¹ نفس المصدر السابق الذكر، ص32.

ثم جاء السلطان سليمان القانوني* عاشر ملوك آل عثمان ليخلف أباه في الحكم بعد وفاة السلطان سليم الأول، ليحكم سليمان الدولة مدة 46 سنة وهي أطول مدة حكمها سلطاناً عثمانياً، لتصل الدولة في عهده أعلى درجات الكمال. في هذا العهد توحدت بلدان العالم الإسلامي من الجزائر غرباً حتى الخليج العربي شرقاً ومن حلب شمالاً إلى خليج عدن وبحر العرب جنوباً. توفي سليمان القانوني عام 1566م، ليخلفه ابنه سليم الثاني الذي عرف عهده أحداثاً كانت سبباً في سقوط الدولة العثمانية، أبرزها السماح لفرنسا بإرسال بعثات تبشيرية نصرانية لرعاياها في الدولة العثمانية. ثم جاء من بعده مراد الثالث خلال الفترة الممتدة ما بين 1574م - 1595م، وقد حاول إصلاح الدولة، إلا أن المعاهدات والحصول على الامتيازات نالت قدراً كبيراً من الأهمية في عهده. ليتوالى من بعده سلاطين واجهوا تمردات داخلية ساهمت بقسط كبير في تقويض كيان الدولة.¹

وفي عهد عبد الحميد الأول ما بين 1773م - 1787م، ازدادت ضراوة الهجمة الأوروبية الصليبية على الدولة العثمانية والتي زادت في تمزيق أوصالها.² ففي سنة 1774م عرفت الدولة العثمانية ما يعرف بالمسألة الشرقية والتي تتطابق مع جملة من الوقائع التي تدور بين عامي 1774م (معاهدة كوتشوك- كاينارجا) و 1923م (معاهدة لوزان). وتتلخص السمتان الأساسيتان لهذه الوقائع في التمزق التدريجي للإمبراطورية العثمانية وتنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها على دول البلقان وبلدان شرق البحر المتوسط وجنوبه، فالروس تدروا بحماية الأقليات الأرثوذكسية والسلافية، والفرنسيون طالبوا بحماية مسيحيي المشرق.¹

* سُمِّي السلطان سليمان بن سليم بالقانوني لأنه وضع نظاماً داخلية في كافة فروع الحكومة، وكان عهده قمة العهود العثمانية جهادياً أو معمارياً أو علمياً أو أدبياً وعسكرياً. للمزيد أنظر: هدى درويش، مرجع سابق، ص 33.

¹ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص 33-35.

² نفس المرجع الآنف الذكر ص 37.

¹ روبير مانتزان، تاريخ الدولة العثمانية. (ج2) (ط1) (ترجمة بشير السباعي)، القاهرة: دار الفكر للدراسات، 1993 . (05).

وفي سنة 1822م، تولى عبد المجيد الأول مقاليد السلطة، وقد أصدر البيان المشهور "بإعلان التنظيمات" الذي يؤكد أن الدولة قد اتجهت إلى الغرب، من خلال تنظيم الجيش ونظم الإدارة والحكم في الدولة العثمانية على أسس غربية والخروج من التنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع، وتوجيه المجتمع نحو التشكيل العلماني ومركزية السلطة في القسطنطينية والولايات. إذن يمكن القول أن حركة التنظيم والإصلاح التي عرفتتها الدولة العثمانية لأول مرة على الطريقة الغربية كانت في القرن 19م، وذلك على غرار المؤسسات والتنظيمات الأوروبية. وقد عرفها البعض بأنها عهد التغيير الثقافي الإجباري في بلاد العثمانيين. وقد بدأ هذا العهد مع فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول وانتهى عام 1876م بتولي عبد الحميد الثاني حكم البلاد. وقد مهدت حركة التنظيمات هذه لإقامة حكم دستوري على النمط الغربي، لتشمل الحياة الثقافية والحضارية على حساب الحضارة الإسلامية في الدولة العثمانية.¹

ويعتبر السلطان عبد الحميد الثاني حسب كثير من الباحثين والمؤرخين، آخر الحصون التي دافع بها الإسلام عن وجوده العالمي، لتظهر في عهده عديد الجمعيات التي فُتنت بأوروبا على غرار جمعية تركيا الفتاة التي تأسست في باريس وكان أتباعها يدعون لتقليد الغرب. كما ظهرت مجموعة من الضباط الذين شكلوا جناحاً عسكرياً عُرف باسم الإتحاد والترقي، ودعوا إلى صياغة دستور وضعي للبلاد بدل القرآن الكريم. وقد نادى بعض المثقفين بأفكار اعتبرت دخيلة على المجتمع العثماني آنذاك والتي تتمثل في استئراء الروح القومية التركية، حتى أنهم جعلوا كلمة تركي تستعمل بدلاً من كلمة عثماني. واستمر الاتحاديون في هجومهم على الحكم حتى أنهم طالبوا بتدخل الدول الأوروبية لإنهاء حكم عبد الحميد الثاني. وقد خلعوه ونفوه إلى مدينة سالونيك. وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، أصبح كل شيء بيد الاتحاديين، ولم يبق منصب الخليفة في عهدهم إلا رمزياً، ولم يتعاقب على الخلافة بعد ذلك سوى ثلاثة خلفاء، أبرزهم محمد الخامس رشاد والذي اندلعت الحرب العالمية الأولى في عهده، ليحل محله أخاه محمد السادس وحيد الدين والذي

¹ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص 38.

استسلمت الدولة إبان فترة حكمه، حيث سيطر الحلفاء على إسطنبول واحتل اليونانيون الأجزاء الغربية للدولة ووقعت الدول العربية المتبقية تحت الاحتلال.¹ وأجبر بعد ذلك الخليفة محمد وحيد الدين على التنازل على الخلافة عام 1892 وأصدر المجلس الوطني الكبير (البرلمان) في أنقرة قراراً في نوفمبر من نفس السنة بإلغاء الحكم الملكي ومحاكمة السلطان وحيد الدين ووزرائه بالخيانة العظمى.² وقد غادر السلطان وحيد الدين إسطنبول على ظهر بارجة بريطانية إلى إيطاليا، وفي 18 نوفمبر 1922م، دعا مصطفى كمال الجمعية الوطنية (البرلمان) لانتخاب خليفة جديد مكان الخليفة محمد السادس، فانتخب بناء على اقتراح من مصطفى كمال وبالإجماع، عبد المجيد بن السلطان عبد العزيز.³ وبعد توقيع نائب أتاتورك، عصمت إينونو في 23 جويلية 1923م على معاهدة لوزان مع الحلفاء، تم إعلان النظام الجمهوري في تركيا وانتخاب رئيس للجمهورية يكون متمتعاً بالسلطات التنفيذية كافة.⁴

باختصار يمكن القول أن الإمبراطورية العثمانية قد انتهت إلى زوال، غير أنها أخذت مكانها في تاريخ العالم القديم الذي كانت القوة الأولى فيه على مدار قرون. ولن يكون بالإمكان رسم تاريخ لأوروبا وتاريخ بلدان حوض المتوسط يتميزان بالكمال، لو نسينا الإمبراطورية العثمانية.⁵

النظام السياسي في تركيا

إن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمتراصة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد فيها

¹ نفس المصدر الآنف الذكر، ص-ص 44-45.

² ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان. (ط1)، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1986 . (204).

³ مصطفى الزين، نذب الأناضول. (ط1)، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991 . (205).

⁴ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد-غول-أردوغان. (ط1)، حلب: دار النهج، 2011 . (88).

⁵ روبرت مانتران، تاريخ الدولة العثمانية. (ج1 ط1) (ترجمة: بشير السباعي)، القاهرة: دار الفكر للدراسات، 1993 . (14).

و ضمانته من قبلها، فهو عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، أي الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية. وقد عرفه روبرت دال Robert Dhal بأنه: "نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة".¹

ونحاول من خلال هذا المبحث تناول النظام السياسي التركي ومكوناته وتطورات من قيام تركيا إلى غاية يومنا هذا، وذلك عبر:

أولاً: النظام السياسي في تركيا بموجب دستور 1924

ثانياً: النظام السياسي في تركيا بموجب دستور 1961

ثالثاً: النظام السياسي في تركيا بموجب دستور 1982

أولاً: النظام السياسي في تركيا بموجب دستور 1924

اعترف الحلفاء باستقلال تركيا بموجب معاهدة لوزان 1923، وفي 29 أكتوبر 1923 أعلنت الجمهورية في تركيا.² وفي 29 نوفمبر 1923م انتخب مصطفى كمال أتاتورك³ رئيساً للجمهورية التركية، كما أصبح الجنرال عصمت إينونو أول رئيس حكومة في ظل النظام الجمهوري الجديد، الذي أصبح فيه مصطفى كمال بالإضافة إلى كونه رئيساً للجمهورية، رئيساً للجمعية الوطنية وقائداً أعلى للجيش.¹ وقد عمل أتاتورك منذ انتخابه

¹ شباح فتاح، مرجع سابق، صص 06-07.

² محمد عتريس، مرجع سابق، صص 214.

♦ وُلد مصطفى كمال عام 1296هـ/1878م بسالونيك، درس في المدارس الحربية في سالونيك، ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول وتخرج منها، وتخرج من كلية الأركان برتبة رائد عام 1904. وألف جمعية الوطن والحرية في الشام مع بعض المنفيين إليها. وكان يتدرب في لواء الفرسان. رُقِيَ إلى رتبة عميد في 01 يونيو 1915، ثم إلى لواء (باشا) في الفاتح من يناير 1916، وبعد أقل من عامين أصبح نائباً لقائد الجيش الثاني المرابط في شرقي البلاد. وفي سنة 1923 وبعد حرب الاستقلال (1918-1923) التي قادها ضد الإنكليز والفرنسيين واليونانيين أعلن قيام الجمهورية التركية وانتخب أول رئيس لها. للمزيد أنظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر (تركيا 1924-1989). (ط1)، بيروت: المكتب الإسلامي، 1996. (صص 16-42).

¹ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد-غول-أردوغان* مرجع سابق، صص 88.

رئيساً للجمهورية جاهاً على إصدار دستور جديد يُعزّز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير.¹

وفي 03 مارس 1924م، قرر البرلمان في أنقرة في جلسة سرية الموافقة على اقتراح مصطفى كمال بخلع الخليفة وإلغاء الخلافة، وفي جميع أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة من الأراضي التركية.² وبدأ أتاتورك برنامجاً هائلاً لتأسيس دولة علمانية ديمقراطية وفق النموذج الأوروبي، وجاءت أول خطوة في هذا السياق اعتماد أول دستور للجمهورية التركية الحديثة من قبل مجلس الأمة، وذلك في 20 أبريل 1924، حيث تكوّن هذا الدستور من 105 مواد، وظلّ حيز التطبيق لمدة 36 عام. وقد تمتّع مجلس الأمة في هذا الدستور بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة أبرزها:

- الحق في حجب الثقة عن الحكومة، في حين لا يحق للحكومة حلّ مجلس الأمة.
- حق تطبيق التشريع والتنفيذ.
- إعطاء صلاحية التنفيذ لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
- تطبيق المبادئ البرلمانية من أجل تأسيس وإدارة الحكومة.

كما تم بناء على دستور عام 1924 ضمان الحقوق الشخصية مثل حق المساواة للأشخاص أمام القانون، حق الحصانة، عدم التعرض للتعذيب، وعدم الحظر القسري لحرية العمل للأشخاص، وضمان حرية الدين للأشخاص، إلى جانب ضمان حرية الفكر والتعبير، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والذاتية ولكن لم يتطرق الدستور لمسائل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي 10 أبريل 1928 أُجري تعديل يتضمن إزالة بند أن الإسلام هو دين الدولة، وبالتالي تم بذلك تحويل نظام الحكم إلى حكم علماني. وفي 05 ديسمبر 1934 تم منح

¹ أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا. (ط1)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011 . (189).

² رضوان، مرجع سابق، ص88.

المرأة حق التصويت والترشيح. وفي تاريخ 05 فبراير 1937 تم إدخال مصطلحات دولة جمهورية وطنية، والصفات الإصلاحية والعلمانية في الدستور.¹

وبعد وفاة مصطفى أتاتورك في 10 أكتوبر 1938، انتخب عصمت إينونو رئيساً للجمهورية التركية،² حيث بعدما تسلم السلطة، قام بإلقاء خطبة في المجلس الوطني التركي الكبير قال فيها: "لا تنتظروا مني أن أكون مثله (مصطفى كمال أتاتورك) فهذا أمر لا أنا ولا سواي يستطيع أن يفعله، كل ما أستطيع أن أعدكم به هو أن أظل كما كنت دائماً مخلصاً لأفكاره ومبادئه وتعاليمه وأن أوصل السير على الطريق الواضح الذي رسمه أتاتورك من أجل رفاهية الشعب التركي وتقدمه ورفعته الوطن".³ وقد انتهج إينونو سياسة تقول: الغرب أولاً ودائماً. هذه السياسة لاقت الترحيب والتأييد والتشجيع والدعم الاقتصادي والسياسي من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، خاصة وأن هذه الدول كانت بحاجة إلى تركيا وموقعها الإستراتيجي لتكون في خطوط الدفاع الأولى ضد حلف وارسو والاتحاد السوفياتي.⁴

وقد ظل يعاد انتخاب إينونو رئيساً للبلاد إلى أن هزم في عام 1950 في أول انتخابات حرة تعددية تجري في البلاد وفاز فيها الحزب الديمقراطي حيث تولّى جلال بايار رئاسة الجمهورية، و عدنان مندريس رئيساً للوزراء.⁵ وعكست تلك النتيجة سخط الشعب التركي على النخبة البيروقراطية - العسكرية، التي فرضت علمانية متطرفة، بشكل بيروقراطي - فوقي، وبالإرهاب أحياناً على مجتمع ظل فيه الإسلام تعبيراً عن الهوية وأداة للترابط الاجتماعي. وجعلت التسلطية السياسية وتدهور الأوضاع المعيشية، من استمرار النخبة

¹ نقلاً عن: "دستور عام 1924": مقال منشور على موقع مجلس الأمة التركي الكبير على الموقع الإلكتروني:

<http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yc/icerik/12>: تاريخ تصفح الموقع: 2015/08/05.

² إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 143.

³ منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997 (ط1). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012 (13).

⁴ محمد زاهد جول، التجربة النهضوية في تركيا، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟. (ط1) بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013 (188).

⁵ محمد عتريس، مرجع سابق، ص 214.

البيروقراطية العسكرية أمرا مستحيلا. وكان فوز الحزب الديمقراطي لنجاحه في استئثار السخط الشعبي ضد البيروقراطية العسكرية.¹

وقد أجرى زعماء الحزب الديمقراطي مباشرة بعد فوزهم بالانتخابات سلسلة تعديلات تناولت جوانب حساسة من حياة تركيا. إذ أعادوا بعض ما حظره أتاتورك كالدعوة إلى الصلاة بالعربية، والسماح بالحج إلى مكة المكرمة، والسماح بنشاطات الجمعيات الدينية، وخاصة إدخال التعليم الديني في المدارس والمعاهد. وأخذ الحزب الديمقراطي بزعامه جلال بايار وعدنان مندريس، يربط تركيا بالمعسكر الغربي والولايات المتحدة على وجه الخصوص، فكان دخولها في حلف الناتو سنة 1951 ثم في سياسة الاحتواء الأمريكية.²

وقد استمر الحزب الديمقراطي في الحكم من 14 ماي 1950 إلى غاية 27 ماي 1960³ حيث عرفت الجمهورية التركية في هذا التاريخ أول انقلاب عسكري في تاريخها⁴ بقيادة ضباط مجلس قيادة الثورة* باحتلال بعض قوات الجيش التركي مبني الإذاعة والمؤسسات الحكومية، واعتقال رئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الوزراء عدنان مندريس وجميع الوزراء بالإضافة إلى رئيس البرلمان رفيق كورالتان.⁵

¹ رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي. (ط1)، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص16.

² عبد الوهاب الكيالي، (ج1) مرجع سابق، ص713.

³ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق 3 4217.

⁴ فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش. (ط1) (ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني)، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص21.

* تألف "مجلس قيادة الثورة" من 38 ضابطا، خمسة منهم برتبة جنرال، و15 برتبة عقيد، و12 برتبة مقدم و6 برتبة نقيب، وكان ألب أرسلان توركيش، أمينه العام. وقد اختار المجلس الجنرال جمال غورسيل زعيما لانقلاب 27 ماي 1960 بسبب كونه الأعلى رتبة وخلافاته مع عدنان مندريس. للمزيد أنظر: وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص174.

⁵ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-173-175.

وقد ادعى الإنقلابيون من وراء هذه الحركة حماية المبادئ العلمانية والقومية (الكمالية) التي تدير عليها الدولة.¹

وحوكم رئيس الوزراء مندريس، وزعماء الحزب الديمقراطي، ونفذ حكم الإعدام في حق ثلاثة وزراء من بينهم عدنان مندريس نفسه.² وخلال الفترة التي أعقبت الانقلاب وإلى غاية 16 أكتوبر 1961، قامت لجنة الوحدة القومية بسلسلة من الأعمال على غرار عمليات تطهير واسعة في مؤسسة الجيش والجامعات، ووضع دستور جديد للبلاد³ ليعود عصمت إينونو للحكم كرئيس للوزراء.⁴

ثانياً: النظام السياسي في تركيا بموجب دستور 1961

إن أهم إنجاز قام به قادة انقلاب عام 1960 على المدى البعيد في التاريخ السياسي المعاصر لتركيا تمثل في الدستور الجديد الذي صاغه المجلس التأسيسي بعد إلغاء دستور 1924 أول دستور للجمهورية الوليدة. ومن أبرز المواد التي تضمنها الدستور الجديد:

- 1- الفصل بين السلطات، مع استقلال السلطة القضائية استقلالاً تاماً.
- 2- احترام الملكية الفردية والمنافسة الشريفة ومنع الاحتكار.
- 3- ممارسة السلطة التشريعية عن طريق المجلس الوطني التركي الكبير المؤلف من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.⁵
- 4- إطلاق الحريات السياسية للأحزاب من خلال رفع الحظر السياسي عن النشاط السياسي.

¹ علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. (ط1)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009. (93).

² الكيالي، مرجع سابق، ص713.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-ص176-180.

⁴ محمد عتريس، مرجع سابق، ص214.

⁵ إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص-ص152-153.

5- جعل الدستور الجديد من تركيا دولة علمانية ديمقراطية بدلا من النص القديم الذي

حدد هوية الحكم بأنه جمهوري علماني.¹ (أنظر الملحق رقم 01).

لقد جاء دستور تركيا لعام 1961 ليتدارك هيمنة السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات والذي كرسه دستور 1924، وقد أقر -دستور 1961- مبدأ الفصل بين السلطات وتحديدها بغية قيام نظام ديمقراطي برلماني.² كما نصّ على أن تتولى الجمعية الوطنية الكبرى مهام السلطة التشريعية. وتتألف من الجمعية الوطنية ومجلس شيوخ الجمهورية، وبلغ عدد النواب في الجمعية الوطنية 450 نائبا يجري انتخابهم كل أربع سنوات بالاقتراع العام والمباشر.³ في حين تألف مجلس الشيوخ من 150 عضوا يتمّ انتخابهم كل ست سنوات بالاقتراع العام المباشر ويتجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين، بالإضافة إلى 15 عضوا يعينهم رئيس الجمهورية.

أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية ومن مجلس الوزراء برأسه رئيس الوزراء. تنتخب الجمعية الوطنية الكبرى رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين لمدة سبع سنوات وولاية غير قابلة للتجديد. وصلاحياته هي بشكل عام، الصلاحيات المعروفة لرئيس الجمهورية في كل نظام دستوري برلماني ديمقراطي (أي أنه يلعب دور الحكم المحايد). والسلطة التنفيذية تبقى في حقيقتها، بين يدي مجلس الوزراء.

تتمتع السلطة القضائية في تركيا مبدئيا بنوع من الاستقلالية تبعد عنها أي تأثير أو ضغط من أية سلطة أو هيئة، وهناك المحكمة الدستورية التي يعين أعضاؤها بموجب شروط تحددها محكمة التمييز ومجلس الشيوخ ورئيس الجمهورية، وتكلف بمراقبة دستورية القوانين، والأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية.⁴

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 177.

² عبد الوهاب الكيالي، (ج 1) مرجع سابق، ص 715.

³ Kemal Gözler, *Judicial review of constitutional amendments a comparative study*, Bursa: e in press, 2008, p04.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، (ج 1) مرجع سابق ص 715.

وبعد انقلاب عام 1960 عاد أعضاء الحزب الديمقراطي السابق يجمعون صفوفهم، فأسسوا حزبا جديدا هو حزب العدالة وانتخب الجنرال جمال غورسيل رئيسا للجمهورية. ولم تقم حكومة إينونو بما كان مأمولا منها. حيث لم يتمكن إينونو في الحكم في العهدين الأولى والثانية من القيام بإصلاحات ملموسة وذات شأن، مما أتاح لحزب العدالة بزعامه سليمان ديميريل أن يفوز بالأكثرية 53% من الأصوات في انتخابات 1965 مستندا إلى الأوساط الدينية في البلاد.¹ فقادت سياسته التي انتهجها إلى نوع من الركود الاجتماعي، وإلى ملاحقة الحركات والأحزاب والنقابات اليسارية. أما سياسته الخارجية فتركزت في هذه المرحلة على القضية القبرصية حيث ساندت حكومة أنقرة القبارصة الأتراك، وشجعت على تقسيم الجزيرة.² في هذه الأثناء توفي الرئيس جمال غورسيل عام 1966، وانتخب رئيس أركان الجيش التركي الجنرال جودت صوناي رئيسا جديدا للجمهورية. وقد أسفرت انتخابات 1969 عن فوز حزب العدالة مجددا، ولكن بأكثرية نسبية بلغت 46% من أصوات الناخبين.³

وفي سبتمبر 1971 أدخل تعديل على الدستور استهدف تقوية السلطة التنفيذية للوقوف بوجه الأعمال "الإرهابية" وحالة الفوضى.⁴ وفي المدة من 1971 إلى 1973 فرض الجيش على البلاد حكما عسكريا، وحفزه إلى ذلك الإضرابات الطلابية.⁵ وخلال هذه الفترة وفي أبريل 1972 انتخب فخري كوروترك رئيسا للجمهورية. وفي ماي 1972، وصل بولنت أجاويد إلى رئاسة الحزب الجمهوري محل عصمت إينونو فعمل على تجديد هذا الحزب، وغير اسمه إلى "حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي". وفي الانتخابات النيابية التي جرت سنة 1973 برز حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي كأكبر حزب في الجمعية الوطنية (البرلمان)، وإلى جانبه برز حزب الإنقاذ الوطني (وهو حزب ديني إصلاحي) بزعامه نجم الدين أربكان الذي أصبح ثالث أكبر الأحزاب التركية بعد حزب

¹ مصطفى الزين، مرجع سابق، ص 349.

² عبد الوهاب الكيالي، (ج1) مرجع سابق، ص 713-714.

³ مصطفى الزين، مرجع سابق، ص 349.

⁴ الكيالي، مرجع سابق، ص 714-715.

⁵ محمد عتريس، مرجع سابق، ص 214.

الشعب الجمهوري وحزب العدالة. وعلى إثر هذه الانتخابات عُيِّن بولنت أجاويد رئيساً للحكومة. لكن سرعان ما سحبت الجمعية الوطنية ثقتها من أجاويد ليعود سليمان ديميريل لقيادة الحكومة من جديد.

وعاد حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي ليفوز بالأكثرية النسبية في انتخابات ماي 1977، إلا أن زعيمه بولنت أجاويد أخفق في تشكيل حكومة جديدة، بسبب عدم حصوله على أكثرية نيابية كافية. لكنه في يناير 1978 كُلف من جديد -أجاويد- رئاسة الحكومة من طرف رئيس الجمهورية فخري كوروترك.¹ وقد عرفت هذه السنة (1978) فرض الأحكام العرفية في تركيا.

لقد تميزت الفترة الواقعة بين 1961 و 1980 بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، مع اختبار تجربة الائتلاف الحكومية، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة العنف بين اليسار التركي بزعامة حزب العمل التركي، واليمين بزعامة حزب الحركة القومي،² مما أدى إلى استيلاء العسكر على الحكم في انقلاب 12 سبتمبر 1980³ بقيادة كل من رئيس الأركان إيفرين وهيئة الأركان حتى لا يحدث انقسام داخل الجيش. وجاء الانقلاب بعد تفكك النظام السياسي المدني، بالسيطرة التامة للجيش على النظام، وبخطة محددة للعمل جرى الاتفاق عليها قبل أن يقرر الجيش الانقلاب. لقد كانت ذريعة الانقلابيين من خلف هذه الحركة، هي عجز السياسيين المدنيين عن حماية النظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني وانتشال البلاد من الأزمتين الاقتصادية والسياسية وتساعد التطرف في الشارع التركي. وحدث انقلاب عام 1980، بعد ستة أيام، من انعقاد مهرجان تحرير القدس الذي أقامه حزب السلامة الوطني (الإسلامي) بزعامة أركان بحضور مائة ألف شخص، دعوا إلى هدم النظام العلماني وإقامة دولة إسلامية على أنقاضه. ولذلك قام قائد الحركة الانقلابية، إيفرين بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها وسجنهم. وأبى قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطاراً جديداً للحركة

¹ عبد الوهاب الكيالي، (ج1). مرجع سابق، ص714.

² أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق. ص421.

³ محمد عتريس، مرجع سابق، ص215.

السياسية ودستور جديداً، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة في نوفمبر عام 1983.¹

ثالثاً: النظام السياسي في تركيا بموجب دستور 1982

قامت جمعية تأسيسية تكونت من أعضاء مجلس الأمن القومي الستة ومن أعضاء آخرين عينهم المجلس، قامت بوضع دستور جديد للبلاد أقره الناخبون بأغلبية ساحقة في استفتاء أُجري في 06 نوفمبر 1982.² فالدستور الجديد (دستور سنة 1982) مثل تراجعاً عن دستور 1961، إذ ركز السلطة في قبضة السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي. كما قيد الدستور الجديد حرية التعبير وحرية التنظيم باعتباريات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري.³

وأكد دستور عام 1982 على الشروط السابقة لدستور عام 1961 من حيث عدم مخالفة مبادئ أتاتورك في الجمهورية والعلمانية والديمقراطية.⁴ وقد حظرت المحكمة الدستورية مجموعة من الأحزاب التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين.⁵ منذ اعتماد الدستور في عام 1982 تم إجراء تعديلات عديدة عليه، وتحديداً في الأمور المتعلقة بالامتنال لقوانين الاتحاد الأوروبي المعتمدة في إطار مفاوضات الانضمام حيث شهد الدستور تغييرات جذرية. ولا تزال هناك تغييرات عديدة يتم إجراؤها من طرف المجلس على الدستور ضمن هذا السياق.⁶ (أنظر الملحق رقم 02).

وفي انتخابات 1983م البرلمانية فاز حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال الذي أعيد انتخابه في نوفمبر 1987. وأدت وفاة تورغوت أوزال المفاجئة في أبريل 1993 إثر

¹ رضا هلال، مرجع سابق، ص 19.

² محمد عتريس، مرجع سابق، ص 215.

³ رضا هلال، مرجع سابق، ص 19.

⁴ Kemal Gözler, Op.Cit, p05.

⁵ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 304.

⁶ نقلاً عن: "دستور عام 1982": مقال منشور على موقع مجلس الأمة التركي الكبير على الموقع الإلكتروني: <http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/12>: تاريخ تصفح الموقع: 2015/08/05.

أزمة قلبية إلى اضطلاع سليمان ديميرل بمنصب رئاسة الجمهورية في 16 ماي من السنة نفسها. وفي 25 يونيو 1993 اختار حزب الطريق القويم تانسو شيللر زعيمة له لتصبح أول امرأة تتولى رئاسة الوزارة في تركيا، وذلك عندما شكّلت وزارة ائتلافية من حزبها وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي.¹ وطوال عقد التسعينات من القرن العشرين كان حزب الرفاه، وهو تجمع إسلامي يستقطب الأتباع ويزداد قوة، وحصل في الانتخابات العامة التي أُجريت عام 1995 على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، لكنه لم يتمكن من تشكيل الحكومة إلا في يونيو 1996 بالائتلاف مع حزب الطريق القويم، لكن الحكومة ذات التوجهات الإسلامية اضطرت للاستقالة تحت ضغوط العسكر العلمانيين، وكان ذلك في 18 يونيو 1997.² وبعد ذلك اتخذت إجراءات حكومية لكبح نموّ الأصولية الإسلامية. ليكون هذا التدخل من قبل المؤسسة العسكرية الرابع في المسار السياسي للجمهورية التركية، بعد كل من سنة 1960 و 1971 و 1980 وذلك بحجة حماية المبادئ الكمالية للدولة.³

وفي 12 ديسمبر 1997، رفض الاتحاد الأوروبي بشدة محاولة تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد، مما زاد في غلوّ العسكر في حملتهم المناهضة للأصولية الإسلامية.⁴ وبعد أن أبعده الجيش، نجم الدين أريكان* وحزب الرفاه من الحكم في يونيو عام 1997، كان تكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة الجديدة لسببين: أولهما أن يلماظ أثبت في أكثر من مناسبة أنه السياسي المطيع للمؤسسة العسكرية، والسبب الثاني،

¹ محمود شاکر، مرجع سابق، ص 153.

² نوال عبد الجبار سلطان، "رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام" دراسات إقليمية، العدد (04)، السنة الثالثة، ديسمبر 2005 3 1401.

³ M.Yavuz, and M. r. Khan, "Tur ey and urope: Will east meet est", **Current History**, (November 2004), p 391.

⁴ محمد عتریس، مرجع سابق، ص 215.

* ولد نجم الدين محمد صبري حسين بك والملقب بأريكان في إقليم سينوب inop في 1926/10/29، ينتمي إلى الشرائح الاجتماعية العليا من الطبقة المتوسطة. ويعد نجم الدين أريكان محور أي حديث سياسي عن الإسلام السياسي في تركيا المعاصرة بوصفه أحد أبرز قادة الفكر الإسلامي في ظل الديمقراطية التركية وتيار الحركة الإسلامية السياسية. توفي في أنقرة في 2011/02/27 عن عمر ناهز 84 سنة. للمزيد، أنظر: منال الصالح، مرجع سابق، ص 27.

والمرتبط بالأول، أن الجيش أراد أن تكون حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، لتمرير إجراءات في إطار المواجهة بين الجيش والإسلام السياسي (وتحديدًا الرفاه)، مثل مد التعليم الإلزامي لمدة ثماني سنوات، مما يعني واقعيًا، إلغاء معاهد إمام-خطيب الدينية، ومثل منع النساء من وضع غطاء الرأس (الحجاب) في المدارس والجامعات وأماكن العمل. أما أهم تلك الإجراءات، فهو حل حزب الرفاه. وباختصار كان دور حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، وقف المد الإسلامي في تركيا. لقد كان تكليف يلماظ، خلافاً للأعراف الدستورية، وقد برّر الرئيس ديميريل، أمر تكليفه يلماظ، بأن حقه الدستوري، كرئيس للجمهورية، يمنحه صلاحية تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية، بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، أركان. وقد جاء تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة، بمثابة مكافأة له على انضباطه وانصياعه لإرادة العسكر في مناسبتين محددتين: الأولى في أواخر شهر فبراير عام 1996، عندما ضغط الجيش على يلماظ، باعتراف الأخير نفسه-لمنعه من تشكيل ائتلاف حكومي مع حزب الرفاه، لم يكن ينقصه حينها سوى الإعلان عنه رسمياً. أما المناسبة الثانية، فكانت بعد بدء التوتر بين الجيش و الرفاه في فبراير 1997، حين أيدّ يلماظ بصورة واضحة، قيام انقلاب عسكري ينهي سلطة أركان - تشيلر.¹

بعد إجبار حكومة أركان على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة وحظر حزب الرفاه والنشاط السياسي لقادته، وفرض قوانين وإجراءات لمكافحة الإحياء الإسلامي في تركيا،² تم تأسيس حزب الفضيلة كمسعى جديد له الذي برز فيه تياران أحدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان والآخر تجديدي بقيادة رجب طيب أردوغان و عبد الله غول، وقد نتج عن هذا قيام أردوغان ورفقائه مع أعضاء الحزب السابق بانشقاق عن حزب الفضيلة وتكوين حزب جديد اسمه حزب العدالة والتنمية صيف 2001.³

لقد خاض حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية التي شهدتها تركيا في 03 نوفمبر 2002 وفاز بها، إذ حصل على 34% من الأصوات أي بواقع 350 مقعداً من أصل

¹ رضا هلال، مرجع سابق 03-203-204.

² نفس المصدر الأنف الذكر N ص 08.

³ سميرة سبيتان، مرجع سابق، ص 95.

550 عدد مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير وهو ما يؤهله لتشكيل الحكومة دون الحاجة لشريك. وقد حلّ حزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بايكال في المرتبة الثانية بنسبة 19% من الأصوات ومحققا 178 مقعدا. أما أحزاب الائتلاف الحاكم فقد تراجعت تراجعا كبيرا، إذ لم يحصل حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولند أجويد إلا على 1,2% من الأصوات رغم أنه كان المنتصر في انتخابات عام 1999 حيث حصل على 22,1% من الأصوات ودخل المجلس الوطني التركي الكبير في المركز الأول آنذاك. والأمر ذاته بالنسبة لحزب العمل القومي بزعامة دولت بهجلي الذي لم يستطع اجتياز الحاجز الانتخابي المقدر بـ 10% وكسب 8,3% في الوقت الذي حصل في انتخابات عام 1999 على 17,9% من الأصوات. وفيما يخص حزب الوطن الأم، فإنه حصل على 5,1%، في الوقت الذي شارك في الحكم لوحده وذلك بعد انتخابات عام 1983 و1987، وشارك في الحكومات الائتلافية المتعاقبة عدة مرات. أما بالنسبة لحزب الطريق الصحيح فإنه شارف على تجاوز نسبة 10% لكنه بقي تحت الحاجز حاصلا على 9,5% كما انخفضت نسبة حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان إلى 2,5%. وتمخضت هذه النتائج عن استقالة كل من زعيم حزب العمل القومي دولت بهجلي وزعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر وزعيم حزب الوطن الأم، مسعود يلماظ.¹ ووصفت الانتخابات النيابية لسنة 2002 بالحدث التاريخي، وتمكن حزب العدالة والتنمية، المنبثق من حزب الفضيلة ذي المرجعية الإسلامية من تشكيلة الحكومة التركية بشكل منفرد ودون الحاجة إلى ائتلاف حكومي. وتكرّر المشهد نفسه في الدورة الانتخابية البرلمانية التالية، وإن كان بنسبٍ متفاوتة بعض الشيء. ففي 22 جويلية 2007 حصل حزب العدالة والتنمية على 341 مقعداً نيابياً، وحزب الشعب الجمهوري 113 مقعداً، وحزب الحركة القومية على 70 مقعداً، وحزب المجتمع الديمقراطي على 23 مقعداً، أما المستقلون فكان نصيبهم 03 مقاعد.²

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 393.

² معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011 3 053.

ومما لا شك فيه أن هناك أسبابا وجيهة قادت إلى فوز حزب العدالة والتنمية في الدورتين النيابيتين 2002 و2007. فبالنسبة إلى انتخابات 2002 جاءت الانتخابات على وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا. وانهار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير. وانكشفت حين ذاك الوسط اليميني أمام حالة الفساد السياسي. وعلاقته بالماфия وشبكات الفساد. أما الوسط اليساري فانهزم بفعل العجز والشيخوخة الفكرية التي أصابته. وساهم هذا في فوز حزب العدالة. وتحول الأحزاب السياسية في تركيا إلى "كارتل" لا يضمن سلامته سوى التقارب مع الدولة (المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية) التي فقدت القدرة على إنتاج سياسية مكثفية مع الرهانات الولائية المحلية أو القومية. كل ذلك أتاح لحزب العدالة والتنمية فرصة الفوز الكبير في تلك الانتخابات.¹

أما أسباب النجاح في انتخابات 2007 فتعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على حض الناخبين الأتراك على التصويت على إنجاز رئيس الوزراء وإعادة انتخابه، وإلى قدرته على تحديد التحديات التي تواجه تركيا المعاصرة، وعلى مخاطبة الشعب، فانتصار الحزب في الانتخابات ليس إنتصارا للإسلاميين على العلمنة، بل هو إنتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي شهدتها تركيا خلال العقد الأخير.

وبنى حزب العدالة والتنمية نجاحه الجديد على أسس الخطاب الصريح، الذي يولي الأهمية للناحية الاقتصادية والاجتماعية قبل أي شئٍ آخر، لأنها هي التي تضطلع بالدور الرئيس في تحفيز الناخبين. ولذلك لم يبرز الدين ولا الخيارات الفكرية للحزب في واجهة خطابه. ويعود نجاحه أيضا إلى فهمه للواقع السياسي التركي. فلم يتخذ حزب العدالة والتنمية موقفا سلبيا من العلمانية، ورأى أن مهمته هي إصلاح المجتمع لا أسلمة الدولة. وتجنب الحزب صراعا مبكرا مع المؤسسة العسكرية.²

وفي الانتخابات التشريعية 2011 حصل حزب العدالة والتنمية AKP على ما يقارب 50% من أصوات الناخبين، وهي أعلى نسبة أصوات حققها في أية انتخابات

¹ أحمد ت. كور، "هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب" KP مركز بروكناج الدوحة، فبراير 2013 P 04.

² معمر خولي، مرجع سابق P ص 06-07.

برلمانية أو محلية منذ وصوله إلى الحكم سنة 2002. ولكن عدد نواب العدالة والتنمية في البرلمان كان أقل من 330 بقليل.

كما أنه خسر بعض نوابه الذين استقالوا من عضوية الحزب بعد الصدام مع جماعة فتح الله غولن. وقد حصل حزب المعارضة الرئيسي، الشعب الجمهوري CHP على 26% من الأصوات، وحزب الحركة القومية MHP على 13% من الأصوات. أما الحزبان الإسلاميان: الفضيلة والوحدة العظمى، فقد حصلا معاً على 02% من الأصوات، ولم يستطيعا دخول البرلمان، نظراً لأن النظام الانتخابي التركي يشترط حصول الأحزاب على 10% من الأصوات على الأقل ليُسمح لها بالتمثيل البرلماني.¹

كما شهدت تركيا مناسبتين انتخابيتين أخريين منذ برلمانيات 2011 الأولى تمثلت في الانتخابات المحلية في مارس 2014، حيث حصل حزب العدالة والتنمية على 46% من الأصوات، أما حزب الشعب الجمهوري فقد نال 27,5% وحزب الحركة القومية على 15% والأكراد القوميون على 06% وحزبا الفضيلة والوحدة العظمى على 3,1%، وبذلك أسفرت تلك النتائج عن تراجع نسبي في أصوات العدالة والتنمية، وزيادة نصيب حزبي المعارضة الرئيسيين من الأصوات بصورة قليلة عمّا كانا حقّقاه في انتخابات 2011 البرلمانية.

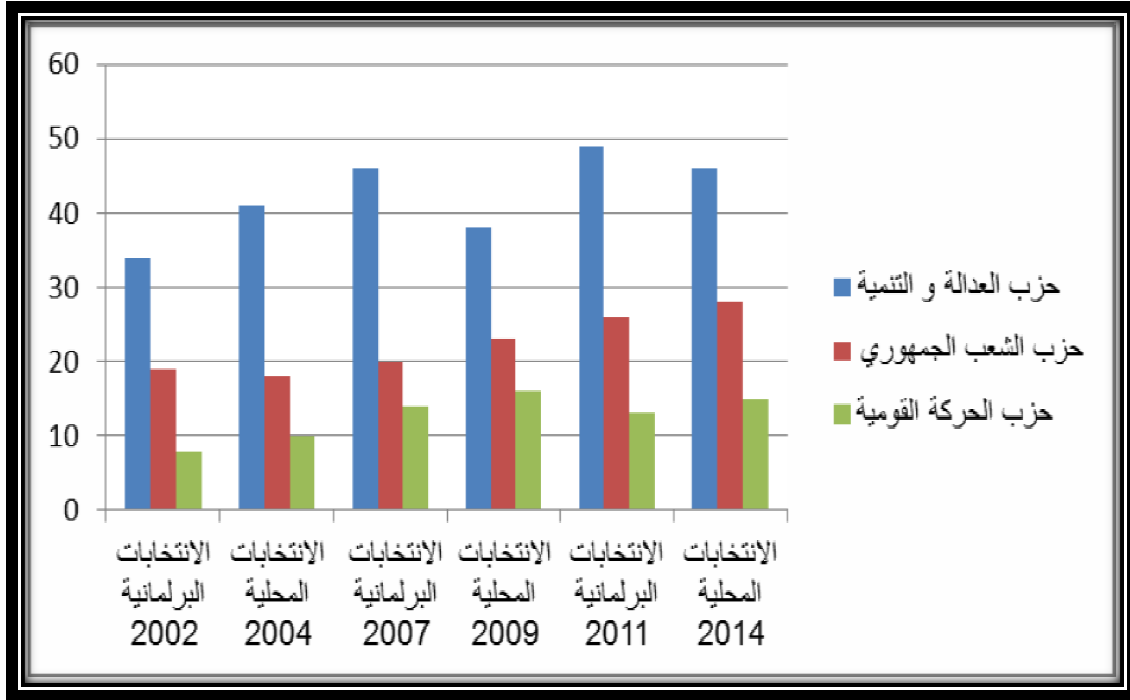
أما المناسبة الانتخابية الثانية فتمثلت في الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في تاريخ البلاد في أغسطس 2014، حيث فاز أردوغان من الجولة الأولى بما يقارب 52% من الأصوات. وبالرغم من أن الانتخابات الرئاسية هي شأن مختلف عن البرلمانيات والمحليات، فإن نجاح أردوغان في الفوز من الجولة الأولى أثار الكثير من الاهتمام في مراقبي الانتخابات التركية.² ويوضح الجدول الموالي نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي في الانتخابات التشريعية والمحلية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014.

¹ مجموعة من الباحثين، "البرلمانيات التركية: رهانات وتقديرات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 52015/05/28 ص03.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص04.

الجدول رقم (01): نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي

في الانتخابات التشريعية والمحلية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014.



المصدر: سمية حوادسي، مرجع سابق، ص68.

يكاد يكون العدالة والتنمية الحزب الوحيد الذي استطاع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تشكيل حكومة من أعضاء حزبه (اللاجوء إلى حكومات ائتلافية،¹ حيث تصدر (حزب العدالة والتنمية) المشهد السياسي في تركيا منذ عام 2002، فاز خلالها في تسعة استحقاقات انتخابية متتالية وشغل بمفرده أربع حكومات في ثلاث فترات برلمانية، في ظل نظام برلماني وفق دستور عام 1982 الذي صاغه قادة انقلاب عام 1982.² للمزيد أنظر الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): فوز حزب العدالة والتنمية

في تسعة استحقاقات انتخابية متتالية ما بين 2002 2014.

السنة	الانتخابات	النتيجة %
-------	------------	-----------

¹ معمر خولي، مرجع سابق (07).² سعيد الحاج، "الانتخابات البرلمانية التركية: المتنافسون والتوقعات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات (سلسلة تقارير) 03 يونيو 2015 (03).

34,43	البرلمانية	2002
42	المحلية	2004
46,58	البرلمانية	2007
68,95	استفتاء شعبي	2007
38	المحلية	2009
57,88	استفتاء شعبي	2010
49,9	البرلمانية	2011
4339	المحلية	2014
51,79	الرئاسية	2014

المصدر:

سعيد الحاج، "الانتخابات البرلمانية التركية: المتنافسون والتوقعات": مركز الجزيرة للدراسات (سلسلة تقارير) 03 يونيو 2015 4 031.

ومع إجراء الانتخابات البرلمانية التركية في 07/06/2015 وفي 06 توقعات متفاوتة داخل تركيا وخارجها حول ما ستسفر عنه من تغييرات في السياسة التركية. وجاءت نتائج الانتخابات لتغير المشهد السياسي السائد في البلاد منذ عام 2002 وحرمت حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة منفرداً، واضطرته للعمل على تشكيل ائتلاف حكومي. ولإدراك دلالات نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة لا بدّ من فهم النظام الانتخابي التركي؛ إذ يبلغ إجمالي عدد أعضاء البرلمان 550 عضواً يمثلون 85 انتخابية في 81 محافظة تركية. ووفقاً لهذا النظام، يتعيّن على كل حزب أن يجتاز العتبة الانتخابية 10% من أصوات الناخبين حتى يتمكن من الفوز بمقاعد البرلمان. وإذا لم يحقق هذه النسبة، يجري توزيع الأصوات التي حصل عليها على الأحزاب الفائزة وفقاً لنسبة الأصوات التي

حصل عليها كل حزب. ويقوم الحزب الفائز بأغلبية الأصوات بتشكيل الحكومة. كما يمكن تعديل الدستور بأكثرية ثلثي أعضاء البرلمان على الأقل¹.

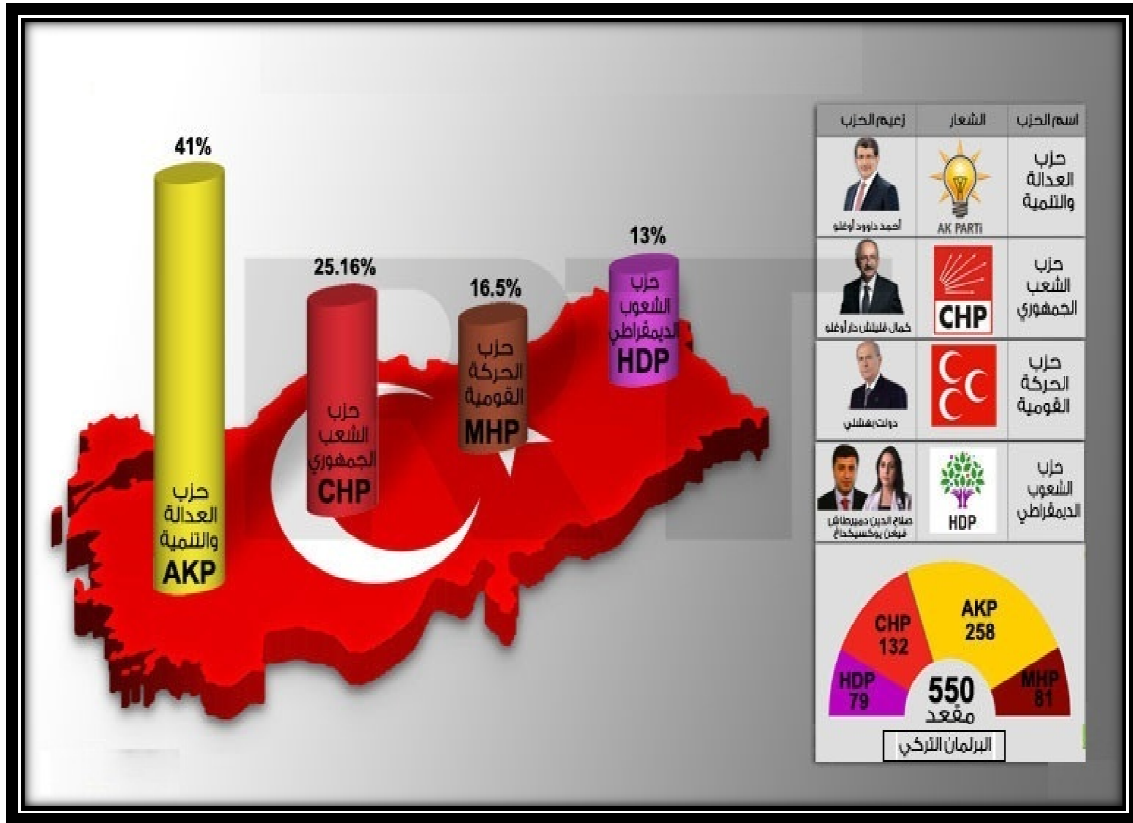
أما من حيث نتائج الانتخابات البرلمانية التركية، يونيو 2015، فقد أسفرت عن نتيجتين مهمتين: أولاهما تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي * HDP (الكردية) الذي يشارك لأول مرة بقائمة حزبية، عتبة الـ10%؛ إذ حصل على نحو 13%؛ ما يعني حصوله على 80 مقعداً في البرلمان. وثانيهما تراجع التصويت لمصلحة حزب العدالة والتنمية AKP وخسارته الأغلبية المطلقة التي تمتع بها منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2002. وعلى الرغم من تقدم حزب العدالة والتنمية وحصوله على نحو 41% من الأصوات وعلى 258 مقعداً، فإنه لم ينجح في الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة وحده؛ إذ يتطلب ذلك الحصول على 276 مقعداً. أما الحزبان الآخريان فهما حزب الشعب الجمهوري CHP وحزب الحركة القومية MHP اللذان حصلا على 25% (132 مقعداً) و16,5% (80 مقعداً) على التوالي. فيما حصلت بقية الأحزاب على والمستقلين على 5% فقط من إجمالي أصوات الناخبين، وبهذا لم تستطع هذه الأحزاب دخول البرلمان. والجدول رقم 303 يبين تلك النتائج.

ومع أن حزب العدالة والتنمية حقق منذ تأسيسه انتصارات متتالية في عشرة استحقاقات انتخابية محلية وبرلمانية ورئاسية، فضلاً عن استفتاءين شعبيين على تعديلات دستورية، واستطاع تشكيل الحكومات وحده منذ عام 2002 فإنه لم يعد قادراً وفق نتائج انتخابات 07 يونيو 2015 على الحكم وحده، وإنما مع شركاء قد تكون لهم أجندة مختلفة عن برنامج

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2015 03.

* في 15 أكتوبر 2012، حوّلت مجموعات مجلس الشعوب الديمقراطي نفسها إلى حزب الشعوب الديمقراطي، ثم انضمت إليه في مايو 2014 مجموعة النواب الأكراد في البرلمان. يعتبر الحزب الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني، وهو حزب يساري التوجه كردي القومية، يؤمن بالرئاسة المشتركة بين الجنسين في كل المناصب ويرفع شعار نصرة "كل الشعوب" المظلومة والمهشمة. للمزيد أنظر: سعيد الحاج، "الانتخابات البرلمانية التركية: المتنافسون والتوقعات"، مرجع سابق، ص06.

الجدول رقم (03): نتائج الانتخابات التشريعية التركية يونيو 2015.



المصدر: وسيمه بن صالح، "المشهد السياسي التركي أمام خيارات أزمة" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/6/8/> تاريخ تصفح المقال: 2015/06/22.

الحزب وسياساته. ومع ذلك، فإن وصف هذا التراجع بأنه هزيمة، كما ذهبت إلى ذلك مواقف كثير من الشخصيات الحزبية والإعلامية المناوئة للحزب، يبدو غير صحيح؛ فالحزب تراجع، ولكنه لا يزال الحزب الأكبر بفارق مهم، وهو المكلف بتشكيل حكومة ائتلافية.¹ هذه الحكومة (الائتلافية) التي رفض الانضمام إليها منذ البداية حزب الشعوب الديمقراطية، ثم حزب الحركة القومية وأخيراً حزب الشعب الجمهوري، وهو ما دفع برئيس الوزراء المكلف ورئيس حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو، في 13/08/2015 إلى دعوة الأحزاب السياسية التركية إلى التوافق على انتخابات برلمانية مبكرة بسبب "العقبات" الكثيرة التي تحول دون تشكيل حكومة، كما قال أن: «الحكومات الائتلافية في تركيا ليس لها ذكرى طيبة».

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، مرجع سابق،

وأضاف رئيس الوزراء داود أوغلو، «بوسعنا القول أن العودة إلى الإرادة الوطنية باتت احتمالاً وحيداً»¹. وفي 2015/08/24 أعلن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في الفاتح نوفمبر 2015، وذلك عقب فشل رئيس الوزراء المكلف أحمد داود أوغلو، تشكيل حكومة ائتلافية إثر نتائج انتخابات يونيو 2015.²

لقد كان وراء هذا التحول والتمثل بعدم قدرة حزب العدالة والتنمية على تشكيل الحكومة وحده إلى أسباباً ترتبط بالحزب نفسه، وأخرى لا علاقة له ولا لسياساته بها، ومنها:

- قيام جماعة فتح الله غولن، بتقديم دعماً إعلامياً كبيراً لحزب الشعوب الديمقراطي انتقاماً من حزب العدالة والتنمية.

- دخول حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الانتخابات بالقائمة الحزبية بدلاً من المرشحين المستقلين كما كان يحدث في السابق، ما مكّنه من اجتياز عتبة الـ10% وحصل الحزب على تأييد أحزابٍ أخرى وأصواتها وليس أصوات الأكراد فحسب.

- ارتكاب حزب العدالة والتنمية أخطاء، ساهمت في نيل حزب الشعوب الديمقراطي هذه النسبة العالية من الأصوات بسبب إستراتيجيته الخاطئة في الحملة الانتخابية؛ فقد 137 التركيز على نقد حزب الشعوب الديمقراطي و زعيمه صلاح الدين دميرطاش، بدلاً من التركيز على الحزب المعارض الأكبر؛ أي حزب الشعب الجمهوري. وقد جاءت النتائج عكسية؛ إذ أدى ذلك إلى رد 137 لدى الأكراد، بعد لفت الأنظار نحو حزب الشعوب الديمقراطي.

- تراجع وتيرة نمو الاقتصاد التركي وانخفاض في سعر صرف الليرة التركية في السنتين الأخيرتين؛ إذ سجلت تركيا في العام المنصرم نسبة نموٍ تقدّر بـ 2,8% فقط.

- انعكاس أحداث عديدة شهدتها البلاد خلال الفترة الأخيرة بشكل سلبي على الاقتصاد ونموه؛ ومنها أحداث منتزه غيزي بارك التي اندلعت في منتصف عام 2013 والصراع

¹ أحمد داود أوغلو، مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء المكلف حول نتائج تشكيل حكومة ائتلافية، أنقرة، قناة TRT التركية، 2015/08/13.

² مهران عيسى، «أردوغان.. و"حفرة" الانتخابات المبكرة»، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: m.skynewsarabia.com/web/article/769516 تاريخ تصفح المقال: 2015/09/22.

الدائر بين الحكومة وحزب العدالة والتنمية من جهة، وبين جماعة فتح الله غولن، من جهة أخرى، وهي الجماعة التي كانت تمتلك نفوذاً كبيراً داخل مؤسسات الدولة وشنت حملة تشويه وأثارت تهمة فساد ضد الحزب.¹

- التغييرات الجذرية التي طالت بنية حزب العدالة والتنمية إثر انتخاب 138 طيب أردوغان، رئيساً للجمهورية، وانتخاب أحمد داود أوغلو رئيساً للحزب والحكومة، وخروج ما يقرب من سبعين نائباً من كبار قادة الحزب من التنافس الانتخابي بموجب القواعد الحاكمة لعمل الحزب التي تمنع ترشح النائب نفسه لأكثر من ثلاث دورات برلمانية، بالإضافة إلى بعض الخلافات الداخلية التي كان لها أثر في الأداء الانتخابي السلبي للحزب، وعدم التوافق على اختيار أنسب المرشحين.

- تنشيط رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان حملات الحزب الانتخابية أثناء التشريعات الأخيرة، ودعوته الناخبين إلى التصويت لتغيير الدستور وإقامة نظام رئاسي بدلاً من النظام البرلماني، وهذا ما رفضه الناخب التركي وعبر عنه من خلال تلك الانتخابات التشريعية.²

وبخلاف كل التوقعات ونتائج استطلاعات الرأي في تركيا حقق حزب العدالة والتنمية AKP نصراً حاسماً وكبيراً في انتخابات إعادة البرلمانية التي أجريت في الفاتح نوفمبر 2015. بذلك، تخرج تركيا من حالة عدم اليقين والقلق التي عاشتها منذ انتخابات 07 يونيو 2015 بدون أن تعطي أيًا من الأحزاب الأغلبية البرلمانية، ومنعت العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة منفرداً، بعد أن حكم البلاد 2015 ثلاثة عشر عاماً متتالية.³

لقد شكلت نتائج الانتخابات الحالية مفاجأة كبيرة للمعارضة؛ إذ حصل حزب العدالة والتنمية على أكثر من 49 في المائة من الأصوات و 317 مقعداً من مجموع 550 مقعداً،

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، مرجع سابق، ص-5-4.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص05.

³ مركز الجزيرة للدراسات، "انتخابات إعادة التركيّة: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات: 2015/11/05 024.

هي العدد الإجمالي لمقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان التركي)) مقارنة بـ 40,8% من الأصوات و 258 مقعداً في الانتخابات السابقة. وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة نحو 85%. أما الأحزاب الثلاثة الأخرى التي تمكنت من اجتياز عتبة 10% فقد حافظ حزب الشعب الجمهوري على عدد المقاعد نفسه تقريباً الذي حصل عليها في الانتخابات السابقة وهو 134 مقعداً، في حين تقلص عدد مقاعد حزب الشعوب الديمقراطي (الكردى) من 80 إلى 59 مقعداً. و اعتُبرَ حزب الحركة القومية التي يتزعمه دولت بهشلي، الخاسر الأكبر؛ إذ فقد نحو نصف مقاعده في البرلمان، فحصل على 40 مقعداً مقارنة بـ 80 مقعداً في انتخابات يونيو 2015.¹

ويوضح الجدول الموالي، النسب المئوية وعدد المقاعد التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية التركية الأربعة الممثلة في البرلمان خلال الانتخابات التشريعية التركية في يونيو ونوفمبر 2015.²

وفي قراءة أولية هذه النتائج يمكن التوصل إلى استنتاجات مهمة، أبرزها:

- أن حزب العدالة والتنمية قد استعاد زمام المبادرة؛ إذ سيتمكن من حكم البلاد منفرداً، لكنه لم يحصل على الأغلبية الكافية التي تسمح له بتغيير الدستور لو أراد ذلك. فوفقاً لنتائج انتخابات نوفمبر 2015 لا يحظى حزب العدالة والتنمية بالأغلبية اللازمة لتغيير الدستور منفرداً أو عبر استفتاء، لأن ذلك يتطلب أغلبية 367 مقعداً في الحالة الأولى، أو 330 مقعداً في الحالة الثانية، الأمر الذي يلزمه التعاون مع المعارضة إذا كان يريد تغيير الدستور أو تعديله.

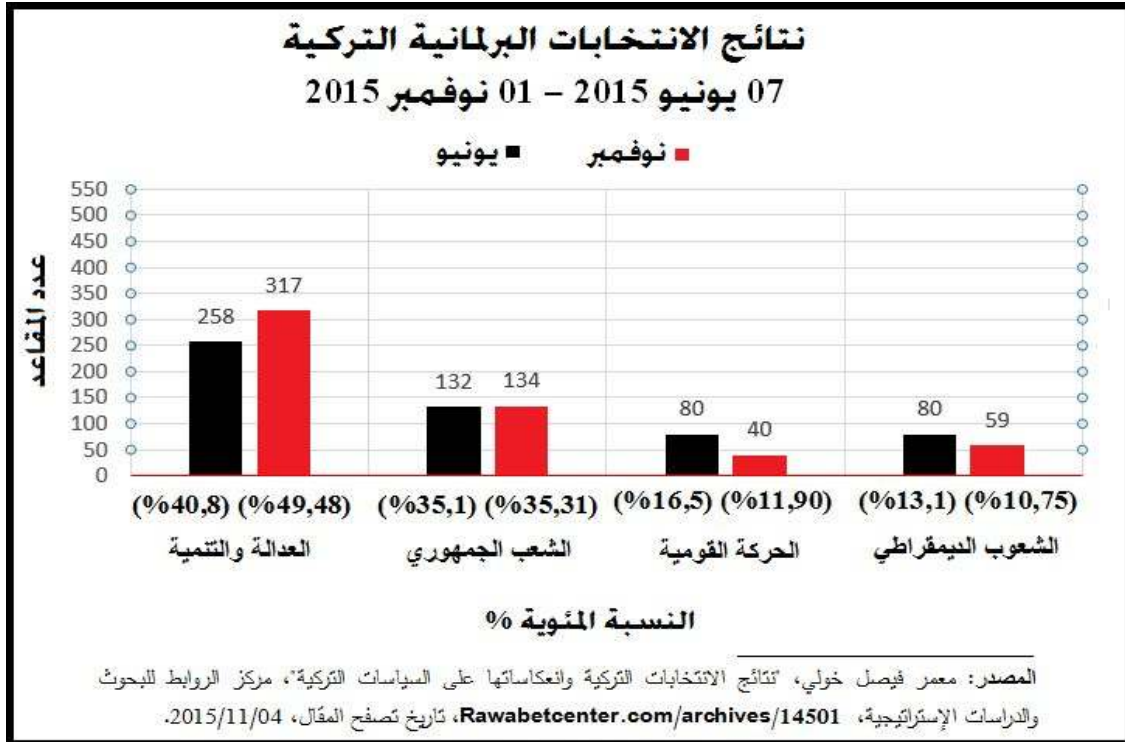
- شكلت النتائج ضربة كبيرة للأحزاب السياسية القومية التي فشلت في الحفاظ على النتائج التي حققتها في انتخابات يونيو 2015.

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات العامة التركية: العدالة والتنمية يحسم ويحكم منفرداً" الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 05 نوفمبر 2015 034.

² معمر فيصل خولي، "نتائج الانتخابات التركية وانعكاساتها على السياسات التركية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، www.rawabetcenter.com/archives/14501 "تاريخ تصفح المقال: 2015/11/04".

الجدول رقم(04):

نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في دورتي يونيو 2015 و 0 نوفمبر 2015.



- منح الناخبون رصيماً قيماً لحزب العدالة والتنمية الذي يتعين عليه بعد نال الدعم السياسي الضروري معالجة التحديات التي تواجه البلاد في المجالين الاقتصادي والسياسي والأمني.

- كما تبين 0.5 كبيراً من المجتمع التركي يقف إلى جانب الحكومة في صراعها مع حزب العمال الكردستاني، ويبيدي عدم ارتياحه للعلاقة التي تربط هذا الأخير بحزب الشعوب الديمقراطي.

كما تظهر نتائج انتخابات 2015/11/01 البرلمانية 0.5 هناك عوامل أثرت في

سلوك الناخبين الأتراك وتوجهاتهم، أبرزها:

■ عدم تحمل المجتمع التركي تبعات المخاطرة في سلوك طريق التحالف الحكومي (الصيغة الائتلافية) الذي قد يجلب المزيد من المصاعب الاقتصادية والسياسية.¹

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات العامة التركية: العدالة والتنمية يحسم ويحكم منفرداً" مرجع سابق، ص 05.

▪ تزدى الأوضاع المالية والاقتصادية والأمنية في تركيا عقب فشل الأحزاب التركية الفائزة في انتخابات يونيو 2015 التشريعية من تشكيل الحكومة. فعلى الصعيد المالي والاقتصادي؛ تعرضت الليرة التركية، بالرغم من التدخل النشط للبنك المركزي، لهبوط متواصل 2015 أشهر صيف 2015 أمام اليورو والدولار، وبدأت مؤشرات الاستثمارات الداخلية والخارجية في التراجع. أما على الصعيد الأمني؛ فبعد ثلاث سنوات من السلم في المواجهة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني PKK وقطع أشواط كبيرة في مسار الحل السلمي للمسألة الكردية، انفجر الصراع مع حزب العمال الكردستاني من جديد. وقد خسرت قوات الأمن والجيش التركيين العشرات من عناصرها في المواجهة مع مجموعات العمال الكردستاني المسلحة، وعاد مناخ التوتر الأمني إلى مناطق الأغلبية الكردية. كما أدى دخول تنظيم الدولة الإسلامية إلى ساحة العمل المسلح في تركيا، إلى تفاقم القلق الأمني المتزايد. حيث نفذ تنظيم "داعش" سلسلة من التفجيرات داخل تركيا بهدف الضغط على الحكومة التركية، وكانت أولى هذه التفجيرات في مدينة سروج على الحدود السورية في يونيو 2015، ولكن التفجير الدموي الذي شهدته العاصمة أنقرة في 10 أكتوبر 2015 وأودى بحياة 102 شخص، كان أعنفها، وأكثرها تحدياً لإرادة الدولة التركية وسيادتها.

▪ أما على المستوى الدولي والإقليمي، فقد لاحظ الناخب التركي، سيما في الأزمة السورية، كيف أن مناخ القلق في البلاد شجع قوى إقليمية على التعدي على حقوق ومصالح تركيا، وكيف أن قوة حليفة مثل الولايات المتحدة لم تأخذ في الاعتبار معارضة أنقرة تسليح الأكراد السوريين المرتبطين بحزب العمال الكردستاني PKK.¹

لقد انتهت الانتخابات التشريعية التركية (نوفمبر 2015) معلنة فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مقاعد البرلمان وأحقيقته في تشكيل الحكومة منفرداً، لكن التحديات التي سيواجهها في الفترة المقبلة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ما من شك أنها كبيرة وعويصة في الآن معاً. فعلى المستوى الداخلي، يمكن تقسيمها إلى شقين:

¹ مركز الجزيرة للدراسات، "انتخابات الإعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، مرجع سابق، ص 03.

- الشق الأول: هو سياسي يتعلق باستئناف المساعي السلمية لحل القضية الكردية. واقتصادي مرتبط بالخروج من حالة الركود التي يعرفها الاقتصاد التركي. وأمني متعلق أساساً بالعنف المسلح الذي تشهده تركيا منذ انتخابات يونيو 2015، والتفجيرات والاعتقالات التي تقودها "داعش" و PKK على الأراضي التركية.

- الشق الثاني: متعلق بقيادات الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) نفسه. فمنذ أن عين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أحمد داود أوغلو خليفة له في رئاستي الحكومة وحزب العدالة والتنمية، والمعارضة تتحدث، من جهة أولى، عن صراع محتمل بين الرجلين على قيادة الحزب (وبالتالي الحكومة)، ومن جهة ثانية، عن أن مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو هو مجرد منفذ مطيع لتوجهات أردوغان، خاصة وقد أعلن الأخير صراحة أنه سيتراأس اجتماعات مجلس الوزراء متى أراد ذلك، كما أنه تدخل بنشاط في الحملة الانتخابية لانتخابات يونيو 2015 لمصلحة حزب العدالة والتنمية وهو يشغل منصب رئيس الجمهورية، رغم أن الدستور التركي يفترض حياد رئيس الجمهورية إزاء الأحزاب السياسية. كما يُتهم أردوغان من قبل خصومه بالتدخل في شؤون حزب العدالة والتنمية في كل كبيرة وصغيرة، وذلك ليضمن (أردوغان) استمرار ولاء أطره القيادية، بمن فيهم رئيس الحزب أحمد داود أوغلو، لشخصه.¹

أما على المستوى الخارجي، فلا تزال الأزمة السورية وتبعاتها من تدخل عسكري روسي في سورية، وأزمة اللاجئين السوريين، و وضع الأكراد في الشمال السوري وتسليحهم من قبل الولايات المتحدة وعلاقتهم بحزب PKK، وخطر تنظيم "داعش"، إضافة إلى الوضع في العراق. كلها ملفات شائكة بالنسبة للحكومة التركية الجديدة ولها تأثيرات مباشرة على الداخل التركي.

تأسيساً على ما سلف، يمكن القول، أنه وعلى إثر ظهور الحركة الوطنية التركية في الأناضول سنة 1919 بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وشنها حرباً ضروس على قوات

¹ بكر صدقي، "فاز أردوغان وخسرت المعارضة وشركات استطلاع الرأي" يومية القدس العربي، لندن: مؤسسة القدس العربي للنشر والإعلان، السنة 727 (العدد 8277)، الخميس 2015/11/05 23.

الاحتلال الأجنبي، وإثر تحقيقها الانتصار تلو الآخر شكلت حكومة مستقلة في أنقره في أبريل 1920 من خلال تأسيس البرلمان التركي أو ما يعرف بالمجلس الوطني التركي الكبير، علماً بأن الدساتير التركية 1924-1961-1982 قد أخذت بالنظام البرلماني كنظام حكم الدولة وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها والعلاقات فيما بينها. وبموجب دستور 1924 فإن السلطتين التشريعية والتنفيذية قد جمعت بيد المجلس الوطني، وأنه مارس كلتا السلطتين بواسطة رئيس الدولة الذي يقوم بانتخابه، أي أن السلطة تحولت من ذلك المجلس إلى الرئيس الأعلى للدولة الذي استأثر بكل شيء ومارس نظاماً دكتاتورياً حزبياً وليس فردياً، لأن الحزب الحاكم كان يتمتع بأغلبية في ذلك المجلس، وهكذا استغل رئيس الجمهورية صفته الحزبية باعتبار زعيماً للحزب، إذ لم يتضمن دستور 1924 بخلاف دستور 1961 و 1982 مادة تتضمن قطع رئيس الجمهورية علاقته بالحزب الذي كان ينتمي إليه، وقد مارس رؤساء الجمهورية في تركيا دوراً مهماً في توجيه السياستين الداخلية والخارجية منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 وحتى انقلاب ماي 1960 لكن هذا الشيء تغير بصدور دستور جديد لتركيا سنة 1961 حيث فتحت تركيا صفحة جديدة من صفحات تطور نظامها السياسي، وبموجبه أصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء، وأما السلطة التشريعية فبيد المجلس الوطني على النقيض من دستور 1924 ومع ذلك فإن دستور 1961 قد منح رئيس الجمهورية صلاحيات أكثر قياساً بدستور 1924.

إن سلطة رئيس الجمهورية قد توسعت بعد صدور دستور 1982 على حساب السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبتعبير آخر: إن الدستور الأخير أتاح امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تتمتع به في دستور 1961 لا بل أن قسماً من رؤساء الدولة مارسوا صلاحيات تفوق تلك التي أنيطت لهم في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، نظراً لما كانوا يتمتعون به من صفات شخصية وقيادية.¹

¹ حنا عزو بهنان، "موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (11) 2007 3 1-ص 19-20.

التركيبة السكانية للمجتمع التركي

في تركيا دولة واحدة وهويات عديدة. أهل اسطنبول، غير أنقرة، غير قونيا، غير أزمير، غير ديار بكر، غير ماردين، غير بورصة، غير إزميت. لكل مدينة ومنطقة في هذه الدولة المعقدة جغرافيا وتاريخيا شخصيتها وهويتها، والكل فخور¹ بخصائصه.

يتحدث الدستور التركي عن مواطنين "أتراك"، وعن لغة رسمية واحدة هي اللغة التركية، ولا يقر بالتعددية القومية والعرقية، إلا ما تضمنته معاهدة لوزان (1923)، في المادة 40 (منها)، التي شملت الأرمن واليونانيين واليهود. ومن ثم لا اعتراف بالتعدد اللغوي، أي لا اعتراف بالكرد كعرقية، ولا بالكردية كلغة أو لغات.² (أنظر الملحق رقم 03).

إن المجتمع التركي مجتمع متعدد عرقيا وإثنيا، ورغم ذلك فإنه لا يوجد صراعا بالمعنى الصحيح بين المجموعات المتعددة التي تعيش في تركيا وذلك لأن هذه المجموعات قليلة نسبيا، وأعدادها تجعلها تعيش بهدوء.³ والمجموعات البشرية التركية التي تتوزع على ربوع الجمهورية التركية سننتظر إليها عبر العناصر الآتية:

أولا: المجموعات العرقية في تركيا

ثانيا: المجموعات الدينية / المذهبية في تركيا

أولا: المجموعات العرقية في تركيا

إن التنوع العرقي (التركي-الكرد-الأرمني-العربي) والتنوع المذهبي (السني-العلوي) أهم ملامح بنية المجتمع التركي، ويبدو أن لها انعكاسات سياسية جلية.⁴ فعلى الصعيد الديني / المذهبي يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة وتصل نسبتهم إلى أكثر من 99% من السكان. وبصفة عامة وإلى جانب المجموعات السكانية آنفة الذكر، فإنه

¹ منال لطفي، مرجع سابق، ص 03.

² عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012: ص 19.

³ محمود شاكر، مرجع سابق، ص 160.

⁴ رستم محمود، القضية العلوية في تركيا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 0 021.

يوجد في تركيا الأقليات التالية: الأكراد- القوقازيون- اللاز- العجر- العرب- البلغار- الأرمن- البوشناق- السريان- الكلدان- الألبان- الروم- الأرثوذكس- اليهود- اليزيديون- العلويون والجعفرليون.¹ وقد ناهز عدد سكان تركيا وفق إحصائيات سنة 2013- 76.667.864 نسمة، منهم 38.473.360 ذكور بنسبة 50,2% و 38.194.504 0 إناث بنسبة 49,8%.² ولغتهم الرسمية هي التركية، كما تنتشر في بعض الأوساط لغات أخرى كالكردية والعربية. وتبلغ الكثافة السكانية 52 نسمة في الكلم المربع الواحد. أما من حيث البدو والحضر ف70% من سكان الجمهورية التركية يعيشون في الريف والباقون في المدن.³

إن من أبرز المجموعات العرقية التي تكوّن النسيج الاجتماعي التركي:

1- الترك: يشكلون نحو 70% من السكان،⁴ ويشكلون الأغلبية الساحقة من الشعب التركي، ويناhez عددهم 45 مليون نسمة، وينتمون إلى العرق الأصفر ويسودون في البلاد كافة.⁵ وقد شكل الترك أقلية إبان الدولة العثمانية، لكن مع قيام الجمهورية التركية سنة 1923، أصبحوا الأغلبية في الدولة وذلك لعدة أسباب أبرزها بسبب قيام قادة الدولة وعلى رأسهم أتاتورك بتشجيع هجرة الأتراك إلى الجمهورية الحديثة، إضافة إلى سياسات تترك مواطني تركيا. وقد صرح رئيس وزراء أتاتورك وخليفته عصمت إينونو عقب القضاء على ثورة الشيخ سعيد البيراني الكردية بالتصريح التالي: «نحن في الحقيقة قوميون... يجب أن نقوم بتترك المواطنين في وطننا بكل ثمن وسوف نفني الذين يعارضون الأتراك. الذي نريده من الذين يخدمون الوطن هو في الأول أن يكونوا أتراكا».⁶

¹ علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص93.

² "عدد سكان تركيا يتجاوز ال76 مليون نسمة"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.akhbarturkiya.com/?p=1593 تاريخ تصفح الموقع: 2015/06/22.

³ عبد الوهاب الكيالي، (ج1) مرجع سابق 710.

⁴ منال لطفي، مرجع سابق، ص05.

⁵ محمود شاكرا، مرجع سابق، ص160.

⁶ سمير ناكراهي، كوردستان - لماذا كل العالم صامت؟. (ط1)، أربيل: مطبعة الثقافة، 2007 . (101).

2- الأكراد: أكراد تركيا هم جزء من أكراد الشرق الأوسط والشتات الذين يعتقدون أن منطقة الشرق الأوسط هي وطنهم التاريخي.¹ والأكراد يشكلون نحو 20% من السكان.² والخريطة رقم (03) توضح مناطق تمركز الأكراد في تركيا. وسيتم التطرق إلى الكرد وأكراد تركيا باستفاضة في الفصل الثالث.

3- العرب: وهم المجموعة العرقية الثالثة في تركيا بعد الترك والكرد. لكن لا يُعترف بالأقلية العربية في تركيا بوصفها مجموعة متميزة لغويا أو ثقافيا، وقبل حزمة الإصلاحات التي أعلن عليها رجب طيب أردوغان سنة 2013، لم يكن يحق للأقلية العربية فتح مدارس خاصة بهم أو التعلّم بلغتهم وتأسيس وسائل إعلامية باللغة العربية.³

الخريطة رقم (03):

مناطق تمركز المجموعة العرقية الكردية في تركيا.



"Kurds in Turkey", [https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category:Kurds_](https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category:Kurds_people_in_turkey)

المصدر: 31/05/2015، [people_in_turkey](https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category:Kurds_people_in_turkey)

¹ عقيل محفوض، مرجع سابق، ص 09.

² لطفي، مرجع سابق، ص 05.

³ مأمون كيوان، "الأقليات في تركيا تحت سقف المواطنة" جريدة المستقبل اللبنانية، العدد (4609) 23 ديسمبر

2011، 19.

والعرب في تركيا جزء من أزمة وجودية يشغلون الحيز الفاصل بين الحدود الطبيعية والحدود السياسية الراهنة بين سورية وتركيا.¹

ويُقدَّر عددهم بثلاثة أرباع المليون، إذ تكوّن نسبتهم 1,5% من مجموع السكان، وهم موزعون في مناطق واسعة على طول الحدود الذي يقدر طولها حوالي ألف كيلومتر إضافة إلى الدخول في عمق البلاد حتى ديار بكر وماردين وكلس وغازي عنتاب وأضنه ولواء إسكندرون المتنازع على ملكيته مع الجمهورية السورية. كما أنهم ليسوا على عقيدة واحدة إذ أن بعضهم من المسلمين، وبعضهم الآخر من فرقة النصيرية التي يعيش أفرادها في إسكندرون وكيليكيا.² والخريطة رقم (04) توضح كيفية انتشار الأقلية العربية في تركيا.

الخريطة رقم (04): مناطق تمركز الأقلية العربية في تركيا.



“Arab people in tur ey”, [https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category: Arab_people_in_turkey](https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category:Arab_people_in_turkey), 31/05/2015. المصدر:

4- الأرمن: وتتراوح أعدادهم في تركيا ما بين 50-80 ألف نسمة. يُقيم معظمهم في اسطنبول حيث يوجد المقر الرئيسي لبطريركيتهم في منطقة كوم قابي، ويتوزعون على ثلاث

¹ سمير العيطة وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. (ط1): الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. (822).

² محمود شاكر، مرجع سابق، صص 160-165.

كنائس هي: الكنيسة الغريغورية الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية الرومية والكنيسة البروتستانتية.¹ وإلى جانب مدينة اسطنبول، يتوزع الأرمن بتركيا على مجموعة من ولايات شرق الأناضول التركي، وتتمثل في أرضروم، أذربيجان، وان، آغري، هكاري، موش، بتليس، سعرت، ديار بكر، ملاطية، آلازيغ، سيواس، توقاد، ماردين، بانكول، أماسيا، وقسما من ولاية كيرسون. ويُعتبر الأرمن أشد المجموعات تعصبا لعرقيتهم.² وتوضح الخريطة الموائية مناطق تمركز الأرمن في تركيا.

الخريطة رقم (05): مناطق تمركز الأرمن في تركيا.



المصدر: "خريطة مناطق تمركز الأرمن في تركيا" على الموقع الإلكتروني: www.i24news.t

تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.

5- الشركس: قدموا إلى تركيا بدينهم خوفا من اضطهاد الروس، ويقطن بعضهم في مناطق مختلفة من الجمهورية التركية، لكن معظمهم يعيش في الشمال الشرقي من تركيا، ولا يزيد عددهم على 200.000 نسمة الذين يعتنقون الدين الإسلامي في معظمهم.

¹ مأمون كيوان، مرجع سابق، 19.

² أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة. (71) (ترجمة صالح سعداوي)، إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999 . (119).

6- اليونانيون: وأكثرهم يُقيم في المناطق الغربية على حدود اليونان، وفي مدينة إزمير، وفي جزر بحر إيجه التركية ويُقدّر عددهم بمائة وثلاثين ألفاً. ومعظم اليونانيين يعتقدون المذهب الأرثوذكسي.¹ وتوجد أقلية صغيرة من اليونانيين الأتراك ينتمون مذهبياً إلى الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية. ومازال اليونانيون يقومون بدورهم في الحركة التجارية في اسطنبول رغم تناؤل أعدادهم في السنوات الأخيرة.²

7- الكرج: ويساوي عددهم 130.000 مواطن، ويعيشون في الشمال الشرقي من الأراضي التركية، وغالبيتهم من النصاري ويرجعون في أصولهم إلى جورجيا.³

8- السريان: هم سوريون يدينون بالأرثوذكسية، كانوا يقطنون في مناطق قريبة من الحدود السورية مثل: ماردين، مديات، سافور، قيليت، ديار بكر وأديل لكنهم هاجروا إلى اسطنبول حيث يُقدّر عددهم فيها بحوالي 20 ألف نسمة.

9- الكلدان: يُقارب عددهم 10 آلاف نسمة، ويقطنون في المناطق المحاذية للحدود السورية-العراقية في تركيا ولا سيما في ماردين وهكاري وسعرت. ويوجد آخرون في ديار بكر ومديات واسطنبول، ويتحدثون اللغة الكلدانية ويتبعون لبابا روما فيما توجد مطرانياتهم في اسطنبول وبطريركهم الأكبر يُقيم في الموصل.⁴

10- البلغار: يُقدّر عددهم بسبعين ألفاً، وتتواجد غالبيتهم في غرب تركيا على الحدود مع بلغاريا، ويدين غالبيتهم بالديانة النصرانية.

11- البوشناق: هي أقلية بوسنية مسلمة وعادة ما يشار إليها باسم البوشناق Bošnia للتمييز بين الأقلية البوسنية المسلمة عرقياً وبين الشعب البوسني الذي يضم بقية الأقليات العرقية الأخرى من صرب وكروات، وغيرهم من مكونات شعب جمهورية البوسنة

¹ محمود شاكر، مرجع سابق، صص 160-167.

² مأمون كيوان، مرجع سابق 7 191.

³ شاكر، مرجع سابق، صص 160.

⁴ كيوان، مرجع سابق 0 191.

والهرسك،¹ فالأقلية البوسنية المسلمة معظمها يتحدث اللغة البوسنية والتركية. واللغة البوسنية هي لغة البشناق المبنية على اللهجة الشتوكافية والمنتمية لعائلة اللغات السلافية الجنوبية. وتدين الأقلية المسلمة البوسنية بالإسلام في مذهبه السني.²

للمزيد حول المجموعات العرقية في تركيا، أنظر الشكل رقم (02)، والخريطة رقم (06) الذين يوضحان المجموعات القومية والعرقية المشكلة للنسيج الاجتماعي التركي.

ثانياً: المجموعات الدينية / المذهبية في تركيا

في الوقت الذي انسحبت فيه الدولة العثمانية من المسرح التاريخي، ببنيته متعددة الأديان والأقليات، ظهرت مكانها الجمهورية التركية المستندة إلى مجتمع ذي دين واحد بأغلبية ساحقة، لكنها دولة قد تجردت من الرموز والمسؤوليات الدينية من خلال إلغائها مؤسسة الخلافة. أما المحور الديني للسياسة الداخلية التركية فقد أكدته عمليات التبادل بين السكان، التي أجرتها تركيا مع دول الجوار على أساس من الهوية الدينية.³

1- السنّة: ويشكلون الأغلبية الساحقة من الشعب التركي، ويتمثلون في الترك والكرد والعرب والشركس.⁴ ويتبع الأتراك السنّة المذهب الحنفي الذي أسسه أبو حنيفة النعمان في العصر العباسي الأول، وقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وكان لهذا تأثيره في المحاكم الشرعية والفتاوى الرسمية والتشريعات الحكومية الحديثة.⁵ في حين يتبع أكراد تركيا من الطائفة السنّة المذهب الشافعي.⁶

¹ T. Bringa, *being Muslim the Bosnian way. identity and community in a central Bosnian village* Princeton : N.J., 1995, p: 355.

² حسين عبد القادر، انشطار يوغوسلافيا: دراسة تحليلية تاريخية. (ط1)، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996 . (51).

³ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص92.

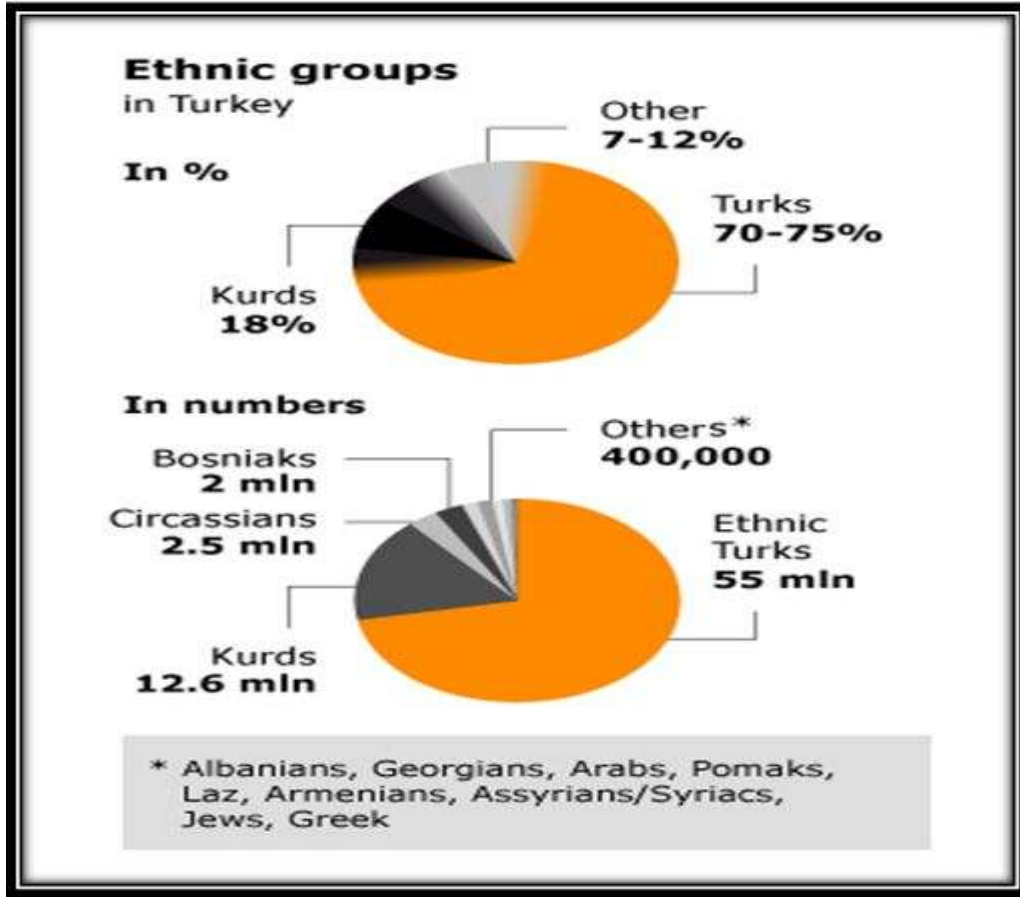
⁴ محمود شاكر، مرجع سابق، ص170.

⁵ فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً) (رسالة ماجستير عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009-2010) 281 0.

⁶ عقيل محفوظ، مرجع سابق، صص12-13.

الشكل رقم (02):

المجموعات العرقية في تركيا



المصدر: "المجموعات العرقية في تركيا"

على الموقع الإلكتروني: www.chronicle.fanack.com/wp-content - تاريخ تصفح الموقع:

2015/07/17.

2- العلويون: ويبلغ تعداد العلويين نحو عشرين مليوناً من أصل سبعين مليون مواطن تركي، وهو ما يعادل ربع سكان الجمهورية أي 25%، وينقسمون إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وذلك بتوزعهم على ثلاثة أعراق: الترك والکرد والعرب. فيُطلق على المجموعة الأولى وهم العلويين الأتراك اسم قيزيل باش، أي الرأس الأحمر ويقدر عددهم بنحو 18 مليون نسمة ويتواجدون بكثافة في المحافظات التالية: سيواس، يوزغات، كهرمان، أماسيا، مارش، أرزنجان ونيفشهر تشوروم.¹ والمجموعة الثانية من العلويين هم العلويون الأكراد

¹ مأمون كيوان، مرجع سابق، ص 19.

ويعرفون بعلوية المناطق الجبلية الجنوبية الشرقية، كما يعرفون شعبياً باسم ديرسم، وإن كانوا يحبذون أن ينعنوا بالأكراد الزازية.¹ ويقدر عددهم حوالي 04 ملايين نسمة.²

أما المجموعة الثالثة والتمثلة في العلويين العرب فيسمون بالعلويين النصيريين، ويشكلون امتداداً ديموغرافياً للعلويين السوريين. ويقطنون المناطق القريبة من الحدود السورية وبشكل خاص في منطقة لواء إسكندرون³ (إقليم هاتاي حسب التسمية التركية). كما يتواجد بعض منهم في أضنة ومرسين وأنقرة وإسطنبول. ولغتهم الأم العربية.⁴

وتختلف عقيدة العلويين وعباداتهم بشكل كبير عن عقيدة وعبادات السنة الذين يشكلون أغلبية السكان في تركيا. ونتيجة للاختلافات المذهبية بين أبناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين، فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، حيث طالبت الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء أماكن العبادة الخاصة بهم بحرية أكبر.⁵

ويعتبر العلويون الدعامة الرئيسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا، حيث وقفت الطائفة العلوية بشكل عام مع القوى العلمانية لمنع أي نفوذ إسلامي يكرس طابع الغلبة السنية في تركيا. وكان العلويون عموماً في معسكر اليسار بسبب انحيازهم التاريخي إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لضمان العلمانية.⁶ وتوضح الخريطة رقم (07) مناطق تمركز العلويين في تركيا.

¹ رستم محمود، مرجع سابق، ص 02.

² كيوان، مرجع سابق 19.

³ محمود، مرجع سابق، ص 02.

⁴ كيوان، مرجع سابق 19.

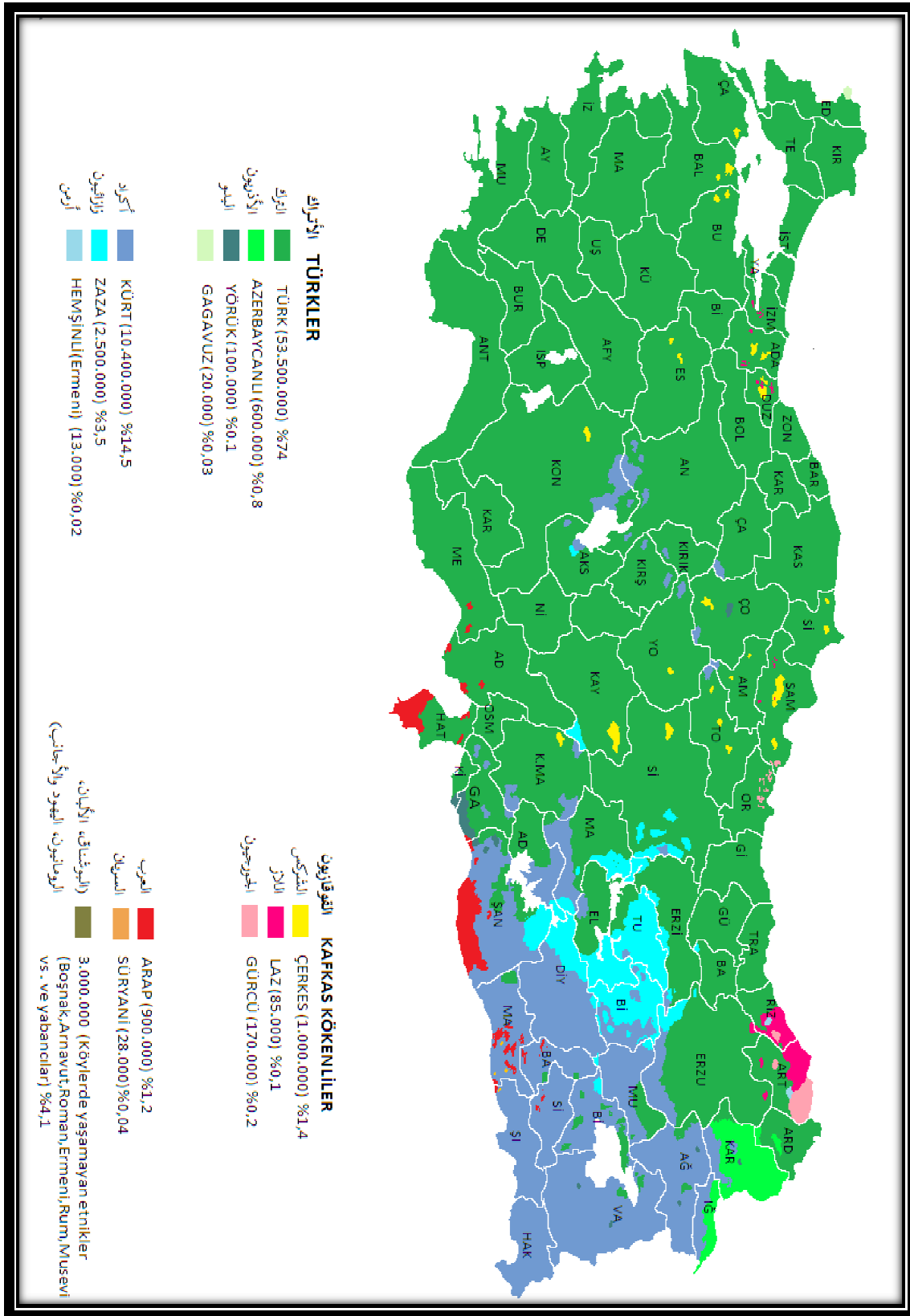
⁵ حسين باكير، مرجع سابق، ص 111.

⁶ عوني عبد الرحمان السبعوي، "الأقليات والطوائف في تركيا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-a75 - تاريخ تصفح المقال:

2015/07/14.

الخريطة رقم (06): التوزيع الجغرافي للمجموعات القومية والعرقية في تركيا.



المصدر: "خريطة التوزيع الجغرافي للمجموعات القومية والعرقية في تركيا" على الموقع الإلكتروني:

www.Farm4.staticflickr.com/3224 تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.

3- الشيعة: وتتجمع أكثرية الشيعة في مناطق الحدود بين روسيا وإيران، فيسكن جلهم تقريبا في محافظتي آغري وكارص. وتبلغ نسبة عددهم 75% في مدينة كارص، و90% في مدينة أندر، و100% في بعض الدوائر والقرى الأخرى، ومنهم في مدينتي أزمير وأنقرة عدة ألوف. كما يكثر عددهم في اسطنبول وبورصة.¹

4- الأرثوذكس: وهم من عرقيات مختلفة على غرار اليونانيين والبلغار والكرج والسريان، وجميعهم دون نصف مليون نسمة.

5- اليهود: تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع وتحظى برعاية السلطة، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا جوهريا للقوى العلمانية. ويطلق على أبناء الأقلية اليهودية في تركيا لقب الدونمة، وهي كلمة تركية تعني الهداية أو العودة إلى الحق، وجاءت هذه التسمية بعد أن تظاهر يهود تركيا باعتراف الإسلام علنا منذ زمن الدولة العثمانية واستخدموا أسماء إسلامية، لكنهم احتفظوا سرا بديانتهم وطقوسهم اليهودية وأسسوا محافل ماسونية نشطة في تركيا كان لها دور بارز في اضعاف الدولة العثمانية عشية انقلاب عام 1909 الذي زادت فعاليتهم في أعقابه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.²

ويبلغ عدد اليهود في تركيا 40 ألفا، وهم من قومية الخزر وتتمركز غالبيتهم في مدينة إسطنبول³ وخاصة في حي باي أوغلو. فيما يتواجد آخرون في مدن تركية أخرى مثل أنقرة وبورصة وأزمير. ويعتبر العام 1989 محطة بارزة في تاريخ اليهود الأتراك، حين خرجوا بصورة كاملة إلى العلن من خلال تأسيس ما سُمي بمجلس الخمسمائة بمناسبة مرور 500 سنة على خروجهم من الأندلس وقدمهم إلى تركيا.⁴ وقد شجعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، ورغبة في توطيد العلاقات بين

¹ مأمون كيوان، مرجع سابق 1950.

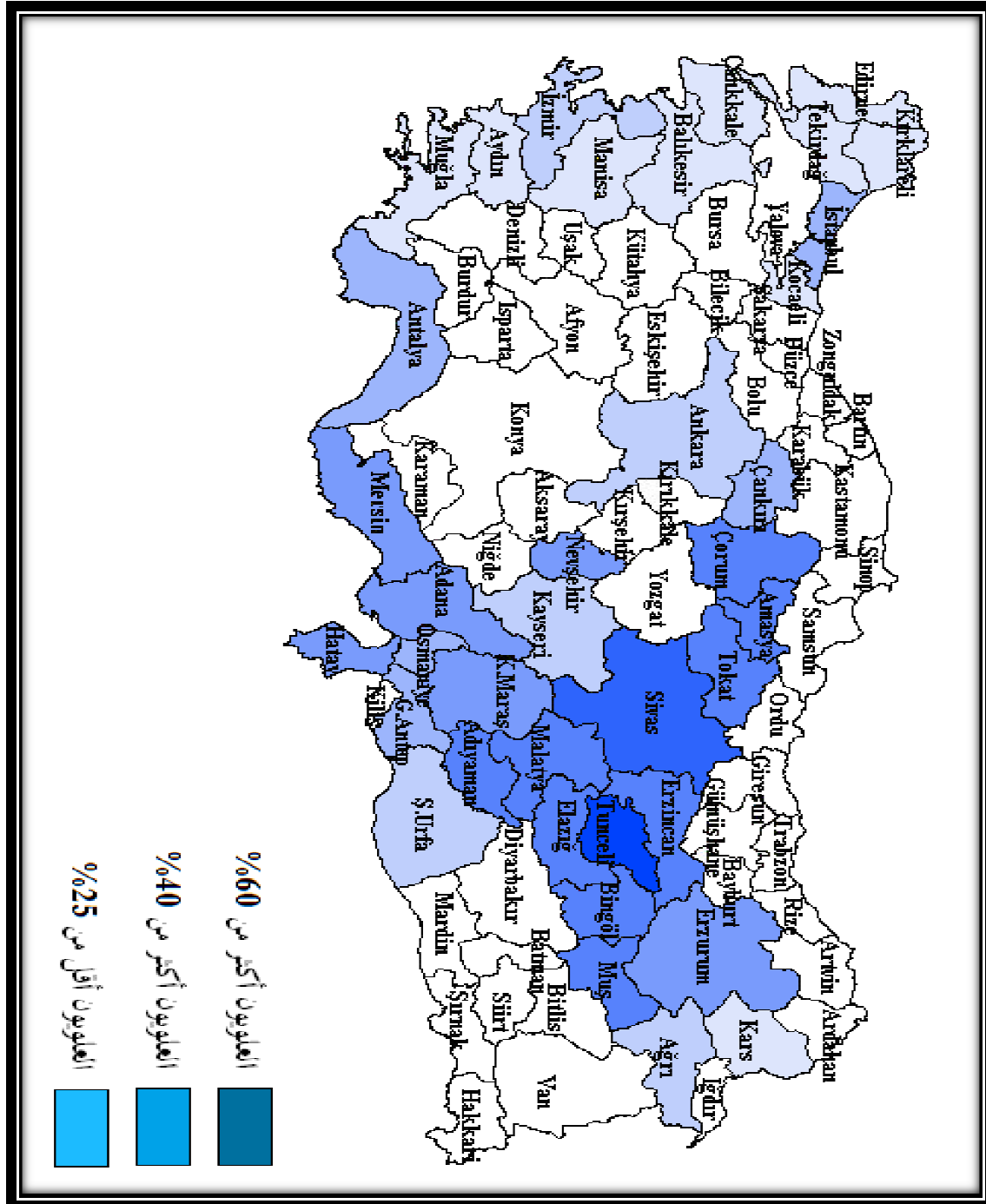
² عوني عبد الرحمان السباعوي، مرجع سابق.

³ محمود شاكر، مرجع سابق، ص161.

⁴ هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين. (ج1) (ط1)، دمشق: دار القلم، 2002 . (49).

أنقرة وواشنطن من خلال كسب ودّ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي دعم اليهود.¹

الخريطة رقم (07): مناطق تركز العلويين في تركيا.



لمصدر: "العلويون في تركيا": مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.upload.wikimedia.org

تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.

¹ مأمون كيوان، مرجع سابق (19).

لقد تغلغل يهود الدونمة في صفوف المجتمع التركي بأشكال مختلفة حتى أصبحوا من ذوي النفوذ والثروات الطائلة وفرضوا سيطرتهم على المراكز التجارية والاقتصادية والإعلامية،¹ ومن أبرز هذه الشخصيات اليهودية:

- برنار ناحوم، والذي يعتبر من الشخصيات اليهودية الرائدة في مجال الصناعات والتجارة في تركيا حيث بدأ عمله في مجموعة قوتش عام 1944، كان رائدا في صناعة السيارات في تركيا.

- جاك قمحي، مؤسس مجلس الخمسمائة بمناسبة مرور 500 سنة على هجرة يهود الأندلس إلى تركيا، كم أنه من أبرز رجال الصناعة في تركيا، حيث أسس شركة بروفيلو التي تضم حوالي 8300 عامل، وهو منتج أول جهاز تلفزيون في تركيا. وقد تعرض (جاك قمحي) لمحاولة اغتيال سنة 1993.

- إسحاق الأتون، من الشخصيات اليهودية التي لعبت دورا بارزا في الحياة السياسية والاجتماعية التركية، لعب دور الوسيط في علاقات تركيا الدولية، وكان يقدم نفسه على أنه ديمقراطي اشتراكي.

- ألبير بيلين، رائد الصناعات الكيماوية في تركيا، أسس شركة كيماتيك سنة 1956.²

- عدي إيكجي، من أشهر رجال الصحافة في تركيا، تولى سنة 1964 إدارة تحرير جريدة ملليت اليومية، وعمل رئيسا لنقابة الصحفيين الأتراك. وفي سنة 1968 عين عضوا في هيئة التدريس بمعهد الصحافة بجامعة إسطنبول. وقد اغتيل عدي إيكجي في 1979/02/02، على يد محمد علي آعجا الذي حاول بعد ذلك اغتيال بابا الفاتيكان.

- إسماعيل جم، كاتب يهودي شغل منصب وزير خارجية تركيا في وزارتي مسعود يلماز وبولند أجاويد سنة 1999.³

¹ عوني عبد الرحمان السبعوي، مرجع سابق.

² هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، مرجع سابق، ص-ص 45-46.

³ نفس المرجع الأنف الذكر، ص-ص 55-56.

6- اليزيديون: وهم قلة قليلة جدا من المجموعة العرقية الكردية، ولا توجد إحصائيات دقيقة عن أعدادهم.¹ وينتمي اليزيديون إلى الأديان القديمة، وينسبهم البعض إلى مكان مقدس لديهم في شمال العراق يدعى يزدم. كما ينسبهم بعض المؤرخين إلى السومرية، وتعني كلمة "أزيدا" بالسومرية الروح الخيرة النقية، ويسميهم البعض عبدة الشيطان لأنهم يعتقدون إن إبليس أحد الملائكة. وقد تعرض اليزيديون إلى اضطهاد على يد العثمانيين في عهد السلطان سليمان القانوني في القرن 16م، وأصلهم العرقي غير معروف.²

ويلاحظ أن أعداد الجماعات البشرية في تركيا قليلة من حيث تعدادها مقارنة بالمجموعة الرئيسة التركية باستثناء المجموعة العرقية الكردية، وهذا ما لا يسمح لها بالصراع مع المجموعة الرئيسية -التركية-، كما أن معظمها يعيش في مناطق الحدود، وهي غالبا ما تكون خاضعة للرقابة الشديدة، كما أنها متناثرة على تخوم البلاد فهي غير متداخلة بعضها مع بعض ليقوم بينها صراع أو تقع خلافات عصبية، إذ أن كل مجموعة تعيش متباعدة عن الأخرى إلا إذ استثنينا الأكراد والأرمن الذين تتقارب مناطقهم بعضها من بعض، وقد تتداخل لذا فإنه يقع بين الجانبين صراع، الذي أصبح صراعا تاريخيا متوارثا.³

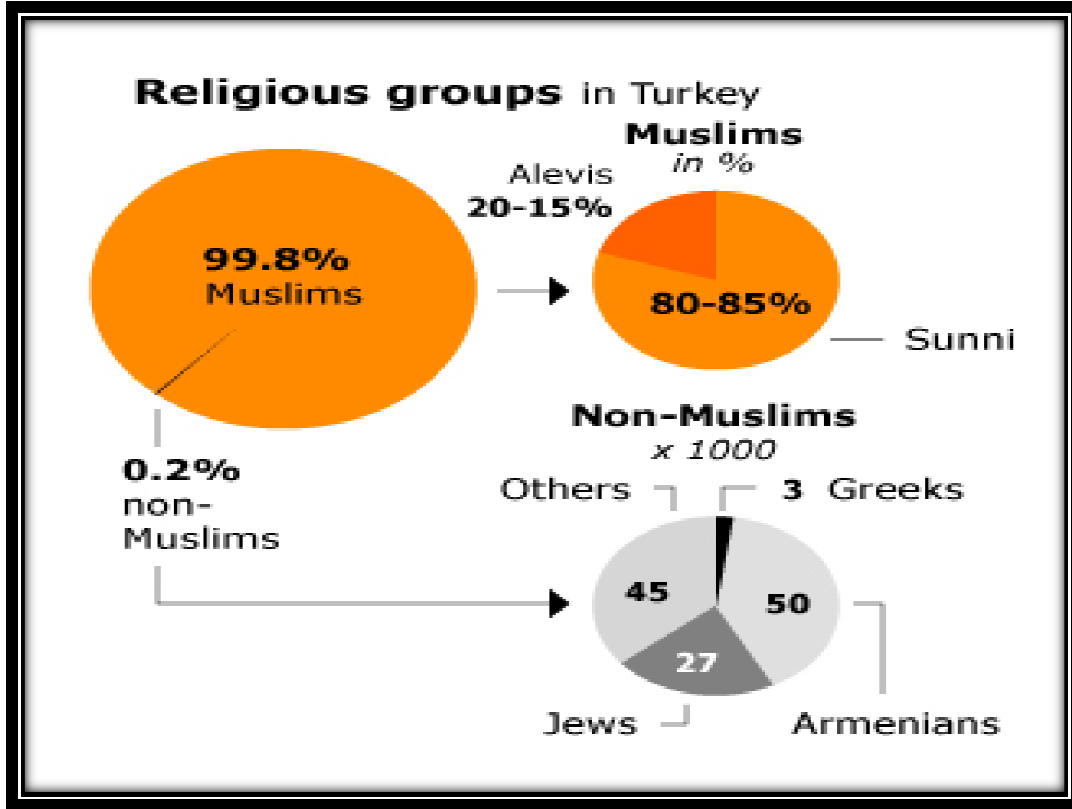
إن الشكل رقم (03) يبين بالنسب المئوية، المجموعات الدينية والمذهبية في تركيا.

¹ محمود شاكر، مرجع سابق، ص 161.

² فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص 29.

³ محمود شاكر، مرجع سابق، ص 161-162.

الشكل رقم (03): المجموعات الدينية والمذهبية في تركيا.



المصدر: "المجموعات الدينية في تركيا" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.chronicle.fanack.com/wp-content- تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.

مكونات الهوية الوطنية التركية وأزماتها الداخلية والخارجية

تتكون أية هوية في هذا العالم من مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة، كالدين أو المذهب أو اللغة، والتي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الدول والأمم الأخرى. وقد تصاب الهوية بأزمة تسمى أزمة الهوية، والتي قد تتمثل في إصابة ثقافة مجموعة بشرية ما بحالة من التدهور والتوقف لفترة تاريخية تطول أو تقصر، ولأسباب عديدة يمكن أن تكون ذاتية يشارك أهل الثقافة فيها دون وعي منهم، أو تكون لأسباب خارجية والتي عادة ما تتمثل في الغزو الخارجي، على غرار الغزو العسكري والغزو الثقافي.

ولمعرفة مكونات الهوية الوطنية التركية والأزمات التي تعاني منها على المستويين الداخلي والخارجي، صغنا المطلبين المواليين:

أولاً: مكونات الهوية الوطنية التركية

ثانياً: الأزمات الداخلية والخارجية للهوية التركية

أولاً: مكونات الهوية الوطنية التركية

تؤكد الدراسات السوسولوجية أن لكل جماعة أو أمة أو مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والمعيشية والتاريخية المتماثلة التي تعبر عن كيان ينصهر فيه قوم منسجمون ومتشابهون بتأثير هذه الخصائص، يستمد الفرد إحساسه بالهوية والانتماء، ويُدرك بأنه ليس مجرد فكرة نكرة، وإنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز.¹ ومما لا شك فيه، أن تفاعل الراهن مع العمق الحضاري والتاريخي لا مفر منه. فإن كان هذا التفاعل بناء سيؤدي إلى تطور الأمة وتجدها بما يسمح لها من مواكبة العصر والاندماج في الحركة الحضارية وإلا سوف يتحول إلى صراع أفكار وإيديولوجيات وثقافات فرعية تستغل كل وضع مظلم لتحريك مسار الأمة نحو الوجهة التي تتبناها، فالهوية جسد يعاد صياغته وتشكيله وتطويره ولا يمكنها الاستمرار إن لم تكن قادرة على التطور والتفاعل مع المعطيات التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية.²

تعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م أهم عامل في تكوين الهوية التركية المعاصرة. لقد ظهرت على المستوى الداخلي التركي مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية ومقابل الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعاً محافظاً ومتشدداً يركز

¹ سليمة فيلالي، مرجع سابق، ص 186.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص 186.

على محوري القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى إلى التغيير.¹

قليلة هي الدول التي ظلت هويتها محل جدل مرير وتأويل متعددة، بل ومتناقضة حتى وقتنا هذا على نحو ما هو حادث في الحالة التركية، التي تتراوح تأويلات هويتها القومية الحديثة بين اعتبارها غريبة بالأساس، كما تدعى العلمانية الأتاتوركية التي تراه السبيل الوحيد لتحقيق التقدم وقطيعة ما تتصوره ميراثا عثمانيا تقليديا أورثها الضعف والتخلف معا، واعتبارها إسلامية بالضرورة كما تؤكد العلمانية الجديدة.

تحت وطأة إحباطات الحرب العالمية الأولى ونتائجها، بدأت محاولة تركية راديكالية للتخلص من الماضي من قبل النخبة ومؤسسات الجمهورية، التي أعلنت رسميا أن الهوية القومية لتركيا أوروبية، واستعملت الأدوات المؤسساتية للتحويل من هوية إسلامية إمبراطورية تاريخية إلى هوية الدولة القومية الحديثة المجسدة في الصيغة الكمالية بمبادئها الستة وهي: القومية الطورانية- العلمانية الثقافية- الدولية المركزية- الثورية- الجمهورية ونظام الحزب الواحد.²

وبالرغم من أن الحركة الكمالية في تركيا التي كانت تهدف إلى تغريب المجتمع التركي وعلمنته قادها مصطفى كمال باشا عام 1919م عقب انهيار الدولة العثمانية واحتلال الحلفاء لأراضيها، ثم قامت حرب الاستقلال التركية التي انتهت بإجلاء القوات الأجنبية والمتمثلة في الفرنسيين والانكليز والإيطاليين واليونانيين، وقيام الجمهورية التركية. إلا أن جذور فكرة التغريب في الدولة العثمانية تزامنت وعهد السلطان عبد المجيد الأول فيما عرف بعهد التنظيمات وكان ذلك عام 1839م، وكان الهدف منها اقتباس جميع نواحي الحياة الثقافية والسياسية والحضارية من الغرب.³

¹ علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

² صلاح سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1999 -ص 25- 26.

³ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص 09.

ولقد بدأ مشروع الأتاتورية على يد مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك والذي عمل جاهدا طوال فترة حكمه وإلى غاية مماته سنة 1938 على تحويل الهوية التركية إلى هوية أوروبية.¹ وتمثلت أولى محاولات هذا المشروع في لتجذير العلمانية والقومية بإلغاء السلطنة في 1920/11/01 ثم إعلان الجمهورية في 1923/10/29، ثم جاء إلغاء الخلافة وصدور القانون 429 في 1924/03/03. وقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالعقيدة الدينية والعبادات وإدارة المؤسسات الدينية تخضع لإدارة الشؤون الدينية التي تتبع مباشرة لرئيس الوزراء. كما أغلقت المدارس الدينية وألغيت المحاكم الشرعية سنة 1924 وحلت الطرق الصوفية. وفي نوفمبر 1925 مُنع الطربوش وغطاء الرأس (الحجاب)، وألزم لبس القبعة على الرأس عوضا عن الطربوش لكي ينصبغ الشعب التركي بصبغة الأمم الغربية² وتم الانتقال إلى التقويم الميلادي ووضع قانون جزائي مستلهم من القانون المدني السويسري في عام 1926. وألغي اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة في 1928/04/10 واستبدلت حروف الأبجدية التركية من العربية إلى اللاتينية في نوفمبر 1928 ورفع الآذان باللغة التركية في 1932/11/03.³

وقد لاقت هذه التغييرات موجة من الانتقادات من رجال الدين وشريحة واسعة من الشعب التركي، يقول العلامة محمد إقبال: «إن "كمال" الذي تغنى بالتجديد في حياة تركيا ودعا إلى محو كل أثر قديم وتراث قديم جهل أن الكعبة لا تجدد ولا تعود إلى الحياة والنشاط إذا جلبت لها من أوروبا أصنام جديدة... إن زعيم تركيا لا يملك اليوم أغنية جديدة إنما هي كلها أغان مرددة معادة تتغنى بها أوروبا من زمان. إن الجديد عنده هو القديم الأوروبي الذي أكل عليه الدهر وشرب».⁴

¹ Iain Mc Lean, et Alistair Mc Millan. **Concise dictionary of politics**, Londres: Oxford, 2003, p 291.

² عبد الودود شلبي، جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل الإسلام عقبة في طريق النهضة والتقدم؟. القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية، 2001 50.

³ هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي مرجع سابق، ص-ص 26-28.

⁴ عبد الودود شلبي، مرجع سابق، ص 60.

لقد اهتمت النظرية الكمالية بتكوين الشعب التركي من خلال استلها ميرات الجيش والسومريين عوضاً عن استلها الجذور الثقافية لذات التركية من الموروث العثماني، وبعد سنة 1925 انصهرت الهويات المتعددة التي كانت سائدة خلال الفترة العثمانية رسمياً في الهوية التركية حيث أعاد مؤرخو الفترة الكمالية والجمعية الرسمية لتاريخ واللغة التركية تحديد الهوية عبر اللغة والعرق وتم الاستعانة بقطاع التعليم والفن والمؤسسة العسكرية لتعزيز الهوية القومية التركية ومحاولة القطع مع الإسلام والإرث العثماني. وكامتداد إقليمي ودولي للهوية التركية على المستوى الداخلي، اعتبرت الأتاتورية الفضاء الأوروبي والأطلسي امتداداً للهوية التركية، حيث أرادت النخبة المتأورة أن تكون تركيا جزءاً من أوروبا.

وبالرغم من أن الجمهورية التركية جزء من الحلف الأطلسي إلا أنها ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي الذي ينظر بدوره إليها على أنها "آخر" لأنه ظل نقيضاً أساساً في بناء الذات الأوروبية، غير أن نخبة الدولة لم تكن لتعدّل عن الموقع المحدد هيكلياً في العلاقات مع أوروبا وحاولت أن تدجن نفسها وفقاً للقواعد والمعايير الأوروبية وغالباً ما أوصى المثقفون والسياسيون الأوروبيون تركيا بالتخلي عن الإسلام من أجل أن تصبح دولة أوروبية. وبذلك سعت النخبة الأتاتورية إلى إنجاز سريع للحدثة التركية بتحرير نفسها من الإرث العثماني، فقامت بمواجهة الإسلام نفسه على نحو صارم أثار فجوة بينها وبين المجتمع المسلم وهي فجوة زاد من اتساعها الاستبعاد المستمر للإسلام من مكونات الهوية التركية. ولرفض هذا التحديد للهوية أرسى الأتاتورية وحدة سرمدية بين الجيش والدولة والأمة ترسّخت في الدستور التركي حيث كان الجيش هو صانع الدولة، وفي هذا الإطار كان يتم استبعاد الإسلام وتهميش دوره في تنظيم حياة الجماعة سياسياً واقتصادياً، كما ربطت الأتاتورية بين تحديد تركيا وتغريبها وإبعاد الإسلام عن صياغة هوية الشعب التركي.¹

لقد تركت الحرب العالمية الأولى شعب الأناضول المتباين محطماً. ولم تعد محادثات السلام على الشعب التركي بأكثر من دولة هشة تضم مناطق قليلة في الأناضول، ليس لها غير منفذ واحد على بحر إيجه. وفي خضم هذه المعطيات، ظهر تصميم متين من مجموعة

¹ صلاح سالم، مرجع سابق، ص 29-33.

ضباط قومين في الجيش بقيادة مصطفى كمال أتاتورك لإنشاء دولة على أراضي الأناضول تجمع سكانها تحت إيديولوجيا جديدة.

ومنذ لحظة تسلّم أتاتورك السلطة وحتى وفاته سنة 1938، عمل على تحديد طبيعة ومبادئ الشعب التركي، وبالتالي طبيعة الدولة التركية. وتمثلت هذه المبادئ في أن تكون مستقلة، حديثة، صناعية، أوروبية التوجه، علمانية وتركية تمتد على إقليم الأناضول وحده فقط تقريبا.¹ وبذلك تخلى مصطفى كمال عن شتى الإيديولوجيات الحدودية التي رافقت حرب التحرير، من إسلامية وعثمانية وطورانية واكتفى ببناء الدولة القومية التركية التي نصت على حدودها معاهدة لوزان 1923.²

لقد كان التأكيد على الهوية التركية بغض النظر عن الخلفية العرقية بالغ الأهمية في بادئ الأمر منعا لأي محاولة تستهدف تحطيم تماسك الأناضول الإقليمي، على غرار خطط إنشاء دولة كردية وأخرى أرمنية بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يكن من المتوقع لهاتين المجموعتين العرقيتين أن ترضى بالهوية التركية وأن تكونا متحمستين في الدولة التركية. وقد التف دستور 1961م حول مشكلة الانقسام العرقي بالقول أن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي. وقد صيغت تعابير منذ فترة وجيزة للإشارة إلى الأكراد كالأتراك الجبليين والمواطنين الشرقيين، وبالتالي فلا وجود لاعتراف رسمي بأن الأكراد متميزون عن الأتراك لا عرقيا ولا ثقافيا.³

ثانيا: الأزمات الداخلية والخارجية للهوية التركية

عانت الجمهورية التركية منذ نشأتها في أكتوبر 1923 من تناقضات بنيوية: علمانية النظام وإسلامية المجتمع، عرقية النظام وتعددية المجتمع، ديمقراطية الدستور وهيمنة العسكر، شرقية الموقع والانتماء وغربية السياسة والتوجه. وقد ترتب على هذا التكوين

¹ فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط. (ط1): (ترجمة ميخائيل نجم خوري)، قبرص: دار قرطبة، 1993. - ص 11-09.

² رشيد رضا وآخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا. (ط1)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1996. (07).

³ فيليب روبنس، مرجع سابق، ص 13.

الهجين بروز استقطابات سياسية واجتماعية تمحورت حول عناصره عاكسةً مأزقَ هوية عميقاً جعل الدولة عرضة للأزمات والاهتزازات المتتالية¹. وفي هذا الشأن، اعتبر المفكر الأمريكي صامويل هنتغتون تركيا أكثر الدول التي تعاني من حالة التأزم في الهوية، وقد وصفها بأنها دولة ممزقة The Torn Countries التي يحاول قادتها جعلها جزءاً من الغرب رغم أن تاريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية. أما المفكر التركي ووزير خارجيتها السابق أحمد داود أوغلو ما بين 2009/05/01 إلى يومنا هذا، فقد عبر في كتابه العمق الإستراتيجي عن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي وشبهه وهو ينسلخ عن إرثه التاريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض أفكار وتخيالات لا تتسجم مع الواقع الذي يعيش فيه.²

- الأزمات الداخلية للهوية التركية:

لقد كانت القومية التركية العنصر الرئيس في تكوين الجمهورية التركية، ورغم التعددية الثقافية والعرقية للمجتمع التركي الوريث للدولة العثمانية، إلا أن الدولة التركية الحديثة قد أقصت جميع هذه العوامل وتبنت نموذج يقوم على أساس القومية التركية والترغيب العلماني وهذا هو المصدر الأساسي لأزمات الهوية الداخلة للجمهورية التركية التي ظهرت منذ تأسيسها وحتى وقتنا الحاضر.

إن من أبرز أزمات الهوية التركية على المستوى الداخلي هو الصراع بين الكمالية الدولية والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع، حيث بعد التغيير الجذري الذي تعرضت له هوية المجتمع التركي بعد تأسيس الجمهورية الحديثة، فرضت النخبة الحاكمة بقيادة أتاتورك سيطرتها على الحياة السياسية للدولة، واتسمت العقود الأولى من عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد وهو حزب الشعب الجمهوري الذي كان يقوم على مبادئ الكمالية التي تستند على الأفكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للأفكار المضادة بدخول الساحة

¹ علي صالح العبد الله، "تركيا ... مأزق السياسة و الهوية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/4/> تاريخ تصفح المقال: 2015/06/23.

² علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

السياسية فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية التركية ممثلة بالثورات الكردية والحركات المعارضة الإسلامية المناهضة للتوجه العلماني.¹

لقد أرست الأتاتورية في تركيا وحدة سرمدية بين الجيش والدولة والأمة ترسخت في الدستور التركي. فخلافا للتطور الاجتماعي في الغرب، حيث تنشأ الأمة دولتها وجيشها، وحدت الأتاتورية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنقسم. وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة، وفي إطار الصيغة التوحيدية للجيش، أي تترك وعلمنة تركيا الأمة، كان يتم استبعاد الإسلام وتهميش دوره في تنظيم حياة الجماعة سياسيا واقتصاديا.

كما ربطت الأتاتورية بين تحديث وتغريب تركيا، وإبعاد الإسلام عن صياغة هوية وتوجيهات الجماعة التي كانت تصف نفسها بالإسلام قبل الدولة القومية. وترتب على ذلك تهميش دور الجماعة- الأمة وإقصاؤها عن حقل الصدارة والفاعلية في عملية تحديث المجتمع. ومن هنا، ما كان ممكنا للنظام الأتاتوري التوحيدي الاستبعادي، إلا أن يواجه دائما بعودة ما يستبعده، أي الإسلام. وذلك ما حدث بعد وفاة أتاتورك، ثم مع تحول النظام السياسي إلى التعددية الحزبية في الخمسينيات، وبعد الانقلاب العسكري في سبتمبر عام 1980.²

أما الفترة الممتدة ما بين الخمسينيات والثمانينات، عرفت صعود وهبوط حادة فيما يتعلق بالانفتاح الديمقراطي، حيث عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي، لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة. ويعتبر إعدام رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس بعد انقلاب سنة 1960م العسكري من بين تدخلات الجيش في السياسة بهدف حماية المبادئ العلمانية والقومية (الكمالية) التي تسيّر عليها الدولة. وجاء هذا الإعدام عقب فوز مندريس بالانتخابات التشريعية والغائه للتشريعات التي سنّها سلفه عصمت إينونو الذي فرض رفع الأذان وقراءة القرآن بالتركية وأغلق المدارس الدينية.

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص 93.

² رضا هلال، مرجع سابق، ص 22.

وفي سنة 1983م فاز طورغوت أوزال بالانتخابات التشريعية ليتولى تشكيل الحكومة. وقد عرفت توجهات سياسته الداخلية والخارجية تأثراً بتيار النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر وتساعد في الفترة ما بين 1987 و1993.¹

والعثمانية الجديدة أو تركيا من أسوار الصين إلى سور برلين أو إلى الأدرياتيكي هو تعبير أطلق على طموحات وأطماع توسعية لتركيا عامة والرئيس التركي الراحل طورغوت خاصة، وليست بالفكرة الجديدة بل هي تعبير جديد للفكرة الطورانية أي أنها عثمانية ظاهرياً طورانية باطنياً تهدف إلى جمع العالم التركي أو الدول الناطقة باللغة التركية في أمة واحدة تكون لتركيا الزعامة فيها، وهذه الفكرة تأخذ من الدولة العثمانية شكلها الإمبراطوري فقط دون أن تتسع لمحتواها الإسلامي. وجاء 166 تعبير عن هذه الفكرة على لسان الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال أثناء اجتماع عقد في ديسمبر 1992 التقى خلاله مع مجموعة من النواب الذين انفصلوا عن حزب الوطن الأم، بعد أن خرج 1992 من زعامته ليتسلمها مسعود يلماز، وقد ألقى 1992 في الاجتماع محاضرة عن برنامج جديد للتغيير الذي يريد أن يتبناه الحزب الذي يعمل على تأسيسه. وفي هذا الاجتماع أفصح 1992 وبشكل علني عن طموحه وعن الخطوط الأساسية للدور العثماني الجديد الذي يجب أن تتطلع إليه تركيا.

إن نظرة سريعة لخارطة العثمانية الجديدة تظهر لنا أنها تشمل أربعة ومجالات للتحرك التركي وهي: الشرق الأوسط، دائرة آسيا الوسطى، دائرة البلقان ودائرة القوقاز.² لقد حاول أوزال، تطوير سياسة تتسجم ما الوضع الدولي الذي ظهر في ظروف ديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم والعمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية جديدة تعمل على تقليص دور العامل

¹ علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 93

² أفراح ناثر جاسم، "توركوت" ومشروع العثمانية الجديدة" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (06)، يناير 2007 33.

القومي الذي أخذ يهدد الدولة، وتبنّى موقفاً انتقائياً يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التاريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة.¹

وفي منتصف التسعينات، استطاع حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان تشكيل حكومة ائتلافية مع زعيمة حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر²، واتجهت حكومة أربكان إلى ترسيخ الهوية الإسلامية للمجتمع التركي ومعارضة الانضمام للإتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وقد أُجبرت حكومة أربكان على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة.³

أما فيما يتعلق بالإسلام والعلمانية في تركيا، فيبدو التنافس أو الصراع السياسي، المغلف بطابع أيديولوجي بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا، سوف ينتقل خلال الأعوام القادمة إلى ميدان الدستور نفسه؛ إذ يرى حزب العدالة والتنمية ضرورة حرمان المؤسستين العسكرية والقضائية والأحزاب العلمانية التي أدت دور الحارس على الإرث العلماني الكمالي من استخدام بعض النصوص الدستورية للتخلص من الخصوم. فهو يرى أنه "على الرغم من تعديل دستور عام 1982 أكثر من 17 مرة، ومع تغيير أكثر من نصف أحكامه، فإن هذه التعديلات تم تجريدها من معانيها بسبب تلك العبارة، ويقول: "إن عبارة روح الدستور وجوهره، التي ظهرت مع الحكم العسكري في 27 مايو 1960 صارت بمنزلة درع الحماية والوصاية ضد الديمقراطية الحقيقية.⁴ ومن : " إقرار دستور جديد مجرد من مثل تلك القيود، كان يتعين عليه الحصول على أغلبية الثلثين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو 2015 الماضي، وهذا لم يحققه حينما فاز بـ 40 بالمائة من الأصوات.⁵ وبذلك سوف تستمر محاولاته لاحقاً؛ لأنه يرى أن خطوة تغيير الدستور تعدّ مركزيةً في تأسيس قواعد العمل السياسي وأحكامه بعيداً عن هاجس التضاد بين الإسلام والعلمانية، على وجه التحديد.

¹ علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 94.

² سميرة سببتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان. (ط1)، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012 . (62).

³ نفس المرجع السابق الذكر ص 95.

⁴ عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، مرجع سابق، ص 15.

⁵ سعيد الحاج، "الانتخابات التركية...قراءة في النتائج والسيناريوهات" مرجع سابق.

ومع ذلك، وفي خضمّ هذا التنافس وفي ثناياه، لا تبدو الصورة حادة تماماً في الوقت الراهن، فقد اقترب كل طرفٍ نحو الآخر، ولو بخطوة واحدة سواء كانت ظاهرياً أو جوهرية. فحزب العدالة والتنمية قد طوّر هويةً سياسيةً تتجنب دور الدين في الحياة السياسية، وترتكز على تجارب التيار المحافظ، وتستفيد من قواه المجتمعية العريضة على أساس القيم والتقاليد التركية المشتركة، بما فيها احترام الإسلام بوصفه دين أغلبية الشعب وهويته الخاصة، وإقرار العلمانية هويةً للدولة بوصفها إرثاً جمهورياً مشتركاً. وفي الطرف المقابل، يعدُّ لجوء الأحزاب العلمانية الكمالية والقومية إلى شخصية محافظة و"إسلامية معتدلة" مثل أكمل الدين إحسان أوغلو مرشحاً في انتخابات الرئاسة الماضية في أوت 2014 خطوةً أولى ومؤشراً ضمناً نحو احتمال قبول الآخر القادم من خلفية إسلامية أو محافظة، على الرغم من أن هذا الخيار كانت له تداعيات سلبية على الناخبين العلمانيين التقليديين الذين شعروا بأن أحزابهم تسعى لاسترضاء الناخبين من ذوي الميول الإسلامية أو المحافظة والحصول على أصواتهم. وليست هناك شكوك بشأن استمرارية العلمانية في تركيا؛ لأنّ معظم قوى المجتمع وأحزابه لا ترى فيها تهديداً بل تقرها هويةً رسميةً للدولة. أما الاختلاف، وربما الصراع القادم، فسيفقى قائماً حول طبيعة هذه العلمانية؛ بين من يدافع عن بقائها على الكمالية الصارمة التي تحظر كل ما يهدّد خصوصيتها وروحها وجوهرها، وبين من يرغب في إعادة تعريفها لتصبح علمانية معتدلة، كتلك السائدة في معظم الدول الغربية. إنّ ما يستهدفه حزب العدالة والتنمية وائتلافه الديمقراطي المحافظ ليس إلغاء النظام العلماني، بل تكريسه وإعادة تعريفه على أسس جديدة تستند إلى القيم والتقاليد التركية المشتركة جميعها.¹

ومن بين أزمات الهوية الداخلية التي تتخبط فيها تركيا، والتي لا يمكن عزلها بأي حال من الأحوال عن الضغوطات الخارجية هي أزمة الأقليات. ففي سنة 1992 أعلنت تركيا بأنها لا تعترف بوجود أقليات غير الأقليات التي أعلنتها معاهدة لوزان سنة 1923¹ والاتفاقية التي عقدتها مع بلغاريا سنة 1925، لكن تركيا قد أجبرت وبشكل عملي على

¹ عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، مرجع سابق، ص 16.

¹ رشيد رضا وآخرون، مرجع سابق، ص 07.

الاعتراف بالأقليات المسلمة غير المنصوص عليها في معاهدة لوزان كالعلوية والجعفرية بصفة خاصة والأقليات الأخرى بصفة عامة على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية ممثلة في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (أنظر الملحق رقم 04).

لقد تعرضت الجمهورية التركية وحتى قبل نشأتها إلى ضغوطات خارجية بشأن موضوع الأقليات، وهذا ما جعلها تتحسس من أي قرار أو تصريح من شأنه الاعتراف بقضايا الأقليات التركية. فعلى سبيل المثال، ظهرت أزمة سياسية بين تركيا وفرنسا سنة 2001 على إثر موافقة البرلمان الفرنسي على قبول الادعاءات الأرمنية بخصوص عمليات القتل الجماعي التي تعرضوا لها في نهاية العهد العثماني وتعريفها بأنها عملية تطهير عرقي أودت بحياة مليون ونصف المليون أرمني، قد احتجت تركيا على ذلك واستدعت سفيرها من باريس.¹

ومن بين أبرز أزمات الهوية التركية الداخلية التي أفرزتها أزمة الأقليات:

■ **القضية العلوية:** لم يتمكن النموذج المنتشدد للعلمانية السياسية والمدنية المجتمعية في تركيا من عزل الحياة السياسية في البلاد عن البنية المجتمعية والثقافية للمواطنين للأتراك، فلطالما كان تأثير تلك البنية بالغا في الحياة السياسية التركية.

ونتيجة للاختلافات المذهبية بين أبناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين، فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، فطالبت الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء أماكن العبادة الخاصة بهم بحرية أكبر.² بالإضافة إلى إعفاء أبنائهم من الحصص الدينية في المناهج المدرسية ليصبح المجتمع الأهلي والمدني هو الأساس في التعاليم الدينية بالنسبة إلى جميع المواطنين أو يتيح الفرصة للتدريس بغير المناهج السنوية في المدارس الحكومية

¹ حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 100.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص 111.

والخاصة، كما يطالب العلويون بالإنصاف في عملية توزيع الوظائف في مؤسسات الدولة على غرار السنة في الوزارات والقضاء وقادة فرق الجيش وألويتها.¹

■ **القضية الكردية:** لقد سارت الدولة التركية الحديثة منذ تأسيسها على منهجين متوازيين: الأول العلمانية المتشددة، والثاني القومية التركية. وبناء على هذه المنهجية التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية سميت بالكمالية صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك ظهرت ردود أفعال من مجموعات عرقية كالأكراد والأمن من أجل إثبات وجودها.² وتعد المشكلة الكردية في تركيا من أكثر المشاكل المعقدة أثقلت عاهل الدولة التركية منذ تأسيسها عام 1923، حيث انطلقت الانتفاضات الكردية الأولى ضد النظام الكمالي في عقد العشرينيات من القرن الماضي، ولكن طابع تلك الانتفاضات ظل مزيجاً من القومية والإسلامية. وخلال العقود التالية أصبحت قبضة الدولة التركية أكثر قساوة وتحكما. وفي عهد السبعينات بدأت مظاهر التملل القومي في الظهور من جديد، حيث أسست مجموعة من الشباب الأكراد بقيادة عبد الله أوجلان سنة 1978 حزب العمال الكردستاني ليبدأ نشاطه العسكري ضد الحكومة المركزية في أنقرة سنة 1984.³ لقد تفاقمت القضية الكردية شيئاً فشيئاً بسبب عجز الحكومات المتلاحقة إلى غاية عقد التسعينيات من الوصول حتى لحل بسيط لأحد القضايا الكردية المتعددة على غرار اللغة والعفو، وبسبب إساءة إدارة الأزمة والنظر إليها من منظور حربي عسكري.⁴

■ **الأزمة الأرمنية:** يرجع جذور الأزمة الأرمنية في تركيا إلى الفترة الأخيرة من العهد العثماني، وبالضبط سنة 1878 بعد معاهدة برلين حينما شارك وفداً أرمنياً مطالباً بقيام نظام حكماً ذاتياً لهم، الأمر الذي استغله الروس وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة

¹ رستم محمود، مرجع سابق، ص 05.

² حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

³ مركز الجزيرة للدراسات، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات: 28 فبراير 2013 2 031.

⁴ برهان كورأوغلو، الذاكرة التركية للقضية الكردية، من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011 2 051.

العثمانية. وعلى الرغم من ذلك فإن القيصر الروسي لم يكن في حقيقته راغبا في إثارة القضية الأرمنية خلال تلك الفترة لوقوع جزءا من الأراضي الأرمنية ضمن ممتلكاته.¹ ويتهم الأرمن الأتراك بارتكاب مجازر تطهير عرقي في حقهم سنة 1914 في حين يدّعي الأتراك بأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية في حقهم قبل الحرب العالمية الأولى. وقد خلقت الأزمة الأرمنية عدة أزمات لتركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد تم تصنيف الطائفة الأرمنية وفق معاهدة سيفر 1920 كأقلية دينية. وتطالب الأقلية الأرمنية بمطالب سياسية وثقافية واجتماعية على غرار رفع الحظر على حرية استخدام اللغة الأرمنية في المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وزيادة تمثيلها النيابي في البرلمان التركي إضافة إلى تدريس العقيدة الأرمنية في المدارس الرسمية. كما يشتكي الأرمن من استيلاء البلديات على أملاكهم، وإقصائهم عن الخدمة في الجيش والأمن والمناصب الرفيعة في الدولة، إضافة إلى الاعتقادات التي تلحق بالكتاب الذين يعبرون عن آرائهم في المسألة الأرمنية. كما يشتكي الأرمن من الهجمات التي تتعرض لها الكنائس من قبل بعض المواطنين.² وفي تقرير صادر عن المجموعة العالمية لحقوق الأقليات لسنة 2007، وصف تحركات الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية بالخطوات المهمة في مجال مطالب الأقليات من أجل تحقيق المواصفات الأوروبية، حيث تعتبر قضايا الأقليات وفي مقدمتها القضية الأرمنية من أبرز المواضيع التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي في مفاوضات العضوية لتركيا.

- الأزمات الخارجية للهوية التركية:

تسعى تركيا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين لتكون عضوا في الاتحاد الأوروبي،³ وقبلها سعت لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1959. ويرجع السبب الأساسي في بقاء تركيا خارج مضلة الاتحاد الأوروبي هو امتلاكها لخصائص ثقافية تجعلها مختلفة

¹ جهاد صالح، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية. بيروت: د.د. 59. 111 1987 121.

² حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 98-100.

³ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات مرجع سابق، ص 25.

عن الدول الأوروبية في مقدمتها الدين والتاريخ¹ والتضخم السكاني، حيث بلغ عدد سكان تركيا في العقد الأخير من القرن الماضي زهاء 60 مليون نسمة، وهذا الرقم المرتفع يثير قلق أوروبا، إذ ستكون مضطرة في حال انضمام تركيا للاتحاد إلى تقديم ضمانات عمل لجميع هؤلاء. أما التباين الحضاري ممثلاً في الدين والتاريخ، فيعتبر هو الآخر من معيقات انضمام تركيا لهذا الكيان، حيث تقتصر عضوية الاتحاد الأوروبي على دول أوروبية مسيحية. فالمجموعة الإقليمية الأوروبية، إضافة إلى كونها ذات طابع اقتصادي، فهي أساسها تكتل لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية مشتركة. والخطوات التحديثية في تركيا المعاصرة على أهميتها لا تلغي واقع أن تركيا بلد مسلم وله وشائج قرى مع محيطه الإسلامي، ضف إلى ذلك فإن التباين التركي-الأوروبي اتسم لمئات السنين بطابع دموي، وإن هذه العداوة مازالت تظهر من حين إلى آخر عبر سلسلة من الأحداث على غرار محاولة السلطات البلغارية في أواخر الثمانينات فرض الطابع البلغاري على مليون ونصف مليون تركي يعيشون في بلغاريا منذ مئات السنين، كما أن السياسة اليونانية القائمة على تهجير الأتراك في تراقيا الغربية الواقعة شمال غرب اليونان وإلغاء أي أثر لهم، ما زالت مستمرة إلى الآن، إضافة إلى تفاقم النزعة العنصرية المعادية للأجانب ولا سيما للأتراك منهم في كثير من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص ألمانيا.

أما على صعيد الدائرة الإسلامية فلا شك أن اعتماد العلمانية كأحد أسس النظام السياسي والهوية التركية أثر سلباً على العلاقات التركية الإسلامية،² خاصة وأن العلمانية التركية متطرفة ومعادية للدين الإسلامي وهي ليست علمانية عقلانية معتدلة تفصل السياسة عن الدين ولا تعاديه ولا تحاربه، إذ ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بألة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك.³

¹ باكير وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 96-97.

² محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات⁷ مرجع سابق ص-ص 26-29.

³ سمير سبيتان، مرجع سابق، ص 60.

ويعدّ مقدار الجذب الحضاري المحدد الرئيس لتحديد علاقات تركيا الخارجية، وبذلك فإنّ الدول الإسلامية في وضعها الراهن بعيدة من أن تكون نقطة جذب تضاهي الإتحاد الأوروبي، لذلك من الصعب أن تدخل تركيا في علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية على المدى البعيد لأنه لا يوجد في هذه العلاقات ما هو مُعزِّم¹. فرغم اختلاف درجة الحماس نحو الانضمام للإتحاد الأوروبي بين الأحزاب التركية الحاكمة، إلا أن جميع حكوماتها لم توقف سير عملية التكامل مع هذا الإتحاد بما فيه حزب الرفاه والأحزاب اليسارية التي حملت أفكارا تخالف توجهات الدولة في هذا الإطار. أما السياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية اتجاه انضمام الإتحاد الأوروبي منذ وصولها إلى الحكم عام 2002 فهي سياسة ملفتة للنظر، فرغم أن أصول هذا الحزب ترجع إلى الأحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام للإتحاد الأوروبي إلا أن حكومة العدالة والتنمية أبدت سعيا حثيثا نحو التكامل مع الأوروبيين.²

ويقول الكاتب الإسلامي إسماعيل قرّة: «إن إبقاء تركيا لروابطها بالعالم الإسلامي يجب أن يبعدها من أن تكون ذات حضور قوي في أوروبا فتصبح أسيرة الشرقيين الأوسط والأقصى (أي جمهوريات آسيا الوسطى)».³

استنادا على ما سبق، يمكن القول أن السياسة التي اتبعتها مصطفى كمال أتاتورك أدت إلى مجموعة من المفارقات والتناقضات على مستوى الهوية الوطنية التركية، لعل أهمها وأخطرها على مستقبل الدولة تعامل أتاتورك العلماني مع قضية الدين تعاملًا مصلحيا. فقد سعى بكل الطرق إلى إنهاء الحضور الإسلامي في مختلف مجالات الحياة وبين مختلف فئات المجتمع من جهة، ومن جهة ثانية بين القومية التركية والإسلام حين رفض في مفاوضات لوزان الإقرار بوجود أقليات قومية في الدولة التركية، ولم يعترف إلا بوجود أقليات غير مسلمة. فالمسلم تركي وغير المسلم غير تركي، وذلك للتملص من حقوق القوميات والعنقيات والإثنيات التي تعيش على أراضي الجمهورية تركيا الفتية، لذا عين في البرلمان

¹ نور الدين. مرجع سابق، ص 29.

² حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 97.

³ محمد نور الدين 7 تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات 7 مرجع سابق، ص 29.

الأول (1923) وفق النظام الملكي العثماني، ممثلين عن هذه الأقليات، نائبين أرثوذكسيين، ونائبا أرمنيا، وعين في برلمان (1935-1939) نائبا يهوديا. ونظر إلى النشاطات السياسية التي قام بها الأكراد تعبيرا عن تميزهم وعن وعيهم القومي، باعتبارها عصيانا ضد الدولة ووصف القائمين بها بـ"العصاة" واستخدم القوة ضدهم.

ولم ينجح النظام الأتاتوركي في القفز على التركيبة المجتمعية، وخاصة عنصر الدين والقومية، فالنظام العلماني لم يخترق البنية الأساسية للمجتمع التركي، ولم يستطع اجتثاث المشاعر الدينية عند غالبية المواطنين، فانتشر المجتمع التركي إلى أقلية متعصنة وأكثرية متمسكة بتقاليدها باحثة عن سبل تطورها من داخل قيمها، وأخذ الصراع الاجتماعي والسياسي بين الطرفين شكل صراع من أجل الهوية والاختيارات الأساسية. كما لم يستطع احتواء التطلعات القومية للقوميات غير التركية (الأكراد والعرب واليونانيين والأرمن).

وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبفعل عاملين مهمين: القضية القبرصية والأزمة الاقتصادية، ناهيك عن الحاجة إلى استخدام الدين والأخوة الدينية في مواجهة أكراد تركيا المطالبين بدولة كردية في جنوب شرق الأناضول، دُفعت تركيا إلى اللعب بورقة الهوية الإسلامية في الخلاف حول قبرص والسعي إلى الاستفادة من الثروة النفطية في الدول الإسلامية، وقد تبلور ذلك بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1976 وتضمن دستور 1982 فرض التعليم الديني في المدارس الابتدائية، وأصبح هدف السياسة الثقافية في تركيا الحفاظ على الإسلام عنصرا ليس بالإمكان فصله عن الثقافة التركية. ومن أوجه أزمة الهوية الوطنية التركية، هو عدم قدرتها على الالتحاق الكامل بالغرب لأنها شرقية، وغير راغبة في الالتحاق بالشرق لأن خيارها غربي.

غير قادرة على القفز على الإسلام وغير راغبة في السماح للإسلام باستعادة حضوره السياسي والاجتماعي الكامل، وغير قادرة على محو الهويات القومية للجماعات المشتركة في الكيان التركي وغير راغبة في الاعتراف بها والسماح لها بالتعبير عن ذاتها.¹ لقد برز مأزق الهوية في تركيا باجتماع عاملين: عجز العقيدة الأتاتورية عن تحقيق

¹ علي صالح العبد الله، مرجع سابق.

ذاتها، وبالتالي فشلها في التعاطي مع المشكلات الحيوية للمجتمع التركي، وغياب إجماع عام على هوية. فقد ظهر للعيان أن الانقسام المذهبي (سني - علوي) والقومي (تركي - كردي - عربي - أرمني) الذي تعرفه تركيا أرسخ من الحلول التي طرحت لحلها، حيث بقي الوجه السني للدولة بارزا، رغم ما قيل عن علمانية الدولة، والاستياء العلوي لذلك شاخصا، وفشلت محاولات الصهر التي يمكن من خلالها طبع الشعب كله بطابع قومي واحد. لذا عدّ عقد ثمانينيات القرن الماضي، في ضوء التغيرات التي حصلت في موقف الدولة من قضيتي الدين والانفتاح الديمقراطي، فاتحة عهد جديد في علاقة الدولة بالدين حيث برزت مواقف مخففة من العلمانية التي غدت واحدة من الأركان التي يوصف بها نظام تركيا المعاصرة، فعاد الإسلام، ديناً وثقافةً، قوة مهمة جدا ليس في مقدور النظام تجاهل انتماء تركيا إليه، وبرز التسامح مع التعبيرات القومية للأكراد، وتبدل شكل الصراع الداخلي من الصراع بين اليمين واليسار، الذي شهدته تركيا في السبعينيات، إلى صراع عقدي بين إسلاميين وعلمايين، وقومي بين أتراك وأكراد. كما أدت المتغيرات إلى ازدياد إحساس التركي بهويته المتميزة عن الغرب الأوروبي، وانتمائه إلى فضاء حضاري آخر، وزاد ذلك الصراع العقدي بين الإسلاميين والعلمايين تعقيدا، حيث وجد الإسلاميون في ذلك فرصة لتحويل خيارات تركيا الخارجية باتجاه إسلامي بينما وجد فيه القوميون المتشددون فضاء للطورانية ولحظة مناسبة لاستعادتها وتكريسها.

وعقب فوزه في الانتخابات البرلمانية وتشكيله الوزارة سنة 2002، تحرك حزب العدالة والتنمية لإخراج تركيا من حالة الخصام مع ذاتها وتركيبتها القومية بالعمل على حل القضية الكردية عبر خطوات تمهيدية لتحضير المناخ لمصالحة وطنية بالسماح باستخدام اللغة الكردية وتعلمها وتخصيص قناة فضائية ناطقة بها تبث برامجها طوال اليوم، ودخل عام 2010 في مفاوضات مع قيادات سياسية كردية في أوروبا بداية ثم نقل المفاوضات عام 2012 إلى الداخل وفتح خطا مع حزب العمال الكردستاني عبر حزب السلام الديمقراطي ثم عبر حزب الشعوب الديمقراطية، وتشكيل لجنة حكماء تحت اسم "العين الثالثة" للعب دور

تهيئة المناخ والتقريب بين المواقف، وأعلن خارطة طريق في ست نقاط، وربط تنفيذ كل نقطة بتنفيذ النقطة التي تسبقها لضمان الاستمرارية والنجاح.¹

إن الهوية كما أشرنا سابقاً، تتبدل وتتغير عبر الزمن، لأن الهوية ليست معطى أولي أو أي شعب من الشعوب. فتاريخ تركيا الحديث يبرز لنا التحولات التي عرفتتها الهوية الوطنية، فمرحلة حرب التحرير تختلف عن مرحلة ما بعد قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، كما تختلف عن فترة حكم حزب العدالة والتنمية. ففي مرحلة حرب الاستقلال التركية كانت الهوية مفهوماً يمثل حرباً ضد الآخر والمتمثل في المستعمر الأوروبي (الفرنسي والإنكليزي واليوناني) مما أفرز توحيد الهويات في هوية واحدة لمجابهة الخطر الأجنبي، لكن بظهور الدولة الوطنية التركية سنة 1923 أصبحت الهوية طرفاً من الدولة، فعمدت الدولة بقيادة أتاتورك إلى توحيد الهويات عنوة في مقابل إلغاء الهويات العرقية الأخرى غير التركية كالكردية. أما مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية تم الانفتاح فيها على بقية مكونات الشعب التركي بالسماح باستخدام اللغات غير التركية كالكردية في النشر والتعليم. لقد كان مأزق تركيا طوال العقود السابقة في عجزها عن الحسم، كمقدمة لا بد منها للانطلاق، في مسألة الهوية. لذا فقد تأرجحت في مواقفها وخياراتها وعاشت مآسي دامية، وسيبقى هذا المأزق ما لم تتجز مراجعتها الحاسمة وتعيد النظر في الهوية الوطنية وتتجاوز إلى عقد اجتماعي جديد يرضي كل القوميات والمذاهب ويحقق العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

ونستطيع القول أن تركيا تعاني العديد من المتناقضات، فهي تلتزم بمبادئها العلمانية في الوقت الذي لا تستطيع سلخ نفسها عن الإطار الإسلامي، وتعمل جاهدة من أجل تحقيق تحالف مع الغرب، في الوقت الذي تتوجه فيه إلى الشرق، ونبذل جهوداً مضنية من أجل قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي، بينما لا تستطيع منافسة تطورها، ومن هنا فإن تركيا لا تعتبر دولة غربية ولا هي شرقية، كما أنها ليست عربية ولا إسلامية، وعلى الرغم من كل

¹ علي صالح العبد الله، مرجع سابق.

هذا، فإن تركيا تعمل من أجل الحفاظ على التوازن الإقليمي القائم، إلى جانب سعيها للقيام بدور رئيس في منطقة جمهوريات آسيا الوسطى.¹

خلاصة الفصل الثاني

يمكن إجمال الفصل الثاني في النقاط التالية:

1- تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق-غرب، شمال-جنوب. وتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو-آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال-جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق. بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزا للمصادر الجيواقتصادية. أما في اتجاه شرق-غرب، فتعتبر شبه جزيرة الأناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوق القارة الأوروآسيوية. لقد كانت هذه الخصائص الجيوسياسية مهمة على مر التاريخ، وكانت منطقة الأناضول إحدى المناطق الهامة التي قصدها الأقاليم المهاجرة، وكانت باستمرار مرشحة لأن تكون مركزا لقوة سياسية بشكل دائم.

يكاد يُجمع المؤرخون على أن أصل الأتراك يعود إلى يافث بن نوح. والترك أحد الشعوب الرعوية التي عاشت في أواسط آسيا، ورغم أن أول ظهور لاسم الترك يعود إلى القرن السادس الميلادي، إلا أن بيزنطة عرفت في فترة سابقة عددا من القبائل تندرج تحت الجنس التركي كالبلغار والقفجان والخزر والماجيار والبوردياس. ولقد بدأت القبائل التركية في الانتشار اتجاهات عدة، فبعضها اتجه إلى أراضي بيزنطة والبعض إلى الأراضي الخاضعة للدولة الإسلامية، وأقاموا دولا تركية إسلامية مثل الغزنويين والسامانيين والسلجقة والعثمانيين.

¹ هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، مرجع سابق، ص124.

وبعد توقيع الأتراك على معاهدة لوزان مع الحلفاء سنة 1923 تم إعلان قيام الجمهورية التركية محلّ الدولة العثمانية المنهارة وفي 29 أكتوبر 1923 وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للجمهورية التركية.

2- أما النظام السياسي في تركيا من حيث شكل الحكم هو نظام جمهوري منذ نشأته وإلى غاية يومنا هذا، أما من حيث طبيعة الحكم أو العلاقة بين السلطات فقد بدأ نظاماً رئاسياً وهو حالياً برلماني وذلك منذ إقرار دستور 1961، وقد كانت هناك محاولات حثيثة من بعض النخب التركية لإرجاعه مجدداً نظاماً رئاسياً، وآخر تلك المحاولات، محاولة الرئيس رجب طيب أردوغان التي باءت بالفشل (في الوقت الراهن) بسبب عدم تحقيق حزبه لثلاثي مقاعد البرلمان في انتخابات يونيو 2015 التشريعية. والنظام التركي نظام تعددي منذ سنة 1950، وذلك بعدما عاشت تركيا الأحادية الحزبية قُرابة ربع قرن من الزمن. وقد مرّ النظام السياسي في تركيا بعدة مراحل بدءاً بسنة 1924 من خلال الدستور الذي صاغه أتاتورك كأول دستور لتركيا الحديثة، ثم دستور 1961 الذي تم صياغته بعد انقلاب 1960. إذ تم صياغته من قبل المجلس التأسيسي وذلك عقب إلغاء دستور 1924. وقد جاء دستور تركيا لعام 1961 الذي أقر مبدأ الفصل بين السلطات وتحديدها بغية قيام نظام ديمقراطي برلماني. ليتدارك هيمنة السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات والذي كرسه دستور 1924.

وفي سنة 1982 تم إعلان دستور جديد للبلاد بعدما صاغته جمعية تأسيسية تكونت من أعضاء مجلس الأمن القومي الستة ومن أعضاء آخرين عينهم المجلس، وإقراره بأغلبية ساحقة في استفتاء أُجري في 06 نوفمبر 1982. فالدستور الجديد (1982) مثل تراجعاً عن دستور 1960، إذا ركز السلطة في قبضة السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي. كما قيد الدستور الجديد حرية التعبير وحرية التنظيم باعتباريات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري. وأكد دستور عام 1982 على الشروط السابقة لدستور عام 1961 من حيث

عدم مخالفة مبادئ أتاتورك في الجمهورية والعمانية والديمقراطية. وقد حظرت المحكمة الدستورية مجموعة من الأحزاب التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات.

3- أما عن التركيبة السكانية للمجتمع التركي فيتحدث الدستور التركي عن مواطنين "أتراك"، وعن لغة رسمية واحدة هي اللغة التركية، ولا يقر بالتعددية القومية والعرقية، إلا ما تضمنته معاهدة لوزان (1923، في المادة 40 منها)، التي شملت الأرمن واليونانيين واليهود. ومن ثم لا اعتراف بالتعدد اللغوي، أي لا اعتراف بالكرد كعرقية، ولا ب الكردية كلغة أو لغات. لكن على أرض الواقع، يعدّ التنوع العرقي (التركي-الكرد-الأرمني) والتنوع الديني (إسلامي-مسيحي-يهودي) والتنوع المذهبي (السني-العلوي) أهم ملامح بنية المجتمع التركي. ويلاحظ أن أعداد الجماعات البشرية في تركيا قليلة من حيث تعدادها مقارنة بالمجموعة الرئيسة التركية باستثناء المجموعة العرقية الكردية، وهذا ما لا يسمح لها بالصراع مع المجموعة الرئيسة التي هي التركية، كما أن معظمها يعيش في مناطق الحدود، وهي غالبا ما تكون خاضعة للرقابة الشديدة، كما أنها متناثرة على تخوم البلاد فهي غير متداخلة بعضها مع بعض ليقوم بينها صراع أو تقع خلافات عصبية، إذ أن كل مجموعة تعيش متباعدة عن الأخرى إلا إذ استثنينا الأكراد والأرمن الذين تتقارب مناطقهم بعضها من بعض، وقد تتداخل لذا فإنه يقع بين الجانبين صراع، الذي أصبح صراعا تاريخيا متوارثا.

4- لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها تركيا في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر ومكونات الهوية التركية المعاصرة. وتحت وطأة إيجابيات الحرب العالمية الأولى ونتائجها، بدأت محاولة تركية راديكالية للتخلص من الماضي من قبل النخبة ومؤسسات الجمهورية، التي أعلنت رسميا أن الهوية القومية لتركيا أوروبية، واستعملت الأدوات المؤسساتية للتحويل من هوية إسلامية إمبراطورية تاريخية إلى هوية الدولة القومية الحديثة المجسدة في الصيغة الكمالية بمبادئها الستة وهي: القومية الطورانية - العلمانية الثقافية - الدولية المركزية - الثورية - الجمهورية و نظام الحزب الواحد.

لقد بدأ مشروع الأتاتورية لتجذير العلمانية والقومية بإلغاء السلطنة في 1920/11/01 ثم إعلان الجمهورية في 1923/10/29، ثم جاء إلغاء الخلافة و صدور القانون 429 في

1924/03/03. وقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالعقيدة الدينية والعبادات وإدارة المؤسسات الدينية تخضع لإدارة الشؤون الدينية التي تتبع مباشرة رئيس الوزراء. كما أغلقت المدارس الدينية وألغيت المحاكم الشرعية سنة 1924 وحلت الطرق الصوفية، ومُنِع الطربوش وغطاء الرأس، وألزم لبس القبعة على الرأس عوضاً عنه لكي ينصبغ الشعب التركي بصبغة الأمم الغربية في نوفمبر 1925 وتم الانتقال إلى التقويم الميلادي ووضع قانون جزائي مستلهم من القانون المدني السويسري في عام 1926. وألغي اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة في 1928/04/10 واستبدلت حروف الأبجدية التركية من العربية إلى اللاتينية في نوفمبر 1928 ورفع الأذان باللغة التركية في 1932/11/03.

أما **أزمات الهوية التركية الداخلية والخارجية**، فقد اعتبر المفكر الأمريكي صامويل هنتغتون تركيا أكثر الدول التي تعاني من حالة التأزم في الهوية، وقد وصفها بأنها دولة ممزقة *The Torn Countries* التي يحاول قادتتها جعلها جزءاً من الغرب رغم أن تاريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية. أما المفكر التركي ووزير خارجيتها السابق أحمد داود أوغلو فقد عبر في كتابه العمق الإستراتيجي عن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي وشبهه وهو ينسلخ عن إرثه التاريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض أفكار وتخيلات لا تتسجم مع الواقع الذي يعيش فيه. ومن أبرز أزمات الهوية التركية على المستوى الداخلي هو الصراع بين الكمالية والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع. إضافة إلى ذلك تعرف الهوية التركية مجموعة من الأزمات على غرار الأزمة الكردية والأزمة العلوية والأزمة الأرمنية. أما عن أزمات الهوية التركية على المستوى الخارجي فتتمثل في حيرة الحكومات التركية المتعاقبة وتضارب توجهاتها الإسلامية أو الغربية.

وفي الفصل الثالث، سنتطرق إلى أكراد تركيا وجذور وأسباب الأزمة الكردية في تركيا.

إضافة لسياسات الحكومات التركية المتعاقبة تجاه الأكراد في تركيا.

الفصل الثالث

المجموعة العرقية
الكردية في تركيا

الفصل الثالث:

المجموعة العرقية الكردية في تركيا

إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أدت إلى نشوء عدة دول جديدة ضمت أقليات إثنية وعرقية عديدة، الأمر الذي انعكس على المعاهدات الدولية التي تضمنت بنوداً واضحة تنصّ على حماية الأقليات. ومع تفاقم مسألة الأقليات في الشرق الوسط شهدت العقود الماضية تصاعداً في أعمال العنف، مما جعل من العنف السياسي وعدم الاستقرار واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل تنامي التيارات المنادية بحقوق الإنسان وبناء المجتمعات المدنية، وفي الغالب يعود سبب تفجر العنف السياسي إلى فشل الحكومات في تقديم حلولاً فعالة لمشكلة الأقليات وتجاهلها للأسباب الكامنة لتلك المشاكل ومحاولة احتوائها والذي يدفعها للظهور بين فترة وأخرى وبشكل أخطر من ذي قبل كما هو حاصل الآن في تركيا.

إن مسألة الأقليات مرشحة للاستمرار وليس ثمة اتجاه نحو استيعابها رغم مرور عقوداً طويلة على قيام الدول الحديثة التي ما زالت تعاني من صراعات قومية تشغل أجزاءً كثيرة من العالم، وعند تحليل تلك الصراعات ومعرفة أبعادها نراها تتباين فيما بينها. فبعضها سببه يعود إلى محاولة الأكثرية للسيطرة على الأقليات رغم حق بعضها التاريخي المشروع في الأرض، وبعضها الآخر يعود إلى محاولة بعض القوميات في المحافظة على هويتها وثقافتها وخصوصيتها وهي حالة الأكراد بصفة عامة وأكراد تركيا بصفة خاصة.¹

ولمعرفة أصل أكراد تركيا وواقعهم في تركيا، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- أكراد تركيا وكردستان الشمالية
- جذور الأزمة الكردية وأسبابها في تركيا
- الحركات العرقية الكردية في تركيا

¹ وليم أشعيا، "دراسة حول الأقليات القومية والدينية في الواقع العربي والإسلامي (الآشوريين نموذجاً)"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.ankawa.com، تاريخ تصفح الموقع، 2013/03/15.

- سياسة الدولة التركية تجاه أكرادها

أكراد تركيا وكردستان الشمالية

قبل التطرق إلى أكراد تركيا وكردستان الشمالية، لا بدّ من تناول الكرد وكردستان بصفة عامة، ليتمّ بعد ذلك المرور إلى أكراد تركيا وكردستان الشمالية باعتبارهما جزء من كل من ناحية، وكونهما موضوع الدراسة من ناحية ثانية. وبذلك سوف تكون مطالب هذا المبحث على الشكل الآتي:

أولاً: تعريف الكرد وكردستان

ثانياً: أكراد تركيا وكردستان الشمالية

أولاً: تعريف الكرد وكردستان:

- الكرد:

1- أصل العرق والتسمية الكردية: ذكر الجغرافي الإغريقي تبسترايو اسم الكرد بـ "كريتون" في القرن الأخير قبل الميلاد بأن بلادهم تقع في أرض فارس وميديا. وتشير اللوائح الطينية السومرية سنة 2000 قبل الميلاد بأن الكرد هم أقدم المجتمعات الأرسقراطية في العالم. كما ذكرهم المؤرخ الإغريقي هيرودوتس بأنهم شعب محب للقتال.¹

وأصل تسمية الكرد مختلف فيها، فقد ورد ذكر "الكرد" في المصادر السومرية والآشورية والفارسية والأرمنية بأسماء مختلفة. فمثلاً في المصادر السومرية جاء تسمية الكرد "كوتي" والمصادر الآشورية "كورتى" والمصادر الفارسية "كوردها" وفي الإغريقية "كاردوخي" و"كوردوئين" في المصادر الأرمنية. وتعني كلمة كورد باللغة الفارسية الشجاعة والبسالة.²

وقد اختلف المؤرخون حول أصل الأكراد، سواء كانوا من علماء الأجناس أو مؤرخي الأقوام أو دارسي الأنساب. والسبب في هذا الاختلاف يعود إلى عدم وجود الآثار التاريخية

¹ وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية. لندن: د.د. 1991 295.

² خليل محمد طاهر بروراي، "مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية" (رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2008) ص19.

أو الجغرافية أو الإثنوغرافية التي من خلالها يستطيع أولئك العلماء من الإدلاء بالرأي الحاسم حول نسب الأكراد.¹ فهناك من يعتقد بأن الأكراد من الكردوخيين الذين ذكرهم الكاتب والفيلسوف اليوناني زينوفون Xenophon (400ق.م-354ق.م).² أما المستشرقون فيرجعون نسب الأكراد إلى منظومة زاغروس باعتبارهم من الجنس القوقازي، وأن تاريخهم يبدأ مع ظهور السومريين والأكاديين وأنهم لعبوا دوراً أساسياً في ظهور الآشوريين القدماء.³ والبعض الآخر ينسب الأكراد إلى الفرس أو الآشوريين أو الميديين.⁴ وهناك من أرجع نسبهم إلى العرب على غرار المؤرخ العربي المسعودي.⁵ لكن ثمة إجماع، يكاد أن يكون تاماً بين العلماء الأجانب الذين درسوا تاريخ الأكراد، يؤكد على أن الأكراد من الشعوب الهندوأوروبية أي أنهم غير ساميين ولذلك فإنهم لا ينحدرون من أصول عربية أو تركية، وأن آريتهم هي المرجحة.⁶ وهذا ما اعتمده معظم الكتاب والمنقذين الأكراد ورواد الفكر السياسي ومنظرو الحركة القومية الكردية. كما أن المصادر التاريخية والدراسات اللغوية الحديثة، تؤكد أن الأكراد هم من العنصر الآري، وأنهم قدموا إلى كردستان في عهد ما قبل التاريخ.⁷ ويكونون أبناء عمومة الميديين القدماء، نظراً لتشابه اللغة الكردية الحالية باللغة القديمة اللتين تنتسبان إلى اللغة الهندية-الأوروبية.

ويؤكد المؤرخ الكردي أمين زكي: «أن الأكراد من السلالة البشرية الأولى التي سكنت سلاسل جبال زاغروس والمنطقة التي حولها بما يسمونه اليوم بلاد كردستان». ورغم أن هذا المؤرخ يستعرض في كتابه (تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي) لخمس وثلاثين إمارة أو شبيهاً في سبع مجموعات، إلا أنه يقر بافتقاره إلى معلومات عن مدى

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص21.

² محمد فتحي الشاعر، الأكراد في عهد عماد الدين زكي 1127م-1146م. بور سعيد: دار المعارف، 1991: ص05.

³ أحمد تاج الدين، الأكراد، تاريخ شعب وقضية وطن. (ط1)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001 ص17.

⁴ رضوان، مرجع سابق، ص22.

⁵ الشاعر، مرجع سابق، ص09.

⁶ رضوان، مرجع سابق، ص22.

⁷ تاج الدين، مرجع سابق، ص15.

استقلال الشعب الكردي في شؤونه الداخلية في العصور القديمة. العالم الروسي مينوركسي في كتابه (الأكراد ملاحظات وانطباعات) يؤكد أن الأكراد ينحدرون بأصلهم من القبائل القديمة التي سكنت غرب المنحدرات الشرقية لجبال طوروس وحتى زاغروس، حيث يشتمل القسم الغربي منه على زاغروس وكردستان.¹

وهناك من يرى أن الكرد اختلطوا وعاشوا وتزوجوا مع شعب دولة ميديا منذ 6000 سنة قبل الميلاد، عندما كانت الدولة الميديية تضم أرض فارس وأرمينيا العليا وكردستان وتمتد من جبال آارات في الشرق وإلى جبال أمانوس في الغرب من الأناضول. وتمكن القائد الفارسي سيروس من تدمير الدولة الميديية وإقامة الإمبراطورية الفارسية في القرن السادس سنة 358 قبل الميلاد، وفرض اللغة الفارسية والعقيدة الزرادشتية على سكانها ومن بينهم الكرد وخاصة خلال حكم داريوس الفارسي سنة 485 ق.م.²

وهناك نظريتان عن أصل الأكراد: الأولى ترى بأن أصلهم إيراني وأنهم رحلوا في الجيل السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورميا نحو بوهتان. بينما ترى النظرية الثانية أنهم شعب أصيل لا ينحدر من أصل إيراني إنما هم أنسباء للخلديين والجيورجيين والأرمن.³

وعلى العموم، يؤكد المؤرخون والباحثون أن الأمة الكردية تتفرع من شعوب أربعة هي: كرمانج و كوران و لور و كلهر، وهم من أقدم الشعوب الآرية التي أقامت حضارة زاهرة أرست قواعدها في هضبة إيران والبلاد المحيطة بها، وقد استطاعت أن تفرض سطوتها وتبسط نفوذها على القبائل الآرية الأخرى وفرضت لغتها الكردية لغة عامة تستخدمها جميع القبائل والأمم في تلك الإمبراطورية الممتدة من منابع دجلة والفرات حتى خليج العرب وعاصمتها آكباتان بالقرب من كرمنشاه.¹

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 22.

² وليد حمدي، مرجع سابق، ص 295-296.

³ باسيل نيكتين، الكرد. (ط2) - (ترجمة دار الروائع اللبنانية)، بيروت: دار الروائع، 1967 . (ص 25-26).

¹ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص 16.

أما استخدام لفظة (الكرد) بالنسبة للمؤلفين الذين كتبوا باللغة العربية، بدؤوا يستخدمونه بانتظام في فترة الحكم الأموي والعباسي حيث أسبغوه على الشعوب الإيرانية التي كانت تقطن في مختلف مناطق الخلافة، حيث كانوا يستخدمون في أغلب الأحيان صيغة (الأكراد) و(الكرد) أما صيغة (الكرد) فنادرًا ما استخدمت. منذ نهاية القرن 19م بدأت تتكون في مؤلفات المستشرقين وجهة نظر مفادها أن مصطلح (الكرد) في المصادر المكتوبة باللغة العربية، يعني أيضا القبائل البدوية التي تعيش في الجبال وتتكلم الإيرانية ويتجلى هذا الرأي في أبحاث ت.نولدكه و ف.ف.بارتولد و و.ب.ويلتشيفسكي و ي.ليمبتون وغيرهم. وبهذا الصدد تتبغى الإشارة بأن استخدام مصطلح (كرد) كان يحمل معنى محددًا، منها مثلا على أنه (بدوي راعي)، حيث نجدها واردة بهذا المعنى في مؤلفات الجاحظ و الدينوري والطبري و ابن الأثير.

أما لدى البحث في المصادر العربية وغيرها، يُستدلّ على أن مصطلح (كرد) في العصور الوسطى كان ذا معنيين: فعلاوة على المعنى السلالي، فإنه كان يعني أحيانا مربي المواشي، البدوي، ولا يمكن أن نعتبر من قبيل الصدفة إن هذا الاتجاه قد ظهر بالدرجة الأولى لدى الشعوب الإيرانية نفسها. وتحت التأثير الإيراني أصبح هذا المعنى لكلمة (الكرد) فيما بعد مقبولا لدى المؤلفين العرب.¹

2- ديانة الأكراد: بخلاف العالم الروسي مينورسكي الذي يعتقد بأن الأكراد اعتنقوا المسيحية قبل ظهور الإسلام وانتشاره بينهم، فإن أغلبية الباحثين يرون أن الكرد انتقلوا من الديانات القديمة (الماسوشتية و الزرادشتية) التي كانت سائدة في منطقتهم إلى الإسلام من دون المرور إلى المسيحية.² وهذا ما يؤكد أن الكرد قوم آريون إذ أن دينهم الرسمي قبل اعتناقهم الإسلام كان الزرادشتية التي لم تنتشر إلا بين الأجناس الآرية، التي ورغم كل هذه

¹ عابدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية. (ط1)، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 2000 . (ص-177-178).

² وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص23.

العصور الزمنية ما يزال هناك من يدينون بها في مناطق كردستان وإن كان عددهم لا يتجاوز بضع مئات.¹

ويعود أول اتصال للأكراد بالإسلام حسب المؤرخ الطبري إلى السنة السابعة عشرة للهجرة، بعد الفتح الإسلامي للعراق وبلاد فارس حيث انتشر الإسلام بين الأكراد (اللور والكرمانج والكلهر واللوران) على يد الصحابييين عزرة بن قيس وعياض بن غنم رضي الله عنهما. أما المؤرخ الكردي محمد أمين زكي فيعتبر أن أول اتصال بين المسلمين والأكراد يعود إلى سنة 15هـ بعد معركة القادسية.²

3- اللغة الكردية: تكتسب اللغة أهمية وحساسية زائدتين بالنسبة للجماعة العرقية التي تقتدر للكيان السياسي (الدولتي)، أو تكون غير معترف بها من الآخر. حيث تصبح اللغة أداة هوية و وجود، ويصبح الكفاح من أجل المحافظة عليها وتعزيزها أحد أهداف العمل السياسي والثقافي.³

لقد اختلف العلماء والمؤرخون حول أصل اللغة الكردية هل هي إيرانية الأصل أم غير إيرانية، فالمستشرق سيدني سميث ينفي كون اللغة الكردية مشتقة من الإيرانية. ويوافق على هذا الرأي كتّاب كثيرون منهم أحمد فوزي حيث يرى أن اللغتين الكردية والإيرانية وإن اتصلت إحداها بالأخرى إلا أنهما تختلفان عن بعضهما البعض في المفردات وتركيب الجمل والنطق.⁴

من جهة أخرى، يرى العديد من المفكرين والباحثين أن اللغة الكردية هي لغة إيرانية من أصل هندي أوروبي، ومن بين هؤلاء ما أكده مينورسكي الذي يرى أن اللغة الكردية رغم

¹ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص16.

² رضوان، مرجع سابق، ص23.

³ عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة، دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية. (ط1)، الدوحة:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013: ص208.

⁴ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص57.

تعدد لهجاتها هي إيرانية الأصل، إنما تأثرت باللغة الميديّة، وهي لغة ميديا الصغرى التي تضم مقاطعتي أذربيجان و أذربايتين. وهذا ما ذهب إليه العلامة الروسي مار.¹ هناك مجموعة من المستشرقين والمؤرخين على رأسهم لويس.ه.جراري مؤلف كتاب أسس اللغات، يرون أن اللغة الكردية هي لغة من المجموعة الهندية الأوروبية للمجموعة الإيرانية الحديثة ويقسمونها إلى لهجتين أساسيتين:

أ- **اللهجة الكورمانجية Kurmanji**: وهي لهجة أغلبية الأكراد، ويتكلم بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق (إقليم الموصل و زيار) وأكراد الإتحاد السوفييتي سابقا.
ب- **اللهجة الصورانية Sorani**: ويتحدث بها غالبية أكراد إيران والعراق (السليمانية وأربيل وكركوك).

كما توجد لهجات أخرى أقل انتشارا وهي: فيلي eyli، جوراني Gerani و كلهوري Kelhori وتحدث بها قلة من أكراد العراق وإيران،² ولهجة ديملي (زازه) ويتحدث بها قلة من أكراد تركيا.³ وتوضح الخريطة رقم (08)، مناطق انتشار اللهجات الكردية، مثل: الكورمانجية، الصورانية، الزازائية، الغورانية.

لقد دحض علماء اللغات وبالأخص بوت و روديجار بأن اللغة الكردية هي كلدانية الأصل، وأثبتوا علاقتها باللغة الفارسية الحديثة. وقد برهن العالم الروسي كونيك، استنادا إلى وثائق تاريخية أن هناك عرى وثقى بين اللغة الكردية واللغة الإيرانية، فالصلة بينهما كانت حجر الزاوية في بناء نظريته القائلة بأن الأكراد هم من أصل آري كالإيرانيين وغيرهم من شعوب آسيا الصغرى. ولقد شاركه في رأيه هذا رينان و دورن و لرش.⁴

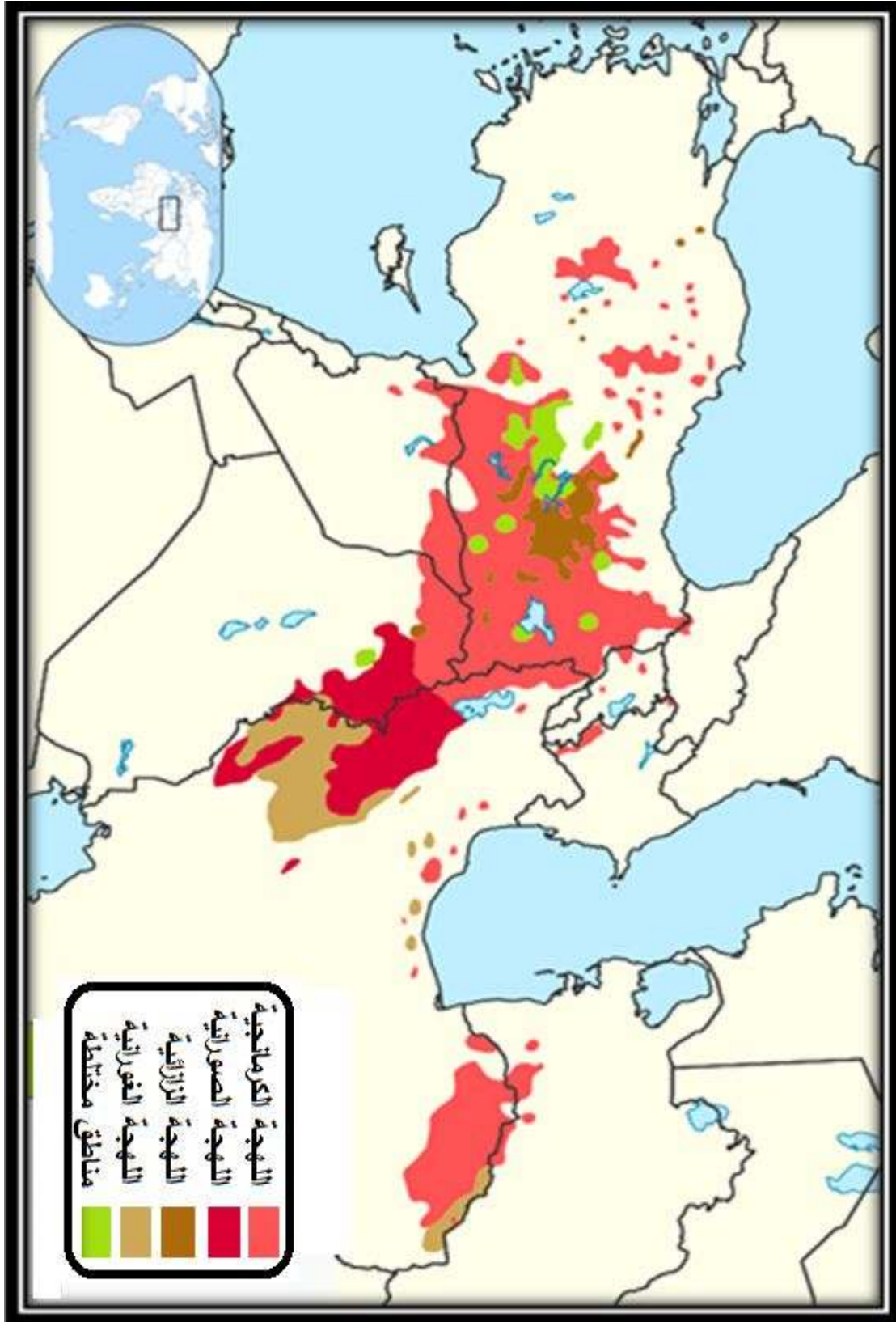
¹ باسيل نيكتين، مرجع سابق -ص22-25.

² تاج الدين، مرجع سابق، ص-ص58-59.

³ سمير ناكري، كوردستان - لماذا كل العالم صامت؟. (ط1)، أربيل: مطبعة الثقافة، 2007 . (23).

⁴ باسيل نيكتين، مرجع سابق، ص23.

الخريطة رقم (08): مناطق انتشار اللهجات الكردية.



المصدر: "اللغات الكردية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.moonpost.net/sites/default/files تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.

وعلى العموم فإن الاتجاه السائد بين المؤرخين والمختصين بالشأن الكردي يؤكد أن اللغة الكردية تعتبر فرعاً من أسرة اللغات الآرية والتي تضم أيضاً الفارسية والأفغانية،¹ وبالتالي هي لغة هندوأوروبية قريبة إلى الفارسية.

ويتحدث الكرد اليوم رسمياً اللغة الكردية بلهجتين رئيسيتين: الكورمانجية والصورانية، إلى جانب استعمالهم عدة لهجات. ولا توجد هناك إحصائية دقيقة حول نسبة توزيع مئوية لل لهجات الكردية، ولكن هناك بعض النسب التي هي قريبة إلى الصحيحة تُبين بأن اللهجة الكورمانجية يتحدث بها ما يقارب 67% من مجموع الناطقين بالكردية في تركيا، سوريا، العراق، إيران، أذربيجان، أرمينيا، تركمانستان وجورجيا. واللهجة الصورانية يتحدث بها ما يقارب 20% من الكرد في العراق وإيران. بالإضافة إلى لهجات أخرى سبق الإشارة إليها آنفاً.

وكما أن اللغة الكردية متعددة على المستوى المنطوق، فهي كذلك على المستوى المكتوب، إذ تُكتب بحروف أبجدية مختلفة. فتكتب اللغة الكردية في تركيا وسورية بالأحرف اللاتينية، وتستعمل الأبجدية العربية في اللغة الكردية المتداولة بين أكراد إيران والعراق، بينما تكتب في أرمينيا بالأحرف الأرمنية.²

وتعرف اللغة (ات) الكردية صراعاً بين بُعدين، داخلي يتجه نحو الذات، وخارجي يتجه نحو الآخر (الترك والعرب والفرس)، الأول منهما صراع على أي لغة/لهجة لدى الأكراد هي التي تعبر عنهم، والثاني صراع على إثبات وجود لغة للجماعة الكردية ككل. وثمة تداخل كبير بين المستويين يتخذ طابعاً إيديولوجياً معقداً، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن الجماعة الكردية لم تخطُ خطوات جدية، بل لم تتخذ قرارات حاسمة، على صعيد القطع مع اللغات الجوارية خصوصاً فيما يتعلق بالأبجدية اللاتينية أو العربية.³

¹ خليل محمد طاهر بروراي، مرجع سابق، ص 19.

² سمير ناكري، مرجع سابق 231 0.

³ عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة، دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية. مرجع سابق، ص 216.

ربما كان الوضع الداخلي الكردي-الكرد لا يقل تعقيدا لجهة الاتفاق على لغة كردية معيارية تكون أساسا للفصحى المحتملة. وتتواجه لهجتان هما بمنزلة لغتين لدى الأكراد الكورمانجية في الشمال والصورانية في الجنوب، لكن الصراع بينهما قد لا يكون بتلك الدرجة التي تمكّن الواحد منهما أن تقضي على الأخرى، خاصة في الوقت الراهن، لأن موقع احتكاك اللهجتين بعضهما ببعض يتمركز في منطقتين محددتين هما كردستان إيران وكردستان إيران حيث يُحسم الأمر سلفا لمصلحة اللهجة الجنوبية (الصورانية) بسبب تفوق الكم العددي لناطقها في كلتا المنطقتين من جهة، وتفوقها المعرفي والثقافي من جهة أخرى. غير أن بعض الكرد يميل إلى اللهجة الجنوبية لاعتبارات كتابية وثقافية، بغض النظر عن الاعتبارات الجهوية والقبلية، وثم من يعتقد بأن تلك اللهجة مرشحة لأن تكون اللغة الفصحى لأسباب معرفية تخصّ حجم الاستخدام والتداول والكتابات والإنتاج الفكري والثقافي.¹

إلا أن بعض الأصوات الكردية وعلى رأسها منظمة Pen الكردية، تقترح مقارنة مختلفة للمسألة اللغوية، فتقول: «يجب استعمال جميع اللهجات الكردية المعروفة، ذات المادة والتاريخ بحرية تامة، وخصوصا اللهجات القديمة مثل: كرمانجي، كوراني، زازائي، دملي، لوري، هورامي. استعمال هذه اللهجات، سيكون السبب الذي يؤدي إلى تقدم وانبعاث وشفافية اللغة الكردية. ويجب تشكيل أبجدية موحدة، على الأقل، كي تقترب اللهجتين (الكورمانجية والصورانية)، وبذلك تصبح هذه الخطوة فرصة لتحقيق إيجاد إطار مشترك، للأدب والأفكار والآراء الكردية».²

4- عدد الأكراد في كردستان: إن معظم الإحصائيات عن عدد الأكراد يشوبها الخلط والتحريف والتناقض والتعتيم، بسبب بعض الجوانب السياسية إلى جانب توزع الأكراد على

¹ نفس المصدر الأنف الذكر، ص216.

² نقلا عن: عقيل سعيد محفوظ، الأكراد واللغة والسياسة، دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية. مرجع سابق، صص217-218.

عدة دول.¹ يذكر البعض أن عددهم يتراوح بين 30² و 35 مليون نسمة موزعين على النحو الآتي:

الجدول رقم (05): تعداد الأكراد

تعداد الكرد	الدولة	
ما بين 12 و 16 مليون كردي.	تركيا	1
ما بين 06 و 08 ملايين كردي.	إيران	2
ما بين 04 و 05 ملايين كردي.	العراق	3
حوالي مليون ونصف المليون كردي.	سوريا	4
بها بضعة آلاف كردي.	أرمينيا	5

المصدر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 372.

علاوة على ذلك، يُقدّر عدد الأكراد بكل من جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان بنصف مليون نسمة، وفي لبنان بمائة ألف، وحوالي 1.700.000 كردي بأوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا.³ وقد نشرت جريدة الحياة اللندنية في عددها الصادر بتاريخ 29/01/2000م إحصائية للأكراد تشير إلى أن عددهم قد بلغ 40 مليون نسمة يعيشون على أراضي كردستان.⁴ وعلى أية حال فإن ثمة اتفاقاً بين الباحثين على أن أكبر الجماعات الكردية عدداً هي الجماعة الكردية القاطنة في تركيا، تليها التي تقطن إيران، فالتى تستوطن العراق، فتعقبها التي تعيش في سوريا، وأخيراً الجماعة الكردية في أرمينيا.⁵

¹ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص 37.

² d ration des Associations des travailleurs et des jeunes, **La Question kurde en Turquie: une Question de démocratie et d'égalité**, Paris: didif, 2010., p 01.

³ سمير ناكزه بي، مرجع سابق، ص 20.

⁴ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص 41-42.

⁵ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 373.

- كردستان:

أطلق المؤرخون القدامى منذ العصور الوسطى والقديمة على منطقة كردستان اسم (ميزوبوتاميا)، كما أطلق عليها المؤرخ اليوناني هيردوت تسمية (كردوخر).¹

لم تكن وحدة خاصة باسم كردستان حتى أيام العباسيين، حيث كانت بلاد الكرد جزءا من أذربيجان وأرمينيا أو إقليم جزيرة ابن عمر في أعالي بلاد النهرين . أما اصطلاح "كردستان" فقد أطلقه السلاجقة في أواسط القرن السادس الهجري على بلاد الأكراد عندما فصل السلطان سنجر البلدان الواقعة في غربي إقليم الجبال التي كانت تابعة لمقاطعة كرمناشاه فجعلها مقاطعة مستقلة وسماها (كردستان) وذلك عام 554هـ.²

ويذكر فلاديمير مينورسكي (1870م - 1922م) بأن أول مؤرخ ذكر مصطلح كردستان كان القزويني في كتابه الموسوم بـ: نزهة القلوب سنة 740 هـ في القرن الرابع عشر الميلادي.³

و"كردستان" كلمة فارسية الأصل تتألف من مقطعين: "كرد" وتعني الشجعان، و "ستان" وتعني بلاد، وترجمتها الحرفية بلاد الشجعان. وفي بعض الروايات تطلق كلمة كردستان إما على المنطقة الواقعة بين إيالتي أذربيجان و لورستان، وإما على البلاد الواقعة في غربي جبال زاغروس.

ورغم تعدد آراء المستشرقين والباحثين حول خارطة كردستان، فإن كردستان تقع في قارة آسيا، في منطقة الشرق الأوسط بالمفهوم المعاصر.⁴ وهي عبارة عن هضبة شاسعة ومنطقة جبلية تشمل أجزاء واسعة من شرقي تركيا وشمال العراق وشمال غربي إيران وجزءا صغيرا من شمال سورية وأجزاء من جمهورية أرمينيا.¹ وبالتالي فالإقليم حاليا مفتت بين خمس دول

¹ مازن بلال، مرجع سابق، ص155.

² إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص49.

³ وليد حمدي، مرجع سابق، ص296.

⁴ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص- ص21- 23.

¹ نبيل زكي، الأكراد: الأساطير والثورات والحروب. القاهرة: مطبوعات كتاب اليوم، 1991 6 172.

هي تركيا، إيران، العراق، سوريا و أرمينيا.¹ ويسمى الجزء التركي من كردستان بكردستان الشمالية، والجزء العراقي بكردستان الجنوبية، والإيراني بكردستان الشرقية، أما الشطر السوري من إجمالي كردستان فيسمى بكردستان الغربية.² وكما أن ثمة اختلافا بين الباحثين حول الأصل السلالي للأكراد، فإنهم لا يتفقون -كذلك- حول حدود الإقليم الكردستاني ومساحته.³ إلا أنه تقدر بعض الإحصاءات مساحة كردستان الكلية تقريبا بـ 410.000 كلم² إذ يبلغ طولها حوالي 900 كلم، وعرضها 200 كلم، وتقع بين خطي 34-39 عرضا و37-46 طولاً.⁵

ومن هذه المساحة، يوجد 194.400 كلم² في تركيا، و124.950 كلم² في إيران، و72.000 كلم² في العراق، و18.000 في سوريا.⁶ وهناك من يُقدّر مساحة القسم التركي من كردستان بحوالي 165.000 كلم². وبصورة عامة تتميز المناطق التي يسكنها الأكراد في تركيا بأنها غنية جدا بالمياه،⁷ وينبع منها نهرا دجلة والفرات، وكذلك نهر الزاب الكبير والصغير، كما لا تخلو من البحيرات المغلقة على غرار بحيرة أورمية وبحيرة وان.⁸

وتتوسط كردستان القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا و أوروبا، ويفصلها من الشمال عن الأناضول السلسلة المحاذية للبحر الأسود، ومن الغرب يفصلها عن الأناضول النهر الأحمر وكوكسون أحد روافد نهر سيحان وجبال أمانوس، ومن الشرق يفصلها عن أرمينيا نهر آراس وسلسلة جبال القفقاس، وعن إيران السفوح الشرقية لجبال زاغروس. أما من الجنوب فيشكل

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص369.

² سمير ناكريه بي، مرجع سابق 9 ص3-16-17.

³ وهبان، مرجع سابق، ص369.

⁴ إبراهيم الداوقي، مرجع سابق، ص72.

⁵ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص11.

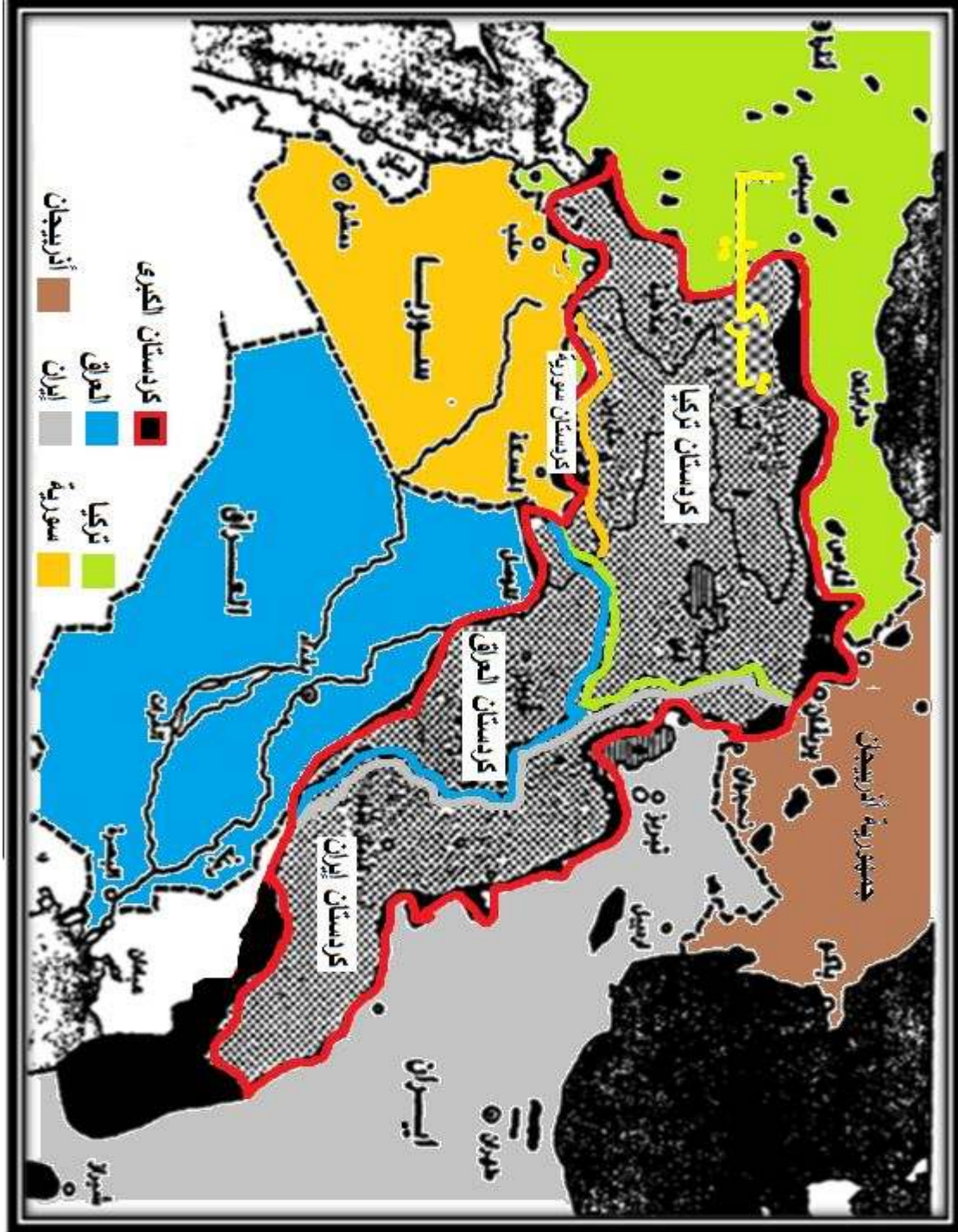
⁶ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر 9 ص3703.

⁷ Abdullah Ocalan, **Guerre et paix au Kurdistan : Perspectives pour une résolution politique**, (Traduction: Initiative Internationale), Cologne, 2010, p 10.

⁸ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص26.

السكان العرب الذين يقطنون السهول المجاورة الحدود الطبيعية لكردستان.¹ (أنظر الخريطة رقم 09).

الخريطة رقم (09): إقليم كردستان في تركيا وإيران والعراق وسوريا.



المصدر: رضا هلال، مرجع سابق، ص 293.

¹ مازن بلال، مرجع سابق، ص 156.

وتتمثل أهم المدن الكردية في تركيا في: تبليس- وان- هكاري- درسيم¹- غازي عنتاب- ديار بكر- أورفة- ملاطيا- آل عزيز- مرعش²- موش- سيواس- بينكول- نورين- ناديةن- نهر زه روم- قارس- ميردين- نه رزنجان³. أما في العراق فتقع المدن الكردية شمال البلاد، حيث تتمثل في الموصل- السليمانية- أربيل- دهوك- كركوك. وفي سورية تشكل مدن كرداح بمحافظة حلب و دير الزور⁴ القامشلي- الحسكة- عامودة- عفرين أهم المدن الكردية.⁵ في حين تحتضن مدينة بريفان الأرمينية أكراد جمهورية أرمينيا. وتعتبر مدن كومانشاه-أردلان-لورستان⁶- شنو- سنه- قصر شرين- مهاباد⁷- تيجاموش- شاريزور جزء من منطقة كردستان إيران.⁸

لقد تعرضت كردستان تاريخيا مثلها مثل باقي أجزاء المنطقة لعدة غزوات وخضعت لعدة

إمبراطوريات مثل:

- ١ . السلوقيين من عام 331 حتى 129 قبل الميلاد.
- ٢ . الغارتيين من عام 247 ق.م إلى عام 326م.
- ٣ . الساسانيين من 326م إلى 636م.
- ٤ . العرب من 636م حتى 1258م.
- ٥ . المغول والتركمان من 1258م حتى 1509م.

¹ وهبان، مرجع سابق، ص373.

² بلال، مرجع سابق، ص156.

³ سمير ناكه يي، مرجع سابق 6 211.

⁴ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص373.

⁵ مازن بلال، مرجع سابق، ص156.

⁶ وهبان، مرجع سابق، ص373.

⁷ ناكه يي، مرجع سابق 3 213.

⁸ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص14.

٦. انقسمت كردستان بين العثمانيين والصفويين سنة 1514م، حيث خضع قرابة ثلاثة أرباع كردستان للعثمانيين، كما خضعت الجهة الجنوبية الشرقية لكردستان المتوسطة إلى السلالة الأرمينية في هيكان.¹

ويرى الكرد أنفسهم أنهم من أصل واحد وأن لهم تاريخ مشترك وحضارة مشتركة وفي مثل هكذا امتداد، مصير مشترك ونضال مشترك. وبالتالي فإن الأكراد بصفة عامة يعتبرون أنفسهم جماعة عرقية خاصة بتاريخ خاص ونضال سياسي خاص ومنطقة جغرافية متلاصقة.²

ثانياً: أكراد تركيا وكردستان الشمالية

- أكراد تركيا:

إن أكراد تركيا جزء من أكراد الشرق الأوسط والشتات، وتقدر نسبتهم في تركيا بـ 20% من السكان، وهم يزيدون على 15 مليون نسمة،³ وتعتبر الجماعة الكردية القاطنة في تركيا أكبر الجماعات الكردية.⁴ وكان يُطلق على أكراد تركيا من قبل السلطات التركية تسمية "أتراك الجبال"، واستمرت هذه التسمية حتى العام 1991، حين أقرّ رئيس الحكومة حينذاك تورغوت أوزال بوجود واقع كردي، لكن هذا الإقرار لا يعني اعترافاً بالقومية الكردية، إذ يعاني أكراد تركيا من عدم اعتراف الدولة التركية بهم كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، وبالتالي رفضها منحهم حقوقهم السياسية والثقافية.⁵

ويتشكل المجتمع الكردي في تركيا من فسيفساء لغوية / لهجية ومذهبية وقبلية- عشائرية ومناطقية، وأنماط علاقات اجتماعية تقليدية ذات ميول انقسامية نشطة، وهي -في الآن ذاته- مقاومة للتوحد والاندماج.⁶

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص 34.

² سمير ناكري، مرجع سابق، ص 24.

³ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 09.

⁴ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 373.

⁵ مأمون كيوان، مرجع سابق، ص 19.

⁶ محفوظ، مرجع سابق، ص ص 41-42.

وتشير التقديرات إلى أن ثلثي الأكراد في تركيا هم من الطائفة السنّية ويتبعون المذهب الشافعي، في حين أن الأتراك السنّة يتبعون المذهب الحنفي، وأن ثلث الأكراد علويون، وثمّت جماعة منهم -ولكن غير معروفة العدد- تتبع المذهب اليزيدي أو (الإيزيدي).¹ ويعرف الأكراد العلويون الذين يقطنون المناطق الجبلية الجنوب شرقية لتركيا شعبيا باسم ديرسم، أو كما يفضلون نعتهم بالأكراد الزازائية.² وتتشط في صفوفهم الطرق الدينية الصوفية وفي مقدمتها القادرية والنقشبندية.³ ويتحدث أكراد تركيا لهجات عدة منها "الكورمانجية" التي تعتبر لغة غالبية أكراد تركيا،⁴ كما تتحدث قلة من أكراد تركيا لهجة ديملي (زازه). وتكتب اللغة الكردية في تركيا بالحروف اللاتينية.⁵ وثمة فروق لغوية كثيرة بين أكراد تركيا غالبا ما تتخذ طابعا جهويا وقبلياً ومذهبياً، بصورة تعيق إلى حدّ ما التواصل بينهم. ويخلق ذلك -مع عوامل أخرى- تحديات على صعيد الهوية الكردية.

- كردستان الشمالية:

هو الاسم الذي يُطلق على الجزء التركي من أرض كردستان التاريخية، وتناهز مساحتها نحو 194 ألف كيلومتر مربع،⁶ وتمتد (كردستان الشمالية) من البحر المتوسط غربا إلى إيران في الشرق والشمال الشرقي، ومن أرضروم شمال تركيا إلى العراق وسورية في الجنوب.⁷ (أنظر الخريطة رقم 10).

ويتمركز أكراد تركيا في مناطق الجنوب الشرقي التركي المحاذية لسوريا والعراق وإيران،⁸ ويتوزعون على 20 ولاية من مجموع 81 ولاية تركية، حيث يُمثل الأكراد الأغلبية

¹ نفس المصدر الأنف الذكر، ص-ص 12-13.

² رستم محمود، مرجع سابق، ص 19.

³ مأمون كيوان، مرجع سابق، ص 19.

⁴ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص-ص 58-59.

⁵ سمير ناكراه بي، مرجع سابق 4 231.

⁶ عقيل محفوض، مرجع سابق، ص-ص 09-13.

⁷ ناكراه بي، مرجع سابق 4 961.

⁸ كيوان، مرجع سابق، ص 19.

الساحقة (حوالي 55-80%) في ولايات حكاري، سعرت، ماردين، شيرناك، باطمان، موش، بتليس

الخريطة رقم (10): خريطة كردستان الشمالية - كردستان تركيا.

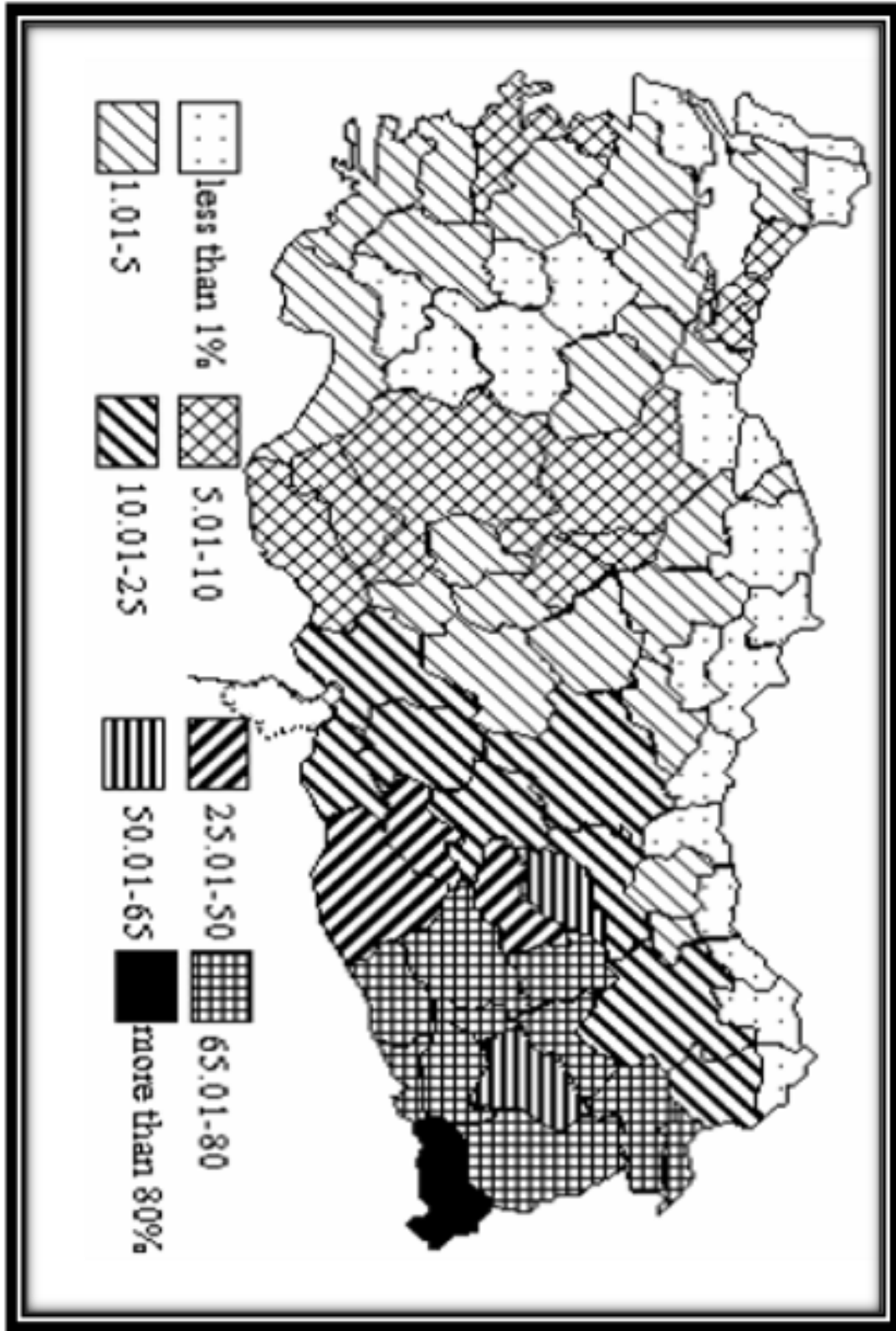


المصدر: وليد حمدي، مرجع سابق، ص 45.

وديار بكر. ويمثل الأكراد (40-60%) في ولايات وان، تونجلي، ألابانغ، آدي يامان، مرعش، أورفا وبنكول. وحوالي (20-40%) في ولايات سيواس، قارص، أذربيجان، غازي عنتاب مع وجود أقليات كردية لا بأس بها في ولايات إسطنبول وأنقرة وقونية.¹ (أنظر الخريطة رقم 11) (الجدول رقم 06).

¹ إبراهيم الداغوي، مرجع سابق، ص 71.

الخريطة رقم (11): السكان الكرد في تركيا بحسب المقاطعة عام 1996.



المصدر: عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص34.

الجدول رقم (06):

التكوين العرقي و الإثني للسكان في 19 مقاطعة في تركيا.

19 مقاطعة في شرق وجنوب شرقي الأناضول		الإقليم الثاني: (07 مقاطعات)		الإقليم الأول: (12 مقاطعة)		الإثنية
		أديامان - غازي عنتاب - إيلازغ - أرضروم - مرعش - ملاطيا - أورفا.		آغري - باتمان - وان - موس - بينغول - بتليس - دياربكر - هكاري - ماردين - موس - سرت - شرنك - تونجلي.		
النسبة %	السكان	النسبة %	السكان	النسبة %	السكان	
55,59	7.178.887	32,62	2.191.819	80,49	4.987.068	الكرد
30,55	3.944.894	55,1	3.701.857	03,92	243.037	الترك
06,73	869.083	04,75	319.065	08,87	550.018	الزلز
06,64	860.470	07,27	488.353	06	372.117	العرب
0,45	59.227	0,24	16.256	0,69	42.971	آخرون
100	12.912.561	100	6.717.350	100	6.195.211	المجموع

المصدر: إبراهيم الداغوق، مرجع سابق، ص71.

جذور الأزمة الكردية وأسبابها في تركيا

بدأ مصطفى كمال أتاتورك بتنفيذ مشروع الدولة التركية الجديدة عام 1923 من خلال إدماج الأقليات قسراً في النسيج التركي الكبير، وتجاهل الوجود القومي للأكراد الذين أطلق عليهم تسمية أكراد الجبال، كما اعتبرهم أتراكاً يجب تمدينهم. ولم يركن الأكراد إلى الوضع الجديد، بل حاولوا تغييره بمختلف الوسائل حيث ثاروا من أجل أهدافهم القومية 18 مرة خلال حكمه آذنين بوجود قضية كردية في تركيا لا بدّ لها من حل عادل وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

أولاً: جذور أزمة أكراد تركيا

ثانياً: أسباب الأزمة الكردية في تركيا

أولاً: جذور أزمة أكراد تركيا

تعتبر المشكلة الكردية - التركية التي بدأت منذ مطلع القرن الماضي، أحد أبرز مشاكل تركيا المستديمة والتي ترفض بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة الاعتراف بالأكراد كقومية داخل تركيا. في . سعي الحكومة التركية في صهر وتذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي، بدءاً بتسمية الأكراد بأترك الجبال ورفع كل ما يمت إلى الكرد من القواميس والمعاجم التركية. وإمعاناً بالإذابة ظهرت دعوات أسندت بدراسات وأبحاث في معظمها حول الأصول العرقية للأتراك والأكراد. كما لجأ الساسة الأتراك إلى رفض اعتبار الاختلاف والفروق الثقافية والمذهبية أساساً لقيام أحزاب وحركات سياسية أو تيارات فكرية تعمل على ترويح مثل هذا التمايز في المجتمع¹.

هذه القضية التي مما لا شك فيه، هي من موروثات السلطة العثمانية، إلا أن العلاقة بين الأتراك والأكراد -آنذاك- لم تكن علاقة رفض لوجود الطرف الآخر، إذ حافظت الإمبراطورية العثمانية على علاقة اعتراف بالوجود الكردي وبالعناصر الأخرى الموجودة

¹ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006" دراسات إقليمية- جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (07)، يناير 2007 .75

كالألبان والعرب...، كما وفرت لسائر رعاياها على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية، قدرا مقبولا من التناغم، لذا تراوحت العلاقة مع القومية الكردية بين المد والجزر حسب الظروف الإقليمية والدولية وبقيت مسألة إدماج الأكراد في ظل الإمبراطورية العثمانية غائبة.¹

وقد نشأت المسألة الكردية في الأساس من إخلال الكماليين لمعاهدة سيفر 1920 وإرغامهم الدول الكبرى على استبدالها بمعاهدة لوزان 1923، التي صنفت الدولة العثمانية قانونيا، وكرست قيام نظام الدول المستقلة أو المخضعة لنظام الانتداب وفق قرارات عصبة الأمم، فيما يشبه في بعض الوجوه نوعا من معاهدة ويستفاليا مشرقية أو تركية-عربية شكلت خاتمة فصول ما عرف بالمسألة الشرقية، وشكلت أساس إعادة التشكيل الدولي للشرق الأدنى.²

إن خلق حدود قومية لدول جديدة بعد معاهدة سيفر 1920/08/10م (أنظر الخريطة رقم (12) التي تبين تركيا وفق معاهدة سيفر 1920 évres)، أدى إلى توزيع الأكراد على عدة دول من بينها تركيا، وهذا ما أقحم القضية الكردية في أزمة حادة ما زالت تداعياتها ليومنا هذا.³ ونظرا لكون المشكلة الكردية في تركيا تعود بجذورها إلى ما قبل قيام الجمهورية التركية، كان من الضروري تسليط الضوء على تاريخ العلاقات التركية - الكردية منذ بداياتها الأولى.⁴

كان الأكراد القاطنون في الأقاليم الجنوبية الشرقية من الأناضول، هم سكان البلاد الأصليين منذ فجر التاريخ، وقد اتخذوا المناطق الجبلية فيها موطنًا لهم في إقليم كوردا بينما كانت مدينة كيرتا مركزا لهم. ومن هنا فإنهم يختلفون عن الأتراك سكان سهوب آسيا الوسطى والبوداي القائمة بين بحر الخزر (قزوين) وجبال الطاي شمال الصين.⁵

¹ أزهار عبد الله حسن الحياي، "المتغير الأمريكي في الخلاف التركي-الكردى بعد عام 2003" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار العراقية، العدد (03) 2010 3 v 579.

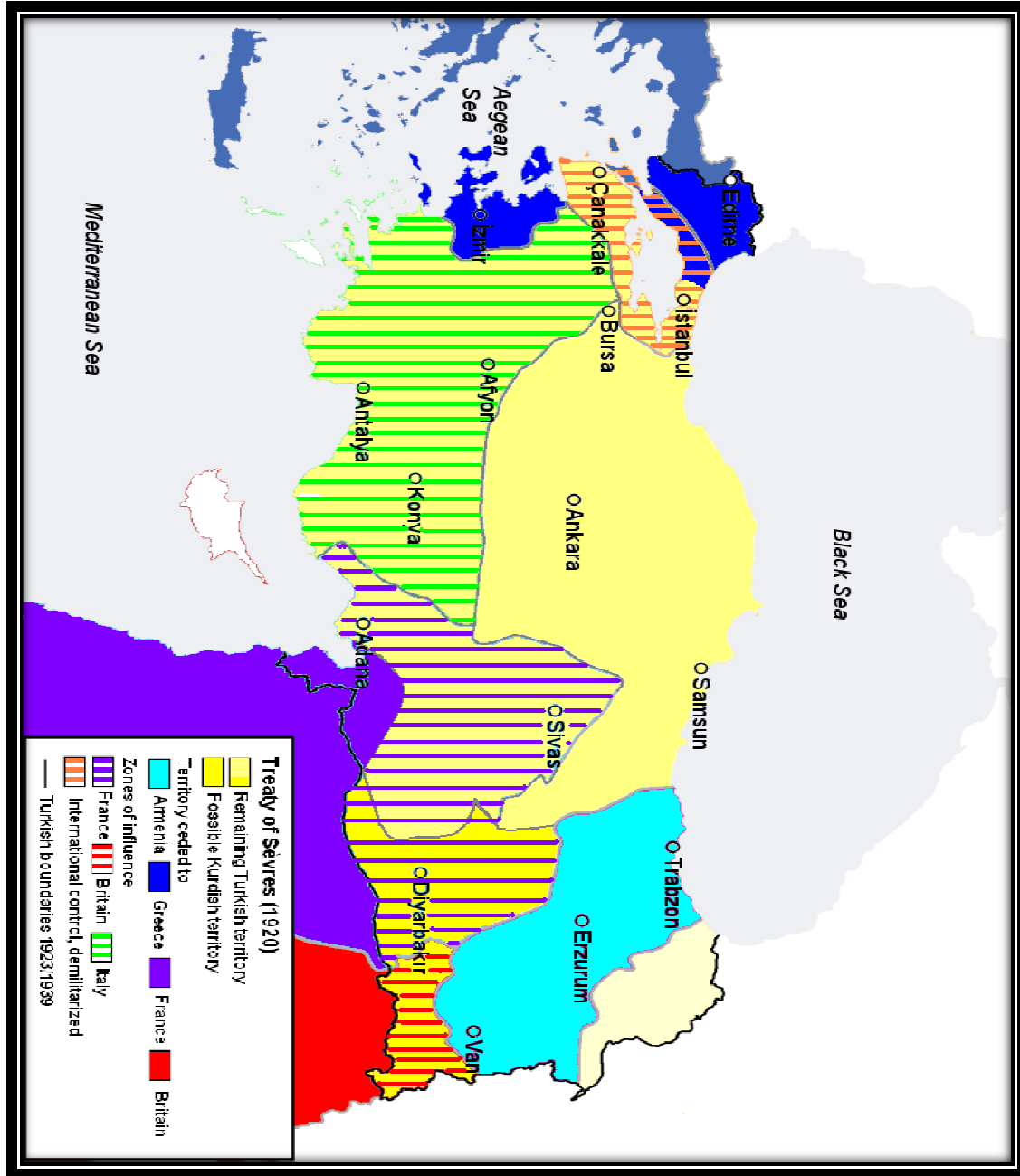
² محمد جمال باروت، وآخرون، مسألة أكراد سورية، الواقع- التاريخ- الأسطورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1) 2013 9 5-ص: 14-15.

³ محمد إحسان، كردستان ودوامة الحرب. (ط1)، لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر، 2000 . (29).

⁴ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص12.

⁵ إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص75.

الخريطة رقم (12): تركيا وفق معاهدة سيفر 1920 .Sèvres



"Treaty of severs", www.marefa.org/index.treaty_of_severs_,

المصدر: 05/08/2015.

ترجع بداية التحالف والتنسيق الكردي - التركي إلى المرحلة السلجوقية وتحديدا إلى عام 1071م، عندما قاتل الأكراد والأتراك السلاجقة جنبا إلى جنب في معركة ملاذكرد أو ذات الألفان التاريخية والتي امتدت إلى قرابة قرنين من الزمن، عندما تلاشت الدولة الأيوبية

وظهر بدلا عنها دولة المماليك في مصر وبلاد الشام، ولم يبق من الدولة الأيوبية سوى بعض إمارات كردية متفرقة وأسر حاكمة مثل: الأسرة السلارية في أذربيجان (320هـ-405هـ)، الحسوية في همذان (320هـ-405هـ)، الدولة المروانية الدوسكتية في كردستان الشمالية (350هـ-476هـ) أسرة بني عيار (380هـ-510هـ). أما في تركيا الحالية فقد قامت تسع إمارات كردية هي: إمارة الجزيرة- حيزان- بدليس- شيروان- صمصون- السويدية- البازوكيين- مرده سي- درسيم.

وفي بداية العهد العثماني تحالف الأكراد ثانية مع الأتراك العثمانيين عام 1400م قرب العمادية ضد المغول بقيادة تيمورلنك. وعندما بدأ الصدام العثماني- الصفوي، انحاز معظم الأكراد إلى الدولة العثمانية نتيجة مساعي العلامة الكردي الحكيم إدريس البتليسي، مما كان سببا في انتصار العثمانيين في معركة جالديران التاريخية.¹ و فور انتهاء هذه المعركة في 23 أوت 1514م بانتصار السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي انقسم الأكراد إلى قسمين:

1- قسم استولى عليه الصفويون، وأصبح خاضعا للدولة الصفوية.

2- القسم الثاني أصبح تابعا للدولة العثمانية، وهي القسم الأكبر.

من هنا يعتبر الأكراد المعاصرين، إن أول تقسيم تعرضت له كردستان في التاريخ يبدأ من معركة جالديران في 23 أوت 1514م والذي أقر رسميا عام 1639م بين عباس الثاني الصفوي والسلطان العثماني مراد الرابع.² أما التقسيم الثاني للجسد الكردستاني فقد تم بمقتضى اتفاقية سايكس-بيكو السرية لعام 1916م، والتي بموجبها أصبح جزأي كردستان الشرقي والجنوبي في كل من إيران والعراق تحت الهيمنة البريطانية فيما بقي الجزء الشمالي تحت سيطرة الحكومة التركية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وأصبح الجزء الغربي منها في سوريا تحت السيطرة الفرنسية.³

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 24.

² وليد حمدي، مرجع سابق، ص 297.

³ حامد شريف الحمداني، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق. بغداد: د.د. 97 2004 7 249.

كما حصلت روسيا على الجزء المتبقي من كردستان الشمالية الغربية، وهو الجزء الذي تنازلت روسيا عن معظمه لتركيا بمقتضى معاهدة برست- ليتوفسك لعام 1918م، كما تنازلت فرنسا عن منطقة ديار بكر الكردية لصالح تركيا بموجب اتفاقية وقعت بين الطرفين في أنقرة خلال شهر أكتوبر 1921.¹

ومن المعروف أنه طوال عهد الدولة العثمانية الطويل، لم يكن هناك ما يسمى بمشكلة كردية، نظرا لالتفاف الأكراد حول الراية الإسلامية التي كانت ترفعها الدولة العثمانية،² لكن برزت المشكلة الكردية المعاصرة للوجود مع تفكك الإمبراطورية العثمانية إلى الدويلات القومية التركية والعربية والأرمنية بعد عام 1918، فبدأ الأكراد بالتطلع لإقامة دولتهم القومية أيضا،³ لا سيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون لمبادئه "في حق الشعوب المقهورة في تقرير مصيرها"، وبالتالي شارك وفد كردي في مباحثات السلام بباريس عام 1919 حيث نصت المادة 62 من معاهدة سيفر 1920 (أنظر الملحق رقم 04) التي وقعها السلطان العثماني محمد السادس مع الحلفاء⁴ على "تعيين لجنة دولية تتولى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي برعاية عصبة الأمم في جنوب شرقي تركيا وفي المنطقة المحصورة من شرق نهر الفرات إلى حدود تركيا مع إيران".

وقد رفض مصطفى كمال باشا زعيم حركة التحرير الشعبية هذه المعاهدة التي تنص على تقسيم بلاد الأناضول إلى دويلات وإلحاق أراضيها بأرمينيا والأقطار العربية التي استقلت حديثا. ولذلك فقد توصل مصطفى كمال إلى اتفاق مع الزعماء الأكراد في المنطقة يقضي بتعاونهم معه في حرب الاستقلال (1918 - 1923) للتخلص من القوات الفرنسية

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص-ص 376-377.

² وليد رضو77 العرب والأترك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق 7 161.

³ tansfield, Gareth & Anderson, iam, **Les paramètres changeants d'un Etat kurde**, Paris : Institut Kurde de Paris, 2006, p 07.

⁴ d ration des Associations des travailleurs et des jeunes, **La Question kurde en Turquie: une Question de démocratie et d'égalité**, Paris: didif, 2010, p 03.

واليونانية التي كانت تحتل غرب الأناضول مقابل مشاركتهم للأتراك في الحكم.¹ تعاطف الأكراد مع الحركة الوطنية التركية بقيادة أتاتورك وقد شارك زعماء الأكراد في مؤتمري "أرضروم" و "سيواس" عام 1919، اللذان يعتبران بداية المقاومة الشعبية المنظمة للاحتلال الأجنبي، وقد وافق زعماء الأكراد هؤلاء على البيان الذي صدر في أعقاب هذين المؤتمرين: «بأن ولايات أرضروم، سيواس، ديار بكر، خربوط، وان وبتليس "مناطق تسكنها أغلبية كردية" هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، ولا يمكن فصلها لأي سبب كان وأن جميع العناصر المسلمة التي تسكن هذه المنطقة تجد نفسها تنحدر من أم وأب واحدتين».² ولكن معاهدة لوزان (أنظر الخريطة رقم (13) التي تظهر تركيا وفق معاهدة لوزان 1923) التي اعترفت بالحدود الدولية القائمة اليوم للجمهورية التركية عام 1923 لم تتضمن أية نصوص حول الأكراد وإن كانت قد نصّت على "رعاية تركيا لحقوق الأقليات الثقافية والدينية في الدولة التركية" مما أدى إلى تفسير معنى الأقليات دينياً كاليهود والنصارى والأرمن الذين أصبح لهم مدارسهم وصحفهم ومنشوراتهم، في حين اعتبر الأكراد "أتراكا جبليين" للتصل من منحهم الثقافية والاعتراف بهويتهم القومية.³

ثانياً: أسباب الأزمة الكردية في تركيا

إن القضية الكردية في الجمهورية التركية الحديثة هي مشكلة مزمنة،⁴ أسهما طرفيها بصورة مباشرة وغير مباشرة في استمرار هذه القضية وتصعيدها رغم تبدل الحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا، وهذا ما ساهم في استعصائها على الحل طوال عقود طويلة من الزمن.⁵

¹ إبراهيم الداوققي، مرجع سابق، ص301.

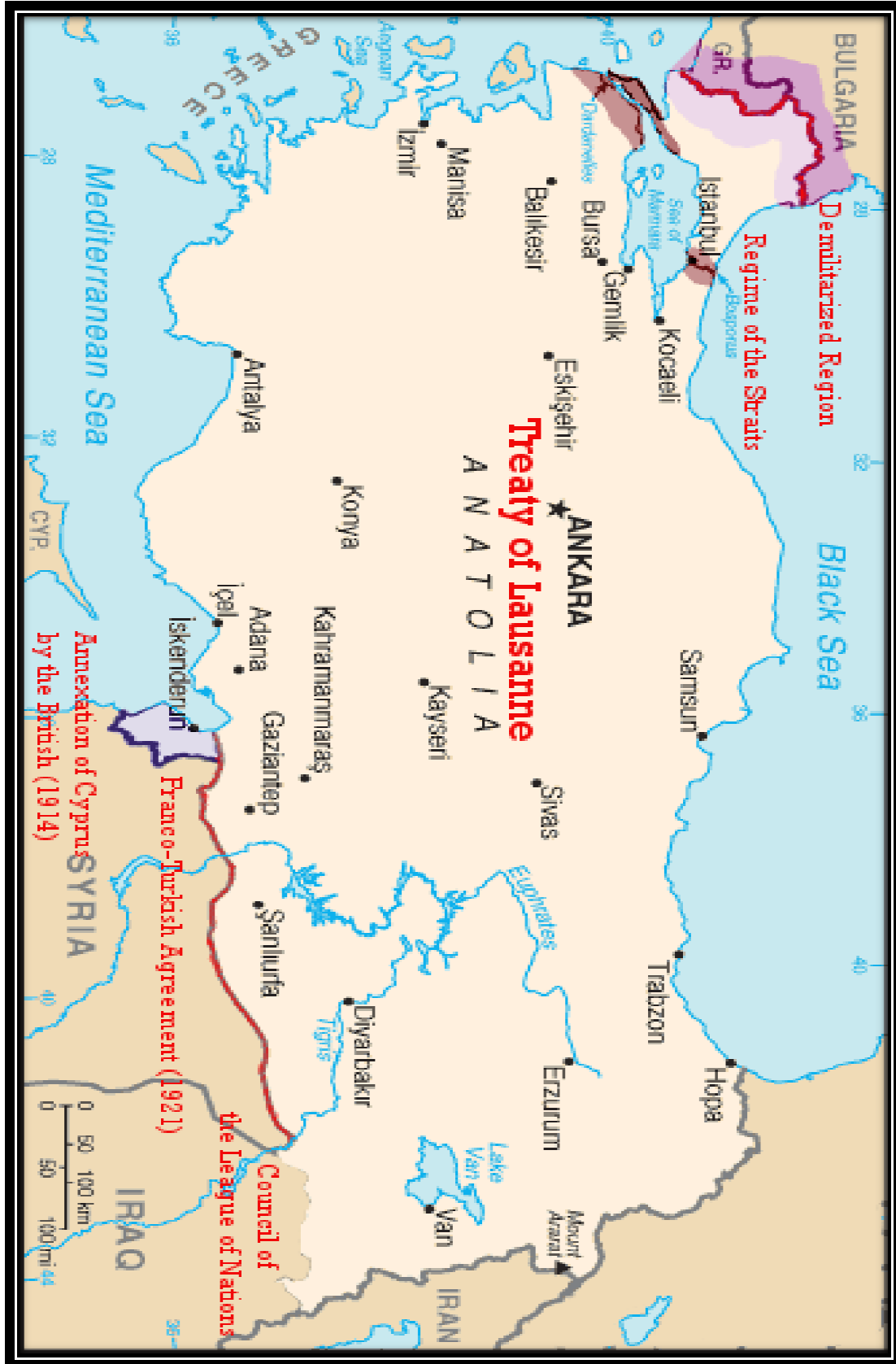
² وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق 1 3- ص161-162.

³ الداوققي، مرجع سابق، ص301.

⁴ Martti Ahtisaari et autres, " a Turquie dans l' urope", Deuxième rapport de la Commission Indépendante sur la Turquie, eptembre 2009, p 25.

⁵ أزهار عبد الله حسن الحيايالي، مرجع سابق، ص586.

الخريطة رقم (13): تركيا وفق معاهدة لوزان 1923.



المصدر: 05/08/2015، معاهدة لوزان/ www.marefa.org/index، "Treaty of ausanne"

وقد بدأت ملامحها مع مرحلة معاهدة لوزان (24 يوليو 1923)¹ التي مثلت ما يمكن نعتة بالحدث المأساوي في تاريخ النضال الكردي في سبيل الاستقلال،² وخرجت إلى الواقع مع استهلال تركيا العلمانية بقيادة أتاتورك مشوارها السياسي بتهميش حقوق الأقليات، إذ جاء الدستور التركي خالياً من أي ذكر لحقوق أو امتيازات الأقليات غير التركية.³

وقد أوقف مصطفى كمال الإجراءات التخريبية المعادية للإسلام. الإجراءات التي اتخذها ضد الأكراد وعلى رأسها إنكاره حقوقهم القومية واللغوية،⁴ ففي اليوم الذي ألغى فيه أتاتورك الخلافة في تركيا في 03 مارس 1924م، وقّع مرسوم يحظر التعليم أو النشر أو التخاطب باللغة الكردية أو استخدام مفرداتها.⁵ واتهم أتاتورك الأكراد بأنهم رجعيون وعثمانيون، فقد رسم خطة متكاملة لتفويض دعائم الهوية الكردية، لم تطل اللغة والذاكرة فحسب، بل حتى الأعراف والتقاليد. وفي خطوة ثقافية وسياسية وفكرية مهمة، أعلن (معهد تاريخ تركيا) الذي أنشأه مصطفى كمال في الثلاثينات، أن الأكراد لا وجود لهم، وإنما هم مثلهم مثل الأتراك تماماً عرق من أصل طوراني، قدموا منذ خمسة آلاف سنة من آسيا الوسطى، ولئن كانوا يتكلمون برطانية، فما هي إلا مزيج من التركية القديمة والفارسية والعربية والأرمنية بسبب بقائهم الطويل في تلك الجبال المنيعه، لقد نسوا في النهاية لغتهم الأم، و وقعوا تحت تأثير جيرانهم الفرس. وفي هذا السياق جرى اعتبار الكردية مجرد لهجة تركية منحطة، تم على هذا الأساس حظر التخاطب بها. وعلى الصعيد الدستوري فقد نصت المادة الثانية من دستور 1924 بأن لغة الدولة هي التركية.⁶

¹ Henri Bar ey, " es Occidentaux apportent un soutien mesur aux Kurdes", **confluences méditerranée**, N° 34, t 2000, p41.

² محمد إحسان، مرجع سابق، ص29.

³ محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى. (ط1)، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2005 ص239.

⁴ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص68.

⁵ الهزايمة، مرجع سابق، ص240.

⁶ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-75-76.

ولم تعترف الجمهورية التركية بوجود العنصر الكردي، بل أطلقت على الأكراد اسم أتراك الجبال¹ الذين نسوا لغتهم التركية.² وقد أعلن عصمت إينونو أنه: «يحق للأمة التركية وحدها أن تطالب بالحقوق العرقية والجنسية في هذه البلاد، أما العناصر الأخرى فإنها لا تمتلك هذا الحق».³ كما قام أتاتورك بتهجير الأكراد من مناطقهم بغية خلق واقع ديموغرافي جديد، ومن أمثلة ذلك قيام السلطات العسكرية التركية في عامي 1926م و1927م، بإجلاء حوالي مليون شخص من الأكراد إلى برّ الأناضول بعدما كانوا يقيمون في القسم التركي من أرمينيا، ولم يكتف الأتراك بهذا، حيث دمروا مدنهم وقراهم.⁴

وتواصل قمع وطمس الهوية الكردية بعد أتاتورك و إينونو، حيث أعلنت لجنة الوحدة الوطنية التركية والتي قامت بانقلاب عام 1960، على الحزب الديمقراطي ما يلي: «إن الأكراد والأتراك هم من عرق ودم واحد، وإن اللجنة تستعد لإصدار قانون يعاقب كل من يطلق تسمية الأكراد على سكان المنطقة الشرقية».

وفي مارس 1971، قضى التدخل العسكري على المجموعات السياسية والثقافية الكردية التي أخذت تتكاثر، وفي الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كنعان إيفرين أكد على أن الدولة لا تتوي أن تقبل إطلاقاً بأي تعبير عن الحركة أو الهوية الكردية بأي شكل من الأشكال.⁵ وهذا ما أكد عليه دستور 1982 في مادتيه 26 و 28، حيث منع استخدام اللغات غير التركية في شتى مناحي الحياة العامة.⁶ ورغم وصول تورغوت أوزال إلى قصر تشانكايا (القصر الجمهوري) كرئيس للجمهورية حتى سنة 1993، فقد ظلت المشكلة الكردية تراوح مكانها في عقد الثمانينات.

¹ باسيل نيكيتين، مرجع سابق، ص-ص30-31.

² محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص239.

³ وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق 9 1612.

⁴ نيكيتين، مرجع سابق، ص33.

⁵ رضوان، مرجع سابق 1 1621.

⁶ una Kara us, ‘‘ analyse du problème urde Turquie: le r le du p dan la reconnaissance de la question urde’’, (mémoire présenté comme exigence partielle a la maitrise en science politique, universit du u bec a Montr al, 2010), p56.

كما ساهم بقاء المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا في أقصى درجات الإهمال، من حيث التنمية الاقتصادية، بالمقارنة مع الولايات التركية الأخرى، بشكل كبير في تعميق الأزمة الكردية في تركيا، حيث لا يتجاوز دخل الفرد الكردي في تلك المنطقة 40% من المعدل القومي للفرد التركي. ورغم أن تركيا حققت في السنوات الماضية خطوات كبيرة في الإنتاج الصناعي، فلا تزال الصناعة تكاد تكون معدومة في مناطق ديار بكر والمناطق الكردية الأخرى. بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه مناطق كردستان تركيا، فإن تخلفا اجتماعيا يظهر في المستويات المتدنية في جنوب شرق الأناضول، بالمقارنة مع المناطق التركية الأخرى، صحيح أن العوامل التي سببت تخلف كردستان الشمالية كثيرة ومعقدة، لكن المصالح المترسخة للزعامات التقليدية عامل طاغ في ذلك. بالإضافة إلى استمرار قيام الأحزاب السياسية بمحاولة كسب الأصوات في هذه المناطق بالعمل من خلال الأغوات والزعامات التقليدية والتي ساهمت أيضا إلى حد كبير في ديمومة التخلف الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الكردية.¹

وإضافة إلى هذه الأسباب كلها، تعتبر نظرة تركيا إلى القضية الكردية سببا آخر في نشأة الأزمة الكردية في تركيا. إذ تعتبر تركيا القضية الكردية هي مسألة تطويرية، وتعتمد على مقولة رئيسة مفادها أن الأكراد هم تكوين غير مستقر، وقابل للاندراج وسياقات عرقية وإثنية وسياسية أخرى، وليس لديهم تجربة دولية أو منوال كردي معروف أو قابل للإحياء والتأثير، هذا إلى جانب بقائهم خارج السلطة التركية منذ فترات زمنية بعيدة. وبسبب هذه الصورة التي كونتها تركيا عن أكرادها، بقيت القضية الكردية مستعصية لم تستطع تركيا حلها، وهذا ما دفعها إلى طرح المبادرات من أجل التوصل إلى تسويات بحثا عن الاستقرار كوجه داخلي لاستراتيجيات "العمق الإستراتيجي" التي تشكل الإطار الفكري والإيديولوجي لسياسة تركيا الخارجية.²

¹ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق -ص161-162.

² عقيل محفوض، مرجع سابق، صص17-18.

والعمق الاستراتيجي، مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال وبين المدن الكبرى ومناطق النقل السكاني والصناعي للدولة، يكمن المعيار الأساسي للمناطق التي تشكل عمقا استراتيجيا في مدى مقدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من تلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب. إلا أن وزير الخارجية التركية السابق أحمد داود أوغلو يحاول أقلمته واستثماره في ميدان العلوم السياسية، وبالتحديد في علاقات بلاده الدولية، من خلال رصد مظاهر هذا العمق الذي تتمتع به تركيا، ساعيا إلى إخراجها من حالة الطرفية الهامشية، التي عاشتها خلال الحرب الباردة ونقلها إلى مصاف بلد مركزي، فاعل ومبادر، ويقوم بأدوار محورية ومؤثر في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.¹

لقد ارتكزت عقيدة العمق الإستراتيجي التي قدمها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو على القواعد الآتية:

- حتمية انفتاح تركيا على جيرانها من 212 تقوية موقعها الإقليمي والدولي وإلغاء جميع المشاكل مع محيطها الإقليمي.
- استبدال طموحات تركيا من موقع القوة المركزية إلى موقع القوة الشاملة، مستفيدة من موقعها الجيو- استراتيجي الفريد ومن تراثها العثماني، من 212 تحقيق هذه القفزة النوعية في العقد المقبل.
- ضرورة استبدال تركيا من مواردها وقدراتها الجيو - استراتيجية من 212 تغيير توجهاتها الأمنية واستبدالها بتوجهات اقتصادية، وهذا ما يعني نزع الطابع الأمني عن الخيارات المعتمدة في السياسة الخارجية.
- يتوجب أن تعمل تركيا على تقوية علاقاتها وتبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران وسوريا والسعودية. واعتبر أوغلو أن "تركيا هي بحاجة إلى الطاقة الإيرانية" وأن ذلك يمثل امتدادا طبيعيا لمصالحها الوطنية.

¹ سمية حوادسي، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014) 2 692.

- ضرورة ارتكاز دور تركيا المستقبلي على الاضطلاع بدور الوسيط من 213 حلّ الصراعات الدولية وخصوصا الصراعات القائمة في الشرق الأوسط.¹
- وترجع الأستاذة أزهار الحياتي أسباب المشكلة الكردية المستعصية بتركيا إلى جملة من المحددات التي -حسبها- أسهمت في تطورها وتضاعفها أبرزها:
- 1- اعتماد الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1923 سياسة فرض الاندماج القسري في الهوية القومية التركية وتجاهل التمايزات والخصوصيات الثقافية والإثنية المتعددة، وذلك من خلال اغتيال الزعامات الكردية المناهضة لها، واعتماد سياسة الإبادة الجماعية، وإجلاء السكان الأكراد من المناطق التي يشكلون الأغلبية فيها.
 - 2- التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تنتم به المناطق التركية ذات الأكثرية الكردية.
 - 3- إن القيادات الكردية هي الأخرى تعد محددًا داعمًا لاستمرار المسألة الكردية، حيث انجرفت إلى الصدام المسلح مع السلطة، وهو ما دفع بالسلطات التركية إلى اتخاذ إجراءات قسرية للحد من العمليات الكردية المسلحة.
 - 4- ساهمت سياسات الدول الكبرى في تعميق المشكلة الكردية واستمرارها، من خلال توجيه سلوك القوميات والطوائف المختلفة بعضها ضد بعض مستغلة الفوارق والتمايزات العرقية.
- وبالتالي، وحسب هذه المحددات، تعتبر عامل دعم في إدامة الخلاف ليكون معضلة حية ما إن تهدأ فترة حتى تتفجر مرة أخرى، لتفرز بدورها مجموعة من التدايعات على الساحة التركية والكردية على السواء.²
- وعن تقديرات ورأي السكان في تركيا بخصوص أسباب الأزمة الكردية في تركيا، أظهرت نتائج استطلاع رأي أجري في الفترة 22-23 أغسطس 2009 23,1% من

¹ مازن خليل إبراهيم، "المتغيرات السياسية في العلاقات التركية الإسرائيلية للفترة من 2002-2013 وأثرها على القضية الفلسطينية"³ مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (49)، صيف 2013 ص 03.

² أزهار عبد الله حسن الحياتي، مرجع سابق، ص-ص: 587-590.

الأترك يعتقد أن أهم أسباب الأزمة الكردية هي مشكلات اجتماعية - اقتصادية، فيما رأى 14,1% منهم أسبابها قوى خارجية، ويعتقد 11,6% أن العامل الأهم هو السياسات الحكومية. (أنظر الجدول رقم 07).

الجدول رقم (07): تقديرات السكان في تركيا بخصوص أسباب الأزمة الكردية في تركيا، بحسب نتائج استطلاع رأي أجري في الفترة 22-23 أغسطس 2009.

ما هو السبب الأهم في الأزمة الكردية في تركيا؟		
النسبة (%)	أسباب القضية الكردية	
23,1	أسباب اقتصادية واجتماعية	1
16,4	ليست مشكلة جدية	2
14,1	قوى خارجية	3
13	الجريمة	4
12,3	حزب العمال الكردستاني (PKK)	5
11,6	سياسات الدولة	6
08,1	القومية الكردية	7
01,4	أسباب أخرى	8

المصدر: عقيل محفوض، مرجع سابق، ص74.

وإذا ما اعتمدنا التصنيف العرقي (القومي) بين الأترك والأكراد في رصد الإجابات عن السؤال نفسه، فإنه تظهر لنا فروق نسبية في اتجاهات الرأي بالنسبة للقضية، وخاصة في بعض المفردات الخلافية مثل "دور القوى الخارجية"، إذ وجدها 16,2% من الأترك سببا في القضية الكردية، فيما انخفضت النسبة مع الأكراد إلى 5,6%. وأرجع 14,5% من الأترك

السبب إلى حزب العمال الكردستاني، فيما انخفضت النسبة إلى 3,3% لدى أكراد تركيا.¹ (أنظر الجدول رقم 08).

الجدول رقم (08):

تقديرات السكان بشأن أسباب القضية الكردية في تركيا - بحسب القومية.

ما هو السبب الأهم للقضية الكردية في تركيا؟ (بحسب العرقية)			
الأكراد (%)	الأتراك (%)	أسباب القضية الكردية	
27,2	22	أسباب اقتصادية واجتماعية	1
3,8	19,6	ليست مشكلة جدية	2
5,6	16,2	قوى خارجية	3
28	9,2	الجريمة	4
3,3	14,5	حزب العمال الكردستاني (PKK)	5
18,2	10	سياسات الدولة	6
10,9	7,4	القومية الكردية	7
2,5	1,1	أسباب أخرى	8

المصدر: عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص76.

الحركات العرقية الكردية في تركيا

إن الشعور بالانتماء لشعب مختلف والإدراك بالكردية وكردستان قديم جدا عند الأكراد.² وتعتبر المجموعة العرقية الكردية أكبر أمة بالعالم من غير دولة،³ وبالرغم من إدراكهم

¹ نقلا عن: عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص74-75.

² una ara us, Op.cit, p 57.

³ d ration des Associations des travailleurs et des jeunes, Op.cit, p 01.

لأكثر من ألف سنة أنهم شعب وجماعة متميزة تختلف تماما عن جيرانهم العرب والفرس والأتراك، إلا أن الأكراد تأخروا في تطوير حركة عرقية قوية، وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- ١ - جغرافية والتي تتمثل في العزلة الجغرافية التي كانوا يعيشونها.¹
 - ٢ - ودينية لأن السلطان العثماني ظل لدى غالبية الأكراد الساحقة هو الخليفة والسلطان المسلم الذي تجب طاعته والولاء له، وهو ولاء روعي ديني ترسخ على امتداد الإمبراطورية العثمانية.²
 - ٣ - وسياسية من خلال تقسيم الكرد لأزيد من خمس قرون بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، كما قسموا في السبعين سنة الأخيرة بين سوريا والعراق وتركيا وإيران.³
- إنّ الحركات العرقية الكردية في تركيا لم تكن وليدة القرن العشرين، ذلك بأنه قد ظهر العديد من الحركات العرقية الكردية الانفصالية داخل تركيا خلال القرن التاسع عشر، بل وثمة حركة كردية انفصالية ظهرت في كردستان التركية في أواخر القرن الثامن عشر، وهي الحركة التي تزعمها عبد الرحمن باشا بابان والتي قامت بانتفاضة خلال الفترة (1877م-1912م).⁴
- لقد شكّل أكراد تركيا نوعا من "مركزية عرقية" في المجال الكردي للمنطقة والشتات، وذلك لعدة أسباب لعل من أبرزها: دورهم التاريخي وثقلهم الديمغرافي واتصالهم النشط بمناطق الهجرة والشتات، وتكوينهم جمعيات وجماعات ضغط وإمداد، كان لها تأثير كبير في الحركة الكردية في تركيا. كما كانت لهم شبكات تنظيم وتعبئة وعمل عسكرية تعتمد على المجال الكردي خارج تركيا، وثمة عوامل أخرى تجعل القضية الكردية في تركيا تحظى باهتمام كبير بسبب تأثيرها المحتمل في السياسات والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية والأطلسية.⁵

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 11.

² وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 25.

³ باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

⁴ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 380.

⁵ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 17-18.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين اثنين:

أولاً: الحركات العرقية الكردية إبان الحكم العثماني

ثانياً: الحركات العرقية الكردية إبان الجمهورية التركية

أولاً: الحركات العرقية الكردية إبان الحكم العثماني

1- انتفاضة مير محمد (1812-1836): تمكن مير محمد حاكم راوندوز من تأسيس قوة مسلحة، سيطر من خلالها على العديد من المناطق التي ضمها إلى مقاطعته (مقاطعة راوندوز). ومع مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر بسط سلطته على مناطق واسعة من الموصل إلى الحدود الإيرانية. لكن سرعان ما استسلم أمام ضربات جيش السلطان العثماني آنذاك وذلك في أواخر سنة 1836م.¹

2- ثورة بدرخان (1830-1847): هدفت هذه الثورة إلى تحرير كردستان من الدولتين العثمانية والقاجارية (الإيرانية)، فقام حاكم بوتان بالانتفاضة وتأسيس كونفدرالية كردية هناك استمرت من عام 1830 إلى عام 1845. فبادر العثمانيون في سنة 1847 إلى إزاحة وإسقاط الأمير بدرخان وإقامة إدارة عثمانية هناك، حيث نفي إلى جزيرة كريت وتوفي بعد ذلك في دمشق عام 1868.

3- انتفاضة نور الله بك (1847): وفي عام 1847 وقعت انتفاضة عارمة قادها نور الله بك إلى جانب الأمير بدرخان من منطقة جبال هكاري (جنوب شرق تركيا حالياً)، إذ تمكن العثمانيون بعد ذلك من القبض على نور الله بك، ونفي بدرخان إلى جزيرة كريت.

4- ثورة الشيخ عبید الله النهيري (1878-1881): وتمكن الشيخ عبید الله ابن الشيخ طاهر وهو من أهالي القرى الواقعة جنوب بحيرة وان (جنوب شرق تركيا حالياً) من قيادة انتفاضة أخرى عام 1880، وأطلق على نفسه اسم ملك كردستان وقاد عمليات

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 381.

واسعة من تركيا إلى بلاد فارس. وتفرقت قواته بعد ذلك بسبب النزاعات العشائرية،¹ وتمكنت القوات العثمانية من إلقاء القبض على الشيخ عبيد الله وسحق ثورته عام 1881 ونفيه مع أسرته إلى مكة المكرمة.²

وغداة الانقلاب على الخليفة العثمانية عبد الحميد الثاني سنة 1908 الذي قاده جمعية الاتحاد والترقي، وتتكورها للرابطة الإسلامية التي تجمع الشعوب العثمانية ومحاولاتها لتتريك القوميات الأخرى غير التركية مثل العرب والأكراد،³ أسس الأكراد أول جمعية سياسية كردية كبيرة في إسطنبول تحت اسم: معية تعال وترقي الكرد، وكان من أبرز مؤسسيها الأمير أمين عالي بدرخان، الفريق شريف باشا، السيد عبد القادر نجل الشيخ عبيد الله النهيري وقد لجأت هذه الجمعية إلى العمل السري وكانت تطالب بالاستقلال لكردستان.⁴

كان معظم الأكراد ينظرون إلى جماعة تركيا الفتاة (الاتحاد والترقي) على أنهم ثوريون ملحدون، وبسبب تعصبهم إزاء القوميات الأخرى قام الأكراد بتأسيس أول جمعية كردية باسم "كردستان تعالي وترقي جمعيتي" في العاصمة اسطنبول وأصدروا جريدة باسم "كردستان" إثر نجاح انقلاب سنة 1908.⁵

وفي سنة 1913 أصبحت منطقتا وان و أرضروم التركيتان مركزا للحركة الكردية في جنوب شرق الأناضول، ففيها بدأ أنصار الزعيم الكردي عبد الرزاق والشيخ طه وغيرهما من القادة الكرد بدعاية قوية معادية للأتراك الاتحاديين، وطالب البدرخانيون وأنصارهم بكردستان مستقلة وبدعم سياسي ومادي من روسيا.

لكن الخلاف على زعامة الإمارة المرتقبة حال دون التفكير بتنظيم ثورة شاملة. وبصورة عامة، بلغت الحركة في الدولة العثمانية ذروتها عام 1913-1914، من خلال مدّ "جمعية كردستان" العشائر بالسلاح وممارستها الدعاية في تركيا وخارجها، وإصدارها من فرنسا مجلة

¹ وليد حمدي، مرجع سابق، ص-ص 297-298.

² أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 384.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 27.

⁴ نفس المصدر الأنف الذكر، ص 32.

⁵ محمد إحسان، مرجع سابق، ص 25.

مشروتيث -أي الدستور-¹ كان برنامج القوميين الكرد في جمعية كردستان خلال هذه الفترة على الشكل التالي:

- 1- حكم إداري ذاتي لكردستان.
 - 2- تقليص جباية الضرائب وتنظيمها.
 - 3- تأسيس جيش كردي محلي.
 - 4- التعليم باللغة الكردية.
 - 5- أن يكون جميع الموظفين والضباط العاملين في كردستان من الكرد.
- وبسبب محاولات بعض الأكراد التنسيق مع روسيا، قامت حكومة الاتحاد والترقي في عامي 1915-1916 تهجير حوالي 700 ألف كردي من المناطق الكردية المحاذية للحدود الروسية إلى داخل غرب الأناضول.

وبعد دخول جيوش الحلفاء معظم أنحاء تركيا، تشكلت في إسطنبول جمعية كردية باسم جمعية تعالي الكرد، وأخذت تنشط في المناطق الشرقية والجنوبية وتدعو إلى قيام كيان كردي مستقل في المناطق التي يكثر فيها الأكراد بدعم مباشر من بريطانيا.² وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) انهارت الإمبراطورية العثمانية، وتناحست دول الحلفاء ممتلكاتها وأعيد رسم خارطة المنطقة من جديد بصورة تخدم مصالح الاستعمار وليس مصالح شعوب المنطقة، كما جرى بالنسبة للأمة العربية والأمة الكردية، لكن الفرق بينهما هو أن عددا من الدول تأسست في الوطن العربي بينما لم تتأسس أي دولة في أي جزء من كردستان بل ألحق الاستعمار كل جزء منها بدولة من دول المنطقة بالصد من إرادة شعب كردستان.³ وهذا ما دفع بعد انهيار الدولة العثمانية سنة 1918، وبينما كانت الحركة الوطنية التركية بقيادة الجنرال مصطفى كمال تعبئ طاقتها ببدء ما يسمى حرب التحرير، ببعض الزعماء الأكراد للتعاون مع الإنكليز ضد الحركة الوطنية التركية. لقد لعب الإنكليز

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص34.

² نفس المصدر الآنف الذكر، ص-ص35-38.

³ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية. (ج2) 8 (ط2)، بيروت: كاوا للثقافة الكردية، 1997 ص13.

دورا بارزا و واضحا في إثارة الأكراد ضد الحركة التحريرية التركية. وكان أول تمرد كردي كبير بعد انهيار الدولة العثمانية قد جرى في مدينة ملاطية سنة 1919م بتخطيط وتنسيق ضابط المخابرات الإنكليزي نوثيل.

لقد استفاد مصطفى كمال من تناقضات مصالح الدول الاستعمارية فرفض الاعتراف باتفاقية سيفر èvre التي وقعتها حكومة السلطان العثماني محمد السادس في 1920/08/10 والتي تنص على تقسيم تركيا إلى ثلاث دول: تركية وكردية وأرمنية.¹ وقد جاءت هذه المعاهدة (معاهدة سيفر èvre) مشجعة لآمال الأكراد، حيث نصّت المواد الثلاث منها والمتعلقة بالأكراد على ما يلي:

المادة (62)

تتألف اللجنة المقيمة في القسطنطينية من ثلاثة أعضاء ترشحهم رسميا حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وخلال الأشهر الستة التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية، تقدم اللجنة خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال سورية والعراق كما ثبت في الفقرات 27 و 11 و 02 و 03.2 وإذا ما أخفقت اللجنة في الوصول إلى قرار إجماعي حول أي مسألة من المسائل، يقوم كل عضو من أعضائها بطرح المسألة على حكومته. وسوف يتضمن المشروع ضمانا تاما لحماية الأشوريين والكلدانيين وغيرهما من الأقليات القومية والعرقية في هذه المنطقة. وتحقيقا لهذا الغرض ستقوم لجنة تشمل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإيران والأكراد بزيارة هذه المنطقة للتحري وإقرار الإصلاحات -إذا ما وجد منها شيء- التي يمكن اتخاذها على الحدود

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص58.

² نقلا عن: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكردية. (ج1): (ط2)، بيروت: كاوا للثقافة الكردية،

التركية، حسب شروط الاتفاقية المتعلقة بالحدود الفاصلة بين تركيا وإيران.

المادة (63)

توافق الحكومة التركية بهذا على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة من قبل اللجنتين المذكورتين في المادة (62)، وذلك في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرار للحكومات المذكورة.

المادة (64)

وإذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية، أن تقدم الأكراد القاطنون في المنطقة التي حددها المادة (62) إلى عصبة الأمم، قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم أن هؤلاء السكان أكفاء للعيشة حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا. وإذا ما تم تخلي تركيا عن هذه الحقوق فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام أكراد الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية.¹

ومع وقوف أكراد تركيا إلى جانب الحركة التحريرية التي قادها مصطفى كمال ضد الحلفاء، أكد الأخير في مؤتمره الصحفي الذي عقده في إزميت بمناسبة تحرير أزمير ليلة 17/16 يناير 1923م، أي قبل إعلان الجمهورية: «لا تؤلف المسألة الكردية بالنسبة لنا - نحن الأتراك- مشكلة تضر بمصالحنا.....ولذلك إذا أردنا رسم خط فاصل بين الأكراد

¹ "تصوص المواد الثلاث المتعلقة بالأكراد في معاهدة سيفر (sèvres) في 10 أغسطس 1920" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/mol01.doc_cvt.htm، تاريخ تصفح

الموقع: 2015/08/05.

والأتراك، فإننا بذلك نمحو تركيا والأتراك من الوجود... وفي هذه الحالة فإن اللواء الذي يشكل فيه الأكراد الأكثرية سيمنح الحكم الذاتي».¹

لكن هذا على عكس ما تفاوض عليه الجنرال مصطفى كمال عبر معاهدة لوزان 1923، حيث أقنع الحلفاء ليس على شطب فكرة انفصال الأكراد عن تركيا بل شطبوا أي ذكر استقلال كردي أو حتى للحكم الذاتي.² وبذلك أتت معاهدة لوزان 23 يناير 1923 ناقصة وغير عادلة بالنسبة لأكراد تركيا، وعلى عكس ما ذهبت إليه من قبل معاهدة سيفر الموقعة بين الحلفاء والأتراك في 10 أغسطس 1920³ التي لم يتم التصديق عليها وحلت محلها معاهدة لوزان 1923م في محاولة لترضية الأتراك على حساب الكرد إذ كانت روسيا والولايات المتحدة تقفان إلى جانبها، الأولى في محاولة لإجهاض المخططات الأوروبية ضد الثورة البلشفية بالتحالف مع الجنرال مصطفى كمال، والثانية في محاولة لإرضاء تركيا للحصول على حصة في شركة النفط التركية.⁴

ثانياً: الحركات العرقية الكردية إبان الجمهورية التركية

تعدّ لحظة التفكك العثماني - التأسيس الجمهوري ملتبسةً إلى حدّ كبير، وثمة قدر كبير من الغموض يحيط بتطوراتها، وخاصة في الجانب الكردي منها، إذ تحولت مسألة الكرد من مسار كيانيّ واستقلاليّ - وفق ما تضمّنته اتفاقية سيفر 1920 - إلى شأن داخليّ تركي وفق اتفاقية لوزان 1923، ومن حركة قومية لها الحق في تقرير المصير، إلى أزمة داخلية تولّت الدولة التركية التعامل معها في ظل غياب العوامل الدولية التي سبق أن شجّعت الكرد على إقامة دولتهم في أجزاء الأناضول.⁵

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العثماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-ص 74-75.

² نفس المصدر الأنف الذكر، ص 58.

³ باسيل نيكتين، مرجع سابق، ص 190.

⁴ وليد حمدي، مرجع سابق، ص 301.

⁵ عقيل محفوض، مرجع سابق ص 15.

لقد أدى انقلاب الأتراك على الأكراد وإتباعهم لسياسة التهجير الجماعي والإبادة في حق الأكراد بُغية فرض سياسة التتريك،¹ والطورانية واضطهاد باقي القوميات من غير الأتراك،² إلى اندلاع ثورات الأكراد ضد الجمهورية التركية الجديدة. فبعدما كان الأتراك أقلية في الدولة العثمانية، أصبحوا بعد قيام الجمهورية عام 1923م الأغلبية وذلك بعد تقلص عدد الأرمن كثيرا نتيجة الحروب والتهجير القسري، بالإضافة إلى هجرة مليون ونصف المليون يوناني من تركيا إلى اليونان مقابل عودة سبعين ألف مسلم تركي منها. ودائما في إطار تحقيق التجانس داخل الجمهورية الوليدة، اتبعت تركيا سياسة تشجيع هجرة الأتراك من جهات العالم المختلفة إليها خاصة من بلاد البلقان.³

ولكن الأكراد لم يركنوا إلى الوضع الجديد، وحاولوا تغييره بمختلف الوسائل. لقد ثار الأكراد من أجل أهدافهم 18 مرة إبان حكم مصطفى كمال أتاتورك، وتعتبر انتفاضات وثورات الشيخ سعيد البيراني عام 1925 وانتفاضة آغري سنة 1930م وثورة درسيم (تونجلي) عام 1937 أهم الحركات العرقية الكردية عقب قيام الجمهورية التركية.⁴

- من سنة 1923 إلى سنة 1940:

عرفت الفترة الممتدة من 1925 إلى 1938 ما يربو عن ثلاثين ثورة كردية. وفي هذه

الفترة

شهدت العلاقات بين الأكراد والحكومة المركزية حالة توتر وعدم استقرار بسبب سياسة الدولة المنتهجة تجاه الأكراد والإيديولوجية الكمالية المهيمنة على جميع مناحي الحياة في تركيا. وتعتبر ثورات الشيخ سعيد و آغري و درسيم أكثر الثورات الكردية أثرا في تاريخ جنوب شرق الأناضول.⁵

¹ أحمد تاج الدين، مرجع سابق ص 06.

² حمدي، مرجع سابق، ص 299.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 10.

⁴ محفوظ، مرجع سابق ص 15.

⁵ una ara us, Op.cit, p51.

أ- ثورة الشيخ سعيد البيراني (1925): اندلعت في منطقة (كنج) في شهر فبراير 1925¹. وتمثل ثورة الشيخ سعيد البيراني العالم الديني أبرز الثورات الكردية التي شهدتها كردستان تركيا خلال القرن العشرين،² وأول ثورة كردية قامت بعد إعلان الجمهورية عام 1923 وذلك تحت شعار "إعلان الجهاد ضد الإدارة التركية الكافرة والقضاء على الجمهورية".³ وكانت هذه الثورة تجمع بين الصفتين الدينية والقومية. فقد كانت إلى حد كبير ثورة ضد النزعات العلمانية المضادة للإسلام التي تبناها النظام الجديد مثلما كانت أولى النشاطات القومية.⁴ وانتشرت الثورة بسرعة لتمتد إلى الولايات الجنوبية الشرقية التركية من كردستان في كنج، موش، أرغانه، درسيم، ديار بكر، ماردين، أورفه، سيورك، سيجرت، تبليس، وان، كيكي، كينيس وكازاس الواقعة في أرضروم وهكاري. تمكنت القوات التركية في 15 أبريل 1925 من قمع انتفاضة الشيخ سعيد والقبض على الشيخ قائد انتفاضة كردستان مع عدد من الشيوخ ومؤيديه،⁵ وكان الشيخ سعيد من بين الذين أُعدموا في الساحة الكبيرة في ديار بكر في 25 أبريل 1925 مع 52 من رفاقه. ودمرت في هذه الثورة 200 قرية،⁶ وقُتل أكثر من 15 ألف مدني.⁷

ويعد القضاء على هذه الثورة، لخص عصمت إينونو صديق أتاتورك الحميم وخلفه، ببلاغة الموقف الرسمي في سنة 1925 بقوله: «نحن بصراحة قوميون... والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد. وليس للعناصر الأخرى أي نوع من التأثير في وجه الأغلبية التركية.

¹ وليد حمدي، مرجع سابق، ص 357.

² أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 384.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 82.

⁴ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق 4 203.

⁵ حمدي، مرجع سابق، ص 358 و 362.

⁶ سمير ناكري، مرجع سابق 2 963.

⁷ Philippe Boulanger, **Géopolitique des Kurdes**. Paris : Ilipses éditions Mar eting, 2006, p44.

يجب أن نعمل على تترك أرضنا بأي ثمن، وسنمحق أولئك الذين يعارضون الأتراك أو النزعة التركية»¹.

ب- **انتفاضة آغري عام 1930م:** لم يكن الهدوء الذي نعمت به تركيا من عام 1925 إلى عام 1930 إلا هدوءاً ظاهراً، ففي ربيع 1927م عقد مؤتمر انبثقت عنه فكرة تأسيس اللجنة الوطنية الكردية خويبون* التي أقسم أعضاؤها على استمرار الكفاح في سبيل تحرير كردستان تركيا، وعهد بتنظيم الحملة إلى ضابط قديم هو إحسان نوري باشا. وهكذا ابتداء من ربيع 1930م قامت انتفاضة كردية² قادها كل من صلاح الدين بن سعيد بعد إعدام والده الشيخ سعيد البيراني عام 1925م، و إبراهيم بك زعيم الكرد الجلايين و خالص بك بن الشيخ عبد المجيد وكذلك أولاد كور حسين زعيم قبيلة حيدراني الكردية. وترجع أسباب هذه الانتفاضة إلى إعدام الشيخ سعيد البيراني واستمرار المظالم والتجاوزات التركية في حق الأكراد.³ استطاعت السلطات التركية قمع هذه الانتفاضة التي كانت محدودة جغرافياً، بحيث لم تستفد من المساهمة الواسعة في عموم المنطقة، ولكنها كانت ثورة كردية من حيث طبيعتها وطموحها.⁴

ت- **ثورة درسيم (تونجلي حالياً) 1936-1938:** شرعت السلطات التركية عام 1935 على إخضاع عشائر درسيم إخضاعاً تاماً من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات أبرزها إنشاء ولاية تونجلي على أساس ولاية درسيم، وإدخال القوات التركية إلى الولاية والإعلان عن فرض الخدمة العسكرية والقانون التركي، وكان سكان هذه الولاية أكراد علويون يُسمون بأكراد الزاز. كما تم مصادرة أراضي وفرض الضرائب على سكان هذه الولاية

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق 19R.

* هي جمعية سياسية عامة وتعني الاستقلال، أنشأها أكراد تركيا عقب فشل ثورة الشيخ سعيد عام 1925، وانضوى جميع الأكراد تحت لوائها، وقد أنشأت مئات الفروع واللجان الشعبية داخل كردستان الشمالية، بالإضافة إلى مكاتب وفروع لدى أكراد المهجر في دول أوروبا وأمريكا. للمزيد أنظر، أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص-ص 115-116.

² باسيل نكتين، مرجع سابق، ص 192.

³ وليد حمدي، مرجع سابق، ص 375.

⁴ باركي وآخرون، مرجع سابق 5 213.

وهذا ما زاد من استياء سكان جنوب شرق تركيا ذو الغالبية الكردية.¹ هذه التجاوزات كلها دفعت بأهالي المنطقة إلى إشعال فتيل ثورة درسيم عام 1936 والتي دامت قرابة السنتين، وقد تزعمها الزعيم الكردي سيد رضا. وقد شارك قرابة 60 ألف جندي تركي لإخماد هذه الثورة.²

وفي أوائل سنة 1937، أرسل الزعيم الكردي سيد رضا نجله إبراهيم إلى قيادة الجنرال التركي عبد الله ألب دوغان لإجراء المفاوضات بشأن وقف العمليات العسكرية إلا أنه قُتل على يد الضابط التركي شوكت، عندئذ توجه سيد رضا ببناء إلى زعماء العشائر الكردية يدعوهم بالانتفاضة على القوات التركية. وبعد اتساع انتفاضة 1937، وبعد هجوم كبير للمسلحين الأكراد، أرسل الجنرال عبد الله ألب دوغان رسالة إلى سيد رضا يدعو فيه إلى الدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار. وبعدما قبل الأخير الدخول في هذه المفاوضات توجه إلى مدينة أرزنجان لمباشرتها، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله على الفور من قبل السلطات التركية في 05 سبتمبر 1937 وتقديمه للمحاكمة. وفي 18 نوفمبر من السنة نفسها نفذ في حقه حكم الإعدام.³ وبعد الهزيمة التي مني بها الأكراد عقب إخماد ثورة درسيم، اتجهت السلطات التركية إلى تترك كردستان تركيا.⁴ (أنظر الجدول رقم 09).

الجدول رقم (09):

الثورات الكردية في تركيا في فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك.

الرقم	الثورة	التاريخ
1	الانتفاضة النسطورية	12 - 28 سبتمبر 1924
2	ثورة الشيخ سعيد البيراني	13 فبراير - 21 ماي 1925
3	حركة روتشكوثنان ورومان	12 - 19 أوت 1925

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-110-108.

² G rard Chaliand, **Le malheur kurde**. Paris : ditions du seuil, 1997, p 81.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-112-110.

⁴ G rard Chaliand, *Ibid.*, p 81.

1937 - 1925	انتفاضة صاصون	4
1926 17 - 16 ماي	آغري الأولى	5
1926 07 أكتوبر - 30 نوفمبر	فوتشوشاغي	6
1927 25 أوت - 26 ماي	موتكي	7
1927 13 - 30 سبتمبر	آغري الثانية	8
1927 07 أكتوبر - 17 نوفمبر	بيجار تنكيل	9
1929 03 أوت - 22 ماي	عاصي رسول	10
1929 27 سبتمبر - 26 ماي	تندروك	11
1930 09 - 26 ماي	سافور تنكيل	12
1930 01 - 20 سبتمبر	زيلان	13
1930 16 جويلية - 10 أكتوبر	أورامار	14
1930 07 - 14 سبتمبر	آغري الثالثة	15
1930 08 أكتوبر - 14 نوفمبر	بولمور	16
1930 23 ديسمبر	مينيمين	17
1938-1937	ثورة درسيم (تونجلي)	18

المصدر:

محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا. (ط1): بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2001 ص-ص 116-117.

- من سنة 1940 إلى 1980:

عندما قضت القوات التركية على ثورة درسيم عام 1938م، وبعد وفاة مصطفى أتاتورك في 10 أكتوبر 1938، وانتخاب عصمت إينونو رئيساً للجمهورية التركية،¹ مرت المسألة الكردية في تركيا بعملية تحول من حيث الأساليب. ففي حين أن نهج وإيديولوجية الدولة تجاه الأكراد والخوف منهم لم يتغيرا، فإن فشل التمردات ذات الطابع المحلي والافتقار إلى القيادة القومية القوية فتحا الطرق نحو فترة من النشاط السياسي الهادئ الذي تركّز على

¹ إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 143.

الفرص التعليمية التي وفّرتها السياسات الاستيعابية التي انتهجتها الدولة.¹ ومع انتخاب الرئيس الجديد حاول تهدئة الأوضاع في منطقة كردستان تركيا وذلك بتقديم الوعود لإصلاح الأوضاع والتباحث مع زعماء الأكراد من أجل إيقاف حركات العصيان والثورة في المنطقة الكردية.² ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 مال الأكراد إلى الهدوء بسبب ظروف الحرب من جهة، وتواجد نصف مليون جندي تركي في مناطق كردستان تركيا من جهة أخرى. وبذلك جنح أكراد تركيا إلى الهدوء حتى وصول عدنان مندريس إلى السلطة عام 1950.³ وخلال كل هذه الفترة ومع محاولة تركيا للوقوف على الحياد إبان الحرب العالمية الثانية، أسدل ستارا كثيفا على القضية الكردية.

ولما كان ممنوعا على الأكراد في تركيا تأسيس الجمعيات أو الأحزاب، اتجهوا نحو الكفاح السياسي والثقافي بدل الكفاح المسلح خلال هذه الفترة، لتحقيق أهدافهم القومية ضمن الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها بعد أن أخذت تركيا بالتعددية الحزبية.⁴

وبعد انقلاب 27 ماي 1960⁵ صاغ المجلس التأسيسي دستورا جديدا لتركيا⁶ عام 1961 والذي وضع نظاما جديدا للحركات العامة، لم تعرفه تركيا منذ عام 1876 أي منذ إعلان المشروطية (الدستور) أيام عبد الحميد، إلا أنه قد أهمل الإشارة إلى وضع الأكراد، حيث لم تنصّ أية مادة من مواده على حقوق الأقليات القومية. كما أن حكومة لجنة الوحدة الوطنية أبقّت على المواد 141 و 142 من قانون العقوبات التركي الذي يمنع تأسيس الأحزاب الشيوعية. كما أن دستور عام 1961 نصّ على ضرورة إيلاء الاهتمام لتنمية المنطقة الشرقية (كردستان تركيا) لكي ترقى إلى مستوى المناطق التركية النامية الأخرى، غير أن الحكومات التركية المتعاقبة استمرت على سياسة إهمال تلك المناطق حتى عام

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 24-25.

² الداوقوي، مرجع سابق، ص 143.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص-ص 114-118.

⁴ إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص 143 و 148.

⁵ فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، مرجع سابق، ص 21.

⁶ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 177.

1983، عندما سنت حكومة إنقلاب 12 سبتمبر 1980 قانون تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول حيث سارت حكومة تورغوت أوزال على النهج نفسه وأسست فيها العديد من المشاريع التنموية.¹

لقد شهدت الحركة الكردية في تركيا ازدهارا ملحوظا عام 1967، سواء أكانت كحركة عرقية كردية أم ضمن الحركة اليسارية التركية التي لم تكن تعترف حتى هذا التاريخ بوجود قضية كردية في تركيا. وفي السنة ذاتها عرف التراث الفكري الكردي تطورا كبيرا، حيث استطاع المثقفون الأكراد إصدار صحف: الصوت الجديد، القلعة الشاهقة، الأفق و الثورة.² وكانت جميع هذه الصحف تصدر باللغة التركية، غير أنها تنشر أحيانا قصائد كردية بالحروف اللاتينية. كما استغل الأكراد عدم وجود رقابة مسبقة على نشر المؤلفات بنشر العديد من المنشورات والمؤلفات باللغة الكردية اللاتينية من خلال داري النشر: (كومله) و (أنادول).³

وفي مطلع الثمانينات وبعد إنقلاب 12 سبتمبر 1980، عرفت الحركة الكردية انكماشاً بسبب الإجراءات الأمنية الشديدة في المنطقة الشرقية والتفتيش المنظم الذي كان يقوم به الجيش التركي إضافة إلى إعلان منع التجول ليلا والتوقيف الكيفي لأقل شبهة في تعاون الأهالي مع الحركة.⁴

لقد تمثلت التنظيمات الكردية الناشطة على ساحة كردستان تركيا خلال نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات في المنظمات التالية:

1- الحزب الاشتراكي الكردستاني (PSK): تأسس سنة 1974، وتزعمه كمال بوركاي، العضو البارز السابق في حزب العمال التركي (TIP). ويدعم حزب (P K) حق الشعب

¹ الداوقوي، مرجع سابق، ص155.

² نفس المصدر الآنف الذكر، ص-ص159-160.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص191.

⁴ إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص191.

الكرد في تقرير مصيره. وفي هذا الصدد يقترح إقامة فيدرالية كردية- تركية، ويذكر كمال بوركاي بلجيكاً كمثال على ذلك. ويرفض حزب (P K) العنف كأسلوب سياسي.¹

2- **منظمة العمال والفلاحين الأكراد في تركيا (Tikko):** كانت امتداداً لحزب العمال والفلاحين الأتراك (Ti p) وهو الجناح الصيني الماوي من الحزب الشيوعي التركي، وكانت هذه المنظمة تدعو إلى إقامة دولة كردية مستقلة في تركيا. وقد انضم معظم كوادرها إلى (PKK) فيما بعد.

3- **الحزب الاشتراكي الثوري الكردستاني (PSSK):** تأسس هذا الحزب سنة 1980- وكانت منظمة (كاوه) بمثابة الجناح العسكري لهذا الحزب الماركسي. غير أنه تلقى ضربة قاضية في أبريل 1981 عندما ألقت قوات الأمن التركية القبض على بعض قياديي الحزب من بينهم حسن أصغر أمينه العام الذي حكم عليه بالسجن المؤبد. غير أن هذا الحزب انقسم على نفسه بعد عام 1982.

4- **حزب الانبعاث الكردي (Kajik):** بعد انقسام حزب (P K) على نفسه بعد عام 1982، انفصلت عنه الأطر غير المؤمنة بالفكر الاشتراكي وشكلت حزب الانبعاث الكردي (Kaji) اليميني الداعي إلى إقامة دولة كردية مستقلة في كردستان بأجزائها الثلاثة (تركيا، العراق وإيران) عن طريق الكفاح المسلح.

5- **الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK):** كان هذا الحزب قد أثبت كفاءة في ميدان النضال الكردي، رغم الانقسامات خلال السبعينات فإن عدم وجود زعامة قوية له وانصراف قادته للانضمام إلى الأحزاب الكردية الأخرى، لاسيما حزب العمال الكردستاني (PKK) بعد عام 1982، أدى إلى تحوله إلى تنظيم مسلح أكثر منه حزب سياسي مرموق.

6- **منظمة البيشمركة (APO):** (منظمة الفدائيين) هي منظمة يسارية كردية كان يقودها حسين بيلديرم، وكانت تتعاون مع منظمة اليسار الثوري Dev- ol، لها فروع في بعض الدول الأوروبية على غرار السويد وإنكلترا وألمانيا ومعظم فعالياتها تنحصر بين

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص68.

العمال الأكراد في أوروبا. ولذلك فإن أسلوب عملها وأهدافها يختلف عن أهداف حزب العمال الكردستاني ولذلك يحدث بينهما بعض المشاحنات السياسية.¹

7- حزب العمال الكردستاني (PKK): يعرف اختصاراً بتسمية (بي كي كي) أو بالأحرف اللاتينية (PKK)، وهي الأحرف الأولى من كلمات تسمية حزب العمال الكردستاني باللغة الكردية: بارتي كريكاراني كوردستان Partiya Kar aren Kurdistan. تأسس حزب PKK في 27 نوفمبر 1978 و أعلن رسمياً عن تأسيسه في شهر فبراير 1979 في قرية قريبة من محافظة ديار بكر ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق تركيا،² وانضم إليه العديد من كوادر حزب العمال التركي (Tip) بعد انقلاب 12 سبتمبر 1980 وكان حزبا صغيرا محدود النشاط في البداية، غير أنه بدأ يجذب أعدادا كبيرة من الأكراد بعد عام 1984 عندما قام بتنظيم نفسه بشكل جيد بزعامة عبد الله أوجلان.

وفي المؤتمر الثامن لحزب العمال الكردستاني PKK عام 2002 تم اتفاق أعضاء الحزب على تغيير اسمه إلى مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني KAD K وكذلك عرف تحت تسمية Kongre – Gel، وتعني مؤتمر أو حزب الدعوة. وياشر الحزب ببناء تنظيم عسكري له في أغسطس 1984 باسم "قوات تحرير كردستان" كما أعلن بدء الكفاح المسلح في العام نفسه. رفع الحزب شعار إقامة دولة كردية ضمن مناطق في Gel كل من العراق وتركيا وإيران وأرمينيا، غير أن زعيم الحزب تراجع عن ذلك وأعلن في مؤتمر صحفي عقده في روما في أكتوبر عام 1998 عن استعداده بقبول أي حل سلمي وديمقراطي كما اقترح فكرة إقامة فيدرالية كردية- تركية.

تبلغ ميزانية حزب العمال الكردستاني PKK السنوية حوالي 86 مليون دولار أمريكي، تستلم على شكل هبات خاصة من أفراد وتنظيمات في مختلف أنحاء العالم بعض من هؤلاء الداعمين هم من رجال الأعمال الأكراد الساكنين في جنوب شرق تركيا ذات الغالبية الكردية،

¹ إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص192.

² Abdullah Ocalan, Op.cit, p 26.

كما لديه متعاطفين في سوريا وإيران وبعض الدول الأوروبية، كما يمول الحزب حركته عبر فرض الاشتراكات.

ويؤمن حزب PKK بالفكر الثوري الماركسي - اللينيني. بحيث أن حزب PKK تنظيم عرقي اثني يستخدم القوة ضد الأهداف العسكرية والمدنية لغرض تحقيق أهدافه. وقد قاد الحزب سلسلة من العمليات العسكرية ضد المنشآت التركية والمؤسسات الحكومية ومقرات الجيش التركي، والتي أثارت ردود PKK واسعة داخل تركيا على المستويين الرسمي والشعبي. ويمثل حزب العمال بحق تهديداً واضحاً للدولة التركية فقد بدأ أن الحزب أصبح يمثل الوجه العام للصراع التركي (الدولة) الكردي.¹

أما زعيم حزب العمال الكردستاني PKK عبد الله أوجلان Abdullah Öcalan فهو كردي- تركي من مواليد قرية أومرلي بمحافظة أورفا بكرديستان الشمالية (كرديستان تركيا) سنة 1949، ويكنى بـ (نابو) بمعنى العمّ. انتقل إلى العاصمة أنقرة ليزاول دراسته الثانوية، ثم الجامعية حيث درس العلوم السياسية حتى العام 1974.² ناضل في صفوف الحركة الشبابية (ديفجنك) ثم انخرط في (الرابطة الوطنية الكردية) سنة 1970 في اسطنبول. ليصبح اشتراكيا في سنة 1975 في أنقرة حين أسس الشعبة الرئيسية لمنظمة (ايود) اليسارية المتطرفة. وفي نوفمبر 1978 أسس أوجلان رفقة 22 مناضلا كرديا حزب العمال الكردستاني (PKK).³

إن هذه التنظيمات الكردية هي أعضاء في الاتحاد الكردستاني الوطني الذي مقره في لندن ويضم ممثلين عن كافة الحركات الكردية في الشرق الأوسط.⁴

¹ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص-ص 04-05.

² عابدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 243.

³ سمير ناكريه بي، مرجع سابق، ص 102.

⁴ إبراهيم الداغوق، مرجع سابق، ص-ص 192-193.

- الحركة العرقية الكردية الحديثة:

إن أبرز الانتفاضات الكردية في فترة ما بعد أتاتورك هي التي قام بها حزب العمال الكردستاني (PKK) وتزعمها منذ عام 1984¹ والـ (PKK) هو تيار إيديولوجي ماركسي، أعلن برنامجه سنة 1978 والمتضمن تحقيق ما أطلق عليه: مرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية والقومية، ثم اعتماد الأفكار الماركسية سبيلا لتحقيق الثورة والأهداف المتعلقة بها.² وخلافا للانتفاضات الكردية في تركيا حتى هذه المرحلة، يتميز حزب (PKK) ببنية تنظيمية واسعة وقوة قادرة على القيام بتعبئة استثنائية.³ فهو يمتلك شبكة واسعة ليس في الأجزاء الكردية من تركيا فحسب بل في دول أخرى في المنطقة وفي أوروبا الغربية. وفي الوقت ذاته يقوم بتجنيد المقاتلين من كل مناطق جنوب شرق تركيا ومن بين الكرد المقيمين بأوروبا الغربية.⁴ وقد ساهم الفقر المدقع والتخلف الاجتماعي الذي يلف أغلبية الأكراد بسبب الإهمال الذي عانتها المناطق الكردية في الشرق والجنوب الشرقي لتركيا في تفشي الأفكار الماركسية والاشتراكية بين الأوساط الكردية، وهذا ما يفسر إلى حد ما تصاعد دور حزب العمال الكردستاني ضمن الأكراد.⁵

ازداد نشاط الحزب بين الأعوام (1980-1984)، مما دعا تركيا إلى وضع المنطقة الكردية في تركيا تحت الأحكام العرفية،⁶ الأمر الذي دفع الحزب إلى إعلان هدفه الأساسي وهو انفصال كردستان الشمالية (التركية) تماما عن تركيا وتأسيس دولة كردية⁷ وذلك عن طريق العنف المسلح، إلا أن الحزب أبدى استعدادا للتفاوض مع السلطة المركزية حول حلول وسط تضمن الحقوق الكردية، بيد أن السلطات التركية لجأت إلى كبح جماح الأكراد بالقوة المسلحة والتي بلغت ذروتها في منتصف عقد الثمانينات، لكنها عجزت عن إنهاء

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 15.

² محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 240.

³ Henri Bar ey, Op,Cit, p 41.

⁴ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

⁵ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص 163.

⁶ محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 240.

⁷ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص 136.

المشكلة بدليل اتهامها لدول الجوار بدعم الحركة الكردية. اضطرت تركيا إلى التخفيف من إجراءاتها تجاه الأكراد، فأصدرت عام 1987 مشروعها المعروف بمشروع أوزال Özel. والذي أعطت بموجبه صلاحيات واسعة لسكان المناطق الكردية. لكن وبعد وفاة الرئيس أوزال، عاد خليفته ديميريل إلى استخدام القوة في وجه الأكراد ثانية وبصورة أكثر مما سبق استخدامها، وتوغّل الجيش التركي عام 1997 شمال العراق، إلا أن استخدامه للقوة لم يدفع بالأكراد إلى نسيان أهدافهم.¹

لم يعد بعد ذلك حزب (PKK) يناضل من أجل هدف إقامة دولة كردية مستقلة، ولم يعد يدّعي أنه الممثل الوحيد لكل كردستان، بل تحول هدفه إلى حل القضية الكردية من خلال دولة فيدرالية ضمن حدود تركيا. ويختلف حزب العمال الكردستاني عن بقية المنظمات الكردية فيما يخص مسألة العنف، فالصراع المسلح الذي قاده الحزب منذ 15 أغسطس 1984² يستند على "العنف الثوري" كوسيلة لتحقيق التعبئة والتحرير. ولا يستخدم العنف ضد الحكومة التركية فقط بل في الصراع مع المعارضين السياسيين أيضاً (المنشقين عن صفوف الحزب، المنظمات الكردية والتركية الأخرى، الزعماء العشائريين، حراس القرى والمدنيين).³

إن إحدى الخصائص المهمة لدى حزب (PKK) هي أنه يقود من جهة حرب العصابات في المناطق الكردية في جنوب شرق الأناضول كمنظمة قتالية، في حين أن له من جهة أخرى، مرونة سياسية للتكيف مع الظروف الدولية والإقليمية. فهو يؤدّي نشاطا مكثفا واسعا في الخارج في مجال العلاقات العامة، وحاول تشكيل جناح سياسي ليكون قادرا على العمل كشريك في الحوار. وقد تراجع عن هدفه الأبعد، وهو تأسيس دولة كردية مستقلة نحو هدف جديد هو الحل الفيدرالي ضمن حدود الدولة التركية. وقد أعلن في الوقت ذاته استعدادة للحوار، ومن هنا جاء إعلانه وقف إطلاق النار من جانب واحد.

¹ محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص-ص 240-241.

² Abdullah Ocalan, Op.cit, p 27.

³ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 63-64.

إن مصدر الدعم الواسع الذي يتلقاه حزب (PKK) من قبل السكان في مناطق الأزمة، يكمن بشكل رئيسي في القومية الكردية المتنامية.¹ لكن ليس جميع الكرد مؤيدين لحزب (PKK)، وذلك بسبب المشاكل التي سببها مقاتلي الحزب للقوى الكردية الذين هم في غالبيتهم معارضين للحكومة التركية ولكنهم غالباً ما يستهجنون نظرة الحزب الشيوعية.² وقد شهد صيف سنة 1993 توسعاً كبيراً جداً في القتال في جنوب شرق تركيا، وانعكس ذلك على اندلاع موجة عنف غير مسبوقه بقيادة (PKK) ضربت غرب أوروبا في 24 يونيو حيث هاجم الكرد القنصليات والمصارف ومكاتب الخطوط الجوية ووكالات السفر التركية في حوالي 20 مدينة مختلفة في ألمانيا وفرنسا والسويد وسويسرا وبريطانيا والدانمرك.³ وفي 12 أبريل 1995 أسس أكراد تركيا "البرلمان الكردي" في لاهاي الهولندية كنقطة تحول في تقدم الصراع وتطوره. فمن جهة يؤدي البرلمان الكردي في المنفى دور الشريك في أي حوار، ومن جهة أخرى يثبت بأن حظر نشاط حزب (D P) قد أدى إلى تقارب أوثق بين (PKK) وبرلمانيي ذلك الحزب في المنفى.⁴

وقد تمكنت تركيا من إلقاء القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب (PKK) بالعاصمة الكينية نيروبي في 15 فبراير 1999 عقب عملية مشتركة بين المخابرات التركية (MIT) والأمريكية (CIA)، والإسرائيلية (Mossad).⁵ وتمّ إيداع أوجلان السجن في جزيرة إيمرال في بحر مرمرة، وقد تمّ إصدار حكم الإعدام في حقه من جانب محكمة أمن الدولة في أنقرة في 29 يونيو 1999⁶ بتهمة الخيانة العظمى وتهديده وحدة الأراضي التركية،⁷ ثم ما لبث أن خفف الحكم عنه عام 2001 إلى السجن مدى الحياة وذلك انسجماً مع توقيع تركيا في

¹ نفس المصدر الآنف الذكر، ص-ص 66-68.

² سمير ناكريه يي، مرجع سابق، ص 102.

³ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 101-102.

⁴ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 67.

⁵ una ara us, Op.cit, p 102.

⁶ ناكريه يي، مرجع سابق، ص-ص 103-104.

⁷ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص 257.

أوت من نفس العام بروتوكول بإلغاء عقوبة الإعدام كجزء من متطلبات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.¹ وقد واجهت تركيا ردود فعل كبيرة من عناصر الحزب في محاولة للانتقام لاعتقال أوجلان. وقد ضغطت تركيا على أوجلان ودفعته إلى إصدار نداءات وتصريحات لإيقاف القتال والانصياع للحكومة التركية، مما كان لها الأثر السيئ على العمل السياسي والحزبي الكردي تمثلت في قرار حزب (PKK) الانسحاب في عام 1999 من تركيا ووقف المعارك،² وقد عملت تركيا بعدها على القيام بهجمات عسكرية كبيرة لملاحقة ما تبقى من مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وأعضائه في شمال العراق.³

لقد اعتقدت الجهات الرسمية التركية بأن عملية القضاء على شوكة حزب العمال الكردستاني وترويضه لن تستغرق طويلاً. غير أن هذا القول يُعد مغالطة كبيرة وتجاهلاً للواقع، فلا ينكر أن عملية اعتقال أوجلان، مع كونها كانت قاسية، إلا أن الحزب سيحتاج لوقت كي يتجاوز مسألة القيادة وإعادة ترتيب مهمات الحزب من جديد، لاسيما بعد المنحى الأهم الذي استجد بعد اعتذار عبد الله أوجلان خلال محاكمته للشعب التركي عن الخطأ التاريخي الذي ارتكبه حزب العمال الكردستاني لشنه الحرب ضد الدولة متنازلاً عن أي مطلب للحزب، وحث أتباعه على إلقاء السلاح والانخراط في خضم العملية السياسية. غير أنه رجح في الوقت نفسه أن تظهر أنقرة مسؤولية وشعوراً مشتركاً وتتبنى حلاً منهجياً لهذه المشكلة التاريخية. وهكذا جاءت هذه الدعوة لتفعل مسألة التوقف عن العمليات العسكرية واللجوء إلى الخيار السلمي والحوار العقلاني وعلى هذا الأساس أقدم الحزب على تسليم سلاح كتيبتين من قواته إلى السلطات التركية، مع تنامي شعور الاستياء من هذه الدعوة وخاصة لدى كوادر قيادية من الحزب. والتي استطاعت الاحتفاظ بالسيطرة على تنظيمات

¹ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق K 88P.

² Olivier Grojean & Bülent Küçü , " e PKK après la capture d'Öcalan : Ph nomène charismatique et mythes politiques au sein du mouvement urde", **études kurdes (Paris)**, N° 8, septembre 2006, p 63.

³ محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، صص 241-242.

الحزب على حساب شعور الانتقام المتنامي داخله. فقد رفض تونجلي بريجيد، أحد قياديي الحزب الانصياع للأوامر ورفض سحب قواته.

لقد أدركت المؤسسة العسكرية التركية بأنها باتت تواجه تحدياً جديداً وهو عملية الاعتراف السياسي المتزايد بالحركة الكردية في المرحلة التي أعقبت اعتقال أوجلان ودعوته لعناصر حزبه بإلقاء السلاح فما فشل حزب العمال الكردستاني في تحقيقه بالسلاح قد يمكن الحصول عليه من خلال الاعتراف السياسي كإعطاء صلاحيات إلى إدارات البلديات في جنوب شرق تركيا.¹

وفي أبريل 2002، غير حزب العمال الكردستاني اسمه القديم ليطلق على نفسه اسم مجلس الحرية والديمقراطية الكردستاني، ثم عاد ليغير اسمه مجدداً في نوفمبر 2003 إلى مجلس الشعب الكردستاني. ويمكن القول إن تغيير اسم هذا الحزب جاء جزئياً في إطار المحاولات العقيمة لتجنب الحظر الدولي الذي فرض على حزب العمال الكردستاني، ولكنه في الوقت نفسه يشكل مؤشراً واضحاً على الانقسامات الداخلية التي عانى منها هذا الحزب الكردي، وخصوصاً أن هناك تقارير تفيد بتحول بعض شخصياته القيادية نحو تبني الوسائل السلمية لحل القضية الكردية بعيداً عن العنف والمضاد.² وفي منتصف عام 2004 كانت التقديرات السائدة تشير إلى وجود خمسة آلاف مقاتل تابعين لحزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق، وكان معظمهم موجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني التي يحاذي جزء منها الحدود الإيرانية، إضافة إلى 1800 مقاتل داخل تركيا نفسها. وفي 01 يونيو 2004 ألغى حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار الذي كان قد أعلنه في فبراير 2000 في خطوة أحادية الجانب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وقف إطلاق النار هذا لم يتم تطبيقه قط بشكل كامل منذ تاريخ إعلانه. كما أن إلغاءه ترافق على ما يبدو مع تسلل نحو 1200 من مقاتلي حزب (PKK) من شمال العراق إلى الداخل التركي. وقد أعقب ذلك الحدث تصعيد ملحوظ في حدة ووتيرة أعمال العنف المتبادل

¹ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، 89.

² Olivier Grojean & Bülent Küçü , Op.Cit, p-p 64-65.

داخل الأراضي التركية بين قوات الأمن التركية ونشطاء حزب العمال الكردستاني. وقد أعربت أنقرة عن اعتقادها بأن تصاعد أعمال العنف الداخلي الذي شهدته البلاد جاء نتيجة لحرية الحركة التي يتمتع بها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.¹

وفي 2010/11/02 أعلن حزب العمال الكردستاني وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار ينتهي في أواخر يونيو 2011 موعد إجراء الانتخابات التشريعية في تركيا. وقد ارتهن هذا الموقف لإطلاق النار بتنفيذ حكومة العدالة والتنمية التركية لجملة من مطالب حزب (PKK) والتي تمثلت في:

- ١ - تأسيس لجنة محايدة ذات طابع دولي لتقصي الحقائق في أثناء مرحلة الصراع المسلح بين الدولة التركية والمجموعة العرقية الكردية المتمردة بين 1984 و 2010، ثم يبنى على النتائج التي ستتوصل إليها تلك اللجنة عدد من الإجراءات القانونية والحقوقية.
- ٢ - إصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين الأكراد في السجون التركية، وأن يشمل العفو جميع المقاتلين الأكراد، وخصوصاً زعيم حزب (PKK) عبد الله أوجلان، وأن يسمح لهؤلاء بممارسة جميع حقوقهم المدنية بما فيها حقهم في الممارسة السياسية.
- ٣ - تتعهد الحكومة التركية أن يتضمن الدستور الجديد الذي تنوي إصداره بعيد انتخابات 12 يونيو 2011 التشريعية اعترافاً دستورياً بوجود قوميات غير القومية التركية في البلاد وأن ينص على مبدأ ثنائية اللغة في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وأن يعزز الدستور الجديد منظومة الحكم الذاتي (اللامركزية الإدارية) في المناطق ذات الأغلبية الكردية خصوصاً في مجالات الإدارة والاقتصاد والتعليم والموارد...
- ٤ - ألا تجري عملية إلقاء السلاح دفعة واحدة، بل على مراحل متواترة، بحيث تكون هذه العملية قادرة على اختبار النيات، كأن يكون الانسحاب من الجبال التركية في المرحلة الأولى، ثم يتم تسليم بعض العتاد إلى جهة محايدة كالسلطة الإقليمية في شمال العراق، ثم يستسلم بعض المقاتلين للسلطات التركية... وهكذا.

¹ بيل بارك، مرجع سابق، صص 73-74.

وعن مواقف الحكومة التركية من مطالب حزب (PKK) فيمكن إجمالها على النحو

التالي:

1- في شأن لجنة تقصي الحقائق، فإن الحكومة التركية تقوم بتشكيل اللجنة والاعتراف بها بالشكل الذي يعرضه الحزب الكردي، فهذا الشكل يعني سياسياً أن الطرفين يتقاسمان بالتساوي المسؤولية عن أحداث العنف الذي وقعت منذ أزيد من ربع قرن. وفي مقابل الرفض المباشر لشكل لجنة تقصي الحقائق، فإن الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية لا ترفض رفع الغطاء السياسي والقانوني عن مرتكبي جرائم العنف غير القانونية التي ارتكبتها عدد من مناصريها بصفاتهم الشخصية.

2- فيما يتعلق بالعمو العام، فإن حزب العدالة والتنمية يرفض إصدار عفو عام بالشكل الذي يعرضه الحزب الكردي، وعوضاً عن ذلك تصدر أحكام مخففة جداً ضد الذين لم تسجل بحقهم جرائم جنائية وسيخضع الآخرون للمحاكمة المدنية لا العسكرية، أما زعيم الحزب وإطلاق سراحه فهذا أمر غير مطروح.

3- بالنسبة لثنائية اللغة فحكومة العدالة والتنمية ترفض هذا الطلب رفضاً مطلقاً حتى لو كان محصوراً في مناطق بعينها (جنوب شرق البلاد بحسب الجانب الكردي)، ولا تمنع في إبداء المرونة نحو الاستعمال اليومي للغة الكردية في الأماكن العامة وبعض المرافق العمومية المملوكة للدولة كالقناة الحكومية TRT6. وبالنسبة إلى مسألة الحكم الذاتي فإن الحكومة التركية ترفض مطلقاً أي تنازل في هذا الأمر، ولا سيما إذا كان مبنياً على أساس عرقي أو إثني خاص بالأكراد في مناطقهم، لأنها تعتبر ذلك خطوة أولى في تقسيم البلاد.

4- وفيما يتعلق بالمهل الزمنية لتخلي الحزب عن السلاح، لا ترفض الحكومة ذلك من

حيث المبدأ.¹

وفي 2012، أعلن حزب العمال الكردستاني والسلطات التركية عن وقف لإطلاق النار ودخول الطرفين في مفاوضات سلام لحل القضية الكردية في تركيا، واستمرت هذه الهدنة ما يربو عن سنتين ونصف، إلى أن أعلن حزب العمال الكردستاني في 2015/07/22 قتله

¹ نقلاً عن: رستم محمود، مرجع سابق، ص-ص 01-07.

لشروطيين تركيين في منزلهما بولاية شانلي أورفا جنوبي البلاد، بحجة أن الشرطيين شاركا تنظيم الدولة الإسلامية في هجوم سروج الذي أوقع عشرات الضحايا بين قتل وجريح قبل يومين من ذلك التاريخ. وقال ياسين أقطاي، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا إن بلاده ستواجه ما وصفها بالتحديات الإرهابية من قبل حزب العمال الكردستاني. وقد رد الجيش التركي بقصف مواقع الحزب في شمال العراق، وألقى القبض على العديد من الأكراد بشبهة الانتماء إلى حزب العمال جنوب شرق البلاد. وقد تشكل هذه التطورات تهديدا لعملية السلام التي بدأتها الحكومة التركية مع الأكراد عام 2012، والتي سحب الحزب على أثرها مقاتليه من الأراضي التركية. وقد أعلن حزب العمال الكردستاني في 2015/07/25 أن هذنته مع أنقرة انتهت وفقدت أي معنى لها.¹ ليردّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 2015/07/29 أنه لا يمكن الاستمرار في عملية السلام مع من يهددون أمن تركيا ليعلن أن الهدنة مع الأكراد قد انتهت.

لقد تقلصت مطالب (PKK) في صراعه مع الحكومات التركية المتعاقبة مع مرور الزمان، حيث أنه في البداية بدأ صراعا من أجل إقامة كردستان الكبرى المستقلة بعد ضم الأجزاء الأخرى الموجودة داخل إيران والعراق،² فتحرير مناطق الأكراد في تركيا وإقامة كيان سيادي على أساس قومي. لكن أهدافه تقلصت -بفعل عوامل كثيرة- إلى الحكم الذاتي، ثم إلى الاعتراف بالهوية الثقافية والقومية واللغوية والسياسية في إطار الجمهورية التركية، لتصل إلى تحول تركيا إلى دولة تعددية بالمعنى القومي والثقافي.³

¹ نقلا عن: "قتيل بإسطنبول في ثاني هجوم لحزب العمال"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

² أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص 136. <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25> تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

³ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 15.

سياسة الدولة التركية تجاه أكرادها

لقد استهلت تركيا العلمانية بقيادة مصطفى كما أتاتورك مشوارها السياسي بتهميش حقوق الأقليات، إذ جاء الدستور التركي خالياً من أي ذكر لحقوق أو امتيازات الأقليات غير التركية. واستمرت الجمهورية التركية في تبني سياسة عدم الاعتراف بالأكراد كأقلية وبمشكلتهم التي اعتبرتها مجرد مشكلة حدودية ونزاعات عشائرية. كما أبقت السلطات التركية المناطق الشرقية في كردستان تركيا مغلقة أمام الأجانب لعدم إعطائهم الفرصة لتقويم الموقف وحقيقة الأوضاع هناك.¹

بدأ مسار تأسيس الجمهورية مع مصطفى كمال أتاتورك بسياسة مركبة تجاه الكرد، بين تحالف معهم في فترة حرب الاستقلال، واحتواء مساعيهم للاستقلال أو الحكم الذاتي على أساس معاهدة سيفر 1920. ومنذ ذلك الوقت بدأت الرؤية الأمنية والاحتوائية تتشكل أساساً من أسس سياسة تركيا تجاه الموضوع الكردي. قد استخدم مصطفى كمال القوة العسكرية المباشرة (دبابات ومدفعية وطائرات وحصار وغير ذلك) خلال قمع الثورات الكردية المختلفة، وبالأخص في ثورة درسيم عام 1937-1938، وواصل خلفاؤه النهج ذاته تقريباً. وترتب على ذلك وجود ما يقارب 250 ألفاً من عناصر الجيش واستمرار وجودهم في المناطق جنوب شرقي البلاد، وهي من أكثر المناطق التي عاشت أغلب عمر الجمهورية تحت أحكام الطوارئ والأحكام العرفية. وعمدت الدولة إلى احتواء الحركة الكردية تحت عناوين ومقولات مختلفة، مثل: الرجعية، واحتواء اليسار والخطر الشيوعي، ومكافحة الإرهاب وغيرها... وكلها تندرج ضمن تأويلات متنوعة لمسألة واحدة، هي احتواء ما يعد الأتراك حركات انفصالية تهدد وحدة الدولة و طبيعتها.²

وبالرغم من تغيير خمسة من رؤساء الجمهورية وثمانية من رؤساء الوزراء، وثمانية من رؤساء هيئة الأركان واثنين وعشرين وزيراً داخلياً، وخمس عشرة حكومة منذ عام 1984

¹ وليد حمدي، مرجع سابق، ص 366-367.

² عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 20.

وإلى غاية 2014، وبالرغم من إلغاء إدارة المحافظة التي خضعت للأحكام العرفية في المنطقة، ما زالت الأزمة تراوح مكانها.

وكانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أكثر الأحزاب التي تناولت القضية الكردية، وبالرغم من تبني هذه الأحزاب لكثير من التوصيات في هذا المجال في أحد عشر تقريراً لها، إلا أن التوصيات التي طرحتها لم يطبق منها إلا القليل. وعلى عكس ما يُعتقد، كان حزب اليسار الديمقراطي 242 حزب قام بإعداد دراسة شاملة للقضية الكردية.¹

وقبل تلخيص السياسات التي اتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة حتى وقت قريب -ولا يزال بعضها مستمرا إلى الآن- تجاه أكرادها، لابد من تقديم مقارنة مفاهيمية حول شكل وطبيعة السياسات التي تنتهجها الدول بصفة عامة تجاه أقلياتها. وسيتناول هذا المبحث في المطالب التالية:

أولاً: مقارنة مفاهيمية لسياسات الدول تجاه أقلياتها

ثانياً: المقارنة الأمنية للدولة التركية تجاه أكرادها

ثالثاً: المقارنة الاجتماعية للدولة التركية تجاه أكرادها

رابعاً: المقارنة السياسية للدولة التركية تجاه أكرادها

أولاً: مقارنة مفاهيمية لسياسات الدول تجاه أقلياتها

هناك تفاوت في درجة، طبيعة وخطورة مطالب الأقليات السياسية والاجتماعية والثقافية، ومنه فمعاملة الأنظمة السياسية لأقلياتها تختلف من دولة لأخرى، فالدول التي تطالب فيها الأقليات بالتمتع بحرية أكبر في الحفاظ على مميزاتها الخاصة بها بدون استعمال وسائل عنف لتحقيق ذلك، لا تواجه عادة بالاضطهاد والقمع، بل تعاملها الدولة بليوننة من أجل استيعابها ودمجها في المجتمع. وهذه المطالب تتادي بها عادة الأقليات في ديار الشتات، أو الأقليات التي يكون أعدادها قليل بشكل كبير مقارنة بالأغلبية أو بأقليات أخرى تشاركها

¹ برهان كورأوغلو، الذاكرة التركية للقضية الكردية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011. 04.

الجنسية والمجتمع، هذه المطالب في الغالب ما تركز على حماية حقوق الإنسان وعدم انتهاك الحقوق الفردية لأفرادها وتمتعها بجميع حقوق المواطنة حتى لا تكون موضوعة على الهامش، كما تعمل على الحفاظ على مميزاتها التي تجعلها تختلف عن الأغلبية والهدف من ذلك هو المساواة الكاملة مع بقية أفراد المجتمع، والتمتع كذلك بالحرية التي تحميها القوانين الدولية.¹

وهذه الخطوة التي تقدم عليها الأنظمة السياسية تعرف بعمليات الاستيعاب والدمج والتي تكون من أجل تكوين ثقافة موحدة وأنظمة تعليم ومناهج وأساليب تربوية موحدة، وعمليات استيعاب مادية بصهر الجماعات ببعضها إما بإلحاقها بهوية الجماعة الرئيسية أو بتكوين هوية جديدة. كما تقوم على عمليات استيعاب مؤسسي بإنشاء مؤسسات يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية.²

ويرى ويل كيملكا، أنه يمكن تحقيق الاندماج بين الأقليات المتعددة داخل المجتمع الواحد من خلال توفر شرطين أساسيين هما:

- ١ . قبول الأقلية بالتكيف مع الثقافة المهيمنة في المجتمع.
 - ٢ . قبول الأكثرية لفكرة توسيع نطاق حقوق الأقلية بالعيش على نحو تعاوني معها.³
- فقد يلعب إعطاء الأقليات صوتاً حقيقياً داخل مؤسسات الدولة، دوراً هاماً في تعزيز التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي.⁴ هذا التوافق الاجتماعي يكون من خلال الاحترام المتبادل بين الأقلية والأغلبية المكونين لمواطني الدولة الواحدة.⁵
- أما الإستراتيجية الثانية التي تنتهجها بعض الدول في التعامل مع أقلياتها، هي إستراتيجية القسر على الهيمنة وهي الأكثر شيوعاً، وتمارسها الإثنيات الكبرى والأقليات

¹ لطفى خيارى، مرجع سابق، ص 92.

² إبراهيم غرابيية، "القوة والضعف في التعددية الإثنية" يومية العرب القطرية، العدد (7732) ' 13 أغسطس 2009 .10

³ نقلا عن: حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت. 09 3682.

⁴ جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية. (ترجمة مها تكلا)، كندا: منتدى الأنظمة الفدرالية، 2007 8 483.

⁵ تيد روبرت جبر، أقليات في خطر. (ترجمة مجدي عبد الحليم)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999 . (353).

الحاكمة. على غرار ما حدث في تجربة اليمن بعد توحيد شطريها الشمالي والجنوبي بالعنف أو الإكراه.¹ والأمر ذاته بالنسبة للأقلية العلوية الحاكمة في سوريا، تشكل ما بين 08 إلى 09% من السكان، إلا أن النظام السياسي يعامل الأقلية الدرزية والأكثرية السنّية التي تمثل حوالي 70% من المواطنين في سوريا بقسوة.²

وقد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي واستئصال وترحيل جبّري، كما جرى بين اليونان وتركيا وبين موريتانيا والسنغال، وترحيل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الأقلية البروتستانتية الفرنسية تجاه كل من سويسرا وهولندا بموجب المرسوم الذي أصدره سنة 1685م والذي حمل اسم مرسوم ناننت Nantes، باعتبار أن الملك ينتمي إلى الأغلبية الكاثوليكية.³ وقد تكون الدولة سببا في نمو شعور قومي متميز للأقليات، بإتباعها لسياسات تقصي من خلالها الأقليات، مما يدفعها إلى الالتحام والترابط ومقاومة الدولة، وهو ما قام به النظام اليوغوسلافي سابقا مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث قام بتنمية الشعور القومي الصربي على حساب القوميات الأخرى التي كانت تكون يوغوسلافيا الاتحادية، وهو ما دفع بمطالبة المسلمين البوسنة بالانفصال عن الفيدرالية اليوغوسلافية على غرار السلوفينيين والكروات، فواجهتهم الحكومة المركزية بعمليات تطهير عرقي.⁴

أما إستراتيجية اقتسام السلطة، فتقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات العرقية أو الإثنية في المجتمع، وقد تم تطوير هذا النظام بين الكاثوليك والبروتستانت في هولندا، وكذلك الأمر في سويسرا.⁵

¹ مسعود ضاهر "خريطة الأقليات في الوطن العربي" مجلة هاوارا الجديدة العراقية، العدد (05)، يونيو 2005 ص15.

² إيليانا غوردون وآخرون، "واقع التعددية الدينية والقومية في الوطن العربي R مجلة أوراق ديمقراطية، العدد (202) يونيو 2005 R 08.

³ لطفي خياري، مرجع سابق، ص93.

⁴ بهاز حسين، "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغوسلافي: 1990-1995" (رسالة ماجستير) كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2005-2006) 93.

⁵ إبراهيم غرابيية، مرجع سابق، ص10.

إذن يمكن القول أن التنوع اللغوي أو الديني أو العرقي أو القومي لا يُمثل في حد ذاته خطراً على الاستقرار السياسي للدول، وإنما تسييس هذا التنوع هو الذي يخلق مشاعر التفارقة والتنافر بين أبناء الوطن الواحد.¹

ثانياً: المقاربة الأمنية للدولة التركية تجاه أكرادها

تمثلت المقاربة الأمنية للدولة التركية لمعالجتها القضية الكردية، في السياسات والعمليات ذات الطابع العسكري والأمني التي انتهجتها والتي أطلقت عليها السياسات الأمنية لمكافحة "الإرهاب".

- السياسات الأمنية ومكافحة "الإرهاب":

في التقسيمات الإدارية في أولى سنوات عهد الجمهورية اشتملت مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول التي يكثر فيها الأكراد على ثلاث مناطق إدارية من أصل خمس مناطق إدارية عامة في الدولة، وفي مرحلة لاحقة تم تطبيق الأحكام العرفية في هذه المناطق، وتأسيس محافظة لتطبيق هذه الأحكام. وقد بدأ تطبيق الأحكام العرفية بعد الحركة الثورية التي قام بها الشيخ سعيد البيراني سنة 1925 وتم الإعلان عن انتهائها سنة 1950؛ حيث بقيت المنطقة مدة خمس وعشرين سنة في الأحكام العرفية. كما خضعت المنطقة للأحكام العرفية بين عامي 1987 - 2002 بمعنى أن المنطقة ظلت فترة إحدى وخمسين سنة خاضعة للأحكام العرفية، دون حصول أزمة فيها.²

عدت العقيدة الأمنية للدول الموضوع الكردي أحد أهم مصادر التهديد الداخلية والخارجية منذ مرحلة تأسيس الجمهورية الكمالية وحتى اليوم. وكان للمسألة الكردية أهمية خاصة في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها، وصولاً إلى اعتقال عبد الله أوجلان في (فبراير 1998)) ولها أهمية حيوية كبيرة بالنسبة إلى السياسة التركية، نظراً لما يتسم به

¹ وليد دوزي، مرجع سابق، ص 27.

² نفس المصدر الأتف الذكر، ص 03.

الموضوع الكردي من راهنية مستمرة واحتمالية تفجر نزاع شديد بين تركيا وأكرادها. وقد تأسست السياسات الأمنية والدفاعية على المبادئ التالية:¹

- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع -أو ضبط- النزاعات والصراعات الداخلية، وأعمال العنف الداخلي، والمعارضة المسلحة للدولة.
- احتواء مصادر التهديد الداخلية، سواء في بعدها الأيديولوجي (اليساري) أو القومي (الحركة الكردية) أو الديني (الراديكالية الإسلامية).
- احتواء الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية، وقد كان الموضوع الكردي من أهم عوامل التحالف بين تركيا و إسرائيل.
- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقيات العسكرية والإستراتيجية مع أطراف أخرى في المناطق والأقاليم المحيطة، أو ما يسميه الأتراك بالعمق الإستراتيجي.

وقد شكّل قانون مكافحة الإرهاب رقم 3713 الصادر بتاريخ 12 أبريل 1991، إطاراً قانونياً للعمليات العسكرية والأمنية والسياسية ضد المنظمات المعارضة الكردية والتركية التي عدتها الدولة مصدر تهديد للأمن القومي. وتعدّ الملاحقات القضائية والأمنية، جزءاً من حملة موسّعة تستهدف الأحزاب السياسية المشروعة المؤيدة لحقوق الأكراد، على خلفية صلات مزعومة تربطها بحزب العمال الكردستاني.²

فبعد إعلان حزب العمال الكردستاني و الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 2015/07/28 عن انتهاء الهدنة بين الطرفين التي انطلقت في خريف 2012، بسبب غارات الجيش التركي الجوية التي شنّها على مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 21.

² نفس المصدر الأنف الذكر -ص 21-24.

العراق وجنوب شرق تركيا، والتي باتت شبه يومية على إثر الهجوم في سروج القريبة من الحدود السورية في 20 يوليو 2015 الذي أسفر عن مقتل 32 من الناشطين الأكراد.¹ فبعد هذا الإعلان قالت السلطات القضائية التركية إنها فتحت في 2015/07/30 تحقيقاً ضد زعيم حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش، بتهمة التسبب باضطرابات في النظام العام والتحريض على العنف فيما نظر البرلمان التركي في رفع الحصانة عن نواب من الحزب وأحزاب أخرى، بتهمة دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وتعود وقائع التهمة الموجهة إلى دميرطاش، إلى أكتوبر 2014، لكن فتح التحقيق يأتي في أوج حملة السلطات التركية على حزب العمال الكردستاني. وأتت تلك الخطوات عقب تحويل ملفات تسعة نواب من حزب الشعوب الديمقراطي (هذا الحزب الذي حصل على ثمانين مقعداً بالبرلمان التركي في انتخابات يونيو 2015 التشريعية، تسبب إلى حد كبير بإخفاق حزب العدالة والتنمية في الحصول على الغالبية المطلقة للمرة الأولى منذ 2002 وبالتالي عجزه عن تشكيل حكومة بمفرده) وأحزاب أخرى إلى رئاسة البرلمان لمناقشة رفع الحصانة عنهم بتهمة تأمين السلاح لمنظمة إرهابية. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد اتهم دميرطاش، بالارتباط بصلات مع الانفصاليين الأكراد. في حين اتهم الأخير أردوغان، قبل ذلك بقوله: "إن القصر الرئاسي له صلة بالهجوم الانتحاري" في سروج في 20 من يوليو 2015، والذي راح ضحيته 32 قتيلاً، وأكثر من مئة مصاب.

وبعد عملية سروج أعلنت تركيا الحرب على تنظيم الدولة (داعش) داخل سوريا وعلى حزب العمال الكردستاني الذي تتهمه بالإرهاب، وشنت غارات على مواقع للحزب داخل الأراضي العراقية وفي جنوب شرق تركيا مما أدى لاندلاع موجة عنف جديدة خاصة بجنوب

¹ "تركيا تواصل غاراتها واجتماع طارئ لبرلمانها" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/29> تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

شرق البلاد. وكانت السلطات التركية أعلنت في 29/07/2015 توقيف 1300 شخصا منذ 20 يوليو من السنة ذاتها، بينهم 847 للاشتباه بعلاقتهم بالمتطرفين الأكراد.¹

- السياسة العسكرية:

إن أسس الخيار العسكري لمعالجة القضية الكردية سبق وأن وضعت في السنوات الأولى من تأسيس جمهورية تركيا. إن السياسة الكمالية الخاصة بالدولة القومية ومحاولة دمج كل الأقليات العرقية والإثنية داخل تركيا في أمة متجانسة أدت إلى تمردات كردية عديدة. ففيما بين السنوات 1925-1940 كانت هناك أكثر من 20 انتفاضة كردية في كردستان الشمالية والتي قُمت بعنف من قبل الجيش التركي.²

ومنذ ذلك الحين فصاعداً، على الأقل، أصبح استخدام القوة العسكرية، بالتزامن مع سياسة القمع والاستيعاب، أساس السياسة التركية تجاه الأكراد. وحُضر استخدام مصطلحات كردي، كرد، كردستان وكذلك اللغة الكردية. كما خضعت المناطق الكردية لقوانين الطوارئ، ونظام قانوني خاص بمناطقهم، وسيطرة عسكرية إضافة إلى الإهمال الاقتصادي.³

وقد خصّصت السلطات التركية ما يربو عن ربع مليون عسكري في مناطق جنوب شرقي تركيا بسبب المواجهات المسلحة المستمرة بين الجيش ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، إلى جانب العمليات العسكرية والأمنية في مناطق تركيا الأخرى التي تحتضن المهاجرين والمهجرين الأكراد على غرار مدينة اسطنبول مثلاً. فقد شهدت تركيا ما يزيد عن 25 عاماً من الأحكام العرفية. وقد عرفت أقاليم في جنوب شرقي تركيا ذي الغالبية الكردية منذ العام 1987 منطقة طوارئ، حيث وُضعت تحت شكل أشدّ صرامة من أشكال الحكم العسكري. وقد أدت العمليات العسكرية المباشرة إلى ردود أفعال متوترة، وإلى زيادة الهوة بين

¹ "قضاء تركيا يحقق مع زعيم أكبر حزب مؤيد للأكراد" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/30/> تاريخ تصفح المقال: 2015/07/31.

² Ali Kilic, *La nouvelle stratégie de l'armée turque Et Le terrorisme de l'Etat impérialiste turc au Kurdistan Nord*. rance : 2009, p-p 05-09.

³ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 45-46.

الدولة والأكراد. كما ترتب عليها الكثير من الضحايا من المقاتلين والعسكريين والمدنيين، واستنزفت الكثير من الموارد المادية والمعنوية.¹

وبعد هدنة دامت أكثر من سنتين ونصف السنة ابتداء خريف العام 2012 بين تركيا وأكرادها، ودخولها في مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، عادت المواجهات العسكرية بين الطرفين لتقابلها أنقرة برد عسكري عنيف، وذلك في أواخر يوليو 2015. حيث قتل ثلاثة عسكريين أتراك وشرطي ومدني في هجومين لحزب العمال الكردستاني جنوب شرقي تركيا. وقال الجيش التركي إن العسكريين الثلاثة -بينهم ضابط- قتلوا في 2015/07/30 في هجوم على كتيبة تابعة له بإقليم سرناك، الذي يقع في المثلث الحدودي بين تركيا والعراق وسوريا.

وكان حزب العمال شن منذ التفجير الذي وقع في مدينة سروج على الحدود السورية في 2015/07/20 هجمات أسفرت عن مقتل عسكريين وشرطيين أتراك، وزعم أن تلك الهجمات رد على "تواطؤ" الحكومة التركية مع تنظيم الدولة. ورد سلاح الجو التركي بضرب معاقل حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، مما أسفر عن مصرع مقاتلين من الحزب، ووضع عملية السلام بين أنقرة والأكراد -القائمة منذ أكثر من عامين- على حافة الهاوية.²

وقد وعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 2015/08/12 بأن يواصل بكل عزم العمليات العسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في بلده. وقال أردوغان، في خطاب أمام أعضاء المجالس البلدية بقصره في أنقرة أن: «هذه العمليات ستتواصل وسنخوض هذا الكفاح بكل عزم»، مؤكداً من جديد أن عملية السلام التي بدأت في 2012 مع المتمردين الأكراد مجمدة، وأكد أن قوات الأمن التركي ستقاتل المتمردين الأكراد حتى «يغادروا تركيا ويتخلون عن أسلحتهم».

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص-ص 25-26.

² "مقتل ثلاثة عسكريين أتراك بهجمات كردية" مرجع سابق.

الخريطة رقم (14): مناطق الصراع بين الأكراد والسلطات التركية.



“PKK onfli t”, www.upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/bc/pkk-conflict-de.png, 05/08/2015. المصدر:

و وجه رجب طيب أردوغان، اتهامات عديدة إلى حزب الشعب الديمقراطي وقال إن «هذا التشكيل يجب أن يعلن بشكل واضح أنه ينأى بنفسه عن المنظمة الإرهابية (حزب العمال الكردستاني) وإلا فانه سيبقى دمية بأيدي المتمردين».¹

وتوضح الخريطة رقم (14) العمليات العسكرية ومناطق الصراع بين الأكراد والسلطات التركية، ومعسكرات حزب العمال الكردستاني.

كما يوضح الجدولين رقم (10) و (11) ضحايا الصراع بين الدولة والأكراد في تركيا منذ بدء العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني سنة 1984 إلى غاية العام 2010.

الجدول رقم (10):

ضحايا الصراع بين الأكراد والدولة في تركيا من 1984 إلى غاية 1995.

ضحايا الصراع بين الأكراد والدولة في تركيا من 1984 إلى غاية 1995					
السنة	حزب العمال	مدنيون	عسكريون	شرطة	حراس القرى
1984	11	20	24	-	-
1985	100	82	67	-	-
1986	64	74	40	3	-
1987	107	237	49	3	10
1988	103	81	36	6	7
1989	165	136	111	8	34
1990	350	178	92	11	56
1991	356	170	213	20	41
1992	1055	761	444	144	167
1993	1699	1218	487	28	156
1994	4114	1082	794	43	265

¹ "أردوغان يعد بمواصلة العمليات ضد الأكراد" يومية الخبر الجزائرية، مرجع سابق، ص13.

87	47	450	1085	2292	1995
----	----	-----	------	------	------

المصدر: عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 27.

الجدول رقم (11):

قتلى الصراع بين الأكراد والدولة في تركيا من 1998 إلى غاية 2010.

قتلى الصراع بين الأكراد والدولة في تركيا من 1998 إلى غاية 2010			
السنة	حزب العمال الكردستاني	القوى الحكومية	المدنيون
1998	-	143	132
1999	961	220	118
2000	-	29	15
2001	111	22	9
2002	25	9	7
2003	71	19	12
2004	79	62	18
2005	160	100	34
2006	118	93	32
2007	295	139	27
2008	657	143	49
2009	105	77	36
2010	149	108	25

المصدر: عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 28.

لقد فقدت الدولة التركية من أبنائها في صراعها مع حزب العمال الكردستاني ما يفوق العدد الذي فقدته في حرب الاستقلال (1918 - 1923)) وحسب الأرقام التي أعلنها رئيس

هيئة الأركان التركي فإن عدد ضحايا حرب الاستقلال التركية بلغ 1885 قتيلًا، بينما يبلغ عدد الأرواح التي فقدتها تركيا في صراعها مع حزب العمال الكردستاني 11735.¹

لقد اعتمدت السلطات التركية وسائل التصفية والاغتيال لعدد كبير من قادة وزعماء حزب العمال الكردستاني، وكذلك المؤيدين لهم من الأتراك، وخاصة المثقفين والناشطين الحقوقيين والكتّاب، وذلك من خلال عمليات أمنية مباشرة، أو بتكليف منظمات متخصصة وشبكات الجريمة المنظمة.² ولم تقف هذه المطاردات والتصفيات عند الحدود التركية، بل تجاوزتها إلى الجوار، وذلك عندما تعقبت مقاتلي حزب (PKK) في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية وبعدها. ففي 06 أغسطس 1991، قصفت الطائرات التركية مساحة تقدر بـ 16 كلم يوجد فيها معسكرات لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق وذلك على مدى 13 يومًا.³

وفي 21 مارس 1995 الموافق لعيد النيروز من كل سنة لدى الأكراد، قامت القوات التركية بعملية "فولاذ" استغرقت قرابة شهرين وشارك فيها حوالي 30 ألف جندي تركي توغلوا أكثر من 40 كلم داخل شمال العراق، وفي مساحة قدرها 250 كلم² لشن هجمات برية وجوية ضد ما وصف بقواعد متمردي حزب (PKK)، وامتدت في سابقة هي الأولى من نوعها إلى الحدود القريبة من سورية، وقد أسفرت هذه العملية عن مصرع 172 من مقاتلي (PKK) مقابل 14 جنديا تركيا، وأدت إلى نزوح 15 ألفا من الأكراد العراقيين من قراهم القريبة من الحدود مع تركيا، كما نزح عدة مئات من أكراد تركيا. ولم تقف الاجتياحات التركية لشمال العراق عند هذا الحد بل تواصلت العمليات المستمرة أصلا منذ أغسطس 1991 وإلى غاية يومنا هذا مع فواصل زمنية محددة.⁴

¹ برهان كورأوغلو، مرجع سابق، ص 04.

² عقيل محفوض، مرجع سابق، ص 30.

³ وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص 193.

⁴ نفس المصدر الأتف الذكر 3 1-ص 212 و 217.

- نظام "حراس القرى":

يعد نظام حراس القرى أحد تجليات السياسة التركية في احتواء التطور السياسي والكيانية السيادية أو الاستقلالية للأكراد، وهو استمرارية لسياسة عثمانية سابقة عرفت بتشكيل نظام اجتماعي سياسي عسكري هو "الفرسان الحميدية". وقد أسس مصطفى كمال في عشرينيات القرن العشرين ميليشيا على غرار سابقتها الحميدية، أسهمت بقسط كبير في عسكرة الدينامية القبلية، وقامت بدور حاسم في سحق الثورات الكردية، وبالتحديد ثورة الشيخ سعيد 1925 وثورة ديرسيم (1937-1938). ونظام حراس القرى هو نظام شبيهه بقوات الصحوة في العراق كما ذكر رئيس هيئة الأركان السابق للجيش التركي الجنرال إيلكر باسبوغ حيث قال: «لقد بدأت الولايات الأمريكية المتحدة بتأسيس نظام مماثل بالعراق».¹

يستند نظام "حراس القرى" إلى قانون القرية رقم 442 لعام 1924، وتحديدا إلى المادة 74 منه، والتي شكلت أساسا للقانون رقم 3175- الصادر بتاريخ 26 مارس 1985 الذي أسس نظام حراس القرى بعد عام واحد من إعلان حزب العمال الكردستاني بدء عملياته العسكرية في تركيا سنة 1984.²

ويعمل "حراس القرى" على مراقبة حركة المواطنين، واتصالهم المحتمل مع (PKK) أو إيوائهم لمقاتليه، أو تقديمهم المساعدة لهم. كما يستهدف هذا النظام الذي يضم على ما يربو عن 75 ألف جندي خلق نظام دفاع محلي ضد حزب (PKK). ومع أنه يفترض انتهاء العمل بحالة الطوارئ عام 2002، في إطار الإصلاحات السياسية الحاصلة في تركيا، فإن نظام حراس القرى لا يزال قائما في 22 محافظة.

وقد كان لـ "حراس القرى" دور كبير في احتواء حزب (PKK) لكنهم أوجدوا ديناميّة صراع داخلي في المجال الكردي نفسه وانقسامات وصراعات نشطة أحيانا. ذلك أن الحكومة تختار أفرادا ينتمون إلى عائلات مؤيدة لها في قرى ذات ميول معارضة، مما يعني أن ثمة أيضا معايير قبلية وعائلية تحكم الاختيار. وقد اعترفت الحكومة التركية بأن النظام المذكور

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص-ص 35-38.

² محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 241.

يسبب انتهاكات دائمة لحقوق الإنسان في مناطق جنوب شرقيّ تركيا، وعبرت عن نية إغائه، مثلما طالب الاتحاد الأوروبي بذلك. ولكن ذلك لم يحدث لأسباب عديدة منها، أن نظام "حراس القرى" قريب من أن يكون جماعة ضغط ذات وزن في السياسة التركية، حتى لو لم يكن يتبع الوسائل المعتادة في مثل هذه الحالات.¹

ثالثاً: المقاربة الاجتماعية للدولة التركية تجاه أكرادها

- السياسة الديموغرافية:

وتمثلت في هندسة اجتماعية - ديموغرافية لمناطق كردستان الشمالية، حيث حاولت تركيا إعادة تشكيل البني الاجتماعية والإثنية في إطار سياسة إدماج عامة، بهدف صهر مختلف التكوينات والهويات واللغات وغيرها في إطار هوية ولغة تركية واحدة، بهدف هندسة وتصميم مجتمع يكون على صورتها، أي مجتمع تركي لدولة تركية. ويتعلق الأمر هنا بمستويين من الهندسة الاجتماعية، الأول منها "تأسيسي"، كان الكرد جزءاً من استهدافه، من خلال اعتماد سياسات "تماثلية" و"إدماجية" في الهوية الثقافية الإثنية التركية، وسياسات الهجرة والتهجير الداخلي إلى داخل تركيا، والخارجي (إلى دول الجوار والشتات). وهذا لم يستهدف الكرد بمفردهم، وإنما طال أيضاً الأرمن والعرب واليونانيين، وغيرهم. وكان الكرد جزءاً من أدواته أيضاً، وهذا ما قيل عن دور الكرد في عمليات اضطهاد الأرمن في بدايات القرن العشرين.²

ويتعلق المستوى الثاني بفعل أمني - احتوائي يخص بيئة الحركة القومية، وهو مستمر بكيفية أو أخرى. ويجري على مستويات عديدة، تقوم على التهجير القسري إلى مناطق أخرى داخل تركيا أو خارجها، أو التجميع القسري وإعادة التوطين في مناطق محددة داخل الإقليم الكردي، والمحافظة على نمط من السياسات العملية التي تؤدي بالكردي إلى اختيار الهجرة من تلقاء نفسه، ودفعه لتبني هذا الخيار، سواء لأسباب العمل أو الأمان، أو غيرها من الأسباب. ويهمننا في هذا السياق المستوى الثاني، وهو يتعلق باحتواء حزب العمال

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص-ص 35-39.

² نفس المصدر الأنف الذكر (30).

الكردستاني. وهو الأمر الذي تطلب من البعض القيام بأعمال مجهدة، منها محاولة حصر المجال الجغرافي والديمغرافي ما أمكن ذلك، ونتج عن ذلك إتباع سياسات مركبة، يمكن تركيز أهم مفرداتها في النقاط التالية:

❖ مواصلة سياسة "تترك" الهوية، في المستوى الإعلامي والتعليم وأسماء الأفراد والتجمعات السكنية والقرى وغير ذلك.¹ حيث أُطلق على الأكراد تسمية جديدة، هي الأتراك الجبليين الذين نسوا لغتهم التركية. وإخضاع الأكراد بهذه التسمية والتي تتطلب نسيان الأكراد أصلهم الحقيقي فقد لجأت السلطات التركية إلى سياسة العصا الغليظة لصهرهم وتذويبهم في الدولة التركية العلمانية الجديدة، وكان أبرز مظاهر هذه السياسة إعدام قادة الأكراد الذين رفضوا هذه السياسة، وإصدار القوانين التي تمنع التحدث باللغة الكردية أو استخدام مفرداتها، ومنع الزي الكردي وعزف الموسيقى الكردية في احتفالاتهم.²

❖ تهجير السكان الأكراد من قراهم، وتشتيتهم وترحيلهم من شرق تركيا إلى غرب الأناضول وتوطين الأتراك المهاجرين من البلقان في أماكن إقامة الأكراد الأصلية المهجرين منها،³ وإعادة توطين بعض الأكراد في مراكز محددة، بحيث يسهل التعاطي معهم ومراقبتهم، واستهداف الجيش أو حراس القرى لهم أحياناً، وحماية بعض التجمعات من استهداف المقاتلين في المقابل - في حال ما إذا كانت مؤيدة للحكومة.

❖ إنشاء مناطق خالية من السكان، بحيث يتم تفخيخها بالألغام لتكون بمنزلة حواجز أمنية وعسكرية، أو مناطق قابلة للأعمال العسكرية والحربية ضد المقاتلين الكرد.

❖ تدمير آلاف القرى التي كانت تؤيد الحركة الكردية، وتهجير سكانها إلى مراكز بعيدة خارجة عن الإقليم الكردي في مناطق تركيا الأخرى.

❖ تسهيل الهجرة إلى الخارج.⁴

¹ نفس المصدر الأنف الذكر -ص31-32.

² محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق -ص239-240.

³ وليد حمدي، مرجع سابق، ص-ص366-367.

⁴ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص32.

- ترسيخ الانقسامات الإثنية والقبلية:

وباعتبار أن المجتمع الكردي في كردستان تركيا يتكون من فسيفاء لغوية ومذهبية وعشائرية ومناطقية، وأنماط علاقات اجتماعية تقليدية ذات ميل انقسامية نشطة، فقد تدخلت الدولة التركية في هذه البنية بصورة تزيدها قوة ورسوخا بدلا من السعي إلى تخفيفها، بل إنها تعاملت مع هذا الواقع الاجتماعي للأكراد بصورة براغماتية. ومنذ بداية المشروع الكمالي، اعتمد مصطفى كمال على أعيان وزعماء تقليديين لمقاومة الحركة القومية الاستقلالية. وطالما ما توجس القوميون الأكراد من هذه الانقسامات الثقافية والفوارق الكردية- الكردية القائمة والتي تعمّدت الحكومات التركية تكريسها. وقد اعتبر الباحثون بصفة عامة والأكراد بصفة خاصة أن هذا الواقع هو أحد العقبات الكبرى أمام تشكيل هوية مجتمعية وقومية حديثة للأكراد.

لقد اهتمت الدولة التركية بإثارة النزعة المذهبية والعشائرية وإبراز الفروق اللغوية بين أكراد تركيا، إذ تعمل على زيادة الاستقطاب القومي بين الكرد السنّة والكرد العلويين (الزازائية) بغية عرقلة سياسات حزب العمال الكردستاني (PKK) والتقليل من اصطاف الأكراد خلفه. وقد نجحت الدولة -إلى حدّ كبير- في خلق أنماط من التصورات والأفكار السلبية بشأن موقف حزب (PKK) من الدين. كما نجحت السياسات الحكومية من خلال تركيزها على الفروق المناطقية واللهجات والأبعاد الثقافية في خلق هويات واتجاهات ثقافية وسياسية فرعية بين أكراد تركيا، إذ تجد اليوم بين أكراد درسيم -وهم من الزاز- من يدعو إلى هوية زازائية تقوم على فروق في اللغة والمذهب عن الكرد الآخرين.¹

رابعا: المقاربة السياسية للدولة التركية تجاه أكرادها

لقد تمثلت المقاربة السياسية للنظام التركي في معالجته للقضية الكردية في الآتي:

- الانقسامية السياسية:

جرى تشجيع الانقسام السياسي والفروق داخل المجتمع الكردي، وداخل المنظمات والأحزاب الكردية، وحتى داخل حزب العمال الكردستاني نفسه. ويتحدث الإعلام التركي عن

¹ نفس المصدر الآنف الذكر -ص41-45.

عمليات انشقاق مستمرة لأفراد ومجموعات تحاول العمل بشكل منفصل عن الحزب، أو أنها تسلم نفسها للحكومة. وهذا يطال قادة ميدانيين وناشطين سياسيين وتنظيميين في تركيا والعراق وفي الشتات، كما يطال مثقفين وإعلاميين عرفوا بتأييدهم للحزب المذكور.

وقد حدثت انشقاقات عديدة على صعيد البنية العسكرية والتنظيمية للحزب، كما انفض عن الحزب عدد من المثقفين والناشطين الذين كانوا يؤيدونه بقوة. وبرزت مشكلة الضعف التنظيمي، وأخطاء في الأداء بين المثقفين وفي شبكات الدعم والتمويل. وبالإمكان في هذا السياق التركيز على المظاهر التالية:

- انسحاب عثمان أوجلان وتأسيسه الحزب الوطني الديمقراطي، وانشقاق 120 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وتسليم أنفسهم للسلطات التركية.
- فقدان مبالغ مالية تقدر بثلاثة ملايين دولار، بواسطة ثلاثة من أعضاء حزب العمال في مدينة السليمانية شمال العراق. ويجرى الحزب تحقيقات باحتمال تدخل جهات إستخبارية في الموضوع.
- تحول موقف الفنان الكردي الشهير شفان برور الذي كان مؤيدا للحزب، إلى دعم سياسات الحكومة بشأن المسألة الكردية. وقد إلتقاه نائب رئيس الوزراء بولنت إيرينتش في برلين. ووصفت أطراف كردية تصريحات شفان برور المؤيد لسياسات الحكومة، "مخالفة للإجماع الكردي".
- توجيه تركيا اتهامات لمنظمات تابعة للحزب بمحاولة اغتيال الفنان إبراهيم طاطليسي (2011/03/14)، وهو أشهر الفنانين في تركيا. وقد أبدى رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان اهتماما كبيرا بالحادثة، في إطار التأكيد على الشخصيات الكردية التي تنهج مسارا قريبا من الحكومة.
- صدور بيانات لمثقفين وإعلاميين وزعماء محليين أكراد مقربين من الحكومة، وهي بيانات تندد بالعمليات العسكرية للحزب في جنوب شرقي تركيا، وخاصة بعد الهجوم على جهاز حماية رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في 4-5-2011.

- التنظيمات الراديكالية:

يظهر في المشهد السياسي التركي عدد من التنظيمات الراديكالية الدينية الصغيرة ومتوسطة الحجم، إلى جانب تنظيمات وأحزاب إسلاموية تقليدية، وطرق صوفية، وأحزاب ذات ميول واتجاهات دينية وسياسية محافظة. وقد شكّلت تلك المنظمات الراديكالية تحدياً مستمراً للدولة، بما في ذلك حكم حزب العدالة والتنمية الذي يتفق معها في المرجعية الثقافية والدينية، ولكنه يختلف عنها في الكيفيات والوسائل، كما في بعض الرؤى والتفسيرات لقضايا الشأن العام.¹

تشكّلت منظمة حزب الله التركي سنة 1990، وتعتبر أقرب إلى منظمة تأسست بدعم من النظام السياسي والدولة، وبالأخص من المؤسسات الأمنية والعسكرية، حيث رأت الدولة التركية في تشجيع تنظيمات دينية عامل احتواء نشطاً للحركة الكردية والحركات اليسارية في تركيا ككل. وقد بدأت الكفاح ضد حزب العمال الكردستاني في منطقة جنوب شرقي تركيا، بحيث باتت هذه المنظمة تعمل بمثابة الثورة المضادة لحزب (PKK). بل كانت أحياناً في قوات الدرك التركية في العمليات المنظمة ضد المقاتلين الأكراد. ومن هنا فقد ذهب بعض المحللين السياسيين للقول: «إن منظمة حزب الله كانت تعمل بإشراف وتوجيه أحمد جم أرسومر مدير دائرة المخابرات التابعة لقوات الدرك -الذي اغتيل عام 1994- من أجل مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني».² وقد تكون تسمية حزب الله-الكرد أكثر دقة، ليس لهجة بنيته الإثنية فقط، وإنما أيضاً لهجة الوظيفة. فأكثر منتسبيه من الكرد، كما أن استهدافاته كردية في المقام الأول، وإن كانت دائرة الانتساب إليه والنشاط فيه أكبر من ذلك الحيز. وقد قام الحزب باغتيال عدد من الناشطين الكرد والكتاب والصحفيين المعارضين للحكومة، كما قام بأعمال عنف واسعة النطاق.

غير أن هذا التنظيم تحول إلى قوة لا يستهان بها إثر قيامه بتدريب كوادره. وعرف انشقاقاً رئيساً أدى إلى ظهور تنظيمين هما: جماعة علم Ilim، وهي متأثرة بالاستخبارات

¹ عقيل محفوض، مرجع سابق، ص-ص 46-48.

² نقلاً عن: إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 297.

التركية، وجماعة منزل Menzil وهي متأثرة بالثورة في إيران،¹ وقد بدأت تنادي بإقامة (الجمهورية الإسلامية في تركيا)، وهذا ما أدى إلى حدوث انقلاب في العلاقة بين الطرفين، فقامت القوات التركية بمكافحتها بضراوة عام 1995 وإلقاء القبض على كوادرها النشطة باعتبارها منظمة إسلامية أصولية تشكل خطرا على النظام العلماني الديمقراطي في تركيا من جهة، وتعمل على فصل جزء من تركيا لإقامة نظامها المنشود عليه.² وبالتالي انقلبت العلاقة بين الحزب والدولة، من التحالف إلى الصراع، وأدى الأمر إلى قيام السلطات بتفكيك جزء كبير نسبيا من بنى الحزب التنظيمية واللوجستية واعتقال العديد من قادته.

ففي 2000/01/17 داهم الأمن التركي منزلا في منظمة بايكوز بمدينة اسطنبول، وأدت العملية إلى مقتل زعيم التنظيم حسين ولي أوغلو، واعتقال اثنين من قادة التنظيم. وقد سبق للسلطات التركية أن أفرجت في 04 فبراير 2011 عن عدد من زعماء التنظيم بدعوة أن المدد القانونية لإعداد ملفاتهم القضائية انقضت قبل إحالتهم إلى المحاكمة، وقد ينطوي ذلك على تطورات سياسية وأمنية مباشرة في ظل التجاذبات والاستقطابات الراهنة عرقيا وإثنيا وسياسيا. ويمكن وصف حزب الله - تركيا أحد النواتج القصديّة لسياسة الدولة تجاه المسألة الكردية، حتى لو كانت لأعماله تداعيات واستهدافات أوسع نطاقا.³

إذن واعتمادا على ما ذكر آنفا من سياسات واستراتيجيات الدولة التركية في معالجتها للقضية الكردية على مدى عقود طويلة من الزمن، يرى الكاتب والباحث التركي حسين يايمن أنه لا توجد سياسة تركية ثابتة تتعلق بالقضية الكردية، وأن سياسة تركيا تجاه هذه المنطقة مرتبطة بالأشخاص، وأنها تتغير مع تغير هؤلاء الأشخاص. لكنه أكد بالمقابل على وجود تغيرات في نموذج السياسة التركية تجاه القضية الكردية مع الانفتاح الديمقراطي الذي ظهر في عهد حزب العدالة والتنمية.

وفي سياق دراسته للسياسة التركية في هذا الصدد، يبين الباحث التركي أن المصطلحات التي استُخدمت في وصف القضية الكردية ارتبطت بالظروف الزمنية المحيطة

¹ محفوظ، مرجع سابق، ص 49.

² إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 298.

³ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 48-50.

بها؛ حيث وُصفت في البداية بقضية الشرق، لتوصف منذ التسعينيات حتى اليوم بالقضية الكردية.¹

وبسبب ارتباط سياسة تركيا تجاه أكرادها بالأشخاص، فقد عرفت تغييرات مع تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة التركية مع مطلع القرن الحالي، إذ أصبحت سياسة حكومة رجب طيب أردوغان -آنذاك- تجاه الحركة العرقية الكردية تتشكل بين حدي ثنائية: 1- الخيار الأمني والوسائل العسكرية.

2- المبادرة والانفتاح على الكرد.

فلا يزال كثير من السياسات الأمنية والتقليدية معمولاً به، كجزء من مكافحة "الإرهاب" الذي يعني حزب (PKK) في لغة السياسة لدى الأتراك. وهكذا تستمرّ العمليات العسكرية والأمنية وسياسات الاحتواء متعددة الأشكال والأبعاد للظاهرة الكردية. في حين تحاول الحكومة -في المقابل- توسيع دائرة المشاركة السياسية، من خلال تغييرات في صلاحيات الحكم المحلي، وإجراء تغييرات قانونية وفتح قنوات للحوار، وتغيير آليات عمل المؤسسات الأمنية والعسكرية، واستقلالية أكثر للقضاء. وهذا يحقق قابلية أوسع لسياسات الحكومة بين الرأي العام التركي، ويساعد على تخفيف حدة الاستقطاب الداخلي في الوسط الكردي على نحو خاص بهدف التقليل من الاصطفاف حول حزب العمال الكردستاني والأحزاب الكردية المقرّبة منه وتخفف من دعمها. وهكذا يتأتى تحديد من تبقى من العناصر والشرائح الراديكالية، لتتكفل المؤسسة الأمنية باحتوائها وتفكيكها من بعد.

لقد شجّع الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، الميول الدينية والمحافظّة لدى شريحة أكبر من الكرد، وجذبهم لصالح الحزب. كما حث القوميين الكرد على تجريب التعاطي مع نمط آخر من الأحزاب والسياسات غير ما اعتادوا عليه خلال السنوات والعقود الماضية.² وقد أظهرت نتائج الانتخابات المحلية والاستفتاء العام على التعديلات الدستورية، تعاضم الوزن الانتخابي والتأييد السياسي للحزب في الأوساط الكردية، وإن أظهرت الانتخابية

¹ برهان كورأوغلو، مرجع سابق، ص-ص 04-05.

² نفس المصدر الآنف الذكر، ص-ص 107-108.

البرلمانية التي جرت في يونيو 2011 تراجعا نسبيا لصالح حزب السلام والديمقراطية. (أنظر الجدول رقم 12).

الجدول رقم (12):

مقارنة أصوات حزب العدالة والتنمية في المدن الكردية في الانتخابات البلدية عام 2009 مع التصويت بـ "نعم" في الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2010.

المدينة	أصوات الانتخابات البلدية عام 2009	أصوات "نعم" في الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2010	تغير النسبة
آغري	57,534	142,311	+(83,777)
باطمان	70,619	94,218	-(23,599)
ديار بكر	202,609	262,31	-(59,422)
هكاري	21,752	9,910	-(11,842)
أغدير	18,595	28,023	+(9,428)
ماردين	81,995	28,023	+(65,349)
موس	44,003	99,403	+(55,4)
سرت	41,764	68,845	+(27,081)
شرناك	49,496	33,626	-(15,870)
وان	135,082	208,501	+(73,419)

المصدر: برهان كورأوغلو، مرجع سابق، ص 05.

أما فيما يخص رأي الأتراك والأكراد في السياسات الحكومية تجاه القضية الكردية، فقد أظهرت نتائج استطلاع رأي أجري في الفترة 22-23 أغسطس 2009، 9,1% من السكان رأوا أن السياسات الحكومية التي أثبتت لمواجهة القضية الكردية في تركيا خلال الـ 25 عاما الماضية لم تكن ناجحة، في حين وجدها 20% ناجحة، ولم يكن لدى 8,1% 71,1%. وإذا تم التدقيق في الإجابات على أساس العرقية (أتراك - أكراد)، فإننا نجد 21,9%

من الأتراك و14,8% من الأكراد يرونها ناجحة، فيما رأى 70,4% من الأتراك و75% من الأكراد أنها غير ناجحة. (أنظر الجدول رقم 13).

الجدول رقم (13):

رأي الأتراك والأكراد في السياسات الحكومية

تجاه القضية الكردية خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2009.

هل كانت السياسات الحكومية تجاه القضية الكردية خلال الـ 25 سنة الممتدة من 1984-2009؟ (بحسب القومية)		
الأكراد (%)	الأتراك (%)	الإجابة
14,8	21,9	نعم
75	70,4	لا
10,1	7,7	لا جواب

المصدر: برهان كورأوغلو، مرجع سابق، ص76.

خلاصة الفصل الثالث

يمكن إجمال الفصل الثالث في النقاط التالية:

1- اختلف المؤرخون حول أصل الأكراد، سواء كانوا من علماء الأجناس أو مؤرخي الأقوام أو دارسي الأنساب. والسبب في هذا الاختلاف يعود إلى عدم وجود الآثار التاريخية أو الجغرافية أو الإثنوغرافية التي من خلالها يستطيع أولئك العلماء من الإدلاء بالرأي الحاسم حول نسب الأكراد. وهناك نظريتان عن أصل الأكراد: الأولى ترى بأن أصلهم إيراني وأنهم رحلوا في الجيل السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورميا نحو بوهتان، بينما ترى النظرية الثانية أنهم شعب أصيل لا ينحدر من أصل إيراني إنما هم أنساب للخلايين والجيورجيين والأرمن.

أما عن ديانة الأكراد الأولى، فإن غالبية الباحثين يرون أن الكرد انتقلوا من الديانات القديمة (الماشوشية والزرادشتية) التي كانت سائدة في منطقتهم إلى الإسلام من دون المرور إلى المسيحية. وهذا ما يؤكد أن الكرد قوم آريون إذ أن دينهم الرسمي قبل اعتناقهم الإسلام كان الزرادشتية التي لم تنتشر إلا بين الأجناس الآرية، التي ورغم كل هذه العصور الزمنية ما يزال هناك من يدينون بها في مناطق كردستان وإن كان عددهم لا يتجاوز بضع مئات. ويعود أول اتصال للأكراد بالإسلام حسب المؤرخ الطبري إلى السنة السابعة عشرة للهجرة، بعد الفتح الإسلامي للعراق وبلاد فارس حيث انتشر الإسلام بين الأكراد (اللور والكرمانج والكلهر واللوران) على يد الصحابييين عزرة بن قيس و عياض بن غنم رضي الله عنهما. أما المؤرخ الكردي محمد أمين زكي فيعتبر أن أول اتصال بين المسلمين والأكراد يعود إلى سنة 15هـ بعد معركة القادسية.

وفيما يتعلق باللغة الكردية، فإن الاتجاه السائد بين المؤرخين والمختصين بالشأن الكردي يؤكد أن اللغة الكردية تعتبر فرعاً من أسرة اللغات الآرية والتي تضم أيضاً الفارسية والأفغانية، وبالتالي هي لغة هندوأوروبية قريبة إلى الفارسية. ويستعمل الكرد عدة لهجات، ورسمياً تتحدث اللغة الكردية اليوم بلهجتين رئيسيتين: الكورمانجية والصورانية. وعلى صعيد عدد الأكراد، فإن معظم الإحصائيات عن الأكراد يشوبها الخلط والتحريف والتناقض والتعتيم، بسبب بعض الجوانب السياسية إلى جانب توزع الأكراد على عدة دول. يذكر البعض أن عددهم يتراوح بين 35 و 40 مليون نسمة.

أما منطقة كردستان فقد أطلق المؤرخون القدامى منذ العصور الوسطى والقديمة عليها اسم (ميزوبوتاميا)، كما أطلق عليها المؤرخ اليوناني هيردوت تسمية (كردوخر). ولم تكن وحدة خاصة باسم كردستان حتى أيام العباسيين، حيث كانت بلاد الكرد جزءاً من أذربيجان وأرمينيا أو إقليم جزيرة ابن عمر في أعالي بلاد النهرين. أما اصطلاح كردستان فقد أطلقه السلاجقة في أواسط القرن السادس الهجري على بلاد الأكراد عندما فصل السلطان سنجر البلدان الواقعة في غربي إقليم الجبال التي كانت تابعة لمقاطعة كرمنشاه فجعلها مقاطعة

مستقلة وسماها كردستان، وذلك عام 554هـ. وكردستان، كلمة فارسية الأصل تتألف من مقطعين: كرد، وتعني الشجعان، وستان، وتعني بلاد، وترجمتها الحرفية بلاد الشجعان. وقد انقسمت كردستان لأول مرة سنة 1514م، وذلك بين العثمانيين والصفويين حيث خضع قرابة ثلاثة أرباع كردستان للعثمانيين، كما خضعت الجهة الجنوبية الشرقية لكردستان المتوسطة إلى السلالة الأرمينية في هيكان.

أما **أكراد تركيا** فهم جزء من أكراد الشرق الأوسط والشتات، وتقدر نسبتهم في تركيا بـ 20% من السكان، وهم يزيدون على 15 مليون نسمة، وتعتبر الجماعة الكردية القاطنة في تركيا أكبر الجماعات الكردية. وكان يُطلق على أكراد تركيا من قبل السلطات التركية تسمية أتراك الجبال، واستمرت هذه التسمية حتى العام 1991، حين أقرّ رئيس الحكومة حينذاك أوزال بوجود واقع كردي، لكن هذا الإقرار لا يعني اعترافاً بالقومية الكردية، إذ يعاني أكراد تركيا من عدم اعتراف الدولة التركية بهم كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، وبالتالي رفضها منحهم حقوقهم السياسية والثقافية.

ويتشكّل المجتمع الكردي في تركيا من فسيفساء لغوية / لهجيّة ومذهبية وقبلية - عشائرية ومناطقية، وأنماط علاقات اجتماعية تقليدية ذات ميول انقسامية نشطة، وهي - في الآن ذاته - مقاومة للتوحد والاندماج.

وكردستان الشمالية هو الاسم الذي يُطلق على الجزء التركي من أرض كردستان الكبرى، وتناهز مساحتها نحو 194 ألف كيلومتر مربع، وتمتد (كردستان الشمالية) من البحر المتوسط غرباً إلى إيران في الشرق والشمال الشرقي، ومن أرضروم شمال تركيا إلى العراق وسورية في الجنوب.

2- إن جذور وأسباب الأزمة الكردية في الجمهورية التركية الحديثة قد نشأت نتيجة قمع الشعب الكردي، الذي أنكرت الحكومة التركية حقوقه القومية والإثنية، وقد بدأت ملامح القضية مع مرحلة معاهدتي سيفر 1920، و لوزان 1923 التي مثلت ما يمكن نعتة بالحدث المأساوي في تاريخ النضال الكردي في سبيل الاستقلال، وخرجت إلى الواقع مع استهلال تركيا العلمانية بقيادة أتاتورك مشاورها السياسي بتهميش حقوق الأقليات، ف جاء

الدستور التركي خالياً من أي ذكر لحقوق أو امتيازات الأقليات غير التركية. بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال ضد الأكراد، فقد بدأت مترافقة مع الإجراءات التغريبية المعادية للإسلام. وإضافة إلى هذه الأسباب كلها، تعتبر نظرة تركيا إلى القضية الكردية سبباً آخر في نشأة الأزمة الكردية في تركيا.

3- لم تكن الحركات العرقية الكردية في تركيا وليدة القرن العشرين، ذلك بأنه قد ظهر العديد من الحركات العرقية الكردية الانفصالية داخل تركيا خلال القرن التاسع عشر، بل وثمة حركة كردية انفصالية ظهرت في كردستان تركيا في أواخر القرن الثامن عشر، وهي الحركة التي تزعمها عبد الرحمن باشا بابان والتي قامت بانتفاضة خلال الفترة (1877م-1912م).

لقد أدى انقلاب الأتراك على الأكراد وإتباعهم لسياسة التهجير الجماعي والإبادة في حقهم بغية فرض سياسة التتريك والطورانية واضطهاد باقي القوميات من غير الأتراك، إلى اندلاع ثورات الأكراد ضد الجمهورية التركية الجديدة، إذ إن أبرز الانتفاضات الكردية في فترة ما بعد أتاتورك تلك التي قادها حزب العمال الكردستاني (PKK) وتزعمها منذ عام 1984.

4- أما فيما يخص سياسة الدولة التركية تجاه الأكراد حتى وقت قريب -ولا يزال بعضها مستمرا إلى الآن- تجاه أكرادها تمثلت في:

- المقاربة الأمنية: كتطبيق الأحكام العرفية في هذه المناطق ذات الكثافة الكردية بالإضافة إلى تخصيص السلطات التركية ما يربو عن ربع مليون عسكري في مناطق جنوب شرقي تركيا بسبب المواجهات المسلحة المستمرة بين الجيش ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، إلى جانب العمليات العسكرية والأمنية في مناطق تركيا الأخرى التي تحتضن المهاجرين والمهجرين الأكراد على غرار مدينة اسطنبول.

- المقاربة الاجتماعية: وتمثلت في هندسة اجتماعية- ديموغرافية لمناطق كردستان الشمالية، حيث حاولت تركيا إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والإثنية في إطار سياسة إدماج عامة، بهدف صهر مختلف التكوينات والهويات واللغات وغيرها في إطار هوية ولغة تركية

واحدة، بهدف هندسة وتصميم مجتمع تركي لدولة تركية. بالإضافة إلى ترسيخ الانقسامات الإثنية والقبلية، باعتبار أن المجتمع الكردي في كردستان تركيا يتكون من فسيفساء لغوية ومذهبية وعشائرية ومناطقية.

• المقاربة السياسية: وتمثلت في تشجيع السلطات التركية للانقسام السياسي والفروق داخل المنظمات والأحزاب الكردية، وحتى داخل حزب العمال الكردستاني نفسه. وقد حدثت انشاقات عديدة على صعيد البنية العسكرية والتنظيمية لحزب (PKK)، كما انفض عن الحزب عدد من المثقفين والناشطين الذين كانوا يؤيدونه بقوة. وبرزت مشكلة الضعف التنظيمي، وأخطاء في الأداء بين المثقفين وفي شبكات الدعم والتمويل.

وبسبب ارتباط سياسة تركيا تجاه أكرادها بالأشخاص، فقد عرفت تغيرات مع تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا إذ أصبحت سياسة حكومة قادة العدالة والتنمية تجاه الحركة العرقية الكردية تتشكل بين حديّ ثنائية:

1- الخيار الأمني والوسائل العسكرية.

2- المبادرة والانفتاح على الكرد.

الفصل الرابع

الأزمة الكردية في تركيا بين الواقع والآفاق

الفصل الرابع

الأزمة الكردية في تركيا بين الواقع والآفاق

تعتبر القضية الكردية من أبرز مشاكل الأقليات في الشرق الأوسط، لما أحاط بها من أحداث وما رافقها من عنف مسلح واعترضها من تدخلات دولية وإقليمية لتتحول بذلك إلى أزمة هوية حقيقية بقيت الدول التي يتواجدون بها بصفة عامة وتركيا بصفة خاصة عاجزة منذ استقلالها وإلى الفترة الراهنة عن إيجاد آلية سياسية لاستيعابهم ودمجهم في المجتمع التركي. وفي سياق الأحداث التي مرت بها هذه القضية، لا يمكن استبعاد دور القوى الدولية التي تعاملت سواء مع الدولة العثمانية سابقا، أو دول الشرق الأوسط حاليا بما فيها تركيا من منطلق التفتيت وفق منهج النعرات الطائفية والعرقية بغية تحقيق مصالحها المختلفة، وهو ما جعل الخلاف بين تركيا وأكرادها لا يتعلق بحقوق ثقافية واجتماعية بقدر ما تحول إلى وسيلة ضغط سياسية تستخدمها القوى الغربية للضغط على تركيا داخليا وخارجيا بحجة الحيلولة دون القلاقل والاضطرابات والحفاظ على حقوق الأقليات وتأمين الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط. لهذا لم تتوانى عن استثمار القضية الكردية وغيرها لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بما يتوافق مع مصالحها.¹

ولم يسبق للقضية الكردية في تركيا أن حظيت عبر تاريخها بما تحظى به من اهتمام منذ عقدين من قبل الكتاب والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية و وسائل الإعلام. ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة عوامل أبرزها:

1- التطورات التي شهدتها القضية الكردية في تركيا منذ اندلاع الصراع المسلح في المنطقة الكردية جنوب شرق البلاد سنة 1984، وامتداد هذا الصراع جغرافيا إلى مناطق أخرى داخل تركيا، وإلى خارجها أيضا. هذا بالإضافة لما لذلك الصراع من آثار عميقة ليس

¹ أزهار عبد الله حسن الحياي، مرجع سابق، ص 577.

على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا فقط، بل على علاقتها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي أيضا.¹

2- التحولات الجيوسياسية التي أسفرت عن تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث جعلت المشكلة الكردية في تركيا تتطور خلال أشهر، بحيث صارت مشكلة عالمية.

3- صعود الدور التركي في المجال الجيوستراتيجي الممتد من البلقان إلى الأناضول والقوقاز فآسيا الوسطى، كأن القوى التي تمنع في اضطلاع تركيا بدور كبير عبر ربط شرق أوروبا بآسيا الوسطى، كانت تعمل على دفع المشكلة الكردية إلى الواجهة، باعتبار أنها عقبة لا يمكن تجاوزها عند بلوغ هذا الدور مرحلة إعادة بناء ما يشبه المجال الإمبراطوري العثماني.²

وبسبب هذه العوامل، أصبحت القضية الكردية وبصورة خاصة منذ تسعينات القرن العشرين عنصرا مهما في سياسة تركيا الخارجية وعلاقتها مع العديد من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.³ ولمعرفة تداعيات القضية الكردية على الصعيدين الداخلي والخارجي لتركيا، ودور المتغيرات الخارجية في تطورها، إضافة إلى إستراتيجية الحكومة التركية في حل هذه الأزمة، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- أثر القضية الكردية على السياستين الداخلية والخارجية التركية
- خلفيات القضية الكردية في تركيا ودور الأطراف الدولية إزاءها
- انعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها، وإستراتيجية النظام السياسي التركي لاحتواء الأكراد
- آفاق الأزمة الكردية في تركيا

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 05.

² ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. (ط1)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 . (27).

³ باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 05.

أثر القضية الكردية على السياستين الداخلية والخارجية التركية

تعد القضية الكردية في تركيا واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ إعلان الجمهورية سنة 1923 وحتى الوقت الحاضر، وهذا ما جعل لها أثرا واضحا على السياستين الداخلية والخارجية التركية، والتي سنحاول إبرازها في المطلبين التاليين:

أولا: أثر القضية الكردية على السياسة الداخلية التركية

ثانيا: أثر القضية الكردية على السياسة الخارجية التركية

أولا: أثر القضية الكردية على السياسة الداخلية التركية

ليس من السهل استعراض أثر وتداعيات القضية الكردية على الشؤون الداخلة لتركيا لأنها متداخلة ومتشابكة.¹ إن القضية الكردية تعتبر أحد أهم مشاكل السياسة العامة وأحد مصادر التهديد الرئيسة للاستقرار في تركيا.² وحتى الآن لا تعترف تركيا إلا بوجود قومية واحدة بالدولة التركية، هي القومية التركية. والمسؤولون الأتراك لا يقرون أن المشكلة الكردية هي سبب الاضطرابات التي تحدث في كردستان الشمالية بصفة خاصة وتركيا بصفة عامة، بل يرجعونها إلى "الإرهاب"، وهذا ما صرح به الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميرل: «هناك مشكلة إرهاب داخل تركيا فقط»³ وصرح به أيضا رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان في 19 يونيو 2010، حين قال: «إن لتركيا الحق في حماية وحدتها وتماسكها كما في باقي دول العالم، وهي ستحافظ على عزمها في مكافحة الإرهاب من دون أي تردد وسنستمر بكفاحنا إلى حين استئصال المنظمة الإرهابية - في إشارة منه إلى حزب العمال

¹ أزهار عبد الله حسن الحياي، مرجع سابق، ص 590.

² عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 65.

³ نقلا عن: حسين جمو : "القضية الكردية بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24462 تاريخ دخول الموقع: 2013/07/23 01%.

الكردستاني-»¹. وينظر الساسة الأتراك إلى اهتمام أوروبا بالقضية الكردية على أنه ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية التركية.²

لقد أدت السياسة التي اتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة تجاه الأكراد، إلى إخراجهم - الأكراد- من المحيط الاجتماعي العام في تركيا، وهو ما اضطر الكثير منهم إلى مغادرتها لدول الجوار من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى، لتتبلور لديهم أفكار انفصالية في شكل حركات تمرد وانتفاضات.³ كما ساهمت تلك السياسات في إهمال متعمد للولايات الشرقية (كردستان تركيا) من الناحية الاقتصادية، وهذا ما جعل الفوارق كبيرة بين شرق الأناضول وغربه. فمعدل الدخل السنوي للفرد في محافظات سواحل البحر الأبيض والبحر الأسود والمحافظات الغربية مثل إسطنبول تقدر بأكثر من 5000 دولار سنويا. في حين أنه بلغ في شرق الأناضول (كردستان تركيا) 700 دولار سنويا. وبالطبع التخلف الاقتصادي يتبعه بالضرورة التخلف الاجتماعي والتعليمي والصحي الذي هو نتيجة طبيعية لممارسة سياسة التمييز العرقي ضد الأكراد، فكردستان هي الأكثر تخلفا بالقياس إلى المناطق الأخرى. علما أن الحرب التركية ضد الأكراد تكلف تركيا سنويا حوالي 8,5 مليار دولار سنويا حسب بعض التقديرات.⁴ في حين ذكر وزير الدفاع التركي سنة 1992 أن الحرب على حزب العمال الكردستاني تكلف تركيا سنويا حوالي 13 مليار دولار،⁵ بالإضافة إلى إشغال نحو 75% من الجيش التركي في هذا الصراع.⁶ وقد فقدت الدولة التركية من أبنائها في صراعها مع حزب العمال الكردستاني ما يقارب 12 ألف مدنيا وعسكريا تركيا.⁷

¹ نقلا عن: وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص334.

² حسين جمو، مرجع سابق، ص01.

³ أزهار عبد الله حسن الحيايلى، مرجع سابق، ص590.

⁴ زانيار باشور، العلاقات التركية الأوروبية: انعكاسات على القضية الكردية) 5.ب.ن: د.د. 0 2012 0 29.

⁵ رضوان، مرجع سابق، ص201.

⁶ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص98.

⁷ برهان كورأوغلو، مرجع سابق، ص04.

وحول مسألة مزاعم تركيا بدعم دول الجوار كسورية لحزب (PKK) والتدخل بالشؤون الداخلية التركية، تتفق الصحف ذات الميول الإسلامية والقومية واليسارية والعلمانية حول التنديد بالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجمهورية التركية، وتؤكد حساسية الرأي العام التركي تجاه الأمن القومي التركي والثوابت التركية.¹

لكن منذ أغسطس 2002 بدأت تركيا تتعامل مع القضية الكردية بعقلية أكثر انفتاحاً من أي وقت مضى، حيث شهدت تركيا مؤخراً بعض التغييرات السياسية المهمة المتعلقة بالجانب الداخلي للقضية الكردية. وتوصف هذه التغييرات بأن بدايتها على الأقل كانت خارجية المصدر.² وقد تمثلت هذه التغييرات بإقرار البرلمان التركي العديد من الإصلاحات التي تأتي أهميتها كفاتحة للإصلاحات في هذا الخصوص، كاعترافها بالحقوق الثقافية ولو بشكل محدود، وحق إنشاء المعاهد والمدارس وإصدار مطبوعات باللغة الكردية وإلغاء عقوبة الإعدام، ورفع حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1979 على أربع ولايات فقط في الجنوب الشرقي، وهذه الإصلاحات تدخل ضمن المعايير التي لا بد منها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.³

وفي إطار تغير الموقف التركي من قضية أكرادها، صرح رئيس وزراء تركيا سابقاً- رجب طيب أردوغان خلال زيارة قام بها إلى إقليم كردستان تركيا بتاريخ 29 مارس 2011 قائلاً: «تركيا لن تواصل إنكار 1979 الأكراد من الآن فصاعداً».⁴

وهكذا نجد أن أبرز أثر للقضية الكردية على السياسة الداخلية التركية هو بروز حزب العمال الكردستاني الذي أصبح في حكم الملزم ولم تتمكن الحكومة التركية من تحييده أو ركنه بدليل أن عمله. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الأكراد ممثلين بقياداتهم حددوا أهداف قضيتهم القومية بعد سلسلة من الحروب والانتفاضات ضد محاولات إذابة شخصيتهم القومية. ولعل أبرز مطلب هو الانفصال وإقامة كيان سياسي جديد ومستقل، إلى جانب مسألة العمل على

¹ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص 205.

² بيل بارك، مرجع سابق، ص 78-81.

³ حسين جمو، مرجع سابق، ص 02.

⁴ نقلاً عن: زانيار باشور، مرجع سابق، ص 30-33.

إعادة توزيع الأراضي على نحو أكثر عدالة. وتنتقل هذه المطالب التي مثلت محدد دعم لاستمرار نشاطها المسلح ضد الحكومة التركية من مبررات تاريخية تستند إلى حيازة الأرض أو الإقليم قبل التحولات السياسية التي خلقت الواقع الجديد كالاستعمار الذي غير كثيرا أوضاع الأقليات، وفي مرحلة ما بعد الاستعمار أيضا تعقدت مطالبها نتيجة لطبيعة النظام السياسي ومؤسسته وسياساته الذي ساد تركيا.¹

يمكن القول، أنه منذ قيام الحركة العرقية الكردية في تركيا مطلع القرن العشرين وحتى مطلع العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، شهدت الساحة السياسية الداخلية لتركيا صراعا داميا بين السلطات التركية وفصائل الأحزاب الكردية المسلحة وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني المطالبة بحقوق الأقلية الكردية أسوة بالأكثرية التركية، وكل ذلك ناجم عن تجاهل هذه السلطات لمطالب الأكراد والاعتراف بخصوصيتهم القومية.²

وعرفت الحركة العرقية الكردية الحالية في تركيا تراجعاً كبيراً في حدة العمل المسلح وذلك بعد دعوة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سجنه إلى إلقاء السلاح، وهذا ما فتح المجال لقيام تنظيم سياسي يغلب عليه الطابع السلمي ممثلاً في حزب الشعوب الديمقراطي بقيادة صلاح الدين دميرطاش، والذي حقق نجاحاً تاريخياً بدخوله للبرلمان التركي لأول مرة في تاريخ الأحزاب السياسية الكردية.³

وفي 2015/07/20 وقع تفجير استهدف مركزاً ثقافياً ببلدة سروج بولاية شانلي أورفا التركية الحدودية مع سوريا راح ضحيته 32 قتيلاً ونحو مئة جريح. وأعلنت السلطات التركية أن منفذ الهجوم يدعى الشيخ عبد الرحمن الأغوز وينحدر من ولاية أديمان جنوبي تركيا، وأشارت إلى أن شقيقه كان يعمل بمقهى يترددّ عليه موالون لتنظيم الدولة الإسلامية. كما تعهدت الحكومة بملاحقة أتباع تنظيم الدولة داخل تركيا، وتجميد موارده المالية، وذلك حسب البيان الصادر من الاجتماع الأمني الذي عقد في أنقرة وترأسه رئيس الوزراء أحمد داود

¹ أزهار عبد الله حسن الحياي، مرجع سابق، ص-ص: 594-595.

² محمد صلاح محمود، "إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية": دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (16) 2009. ص20.

³ سعيد الحاج، مرجع سابق.

أوغلو عقب التفجير. واعتبر البيان التفجير "ردّة فعل لتنظيم الدولة ضد تركيا التي اعتقلت خلال الأشهر الستة الأخيرة ما يزيد على ستمائة شخص يشتبه برغبتهم في الالتحاق بصفوفه، كما قامت بإلقاء القبض على أكثر من 150 من عناصر التنظيم داخل البلاد".

وبعد الحادث دعا صلاح الدين ديميرطاش (رئيس حزب الشعوب الديمقراطي) إلى "حماية الكردي بتركيا نفسه بنفسه"، الأمر الذي وصفه مراقبون بأنه دعوة للتسلح، تعزز دعوة مسؤول تنظيم حزب العمال الكردستاني جميل بابيك أكراد تركيا إلى تنظيم صفوفهم والتسلح للمرحلة المقبلة.¹

وبعد هذا التفجير بيومين، وفي 2015/07/22 تبنى حزب العمال الكردستاني مقتل شرطيّين تركيين في منزلهما بقضاء جيلان بينار التابع لولاية شانلي أورفا الحدودية (جنوبي البلاد)، وزعم الحزب أن الشرطيّين شاركوا في هجوم سروج الذي أوقع عشرات الضحايا بين قتيل وجريح. وكتب الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني على موقعه الإلكتروني أن الضابطين قتلوا نحو الساعة السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي "لتعاونهما مع عصابات تنظيم الدولة الإسلامية" الذي يعتقد أنه نفذ هجوم سروج.²

وقال ياسين أقطاي، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا إن بلاده ستواجه ما وصفها بالتحديات الإرهابية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وحزب العمال الكردستاني على حد سواء. يأتي ذلك بعد التفجير الذي يُعتقد أن الأول نفذه في مدينة سروج عند الحدود مع سوريا، وبعد قتل الثاني شرطيّين في منطقة قريبة. وقال أقطاي إن السلطات التركية "لا تميز بين إرهابيين جيدين وإرهابيين سيئين". وأشار إلى ما وصفها بشبهات تحوم حول حزب العمال في ما يتعلق ببعض التفجيرات التي وقعت في تركيا، ومنها التفجير الذي

¹ وسيمة بن صالح، "من يقف وراء تفجير سروج التركية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/7/23 تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

² نقلا عن: "قتيل بإسطنبول في ثاني هجوم لحزب العمال"، مرجع سابق.

وقع في ساحة عامة أثناء تجمع لحزب الشعوب الديمقراطي (الكردى) في مدينة ديار بكر جنوب شرقي تركيا قبل يومين من الانتخابات البرلمانية في 07 يونيو الماضي.

وجاء هجوم 2015/07/22 الذي قتل فيه شرطيون من قوات مكافحة الشغب التركية في منزلها بقضاء جيلان بينار التابع لولاية شانلي أورفا الحدودية جنوبي البلاد، تصعيدا جديدا للعنف من جانب حزب العمال، مما قد يهدد عملية السلام التي بدأتها الحكومة التركية مع الأكراد عام 2012، والتي سحب الحزب على أثرها مقاتليه من الأراضي التركية. وزعم حزب PKK أن الشرطيين تعاونوا مع تنظيم الدولة في التفجير الذي ضرب مدينة سروج أثناء تجمع لناشطين أكراد دعما لمدينة عين العرب (كوباني) السورية في الجهة المقابلة من الحدود، والتي تعرضت في السابق لهجمات من تنظيم الدولة الإسلامية.

وبعد ساعات من مقتل الشرطيين، اعتقلت قوات مكافحة الإرهاب التركية أربعة أشخاص -بينهم امرأتان- في ولاية ديار بكر جنوب شرقي البلاد بشبهة الانتماء إلى حزب العمال.¹ وفي 2015/07/24 شنت الطائرات الحربية التركية هجوما على سبعة أهداف لحزب العمال PKK في قواعده الخلفية شمالي العراق.

وفي 2015/07/25 أعلن حزب العمال الكردستاني أن هدنته مع أنقرة انتهت وفقدت أي معنى لها، وأضاف الحزب في بيان على موقعه الإلكتروني: "لم يعد للهدنة أي معنى بعد هذه الضربات الجوية المكثفة للجيش التركي المحتل".²

أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقد أعلن في 2015/07/28 أن أنقرة لا يمكن أن تواصل عملية السلام مع الأكراد مع استمرار الهجمات على أهداف تركية، متعهدا بعدم تراجع بلاده عن محاربة "الإرهاب". وصرح أردوغان في مؤتمر صحفي قبل سفره لبدء زيارة رسمية للصين بأنه "من غير الممكن أن نواصل عملية السلام مع الذين يهددون وحدتنا الوطنية وأواصر الأخوة بيننا". كما أكد في التصريحات ذاتها ضرورة تجريد الساسة الذين

¹ نفس المرجع الآنف الذكر.

² نقلا عن: "حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها"

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25/> تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

لهم صلة "بجماعات إرهابية" من الحصانة من الملاحقة القضائية، موضحاً أن أنقرة لن تتراجع عن "محاربة الإرهاب".

وتأتي تصريحات أردوغان عقب تصريحات رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو في 07/27/2015، الذي أكد أن بلاده ستواصل عملياتها العسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني حتى يسلموا أسلحتهم، مخيراً إياهم بين الاحتفاظ بالسلح والديمقراطية.¹

وتعد هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها مواقع حزب العمال في شمال العراق لهذه الغارات المكثفة منذ توقفها عام 2013 في إطار وقف إطلاق النار وعملية السلام بين الحزب والحكومة التركية. وأكد المسؤول الإعلامي للجناح العسكري للحزب بختيار دوغان، أن قصف الطائرات التركية "لمواقعهم في الشريط الحدودي مع قصف مكثف للمدفعية". وأشار إلى أن مقاتلات تركية حلقت أيضاً في أجواء جبل قنديل شمال محافظة أربيل التي تضم عاصمة الإقليم، من دون أن تتشن غارات.

وكانت الحكومة التركية أكدت -بالتزامن مع الغارات وحملات اعتقال- أنها لن تتهاون مع المتمردين الأكراد، خصوصاً بعد تبني حزب العمال الكردستاني الأربعاء الماضي قتل شرطيين تركيين عُثر على جثثيهما قرب الحدود السورية.²

إن هذه التطورات المتسارعة للمشهد السياسي التركي والقضية الكردية في تركيا، من فوز الأكراد ودخولهم لأول مرة البرلمان التركي ضمن حزب كردي في يونيو 2015، وإعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، من جهة وحزب العمال الكردستاني من جهة أخرى انتهاء الهدنة بين الطرفين واستئناف العمليات العسكرية بين الجانبين، سيكون له آثاراً مباشرة لا محالة على مسار السلام والقضية الكردية في تركيا. وبسبب ارتباط السياسة الداخلية بالخارجية، فإنه من الصعب تحقيق السلم الداخلي دون توفير السلم الإقليمي.³

¹ نقلاً عن: "أردوغان: لا سلام مع الأكراد لتواصل الهجمات"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/28/>: تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

² "حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها"، مرجع سابق.

³ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 478.

ثانياً: أثر القضية الكردية على السياسة الخارجية التركية

تستند السياسة الخارجية التركية بصورة عامة إلى ثلاث مبادئ أساسية هي:

- التنمية الاقتصادية.
- الاندماج في المجموعة الغربية.
- البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت.¹

وباعتبار أن لتحقيق المبدأ الأخير، لا بد من حل القضية الكردية حلاً نهائياً، وهذا ما 006 الأكراد يشغلون حيزاً كبيراً في تشكيل سياسة تركيا الخارجية وفي صياغة طبيعة علاقاتها أو تفاعلها مع دول الجوار الجغرافي التي تشترك معها في ذات التكوين العرقي، نظراً لما يحمله من خطر له تأثيراته المهمة على سياسات هذه الدول مجتمعة، تركيا إيران والعراق، وما يثيره من أزمات داخلية يتهدد به الاستقرار السياسي ووحدة وأمن البلاد.²

قامت السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطورت في الحرب الباردة لتصبح دولة مواجهة ضد الخطر السوفييتي خاصة بعد انضمامها لحلف الناتو. وبعد تفكك المعسكر الشرقي أضحت تركيا جسراً بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي.³ وتعتبر تركيا النموذج الأكثر وضوحاً في العالم للدولة الحائرة بين هوية شعبها الإسلامية وتوجهات نخبتها العلمانية الحاكمة. فتركيبة هويتها بين الأوروبية والآسيوية، المسلمة والمسيحية، الغربية والشرقية جعلتها ضمن الأسس التي تبني عليها تركيا سياستها الخارجية. أما عن المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية، فإنها تتأثر قطعاً بتعدد الأصول العرقية لشعبها بين أكراد وعرب وأرمن.⁴

¹ بتول هليل جبير الموسوي، مرجع سابق، ص 87.

² محمد صلاح محمود، مرجع سابق، ص 15.

³ فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" مجلة الفكر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (05) 2102 8.

⁴ أسماء سيد أحمد، "أثر الهوية على السياسة الخارجية التركية في الفترة 1923-2004" مجلة التنوير 'الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010 2 0 ص 175-176.

لقد كان العامل الكردي بعد وقت قصير من تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 عاملا مهما وإن كان مستترا في السياسة الخارجية التركية. لكن اليوم قد أصبحت المشكلة الكردية إحدى أبرز العوامل المؤثرة فيها (السياسة الخارجية التركية)، إضافة إلى كونها أصبحت تحديا لمستقبل الدولة التركية الموحدة ولسيستها الخارجية أيضا.¹

فمنذ انبعاث الحركة العرقية الكردية في تركيا مع مطلع ثمانينات القرن الماضي، دفع العامل الكردي إلى واجهة السياسة الخارجية التركية الحالية. يقول البروفيسور التركي كمال كيريشنتشي في هذا السياق: «أصبحت السياسة المرتبطة بالانتماء الإثني والقومية تؤثر في سلوك السياسة الخارجية التركية بشكل عميق».²

وبالإضافة إلى العامل القومي، شكلت القضية الكردية هدفا رئيسا للسياسة الخارجية التركية ليس فقط بسبب أبعادها الخارجية، ووجود مجال كردي خارج تركيا، وإنما أيضا لأن حزب (PKK) استطاع تعزيز إمكاناته وحضوره السياسي والإعلامي والتنظيمي، والانطلاق من مختلف مناطق كردستان والشتات إلى داخل تركيا. ولم يكن ذلك ممكنا لولا توافر بيئة إقليمية مساعدة. وهذا ما أكده عبد الله أوجلان في أغسطس 1993 بقوله: «إن المشكلة الكردية فرضت طوقا على السياسة الخارجية التركية».³

وباعتبار أن العامل الكردي لا يلعب دورا مهما في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار فحسب، بل له تأثير أيضا على العلاقات مع الغرب وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،⁴ تحولت البيئة الخارجية إلى ذريعة إضافية لدى السلطات التركية من أجل تبرير جانب من الصراع، حيث دأبت تركيا على القول أن المسألة الكردية هي نتيجة مؤامرة خارجية. وهذا ما جعل ارتكاز البعد الكردي في السياسة الخارجية التركية على فرضية الاحتواء التقليديّة المعروفة، والتي حاولت بدورها تفكيك مصادر الدعم والتأييد

¹ Gürsel, Kadri, " a uestion urde aujourd'hui les volutionns politiques int rieures en Turquies", **Conférence** organis e le Mardi 27 mars 2012, Paris : space Kiron, p01.

² هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 95-98.

³ نقلا عن: عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 59.

⁴ باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 140.

الخارجي المباشرة وغير المباشرة، ومنع حزب العمال الكردستاني من توفير بيئة الدعم والإسناد الكردية والإقليمية، ومن ثمّ التوصل إلى تسويات مع الدول التي تتطوي علاقاتها مع تركيا على مشاكل وأزمات تدفعها لمساندة حزب (PKK) أو غض الطرف عن نشاطه على أراضيها. وقد عملت تركيا خلال عدة عقود على القول إن المؤامرة الخارجية تستهدف أمن تركيا ووحدتها، وحملت دولاً مثل سورية والعراق وإيران واليونان، وأرمينيا وروسيا وأحياناً حتى الولايات المتحدة مسؤولية العمل العسكري الكردي في داخل تركيا. وأبقت الحكومة التركية على الوضعية التقليدية للمسألة الكردية في سياستها الخارجية، لكنها واصلت بوسائل أخرى.¹

- العامل الكردي في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار:

لقد أوضح وزير الخارجية التركي (آنذاك) أحمد داوود أوغلو أن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط تقوم على أربعة مبادئ:

1. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية.
2. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، بحيث يجب أن يُعادل الأمن الحقيقي للعرب أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.
3. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.
4. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.²

إن للشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية الحالية أهمية إستراتيجية خصوصاً لجهة استقرار الأمن في العالم ولا سيما في مجال الطاقة، وهو يمثل المركز الأساس لتطور النظام العالمي الجديد.³ أما بالنسبة للعامل الكردي وأثره في السياسة الخارجية التركية، فقد لعب ولا يزال دوراً بالغ الأهمية تجاه دول الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحديده لحالات الاستقرار أو الاضطراب، أو التعاون أو التوتر معها.

¹ عقيل محفوض، مرجع سابق، ص 59-60.

² نقلاً عن: فتحة ليتيم، مرجع سابق، ص 212.

³ ميشال نوفل، مرجع سابق ص 96.

أ- **تجاه العراق:** سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق، خاصة مواقف سورية وإيران، وذلك للخروج بموقف موحد يدعم وحدة الأراضي العراقية، ولقد ساعد على ذلك ازدياد المخاوف التركية السورية الإيرانية بعدما أدت التطورات في شمال العراق إلى حدوث اضطرابات في المناطق الكردية في الدول الثلاث.¹ ويمكن إجمال مضامين السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في المحاور التالية:

- تصفية حزب (PKK) وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن له في شمال العراق.
- الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي.
- منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، أو كونفدرالية عاصمتها كركوك الغنية بالنفط.²
- عدم السماح للفصائل الكردية السيطرة على الموصل وكركوك.
- حماية التركمان العراقيين من أية اعتداءات.³

واتضحت معالم السياسة التركية تجاه العراق في خطاب أردوغان أمام نواب حزبه في 09 يناير 2007 والذي أكد على دعم وحدة العراق ورفض تقسيمه وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية، وضرورة الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والموارد الطبيعية الأخرى.⁴ وهذا ما جعل التوتر يستمر في العام نفسه بين تركيا وشمال العراق من خلال اتهام السلطات التركية الزعيمين الكرديين العراقيين مسعود البرزاني و جلال الطالباني بدعمهما لعناصر حزب العمال الكردستاني داخل العراق وخارجه. ونتيجة للضغوط التركية على حكومة بغداد والحزبين الكرديين بقيادة كل من البرزاني و الطالباني في شمال العراق، فقد أوعز الحزبين الأخيرين لقوة من البيشمركة

¹ فتيحة ليتيم، مرجع سابق 218.

² إسلام جوهر و شادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان" مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (43)، يناير 2009 8 2-ص157-158.

³ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص322.

⁴ ليتيم، مرجع سابق، ص217.

التابعة لهما بتطويق ومحاصرة حزب (PKK) في المواقع القريبة من الحدود التركية - العراقية. أما رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، فقد أعلن في بيان رسمي أن حزب (PKK) منظمة إرهابية، وأن السلطات التركية قررت إغلاق مكاتب هذا الحزب وحظر نشاطه الإرهابي في العراق.¹

لقد دفع العامل الكردي بتركيا إلى انفتاحها على إقليم كردستان العراق، -والذي كان يعتبر من المحظورات في السياسة الخارجية التركية- وفتح باب الحوار مع أكراد العراق، وذلك من خلال دعوة جلال طالباني لزيارة تركيا في فبراير 2008، ولقاء مراد أوزجك المبعوث التركي الخاص، و أحمد داوود أوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية -آنذاك- مع رئيس وزراء إقليم كردستان العراق،² وذلك بهدف تعزيز الفروق والخلافات بين حزب (PKK) من جهة وعدد من القوى السياسية في إقليم شمال العراق من جهة أخرى.

ويبدو أن تحول الأتراك النسبي من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة، قد أسهم في تخفيف الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية، وهذا من متطلبات النظم الجديدة للسياسة التركية المتمثلة في العمق الاستراتيجي.³

ب- تجاه سورية: اشتكت تركيا بصورة متكررة من وجود حزب العمال الكردستاني في سورية، بينما أنكرت سورية ذلك.⁴ وقد وصلت التهديدات التركية لسورية ذروتها في سبتمبر وأكتوبر 1998، وعرفت العلاقات الثنائية حافة الانفجار في بداية أكتوبر 1998⁵ عندما أعلن القادة العسكريين والمدنيين الأتراك "نفاذ صبرهم" حيال سورية واتهامهم بدعم حزب العمال الكردستاني (PKK). وقد رفعت حالة الاستنفار بين القوات التركية في

¹ وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص-329-330.

² إسلام جوهر و شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص162.

³ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص-61-63.

⁴ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-101-102.

⁵ زياد ماجد، "الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 03 أغسطس 2015.

مناطق الحدود مع سورية في 1998/10/06، وفي السابع أكتوبر اجتمع البرلمان التركي من أجل إصدار قرار يمنح الحكومة صلاحية اتخاذ كافة التدابير اللازمة، ومن بينها استخدام القوة فيما يتعلق بتطورات الأزمة مع سورية.¹

وفي 19-20 أكتوبر 1998، عقدت مباحثات أمنية بين الجانبين في مدينة أضنة التركية أسفرت عن اتفاق أضنة الأمني والذي تضمن ثلاثة بنود أساسية:

1. اعتراف سورية بأن حزب (PKK) منظمة إرهابية، وعدم السماح لهذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالنشاط على الأراضي السورية.

2. اتفاق الجانبين على ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره انطلاقاً من أراضيه.

3. إقامة خط هاتفي مباشر بين أنقرة ودمشق للإشراف على تنفيذ الاتفاق.²

ومنذ مطلع 1999 بدأت تركيا تطبع علاقاتها بسورية وتطورها في مختلف المجالات، وخاصة الاقتصادية منها. وبعد وفاة حافظ الأسد في يونيو 2000، انتهت مرحلة تاريخية وبدأت أخرى على صعيد العلاقات التركية السورية.³

وبسبب التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية في علاجها للقضية الكردية، وهو ما يمكن وصفه بالتحول النسبي من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة، قامت تركيا بتعزيز الاتفاقيات الأمنية بمجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والتفاهات السياسية مع عدد كبير من الدول ذات التأثير في الملف الكردي. وقد تمكنت تركيا في هذا الإطار من التوصل إلى توافقات متفاوتة مع عدد من الدول على "مكافحة الإرهاب"، وذلك بهدف تجفيف مصادر الدعم الخارجية لحزب العمال الكردستاني، مقابل المزيد من الانخراط التركي في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، تحت عناوين مختلفة مثل العمق الاستراتيجي وتصفير

¹ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص-ص 251-253.

² نقلاً عن: نفس المصدر الآنف الذكر، ص 256.

³ نفس المصدر الآنف الذكر، ص 265 و 271.

المشكلات.¹ ومن بين عديد الاتفاقات التي وقعتها تركيا مع دول الجوار، اتفاقية أمنية مع سورية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة و"الإرهاب"، كما وقعت مع إيران على مذكرة تفاهم في أبريل 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الإستخبارية لمحاربة حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني.² كما زادت تركيا من تعاونها وتنسيقها السياسي والاقتصادي مع الدول ذات التأثير في الملف الكردي وذلك لجعل المكاسب من وراء هذا التعاون والتنسيق أكبر من المكاسب المفترض تحقيقها من دعم حزب (PKK).³

ومن بين مظاهر التنسيق الاقتصادي، توقيع كل من تركيا وسورية على بروتوكول مشترك في أغسطس 2001 والذي يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة، ثم الاتفاق بين كل من تركيا والعراق وسورية على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول مياه نهر الفرات.⁴ كما لعبت أنقرة دورا مهما في فك العزلة على سورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسورية، حيث حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية والحوار معها.⁵

لكن مع تطورات الأزمة السورية 2011 أدت الأحداث إلى بروز التحدي الكردي في العلاقات بين البلدين من جديد على إثر قيام النظام السياسي في سورية بالسماح لحزب العمال الكردستاني وجناحه السوري حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بمزاولة نشاطاته في المناطق ذات الغالبية الكردية في سورية والقريبة من الحدود التركية. الأمر الذي يمس إحدى أهم الهواجس الأمنية التركية، نظرا لخطورة القضية الكردية في الإستراتيجية التركية من جانب، والتهديد الكردي والمواجهات القائمة بين حزب العمال الكردستاني والسلطات

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق -ص 61-62.

² إسلام جوهر و شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص-ص 162-163.

³ محفوظ، مرجع سابق-ص 62.

⁴ فتحة ليتيم، مرجع سابق، ص 219.

⁵ إسلام جوهر و شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 168.

التركية من ناحية الحدود مع العراق وأحياناً إيران، والتي تمثل عامل قلق مزمن للحكومة التركية من جانب آخر.¹

لا شك أن التحرك العسكري التركي منذ أواخر يوليو 2015 في شمال سورية أدخل تركيا والمنطقة في مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن سابقتها، عنوانها الانخراط التركي النشط في ملفات المنطقة عسكرياً. بيد أن هذا التحرك يكتنفه الكثير من العوائق والمثبطات، الداخلية والخارجية، الآنية والإستراتيجية، مما يجعله حذراً 2015 وبطيئاً للغاية وفي الحدود الدنيا؛ فما زالت تركيا من الناحية النظرية معتمدة في سياستها الخارجية على القوة الناعمة ورفضة للتورط في الحروب المباشرة إلا اضطراراً، كما أنها غير قادرة على فرض ما تريد من الناحية العملية، في ثبات خصومها على مواقفهم واستمرار خلافها مع حليفها الأميركي حتى إن المنطقة الآمنة لم تنتقل بعد إلى حيز التنفيذ ولا يُتوقع لها ذلك في القريب العاجل، فالاتفاق حولها - مبدئياً أو على تفاصيلها - ليس شيئاً مقطوعاً به حتى الآن، بل ربما لا تزال المفاوضات جارية بين الطرفين. لكن بكل الأحوال، تبدو اللحظة الآنية مناسبة لأنقرة لمحاولة فرض وقائع تكتيكية على شكل منطقة آمنة تريحتها من هاجس دولة كردية على حدودها الجنوبية (شمال سورية).²

- العامل الكردي في السياسة الخارجية التركية تجاه الغرب:

يعتبر الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي أهم أهداف السياسة الخارجية التركية. وقد ظل هذا السعي متصلًا منذ إعلان الجمهورية في العام 1923، حيث اختارت تركيا بقوة التوجه الكامل نحو الغرب. وغيرت لأجل ذلك القوانين والدساتير والسياسات الداخلية حتى تتكيف مع الغرب وتحقق الاندماج الكامل معه.³

¹ أركان إبراهيم عدوان، "آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية" بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (47) 2013 5 1802.

² سعيد الحاج، "التحركات العسكرية التركية: الأسباب والانعكاسات الإقليمية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 07 أغسطس 2015 091 0.

³ أسماء سيد أحمد، مرجع سابق، ص 176.

وفي سعيها للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي سنة 1995، والذي يعتبر هدف رئيسي لسياسة تركيا الخارجية والاقتصادية، أوشك العامل الكردي أن يُعيق قبول تركيا في الاتحاد. (أنظر الملحق رقم 05) والعامل ذاته يعتبر من أبرز معوقات انضمامها للاتحاد الأوروبي،¹ فالقضية الكردية تُشكل جزءاً من البيئة الداخلية لتركيا الخاضعة لاشتراطات الإصلاح وفق "معايير كوبنهاغن" المطلوبة للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي إحدى نقاط الضعف في مسار تركيا نحو الانضمام إلى هذا الاتحاد.² ومن بين معايير كوبنهاغن، المعايير الثقافية التي تشترط احترام وحماية الأقليات، فأعضاء الأقليات القومية يجب أن يكونوا قادرين على الحفاظ على ثقافتهم المميزة وممارستها بما في ذلك لغتهم بدون أي معاناة أو تمييز.³

كما أن العامل الكردي قلّل من قدرة تركيا على أداء دور أقوى في أزمة البلقان التي ظهرت على بوابتها الغربية. وحتى قضايا السياسة الخارجية التي تشمل الولايات المتحدة أصبحت تحت تأثير العامل الكردي، كما اتضح من الغضب الذي يجتاح تركيا سنوياً بسبب التقارير السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية عن الدول، والتي تتضمن انتقاداً لتركيا لانتهاكاتها لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالکرد.⁴

لكن ودائماً بسبب التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة العدالة والتنمية في علاجها للقضية الكردية، وانتقالها من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة، تمكنت السياسة الخارجية التركية من إقناع الغرب من وضع حزب العمال الكردستاني والمنظمات التابعة له في قوائمها للمنظمات الأمريكية، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.⁵

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 141.

² عقيل محفوض، مرجع سابق ص 62.

³ زانيار باشور، مرجع سابق 1- ص 28-30.

⁴ باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 141.

⁵ محفوض، مرجع سابق، ص 61-62.

خلفيات القضية الكردية في تركيا ودور الأطراف الدولية إزاءها

إن القضية الكردية كانت دوماً في صلب اهتمامات المجتمع الدولي، لكنها اختلفت من حيث أهميتها وخلفياتها لدى القوى الدولية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف وتعدد دور القوى الدولية تجاهها.¹ هذه الخلفيات وتلك الأدوار سنتطرق إليها على النحو الآتي:

أولاً: خلفيات القضية الكردية في تركيا

ثانياً: دور الأطراف الدولية إزاء أزمة أكراد تركيا

أولاً: خلفيات القضية الكردية في تركيا

لقد سبق وأشرنا في المباحث السابقة أن القضية الكردية في تركيا تعتبر واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ إعلان قيام الجمهورية سنة 1923 وحتى الوقت الحاضر، نظراً لاستمرار نظرة تلك الحكومات تجاه القوميات غير التركية، وبخاصة القومية الكردية التي تأتي في الترتيب الثاني بعد القومية التركية من حيث إنكارها لوجود أي مجموعات قومية أخرى في البلاد، مما ولد ردود أفعال كردية مسلحة ضد تلك السياسة، إذ لم يمض سوى وقت قصير على تأسيس الجمهورية حتى نشبت حركة كردية مسلحة سنة 1925، وأعقبها حركة آارات 1927-1931 ثم حركة درسيم 1937-1938. وكان رد فعل الحكومة التركية قمع تلك الحركات بالقوة، واتخاذ مشددة في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ذات الأغلبية الكردية حتى أطلق على الكرد تسمية "أتراك الجبال". ولم تشهد العقود اللاحقة أي منذ الأربعينات وحتى بداية السبعينات من القرن العشرين أي حركة كردية مسلحة بسبب الإجراءات السابقة للحكومة التركية أولاً وعدم ظهور قيادات كردية تأخذ على عاتقها تحمل المسؤولية ثانياً، والنقص الواضح في الكوادر المثقفة ثالثاً، لذا فقد مارس الكرد النشاط السياسي ضمن الأحزاب اليسارية التركية، منها وحزب العمل التركي الحزب الديمقراطي وغيرهما. ودعت تلك الأحزاب إلى الاعتراف بوجود شعب

¹ una ara u , Op.cit, p 95.

كردية في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا. ومما زاد من شعبية هذه الأحزاب بين الكرد تزدى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية الكرد هناك من جهة، واستمرار تخلف تلك المناطق قياساً بغيرها في البلاد، فضلاً عن استغلالها من الإقطاعيين ورؤساء العشائر الكردية من جهة أخرى. وتعد سنة 1963 البدايات الأولى لدخول الحركة الكردية في تركيا مرحلة التنظيم الحزبي بالمفهوم الحديث للأحزاب من خلال تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وبتشجيع من القادة الكرد في العراق.¹

وبعد مرور ستة سنوات انقسم الحزب إلى جناحين الأول بزعامة سعيد قرمزي طوبراق ait Kirmizi Topra واتسم منهاجه بالتوجه اليساري. أما الجناح الثاني فهو امتداد للحزب الديمقراطي الكردستاني التركي من حيث تركيبته القيادية والاجتماعية بزعامة سعيد أجي ait Alci. كذلك انتشرت في عقد الستينات المهرجانات والاجتماعات في تلك المناطق والتي عكست تزايداً في الوعي القومي الكردي، ومن أشهرها) مهرجانات الشرق سنة 1967. كما تأسست جمعيات ثقافية ومنظمات طلابية أهمها موافد الشرق الثورية التي هدفت إلى إقناع الحكومة التركية بالاعتراف بالوجود الكردي ومنحهم حقوقهم الثقافية. أما في عقد السبعينات فعادت حركة الوعي القومي الكردي للظهور على أساس يساري أيضاً، حيث ظهرت عدة منظمات كردية امتازت بميولها الانفصالية من خلال الشعارات التي رفعتها، منها النزعة الشرقية والهوية الشرقية، والمتمثلة بالحزب الاشتراكي الكردستاني الذي تأسس سنة 1974 وحزب كاوة أو (صوت كاوة) والحزب البروليتاري الكردستاني ومنظمة ددة قره بارتي سنة 1978. وكان حزب العمال الكردستاني التركي أكثر تلك التنظيمات تأثيراً منذ ذلك العقد وحتى الوقت الحاضر، والذي ترجع الجذور الأولى لفكرة تأسيس هذا الحزب إلى 1974 السبعينات من القرن العشرين وبالضبط في أبريل 1973 في أنقرة من قبل عبد الله أوجلان وعدد من زملائه.² ليظهر حزب جديد مدافع عن الهوية الكردية تأسس في 15 أكتوبر 2012 برئاسة صلاح الدين دميرطاش. و يؤكد زعماءه أنه يمثل كل

¹ حنا عزو بهنان، مرجع سابق، ص03.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص-ص03-04.

الأترك وليس الهوية الكردية وحدها، غير أن الكثيرين يعتبرونه حزبا كرديا ونسخة عن حزب السلام والديمقراطية الكردي، والذي ينصّ قانونه الداخلي على أنه "حزب يمثل المضطهدين والمهمشين" كما أن هناك من يعتبره حزبا ذا توجه اشتراكي، وبتهمه آخرون بأنه قوة تنفذ قوانين حزب العمال الكردستاني. وقد خرج حزب الشعوب الديمقراطي كأكبر الفائزين في الانتخابات البرلمانية 2015، فبعد أن كانت غاية طموحه أن يتخطى "العتبة الانتخابية" المتمثلة بنسبة 10% لدخول البرلمان، وجد نفسه أمام تمثيل تاريخي قياسي للأكراد في البرلمان بنسبة 13% و بمجموع 80 مقعدا.¹ ولعل الفوز الكردي سيمهد لجملة من التداعيات التي ستؤسس لواقع جديد للقضية الكردية في تركيا، لعل أهم معالمها: انتقال جهود حل القضية الكردية من دائرة الاستخبارات التركية إلى المحافل السياسية ولاسيما البرلمان والحكومة، بما يعني إنتاج معادلة سياسية راسخة، عنوانها الاعتراف بالهوية القومية للأكراد في البلاد، وإخراج هذا السيناريو إلى الوجود عبر دستور جديد هو في صلب برنامج حزب العدالة والتنمية للمرحلة المقبلة. وكذلك انتقال الشرعية التمثيلية للکرد إلى حزب الشعوب الديمقراطي حزبا ممثلا ومشاركا في الحياة العامة بدلا من بقاء الحزب جناحا سياسيا لحزب العمال الكردستاني، بمعنى تشكيل مرجعية سياسية مقبولة لدى الكرد والترک معاً، ولعل مثل هذا الأمر يقصي خيار الحل العسكري من قبل الحكومة التركية أو حزب العمال الكردستاني.²

إن للقضية الكردية في تركيا خلفيات عدة أبرزها الخلفية الجيوسياسية، الخلفية الجيوإقتصادية والخلفية الجيوإثنية.

- الخلفية الجيوسياسية للقضية الكردية:

¹ "حزب الشعوب الديمقراطي.. مفاجأة الانتخابات التركية" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/6/9/> تاريخ تصفح المقال، 2015/06/20.

² خورشيد دلي، "هل يغير كرد تركيا صورتها؟"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/15/> تاريخ تصفح المقال، 2015/06/20.

إن نظرنا بعين الاعتبار إلى المنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها الأكراد، سيكون من السهل علينا فهم أهمية القضية الكردية في التوازنات الإقليمية والدولية، وفهم السبب الرئيس الذي يكمن خلف تحولها إلى عنصر من عناصر الغموض في المنطقة.

تُشكل هذه الجغرافيا واحدة من أهم ساحات المرور في الشرق الأوسط و أوراسيا، مما جعلها ساحة تنافس دولي وإقليمي. ويُعتبر عجز هذه المنطقة عن دعم وجود كيان جيوسياسي موحد، مصدرا من مصادر عدم الاستقرار. ويمكن الإشارة إلى أربع صفات رئيسية، منها اثنتان قاريتان، أكسبتا هذه المنطقة صفة الساحة المرورية، وشكّلتا الخلفية الجيوسياسية للمسألة الكردية، والصفتان الأخريان أكثر إقليمية.¹

1. تتمثل الأولى في تحكم المنطقة بأكثر الخطوط المرورية أهمية للاتصال

القاري المار في جنوب بحر قزوين على محور الشرق - الغرب للقارة الأم أوراسيا.

2. وأما الثانية، فموقع المنطقة على خط الارتباط الجيوسياسي بين السهوب

الأوروآسيوية والبحار الجنوبية في محور الشمال - الجنوب، وبين القوقاز، التي تشكل

أربعة أحزمة مرورية مهمة إلى الخليج العربي من خلال خط البلقان -

أفغانستان/خيبر - التيب/الهند الصينية، إلى شرق المتوسط بواسطة خط آخر.

3. والصفة الثالثة تتمثل في أن هذه المنطقة تربط إقليم الأناضول الداخلي

بإقليم العراق من جهة، وبالأعماق الآسيوية عبر إيران من جهة أخرى، مما أكسب هذا

الاتصال أهمية بالغة بالنسبة لتركيا.

4. وبالنسبة للصفة الرابعة، فتتعلق بالمركز البري للاتصال البحري (البحر

الأسود - بحر قزوين - الخليج العربي - شرق المتوسط)، الذي يقع ضمن

الخصائص المهمة للخلفية الجيوسياسية للمسألة الكردية.²

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص474.

² أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص474.

هذه الخلفية الجيوسياسية تجذب القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والقوى الأوروبية وروسيا، إلى غمار القضية الكردية، نظراً لأن التنافس الجيوسياسي على منطقة أوراسيا ينعكس بالضرورة على المنطقة الكردية.

والسبب الأكثر أهمية في عجز هذه الجغرافيا عن دعم وحدة جيوسياسية داخلية، فيتمثل في عدم وجود اتصال بحري مباشر، مما فرض على هذه المنطقة التكامل والاتحاد مع إحدى الدول ذات الارتباط البحري في المنطقة.

- الخلفية الجيواقتصادية للقضية الكردية:

إن الخط الجيواقتصادي الذي يربط نفط القوقاز وقزوين بالخليج العربي عبر الإقليم المائي للعراق، يعدّ عنصراً مهماً آخر من عناصر تحول المنطقة إلى بؤرة تنافس دولية. وقد تزايد اهتمام القوى الأخرى بهذه القضية بعد بدء تركيا صياغة علاقة جديدة داخل هذا الخط الجيواقتصادي، تقوم على قوة المصادر، من خلال تنفيذ مشروع جنوب الأناضول (GAP).¹

- الخلفية الجيوإثنية للقضية الكردية:

يتمثل الأساس الجيوإثني للقضية الكردية في انتشار العنصر الكردي داخل ساحات تأثير العناصر الثلاثة المستقرة والمهمة في الشرق الأوسط:

- الأتراك.

- العرب.

- و الفرس.

ومن هنا، تتبنى القوى الكبرى سياسة تحيط بالعلاقات مع هذه العناصر الرئيسية الثلاث، وتسعى إلى الاستفادة من الأكراد في المعادلة الإستراتيجية بشكل أو بآخر. وبدلاً من تلعب القوى الكبرى دوراً في حل القضية الكردية، تعمل على استمرار حالة التوازن التي ليس فيها منتصر نهائي، بغية الحفاظ على فرص التدخل التي يوفرها لها إدانة التدافع والصراع.

¹ نفس المصدر الأتف الذكر، ص475.

ويشكل التأثير المتبادل بين هذا البناء الجيواثني وبين ساحات الموارد الجيواقتصادية منطلقاً لسيناريوهات الأزمة الجديدة في مخططات مستقبل الشرق الأوسط. فقد ظهرت خلال العقد الأخير محاولات من أجل تطوّر مسألة الشرق الأوسط، التي انحصرت من معادلة القضية الفلسطينية - مصادر الطاقة، إلى معادلة الأكراد - المياه، قطعت هذه المحاولات شوطاً مهماً لتحقيق هذا الهدف.¹

ثانياً: دور الأطراف الدولية إزاء أزمة أكراد تركيا

منذ بداية المجابهة العسكرية بين القوات العسكرية التركية وحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا عام 1984، لم تلبث هذه المجابهة أن تمخضت عن شرح عميق في فئات المجتمع التركي، وعن خلافات سياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وعن مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية فيما يخص البلاد في الشرق الأوسط. حتى مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي كان من الممكن اعتبار القتال ضد PKK قضية داخلية غير منطوية إلا على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا. غير أن سعي الأخيرة وفق سياستها المتمثلة بالحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية عبر محاربتها للحركة الكردية المسلحة ما لبث أن تحول، منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى قضية دولية ترددت أصدائها عبر تطورات البلاد الداخلية.² إن مما تنبغي الإشارة إليه أن القضية الكردية لا تزال تُعد من أكثر القضايا تعقيداً في الشرق الأوسط بسبب مواقف الدول الإقليمية منها أولاً، وبسبب التدخلات الأجنبية ثانياً، وعدم قدرة الأكراد أنفسهم على تجسيد قضيتهم بالشكل المطلوب وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ثالثاً.³ ومن بين أبرز أدوار الأطراف الدولية تجاه القضية الكردية في تركيا:

- دول الشرق الأوسط:

¹ نفس المصدر الأنف الذكر، ص-ص 475-477.

² لقمان عمر محمود النعيمي، "مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية (2002-2010)" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (24) 4 2011 7 034.

³ إبراهيم خليل العلاف، "أثر العامل الإقليمي في العلاقات العربية - الكردية" دراسات إقليمية، العدد (28)، السنة التاسعة، ص75.

1- العراق: تعتبر العراق وتركيا الدولتين اللتين عانتا أكثر مما عانتها الدول الأخرى (إيران، سورية وأذربيجان) من العصيان الكردي، ويشعران بالخطر الأشد من جراء هذه المشكلة، مما يجعلهما أكثر ميلا لتبادل المساعدة.¹

وتأثير القضية الكردية على العلاقات العراقية - التركية كان بسبب عاملين أساسيين، أولهما وجود حدود مشتركة طولها 331 كم، ويمتد معظمها عبر مناطق كردية ذات طبيعة جبلية وعرة تجعل من مهمة مراقبة وضبط تحركات الأفراد والمجموعات المسلحة عبر خط الحدود أمرا صعبا. وثانيهما أن العراق، مثل جارتها تركيا، شهد العديد من الحركات الكردية المسلحة منذ تأسيس الدولة العراقية سنة 1921. لذا فإن القضية الكردية شغلت حيزا مهما في العلاقات التركية - العراقية. فمنذ عشرينات القرن المنصرم أدرك الجانبان أن الأمن القومي لكل منهما يمكن أن يتأثر مباشرة بالأوضاع السائدة على جانبي الحدود المشتركة بينهما، ولذا فإن أيًا منهما لم يحاول إلى حد ما استخدام الكرد ضد الطرف الآخر، بل أن شعورهما المشترك بالخطر جعلهما أكثر ميلا لتبادل المساعدة. وعلى مدى العقود الستة التي سبقت بدء عمليات حزب العمال الكردستاني سنة 1984، دخل الجانبان التركي والعراقي في ترتيبات ثنائية عديدة لضمان أمن الحدود المشتركة بينهما. وتبادل وجهات النظر والتنسيق في مواجهة ما من شأنه الإخلال بالأمن عبر الحدود بينهما.² فقد سمح العراق لتركيا أثناء حرب الخليج الأولى 1980-1988 بين العراق وإيران بتعقب مقاتلي العمال الكردستاني داخل أراضيها في عدد من المناسبات. ومثل هذا التعاون خدم مصالح البلدين في حينه،³ ذلك أن بغداد كانت منشغلة تماما في حريها مع إيران وتجد صعوبة في السيطرة على المحافظات الشمالية حيث وفر أكراد العراق لحزب (PKK) ومن دون الحصول على موافقة الحكومة العراقية ملاذا آمنا بكرديستان الجنوبية.

¹ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص170.

² خليل علي مراد، "الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (03)، يوليو 2005، ص03.

³ Jean-Paul Charnay, *Quel avenir pour l'Irak*. Paris : ATR l'atelier, 2005, p247.

لكن، ورغم أن العراق لم ينجس في دعم متمردى كردى تركيا مثلما كان عليه الحال في سورية قبل العام 1998، إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى تغييرات دراماتيكية أكثر في السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال تحرك رئيس جمهورية تركيا طوغوت أوزال لدعم الائتلاف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق بإغلاق خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، والدخول في تحالف مع حكومة كردستان العراق. وقد شكّل هذان الموقفان تحولا رئيسيا في السياسة الخارجية التقليدية لتركيا القائمة على أساس الحياد من جهة والمعارضة القوية والعميقة للقومية الكردية من جهة أخرى.¹ وفي عام 1999 واصلت العلاقات التركية - العراقية توترها السابق من خلال استمرار عمليات تركيا العسكرية في شمال العراق، وسماح أنقرة لطائرات الولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام قاعدتها أنجيليك في هجماتها على العراق.²

ومع تسلّم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا سنة 2002 وسقوط نظام صدام حسين في العراق عقب الغزو الأمريكى سنة 2003، وبعد تبني كردى العراق نظاما فيدراليا على أساس قومي في شمال البلاد، أعلن رجب طيب أردوغان أن أفقرة لا تزال تعارض منح الأكراد في شمال العراق الحكم الذاتى، مستبعدا أي تغيير في السياسة التي تتبّعها بلاده منذ عقود حيال وضع الأقلية الكردية.³

2- سورية: تعد العلاقات التركية - السورية من أكثر العلاقات توترا من بقية 294 الجوار العربى، بحكم الموقع الجغرافى والتاريخ والتداخل الإثنى والقومى، فضلا عن المشاكل المعقدة بين الدولتين سواء في الماضى أو في الحاضر، فلم تكن العلاقات التركية السورية ودية بعد الحرب العالمية الأولى بسبب إثارة مشاعر القومية العربية في سوريا ضد الأتراك فضلا عن استلاب وسلخ لواء الإسكندرونة العربى من قبل تركيا، ومحاولتها الضغط على سوريا لإدخالها في المشاريع الغربية مرورا بالمشكلة الكردية في تركيا والذي له

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 110-111.

² وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص-ص 268-269.

³ نقلا عن: نفس المصدر الأتف الذكر، ص 296.

انعكاسات خطيرة على البلدين، وكذلك مشاكل المياه بين الدولتين.¹ ومن بين فصول هذا التوتر هو توفير الجمهورية السورية إبان حكم نظام حافظ الأسد (1973-2000) ملاذاً آمناً لحزب (PKK) وزعيمه عبد الله أوجلان بإعادة تشكيل وهيكله الحزب على الأراضي السورية وفي الأجزاء اللبنانية الواقعة تحت الوصاية السورية آنذاك. كما أن كل المؤتمرات الخمسة لحزب العمال الكردستاني عُقدت هناك. وقد اتهمت الحكومة التركية سوريا بقولها: «إن حزب العمال الكردستاني استأنف في أوائل سنة 1988م استخدام مخيماته في سوريا... إن الثوار الأكراد ظلوا يَمرون عبر سوريا لتنفيذ مهماتهم في تركيا، وإن أعضاء حزب (PKK) الذين يؤسرون كانوا يعترفون بأنهم كانوا يدرّبون من قبل العناصر السورية».² سُمح للحزب الكردي أن يحتفظ لغاية أبريل 1992، بأكاديمية محسون قورقماز العسكرية كمعسكر للتدريب في وادي البقاع اللبناني. وإلى غاية سنة 1997 بقيت قوات حزب العمال الكردستاني معسكرة بالقرب من وادي البقاع. وهذا ما دفع ببعض الأتراك يرون بأن نظام الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وفرّ لحزب (PKK) ملاذاً آمناً بالأراضي السورية مقابل تحييد أكراد سورية وإبعادهم عن إثارة المشاكل للأسد. ولا شك أن هناك عدداً من الأسباب وراء العلاقة بين الدولة السورية وحزب (PKK)، على غرار مشكلة المياه، فسورية تشكو بأنها لا تحصل على حصة كافية من مياه الفرات التي تتدفق من تركيا إلى سورية أما المشكلة الأخرى فتتعلق بإقليم هاتاي (لواء إسكندرون) الذي منحه فرنسا إلى تركيا في عام 1939. بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر بين الدولتين بشأن الكيان الإسرائيلي وقبرص.³

فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية وسياسته مع سوريا يتبين أن المرحلة ما بين اتفاق أضنه 1998 حتى عام 2002 كانت مرحلة جيدة ابتدأها الرئيس التركي الأسبق أحمد نجديت سيزر وأكمل مسيرتها حزب العدالة والتنمية الذي بنى رؤية العمق الاستراتيجي لتركيا

¹ حامد محمد طه السويدي، "العلاقات التركية السورية 1998-2011" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (27) 7(2012) K 138P.

² وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص 167.

³ زانيار باشور، مرجع سابق 7 271.

ومنها التواصل مع سوريا وحل قضية إيواء زعيم (PKK) عبد الله أوجلان و إخراجهم من سوريا واعتقاله في كينيا عام 1999 وان هذا التطور في العلاقات كان في صالح تركيا أكثر مما كان في صالح سوريا وخاص في المجالات الاقتصادية.¹ ولكن عندما تحسنت العلاقات بين دمشق وأنقرة وفتحت الحدود بين البلدين، جرى إغلاق وتصفية معسكرات الحزب الكردي في لبنان وتمكنت تركيا من إلقاء القبض على أوجلان. وعندما انتكست هذه العلاقات من جديد في ضوء وقوف تركيا إلى جانب الثورة السورية (15 مارس 2011)، استعاد الحزب الكردي (PKK) من جديد الدعم السوري وكذلك دعم إيران بصفتها حليف سوريا الأول، إلا أن تركيا إدراكا منها لخطورة الالتفاف السوري - الإيراني عمدت إلى الانفتاح على حزب العمال الكردستاني وعلى المطالب الكردية في تركيا وأيضا على كردستان العراق، ما أدى إلى تفاهم تركي - كردي يُشكّل اليوم علاقة فارقة في صورة المنطقة، حيث أعلن حزب (PKK) على لسان زعيمه المعتقل أوجلان في ربيع 2013 وقف القتال ومغادرة مقاتلي الحزب للأراضي التركية.²

3- é : إن المنافسة بين إيران و تركيا قديمة و منها ما كان بين الدولة الصفوية

والدولة

العثمانية.³ فتركيا و إيران تعدان القوتين الإقليميتين الأبرز في منطقة الشرق الأوسط، إذ يتجاوز حضورهما وتأثيرهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما.⁴

ومن بين عوامل التقارب التركي-الإيراني هي التجارب السابقة للتنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، بدءاً بميثاق سعد أباد عام 1937 بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق، ثم حلف بغداد عام 1958، وحلف المعاهدة المركزية عام 1964، ومنظمة التعاون

¹ حامد محمد طه السويدي، مرجع سابق 159.

² محمد السماك، "لعبة الأقليات: الأكراد نموذجا" جريدة المستقبل (اللبنانية)، العدد (4686) '13 مايو 2013 ص20.

³ زانيار باشور، مرجع سابق، ص28.

⁴ لقمان عمر محمود النعيمي، "العلاقات التركية الإيرانية 2002-2008" دراسات إقليمية" جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (17) 7 2009 9 1411.

الإقليمي للتنمية عام 1965، ومنظمة التعاون الاقتصادي 1985. إضافة إلى القواسم الثقافية والتاريخية لشعوب المنطقة في إطار ما يسمى الحضارة التركية - الفارسية.¹ أما بالنسبة للمعوقات فتكمن في اختلاف طبيعة النظام السياسي في تركيا وإيران، وبالتالي وجود مؤسسات سياسية وطنية غير متجانسة، وانتهاج سياسات خارجية متناقضة. وضعف الاستقرار السياسي في إيران وتركيا. إضافة إلى تدخل القوى الكبرى في المنطقة، وخاصة سياسة الاحتواء والمقاطعة الأمريكية التي تقف ضد أي مشروع تعاون إقليمي تشترك فيه إيران مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. ولذا كان من الطبيعي أن تتسم علاقات هاتين الدولتين الإقليميتين بالتنافس، ومحاولة كل منهما موازنة نفوذ الأخرى وارتباطاتها الإقليمية والدولية.²

وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية العميقة بين تركيا العلمانية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية، وإيران الإسلامية المناهضة للغرب، فإن الدولتين استطاعتا الاحتفاظ طويلا بعلاقات ودية. ونتيجة لذلك، لم تلعب إيران دور الملاذ الآمن لحزب العمال الكردستاني إلى الحد الذي قامت به سورية. ومع ذلك فإن المشاكل موجودة بين البلدين. فمثلا في صيف 1989 على سبيل المثال اتهم مصدر تركي بأن هناك مقاتلين من حزب (PKK) تحت قيادة عثمان أوجلان شقيق زعيم الحزب الكردي يتواجدون على الأراضي الإيرانية، وقد رفضت إيران الاتهامات مطالبة في الوقت ذاته بوقف نشاطات منظمة مجاهدي خلق³ في تركيا. ومع نهاية سنة 1993، وافقت إيران على اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص عمليات (PKK) داخل أراضيها والسماح للأتراك بمراقبة أي إجراءات تُتخذ لتعزيز هذا التفاهم. ومن جانبها وافقت تركيا على عمل الشيء ذاته بالنسبة لإجراءات إيران ضد (مجاهدي خلق).

¹ Mohammad-Reza Djilili, *L'Iran de A à Z*, Paris: Andr Versaille diteur 2010, p223.

² عمار جفال، "التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.politics-ar.com> - تاريخ دخول الموقع: 2013/07/29.

³ منظمة مجاهدي خلق: هي منظمة إسلامية تعارض الحكومة الإيرانية باستخدامها لوسائل العنف.

³ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 105-106.

وقد تكررت لقاءات كبار المسؤولين الأتراك والإيرانيين في إطار ما يعرف بدبلوماسية القمة حينما قام رئيس وزراء تركيا آنذاك نجم الدين أربكان في 10/08/1996 بزيارة إلى طهران واتفق خلالها البلدان على ضرورة ضبط الحدود بينهما، وأثناء الزيارة صرح الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رافسنجاني أن إيران ستقمع المسيئين للأمن على الحدود المشتركة، وأنها لا تسمح لأي مجموعة بتأجيج التوتر على الحدود المشتركة مع تركيا انطلاقاً من الأراضي الإيرانية.

وفي عام 1999 وقّعت تركيا مع إيران اتفاقاً أمنياً جديداً خاصاً بالمسائل الأمنية وأمن الحدود وتضمن الاتفاق بنوداً عديدة أهمها، قيام البلدين بتبادل المعلومات الإستخبارية فيما يتعلق بنشاط المتمردين، وإقامة خط هاتفي مباشر بين القادة العسكريين في البلدين على جانبي الحدود.

وفي سنة 2004 وأثناء زيارة رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان إلى إيران، عقد البلدان اتفاقاً أمنياً يقضي بمحاربة متمردي أكراد تركيا وإيران معاً، ووضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب بناءً على طلب تركيا التي بدورها وضعت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على القائمة ذاتها، وفي إطار تنفيذ الاتفاق الأمني هذا، اشتركت قوات البلدين في عملية عسكرية كبيرة ضد المقاتلين الأكراد الذين يتخذون من المناطق الكردية على طول الحدود بين البلدين ملاذاً آمناً لهم، وقد أثمر هذا الاتفاق عن قيام إيران بتسليم حوالي 150 من عناصر حزب العمال الكردستاني الذين تم اعتقالهم من خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود المشتركة.¹

لقد حرصت كل من تركيا وإيران على توثيق علاقاتها الثنائية، وتطوير تعاونهما في المجالات كافة بما يخدم مصالحهما المشتركة في المنطقة، ويعد ذلك خياراً استراتيجياً لكلا الدولتين لا بديل عنه على الأقل في المرحلة الراهنة. فمن الناحية الأمنية وما يتعلق بالملف الكردي، ترى تركيا أنه من الحيوي لها استمرار علاقات التعاون مع إيران فيما يتعلق

¹ محمد صلاح محمود، مرجع سابق، ص 18.

بالتصدي للمشكلة المشتركة في كلا البلدين وهي مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي وحزب الحرية الكردستاني الإيراني¹.

ورغم أن تركيا وإيران استطاعتا الاحتفاظ طويلاً بعلاقات ودية عموماً،² إلا أن إيران تعمل على تشجيع حزب (PKK) حيث تسعى من خلال ذلك على مواصلة الصراع المسلح من كردستان العراق، إلى توسيع الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وبين هذا الأخير والكرد العراقيين هناك، على أمل زعزعة استقرار حكومة كردستان العراق التي تأسست في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991.³

ومع اندلاع الثورة السورية ووقوف تركيا إلى جانبها، ساعدت (إيران الخامنئي) الأكراد ضد طيب رجب أردوغان بسبب ووقوف تركيا إلى جانب الثورة السورية باعتبار أن إيران حليف استراتيجي للنظام السوري، مثلما كانت (إيران الشاه) تساعد الأكراد ضد صدام حسين، وفي الحالتين كان للمساعدة الإيرانية حدود وهو عدم تمكينها من الإستقواء لدرجة الارتداد إلى الداخل الإيراني حيث توجد ملايين عدة من الأكراد تطالب بالحكم الذاتي. ويبدو واضحاً أن الدعم الإيراني للأكراد اليوم لا يعبر عن تعاطف مع قضيتهم القومية، ولكنه يُشكّل ورقة للمساومة مع أنقرة وذلك بوقف تركيا دعمها للمعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد مقابل وقف دعم إيران للمعارضة الكردية.⁴

4- إسرائيل: تعتبر تركيا PKK دولة مسلمة تعترف بإسرائيل وذلك في 1949/03/28⁵ حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية منذ عام 1949 وعينت إسرائيل فيكتور أليغازر، قنصلاً لها في اسطنبول في 16 أكتوبر 1949. كما عين الياهو ساسون، مدير الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية سفيراً مفوضاً لإسرائيل في أنقرة إذ

¹ لقمان عمر محمود النعيمي، مرجع سابق، ص ص 180-181.

² Mohammad-Reza Djalili, Op.Cit, p195.

³ باركي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 107-108.

⁴ محمد السماك، مرجع سابق، ص 20.

⁵ محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 193.

قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس التركي عصمت إينونو في يناير 1950.¹ وقد بررت تركيا اعترافها بدولة إسرائيل سنة 1949 بأن غايتها كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية.² وعلى هذا يكون عمر العلاقات بين هاتين الدولتين من عمر الكيان الإسرائيلي نفسه، من هنا اكتسبت تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل أهمية استثنائية لجهة تأثيرها وتأثرها بمجمل مسار الأحداث في الشرق الأوسط.³

إن العلاقات التركية الإسرائيلية هي علاقة قوية وثابتة فالحكومات التركية المتعاقبة سواء كانت قومية أو يسارية أو إسلامية، لا تستطيع تجاوز العلاقة مع إسرائيل التي تعد علاقة قائمة على أساس أمني اقتصادي وسياسي فمهما تحدثت من توترات في العلاقة فهي تبقى من المساومة التركية لتحقيق منافع اقتصادية من الدول العربية والتلويح بأنه يمكن إن تكون تركيا مع قضايا العرب المركزية وذلك لدفع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بتسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوربي حلم تركيا الذي لم يتحقق.⁴

لكن رغم متانة تلك العلاقات، إلا أن هناك جملة من القضايا الخلافية التي قد تقود إلى توتير العلاقات بين الدولتين وتفجير الأزمات بينهما، ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وأراضي المحتلة، والاختلاف القائم بين الدولتين بشأن حقول الغاز القريبة من قبرص.⁵

لكن السبب الرئيس والأساس يتمثل في الدعم الذي تقدمه إسرائيل لحزب العمال الكردستاني وللاكراد بصفة عامة، فإسرائيل لها رغبة في تأسيس دولة كردستان لإنصاف الأكراد مما تصفه اضطهاداً لهم من قبل حكومات دول المنطقة من جهة، ورغبة منها في

¹ حامد محمد طه السويدي، "العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009" دراسات إقليمية دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (28) 8 2012. ص-ص 03-04.

² هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، مرجع سابق، ص 130.

³ نور الدين، مرجع سابق، ص 193.

⁴ حامد محمد طه السويدي، مرجع سابق، ص-ص 16-17.

⁵ محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تقييم حالة)، نوفمبر 2012 3 221.

تفتيت دول منطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية.¹ فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في 2014/06/30 دعمه لقيام دولة كردستان المستقلة واصفاً الأكراد "بالشعب المناضل الذي اثبت التزامه واعتداله السياسي". فمن هذا المنظور الأكراد بالنسبة لإسرائيل حليف موثوق وهي تستطيع التعويل على المصالح الاقتصادية والعسكرية المشتركة بينهما. وهذا الموقف هو في الواقع مبني على نظرية ديفيد بن غوريون القائلة بضرورة إقامة تحالفات مع الأقليات في المنطقة ودول "الطوق الثالث" أي الدول التي ليس لديها حدود مشتركة مع إسرائيل لكن تجمعها مصالح مشتركة معها. في صلب العقيدة الإستراتيجية المحبذة لنشوء كيانات سياسية إثنية للأقليات يمكن أن تتلاقى مصالحها مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة.²

لقد قامت علاقة إسرائيل والأكراد بالدرجة الأساس على مبدأ "عدوّ عدويّ صديقي" فتوزع الأكراد باعتبارهم أكبر مجموعة عرقية في العالم بدون وطن قومي، بين أربع دول "عدوة" لا تسمح بقيام أي كيان كردي مستقل، تعيش ثلاث منها (إيران والعراق وسوريا) في حالة من العداء التاريخي المتبادل مع إسرائيل، هذا الواقع الجيوسياسي للأكراد يسهل من وجهة النظر الإسرائيلية توظيف هذه العلاقة في تحقيق المصالح الإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً لجهة إضعاف الخصم وإلهائه بالمشكلة الكردية، التي تعتبر واحدة من أكبر مشاكل الدول الأربعة التي تتقاسم الوطن الكردي كردستان.

كما أن إقامة كيان كردي مستقل، من وجهة نظر براغماتية، هي مصلحة إسرائيلية وكردية متبادلة. فالأكراد يطمحون من خلال هذه العلاقة إلى إقامة وطن خاص بهم يجمعهم، أما الإسرائيليون فيرون في قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة تحولاً جيوسياسياً واستراتيجياً كبيراً يخدم مصالح تل أبيب خصوصاً لجهة إضعاف الخصوم التاريخيين. فصعود دولة كردية في المنطقة قد يغيّر معادلات كثيرة ويخفف من صراع النفوذ التاريخي

¹ إسماعيل معارف، "القضية الكردية في تركيا" مقابلة شخصية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الاثنين 2015/06/15.

² رنده حيدر6 "أسباب الدعم الإسرائيلي لاستقلال إقليم كردستان"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.annahar.com/article/147065>، تاريخ تصفح المقال: 2014/06/22.

القائم بين "تركيا السنّية" و"إيران الشّيعية"، ويخلق بالتالي ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وأمنها القومي.¹

أما عن العلاقات بين إسرائيل وأكراد العراق، فيعود تاريخ التعاون السري بين الأكراد وإسرائيل إلى أيام التمرد الذي قاده مصطفى البرازاني بدءاً من سنة 1963 ضد الحكومة العراقية وجيشها. وكانت مهمة الإسرائيليين تدريب الأكراد على أساليب القتال العصري وتعليمهم كيفية الدفاع عن أنفسهم. وكان هذا كله يتم بالتعاون والتنسيق الكامل مع نظام الشاه في إيران. وقد مرت بمراحل عديدة لتعود وتزدهر وتتوثق سنة 2003 مع الغزو الأميركي للعراق وسقوط نظام صدام حسين. ففي تلك الفترة تكاثرت التقارير التي تحدثت عن وجود مستشارين عسكريين إسرائيليين يقومون بتدريب البيشمركة ويقدمون الدعم العسكري والإستخباراتي للأكراد. وبدأت منذ تلك الفترة تظهر الأهمية التي تعطيها إسرائيل لإقليم كردستان في نظرتها الإستراتيجية إلى التطورات في دول المنطقة. ورغم عدم وجود علاقات رسمية بين إقليم كردستان وإسرائيل فان التعاون بين الطرفين لا يقتصر فقط على المجالين العسكري والإستخباراتي بل بدأ يشمل مع مرور الوقت ومع بناء كردستان لمؤسساته ودولته التعاون في مجالات عديدة أخرى. فقد تحدثت الصحف الإسرائيلية العام الماضي عن زيارات قامت بها وفود كردية رسمية إلى إسرائيل لدرس سبل التعاون في المجالين الزراعي والصناعي بين البلدين، وكيفية الاستفادة من خبرة الشركات الإسرائيلية في بناء المزارع النموذجية.

وفي الأسابيع الأخيرة بدأ التعاون الاقتصادي الوثيق بين الجانبين يظهر إلى العلن مع إقدام إسرائيل على شراء النفط من كردستان قبل فترة قصيرة وذلك رغماً عن إرادة الحكومة العراقية.

ويأخذ الموقف الإسرائيلي الداعم لاستقلال كردستان أهمية خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي يشهدها العراق ونشوء الدولة الإسلامية بزعامة "داعش" والصراع السنّي-

¹ هوشنك بروكا، "لماذا تريد إسرائيل قيام دولة كردستان؟"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://elaph.com/Web/opinion/2014/7/920001.html>، تاريخ تصفح المقال: 2015/04/15.

الشيعي الذي بدأ في تفكيك دول مثل سوريا والعراق. إضافة إلى أن كردستان اليوم، هي بمثابة جنة استقرار في قلب العراق المضطرب، والاهم من هذا كله انه يمثل موطن قدم بالغة الأهمية بالنسبة للاستخبارات الإسرائيلي في المواجهة الدائرة مع إيران على خلفية برنامجها النووي، أو بالنسبة لمواجهة الخطر الجديد الذي يمثله الجهاديون والإسلامويون الراديكالي المتشدد في العراق وسوريا.¹

- أوروبا:

لقد كان لدول أوروبا دورا في ترسيخ الخلاف الكردي - التركي ومضاعفته، فظهور الصراع الإيديولوجي نهاية الحرب العالمية الثانية انتقل ليشمل العديد من المشاكل القومية في منطقة الشرق الأوسط، التي أصبحت ساحة مكشوفة أمام تغلغل تيارات أقطاب الصراع الدولي، وهذه الفترة شهدت البوادر الأولى لحالات الانقسام الفكري والإيديولوجي للحركة الكردية وانقسامها بين مختلف التيارات الحزبية ذات الإيديولوجيات المتناقضة.² وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أوروبا أن القضية الكردية هي مشكلة تركية بالأساس، وهذه النظرة تؤثر على علاقات تركيا الثنائية مع بعض الدول الأوروبية، وفي مقدمتها اليونان وألمانيا.³

1. اليونان: تدعم اليونان إقامة دولة مستقلة للأكراد في تركيا، وتسمح لحزب العمال الكردستاني PKK وجبهة التحرير الوطني المتفرعة منه RNK في استخدام أراضيها للانطلاق لشن هجمات ضد أهداف تركية، وترفع هذه الجبهة العلم الكردي الخاص بها في مقرها بأثينا. كما تم اثينا منظمات حقوق الإنسان العالمية والأوربية بمعلومات موثقة عن ملف الانتهاكات التركية ضد الأكراد في جنوب شرق تركيا، وتستقبل أعضاء البرلمان الكردي بالمنفى وبها مكاتب ولجان كردية ويونانية مشتركة بعضها يمثل حزب العمال الكردستاني مثل لجنة التضامن مع كردستان.⁴ ومن أوجه الدعم الرسمي للقضية الكردية في

¹ رنّدة حيدر، مرجع سابق.

² أزهار عبد الله حسن الحياي، مرجع سابق، ص 589.

³ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 481.

⁴ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص 86.

تركيا، ما صرح وزير الخارجية اليوناني تيودور بانكالوس T.Pangalos: في ديسمبر 1993، حيث قال: «يجب أن نتخذ موقفا مؤيدا لكفاح الشعب الكردي من أجل الحرية...سياسة اليونان الخارجية يجب أن تكون معارضة بشكل صريح للعدوان التركي والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي تمارسها الحكومة التركية بحق السكان الأتراك والأكراد».

لا شك أن دعم اليونان للقضية الكردية في تركيا يرجع لعدة أسباب أبرزها للعداء التاريخي بين البلدين والذي يرجع بجذوره إلى فتح القسطنطينية على يد السلطان العثماني محمد الفاتح، ناهيك عن حرب الاستقلال التي قادها أتاتورك.¹

2. روسيا الاتحادية: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية،

تركيا نفسها راغبة، أو مضطرة للتعامل مع الجار الروسي الجديد. ففي النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين، ظلت العلاقات بين تركيا وروسيا الاتحادية يكتنفها التوتر، فقد تأثرت العلاقات بينهما بقضايا إقليمية، فعلى سبيل المثال ساند الأتراك، الشيشان في صراعهم ضد الروس في الحرب التي اندلعت بين الطرفين عام 1994 وحظي القادة الشيشان بترحاب في أنقرة، بالإضافة إلى توطيد العلاقات بين تركيا وكل من جورجيا وأذربيجان وتركمانستان، وهذا ما أزعج موسكو التي ردت بتقديم المساندة والدعم لحزب العمال الكردستاني في صراعه ضد تركيا،² وتوفير الملاذ الآمن لعناصره واستضافة مؤتمرات واجتماعات قادته، حيث عقد المؤتمر الكردي في موسكو برعاية رسمية من وزارة شؤون القوميات، ودعا البيان الختامي للمؤتمر روسيا إلى إقامة علاقات رسمية مع الحركة الكردية على أساس تطابق المصالح. كما أن الدعم الروسي لأكراد تركيا كان لاستخدام كل أوراق القوة الممكنة في التنافس بينها وبين تركيا على آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان.³

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 101.

² وليد محمود أحمد، "تركيا وحوض البحر الأسود" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (27) 2012. ص 343.

³ حامد محمد طه السويداني، "قضية حزب العمال الكردستاني وأثرها على العلاقات التركية الروسية 1984-1999" دراسات إقليمية- جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (29) 2012. ص 230.

ولهذا كانت هناك اتهامات متبادلة بين البلدين حول انتهاك كل دولة لسيادة الدولة الأخرى وسلامة أراضيها الإقليمية. لتحسن علاقة الدولتين في أكتوبر 2000 عقب زيارة رئيس الوزراء الروسي آنذاك ميخائيل كازيانوف تركيا والتقاءه بالمسؤولين الأتراك. وفي شهر يونيو 2001، أعلن وزير الخارجية الروسي رفقة نظيره التركي من أنقرة "إنشاء لجنة عمل لخلق إستراتيجية مشتركة في منطقة أوراسيا تتعلق بقضايا مهمة للطرفين مثل مسألة ناكورنو كاراباخ، والمضايق والطاقة" ومحاربة ما وصفاه بـ"الإرهاب".¹

أما في الفترة الحالية فتشهد العلاقات الثنائية الروسية - التركية ذروة التطور، حيث شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة. فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، وتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما، وبخاصة الاقتصادي، ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتنوعها. وبالفعل، تسارع انفتاح علاقات الدولتين تجاه بعضهما بعضاً حتى توصلتا إلى تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى في عام 2012 ثم كرّست القمة الروسية - التركية التي عقدت في ديسمبر 2012 شراكتها في مجالات إستراتيجية عديدة، ومنها تطوير القدرات الفضائية التركية، وبناء مفاعلها النووي الأول، واعتمادها ناقلاً وحيداً للغاز الروسي إلى أوروبا، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى مئة مليار دولار في المدى القريب. وفضلاً عن ذلك، تطمح تركيا إلى أن يؤدي ذلك إلى تجسير الفجوة مع القوى الإقليمية المنافسة مثل إيران وإسرائيل، وتعزيز وضعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي لنيل عضويته، وزيادة أهميتها الغربية والأطلسية. أما روسيا، فتطمح في أن يساعدها هذا التعاون في مواجهة المخاطر الاقتصادية المترتبة على العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب الأزمة الأوكرانية، وإيجاد شركاء كبار ضمن التحالف الغربي لاستقطابهم وتحييدهم عن أي خطة غربية تستهدف احتواءها مجدداً، فضلاً عن محاولتها

¹ لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا وروسيا الاتحادية، دراسة في العلاقات السياسية 2000-2009" دراسات إقليمية- جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (21) ص 33.

التأثير في السياسات التركية تجاه القضايا المتعلقة بمصالحها ونفوذها مثلما أثرت الروابط والتحالفات الغربية بسياسات تركيا الشرق أوسطية.¹

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات الروسية - التركية على نحو غير مسبوق، فإنها لم تؤدّ مع ذلك إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي، وبخاصة في المنطقة العربية. فبسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة، أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعني إضعافاً لدور الآخر ومصالحه؛ كما هو الحال في سورية ومصر ومع الأحزاب السياسية الإسلامية. كما أفلقت طبيعة الثورات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي نجاحها إلى مزيد من وصول الأحزاب السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي؛ وهو ما يصبّ في مصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد يؤدي ذلك إلى تشكّل محورٍ إقليمي يوسّع النفوذ التركي.

وتعدّ الأزمة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح الروسية - التركية؛ ففي سعي روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في الشرق الأوسط، والحفاظ على قاعدتها البحرية الوحيدة في البحر المتوسط، فقد عارضت أي تدخل عسكري خارجي في سورية ودعمت النظام بشتى السبل؛ ما أبرز دورها مجدداً في المنطقة، وأظهرها كحليفٍ يمكن الاعتماد عليه، وشجع ذلك دولاً عربية أخرى مثل مصر للبحث في إمكانية تطوير العلاقة معها. أما تركيا، فقد أضعف التدخل الروسي، فضلاً عن الإيراني، دورها في سورية وقوّض حضورها الإقليمي الذي كان فاعلاً قبل الأزمة. وعلى الرغم من هذا التناقض في سياسات الدولتين ومصالحهما في المنطقة، فليس من المستبعد أن يتواصل الأتراك والروس مثلاً بشأن البحث عن حلٍ للأزمة السورية بما يحفظ حداً معقولاً من مصالحهما، وذلك بتأثير علاقاتهما التي لا تزال تتطور، وحفاظاً على ديمومتها².

¹ عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 05 02.

² عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص03.

3. **دول أوروبا الغربية:** لقد شهد صيف سنة 1993 توسعا كبيرا جدا في القتال في جنوب شرق تركيا، وانعكس ذلك على اندلاع موجة عنف غير مسبوقه بقيادة (PKK) ضربت غرب أوروبا، في 24 يونيو، حيث هاجم الكرد القنصليات والمصارف ومكاتب الخطوط الجوية ووكالات السفر التركية في حوالي 20 مدينة مختلفة في ألمانيا وفرنسا والسويد وسويسرا وبريطانيا والدانمرك. وقد عاود المتمردون الأكراد لهجماتهم في مدن أوروبية مختلفة في 04 نوفمبر من عام 1993، وقد بقي الموقف متفجرا منذ ذلك الحين. وقد أدت الهجمات هذه إلى ما أسماه مصدر تركي "أسوأ مشكلة دبلوماسية واجهتها أنقرة حتى ذلك الحين".

وقد قامت كل من ألمانيا وفرنسا باعتبارهما البلدان المضيفان لأكثر تجمعات من المهاجرين الكرد في أوروبا الغربية، بحظر حزب (PKK) والعديد من المنظمات التي تعدّ واجهة له.¹

أما موقف إيطاليا والتي تعتبر ثاني أكثر دولة أوروبية تضرراً من المشكلة الكردية بعد ألمانيا، فتمثل بإعطاء إيطاليا حق اللجوء السياسي لأي شخص تنطبق عليه مواصفات اللجوء. كما سمحت إيطاليا لحزب RNK بفتح مكاتب له في بعض المدن الإيطالية، واستضافت روما أيضا اجتماعاً للبرلمان الكردي في المنفى عقد داخل البرلمان الإيطالي في 29 سبتمبر 1998.²

4. **الإتحاد الأوروبي:** إن الإتحاد الأوروبي ونتيجة للاعتبارات السياسية والدينية في تفاهم قضية الأكراد، والتي لم تكن هي المحرك الأساسي لعلاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من تأييد الأوروبيين لأكراد تركيا إلا أنها لا تدعو إلى إقامة دولة خاصة بهم في شرق الأناضول، وتقف مجموعة من الاعتبارات وراء الموقف الأوروبي. وقد انتقد الإتحاد الأوروبي المعاملة التركية للأكراد، الأمر الذي أثار ردوداً عنيفة من PKK غاضبة داخل تركيا، حيث اعتبره الرئيس الأسبق تورغوت "قراراً يدعم الإرهاب وغير 1998".

¹ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

² نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص 86.

وقد تكررت الانتقادات الأوروبية للسياسة التركية. ففي مارس 1994 انتقد البرلمان الأوروبي مرة أخرى قرار البرلمان التركي بشأن رفع الحصانة عن النواب الأكراد، ودعا تركيا إلى الاعتراف بالحقوق الخاصة للشعب الكردي بشأن رفع الحصانة للنواب.¹

لقد وجّه الاتحاد الأوروبي إلى تركيا جملة من الانتقادات بشأن الممارسات التالية:

- تعذيب السجناء ووفاتهم المشتبه بهم فيها.
- تدخل الحكومة في المنع القسري لحرية الصحافة والتجمعات.
- إنكار حدوث محاكمات أمام محاكم أمن الدولة في مناطق الطوارئ.
- اغتيال المدنيين الأكراد وتدمير القرى الكردية في جنوب شرق تركيا.
- تحريم جميع أشكال التعبير الثقافي الكردي.
- المبالغة في اقتراح عملية اختفاء واغتيالات غير قانونية للمعارضة السياسية

وللمدافعين عن حقوق الإنسان والقوميين الأكراد.²

وتُساند دول المجلس الأوروبي وعلى رأسها فرنسا القضية الكردية في تركيا وتدعو إلى منحهم حقوقهم القومية والثقافية والبرلمانية، ولكنها ترفض فكرة إقامة دولة مستقلة لهم وتدين كافة صور العنف الذي تمارسه الحركات الكردية، ولا سيما حزب (PKK).³ (أنظر الملحق رقم 06).

وقد أشار البرلمان الأوروبي الموحد في جلساته، في فبراير 1999، إلى أن القضية الكردية هي قضية دولية لها تأثير على الدول الأوروبية. ويحظى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بأهمية كبيرة لدى أكراد تركيا، فمن جهة تدفع الأتراك إلى الإسراع في الحل، ومن جهة أخرى تعطي إمكانية طرح القضية الكردية في مجالس الاتحاد الأوروبي وتدويل القضية فيها. وهذا ما دعا إليه عبد الله أوجلان من سجنه في ديسمبر 1999: «إلى قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لأن من شأن ذلك تحسين وضع حقوق الإنسان في تركيا». وبالرغم من ذلك فالأكراد لا يعولون كثيراً على الاتحاد الأوروبي فما لبثوا أن أعلنوا بأنهم لا

¹ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص 87.

² نقلاً عن: زانيار باشور، مرجع سابق، ص 30-33.

³ إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 289.

يبحثون عن الحل والتحرر لدى الإتحاد الأوروبي ولدى الولايات المتحدة الأمريكية بل يبحثون عن الخلاص في الديمقراطية.

إن تمسك الإتحاد الأوروبي بإجراء تركيا بإصلاحات في مجالات أخرى، وعدم إصرارها بنفس القدر بتغيير السياسة التركية تجاه أكرادها كافية بإقناع الأكراد أن الإتحاد الأوروبي يريد الاحتفاظ بالورقة الكردية كوسيلة تعرقل بها انضمام تركيا بعد استهلاك القضية القبرصية بهذا الشأن. وفي ظل هذه التطورات بات من المحتم أن الإتحاد الأوروبي لم يعد قادراً على استخدام الورقة الكردية فقط لعرقلة تركيا، بل ينتظر منها أن تضغط باتجاه حل شامل للقضية الكردية.¹

- الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال وزارة خارجيتها على إصدار التقارير السنوية ونصف السنوية حول أوضاع وحقوق الأقليات في دول العالم، بناء على المعلومات التي تستقيها السفارات الأمريكية، والمنظمات الأمريكية، ومنظمات المجتمع المدني التي تمولها الولايات المتحدة وبعض سفارات الدول الغربية.²

ظلت الولايات المتحدة حليفاً رئيسياً لتركيا منذ مبدأ ترومان في أربعينات القرن الماضي وانضمام تركيا إلى حلف الناتو في خمسينات ذلك القرن. ومن بين المواقف الأمريكية المؤيدة للمواقف التركية تجاه أكرادها، هو التعبير عن "تفهمها" للغزو التركي المتكرر لشمال العراق بهدف تعقب المتمردين الأكراد.³ فالموقف الأمريكي مازال يقرّ ومنذ سنة 1991 بحق تركيا في شن عملية فولاذ وعمليات مماثلة في المستقبل في إطار تصديها لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره واشنطن تنظيمًا إرهابيًا.⁴

¹ نقلا عن: حسين جمو مرجع سابق -ص04-05.

² محمد عمارة، الاستغلال الأمريكي للأقليات. (ط1)، القاهرة: مكتبة وهبة، 2011. (ص03-04).

³ هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص136.

⁴ وليد رضوان، العرب والأترك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد، غول و أردوغان، مرجع سابق، ص219.

كما اعتبرت الولايات المتحدة القضية الكردية منذ البداية جزءاً من المشكلة العراقية.¹ وبالتالي يمكن القول أن من أصعب الأمور على الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق هو كيفية تحقيق التوازن في علاقاتها مع كل من حليفها التاريخية تركيا وحلفائها الأكراد، إذ أن الولايات المتحدة التي تريد وضع الجميع في خدمة إستراتيجيتها في المنطقة، بدأت تحس بوطأة افتراق أو تضارب أولوياتها مع الأولويات التركية إزاء المسألة الكردية، فما حصل من توتر في العلاقات بين الجانبين وتزامنه مع نشاط العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني PKK ضد تركيا لم يكن من قبيل المفاجأة بل كان مبنياً على خلفية مسائل وأمور عديدة، من أبرزها عدم مشاركة تركيا في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق سنة 2003، ورفضها استخدام دول التحالف لقواعدها أو عبور أجوائها في هذه الحرب. إضافة إلى إقامة تركيا لعلاقات متميزة مع سورية وإيران في خضم التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة من جهة، وإيران وسورية من جهة أخرى.²

وبالرغم من تصنيفها لحزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، إلا أنه وحسب بعض المصادر، كشفت عن وجود علاقات ومساعدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لحزب العمال الكردستاني. ففي يونيو 1994 نشرت معلومات تتضمن أن الولايات المتحدة تعمل من أجل الاستفادة من حزب العمال الكردستاني PKK. وقد قامت قوة المطرقة التابعة للولايات المتحدة بتدريب عناصر من حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، كما ساعدت آلافاً من أكراد تركيا إلى الهجرة إلى شمال العراق، هرباً من الهجمات التركية على متن طائراتها.

وفي تصريحات عبد الله أوجلان زعيم حزب PKK أكد فيها قيام علاقات بين الولايات المتحدة وحزبه، وعلى حد قوله: «لنا علاقات مع الولايات المتحدة على مختلف المستويات».

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 481.

² أزهار عبد الله حسن الحياي، مرجع سابق، ص-ص: 596-597.

وصرحت المصادر أن الأمريكيين لا يؤيدون أنقرة في موقفها من الأكراد الأتراك، بالإضافة إلى هذا تتوه بعض المصادر على قيام الموساد الإسرائيلي بمساعدة الأكراد.¹ وأعلن أحد الخبراء في مؤسسة (راند) الأمريكية للدراسات بشأن معارضة تركيا في الاتجاه نحو الخيار العسكري: أن الحل الأمثل في رأيه هو قيام فيدرالية، أو حكم ذاتي يضمن الاستقلال الثقافي للأكراد. وصرحت المصادر التركية أن حزب العمال الكردستاني له ممثليه في واشنطن يرأسها قاني غولام، وقد احتجت الحكومة التركية على مشاركة غولام. من ناحية أخرى اقترح أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية تشكيل دولة فيدرالية من مجتمعين في تركيا على غرار النموذج القبرصي، الذي يطالب الحزب الديمقراطي بتطبيقه في تركيا.²

أما في العلن، فقد أعلن ستيفن أوكسمان Stephen Oxman مساعد وزير خارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية في 11/03/1994 عقب زيارته لأنقرة أن: «الولايات المتحدة الأمريكية مع إيجاد حل لمشكلة جنوبي شرقي الأناضول بالطرق السياسية لكن من دون تهديد وحدة تركيا ودستورها وتقاليدھا التعددية» وأضاف: «إن هذا الحل يجب أن تجده تركيا». مؤكداً أن: «الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤمن بحلول دائمة في الجنوب الشرقي لتركيا بالطرق العسكرية». ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، صنفت الولايات المتحدة الأمريكية حزب العمال الكردستاني PKK منظمة إرهابية وذلك حسب ما صرح به السفير الأمريكي في أنقرة إيريك إيدلمان ri delman.³

كما اضطلعت الولايات المتحدة بدور هام في اعتقال عبد الله أوجلان في نيروبي في 15/02/1999، حيث أكدت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في عددها الصادر يوم 20/02/1999 أن المؤسسة الدبلوماسية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية ساهمتا من خلال الضغط على الدول الأوروبية في إرغام أوجلان على مغادرة إيطاليا والتوجه إلى العاصمة

¹ نقلا عن: هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، مرجع سابق، ص 337.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص 338.

³ لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا وروسيا الاتحادية، دراسة في العلاقات السياسية 2000-2009، مرجع سابق، ص-ص 04-08.

الكينية نيروبي. حيث قامت بإقناع الدول الأوروبية بعدم منح أوجلان حق اللجوء السياسي على أراضيها، وبالتالي ساهمت بذلك من خلال تنسيقها الإستخباراتي مع الأتراك، في إلقاء المخابرات التركية القبض على عبد الله أوجلان.¹

لكن ورغم كل ذلك، أبدى قادة عسكريون وزعماء مدنيون في تركيا منذ يوليو 2010 شعورا متزايدا بالاحباط بشأن دور الولايات المتحدة في محاربة المسلحين الأكراد بعد هجوم جديد على قاعدة تركية قتل فيه 15 شخصا، وذلك بعض إلغاء حزب العمال الكردستاني في بداية يونيو 2010 وفقا لإطلاق النار استمر 14 شهرا. وقد طالبت تركيا بشكل متكرر بمزيد من الدعم في حربها ضد حزب العمال الكردستاني الذي له قواعد شمال العراق.²

ومع التطورات التي شهدتها ولا زالت منطقة الشرق الأوسط عقب ثورات الربيع العربي، برز تحدّد جديد في العلاقة التركية - الأمريكية بشأن الملف الكردي، حيث وبالرغم من أن الولايات المتحدة تصنف حزب العمال الكردستاني على أنه "كيان إرهابي" فإن اشتراكه في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فتح له الباب لتلقي مساعدات أميركية مباشرة. ولم تقتصر إمدادات السلاح لحزب العمال الكردستاني على الولايات المتحدة، بل امتد لدول غربية أخرى، حيث يقاتل مقاتلو حزب العمال تحت لواء قوات البشمركة الكردية التابعة لإقليم كردستان العراق. واعتبر النائب البرلماني التركي عن حزب السلام والديمقراطية عادل زوزاني أن الغرب ونتيجة احتياجه لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، فهو عمليا "يصفهم بالإرهابيين من جهة، ويحاول إبراز دورهم في حل الحرب الدائرة في العراق بين بغداد و داعش من جهة أخرى".³

لكن مع تطورات المشهد التركي وعقب إعلان حزب العمال الكردستاني عن اغتياله لشرطيين تركيين في 2015/07/22 جنوب البلاد بتهمة أن الشرطيين شاركا في هجوم تنظيم داعش على بلدة سروج في ولاية لولاية شانلي أورفا الحدودية (نوبي البلاد) والذي

¹ سالار أوسي و يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد. دمشق:

دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 87.

² النعيمي، مرجع سابق، ص20.

³ وسيمة بن صالح، مرجع سابق.

أوقع عشرات الضحايا بين قتل وجريح. وصف البيت الأبيض حزب العمال الكردستاني بالمنظمة "الإرهابية"، وأكد أن تركيا لديها الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية التي يشنها المتمرّدون الأكراد، مرحّبًا بجهود أنقرة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وذكر بين رودس، نائب مستشار الأمن القومي أن الولايات المتحدة تعتبر حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية". ورأى رودس أن تركيا "من حقها القيام بأعمال ضد أهداف إرهابية".

أما المتحدث باسم البيت الأبيض أليستير باسكي، قال: إن بلاده تدين بشدة "الهجمات الإرهابية" الأخيرة التي قام بها حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره واشنطن تنظيمًا إرهابيًا، لافتًا إلى أن تركيا حليف واشنطن بحلف شمال الأطلسي (ناتو). كما أكد باسكي، أن حزب العمال يجب أن "ينبذ الإرهاب ويستأنف المحادثات مع الحكومة التركية"، إلا أنه أكد ضرورة أن يقوم الجانبان (أنقرة و حزب العمال) بتجنب العنف ومواصلة التصعيد.¹

ومهما يكن، فإن القضية الكردية خلقت مشكلات بين الحليفين، وذلك من خلال الغضب التركي تجاه تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية التي تنتقد تركيا بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان فيما يخص القضية الكردية.² بالإضافة إلى انزعاجها من حصر الولايات المتحدة القضية الكردية داخل المحور العراقي، وذلك بجعل تركيا تنظر بحذر وارتياح للموقف الأمريكي، بفعل ما قد يتركه الكيان الكردي المفترض من مؤثرات داخل تركيا، وتخوفها بشأن المبادرات المتعلقة بشمال العراق، الذي يدفعها إلى توجيهها للبحث عن اتزان جديد في سياستها العراقية.³

¹ "البيت الأبيض: حزب العمال منظمة إرهابية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/26> تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

² هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 137.

³ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 481.

انعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها،

وإستراتيجية النظام السياسي التركي لاحتواء الأكراد

لقد كان لمتغيرات البيئة الإقليمية الراهنة لتركيا انعكاسات واضحة على سياساتها الداخلية والخارجية بما فيها قضيتها الكردية. كما كان للسلطات التركية إستراتيجية تحاول عبرها احتواء الأكراد داخل المجتمع التركي تزامنت بوادرها الأولى ومرحلة حكم الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال. وسوف نحاول من خلال المطلبين المواليين التطرق إلى:

أولاً: انعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها

ثانياً: إستراتيجية النظام السياسي التركي لاحتواء الأكراد

أولاً: انعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتغيرات والأحداث والتوترات في العالم، اعتباراً لأهميتها الجغرافية والإستراتيجية. ولأنها مجال حيوي للمصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، فقد شهدت هذه المنطقة العديد من التفاعلات، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر حلفائها إسرائيل إلى التوجه نحو سياسة التكتلات الإقليمية وبناء الإستراتيجيات التي تهدف إلى التكامل والتعاون. وذلك بغية تحقيق السيطرة على المدى الطويل، مستغلة في ذلك الدول الإقليمية المجاورة، وعلى رأسها تركيا، التي حسمت في الماضي خيارها الإستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب والدول التي تدور في فلكه، ومنها إسرائيل¹.

وعلى مدى العقد الماضي تمكنت الحكومة التركية من إعادة علاقاتها بجيرانها من الدول في منطقة الشرق الأوسط، وعمقت هذه العلاقات من خلال تنمية وتحسين التعاملات

¹ سمية حوادسي، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014) 4 133.

التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، وكذلك من خلال محاولة تحسين صورتها تجاه كل شعوب وحكومات دول الجوار، من خلال المساهمة التركية الفاعلة في كافة القضايا العربية والإسلامية، وتبادل الزيارات على مستوى القيادات السياسية، ورفع تأشيرات الدخول لمواطني دول الجوار، الأمر الذي أعطى لتركيا ميزة فريدة من نوعها في علاقاتها الإقليمية مقارنة بغيرها من القوى الأخرى، وقد أدت السياسات المتبعة من قبل الحكومة التركية إلى رفع مكانة الدولة التركية في المنطقة، وساعدها في ذلك النجاح في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية والإسلام، الأمر الذي جعلها نموذجا جذابا لدى أغلب الدول العربية.¹ لكن مع موجة التغييرات والتحويلات السياسية المتسارعة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ سنة 2011 وإلى غاية يومنا هذا فاجأت الكثير من دول العالم من حيث طبيعة تلك التغييرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة لأخرى، ولم يكن عنصر المفاجأة هنا حدوث التغيير فحسب، بل تجسدت في تداعيات ذلك على المحيط الاقليمي، ولعل أبرز الأطراف الدولية والاقليمية التي تأثرت بما شهدته ولا زالت تشهده المنطقة العربية والتي اتخذت مسميات عدة منها: (الربيع العربي، الثورات، حركة الاحتجاجات الشعبية)♦ هي تركيا، فالحكومة التركية كانت تفضل انتقالا هادئا في البلدان العربية وبشكل لا يؤثر مستقبلا في أوضاعها الداخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا على الدور الاقليمي التركي الذي

¹ أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص 165.

♦ لقد شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 موجة من حركات التغيير الشعبي والتي بدأت في تونس وتلتها في كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا ودرجة أقل في البحرين. ولاشك أن هذه الحركات والثورات التي انطلقت في هذه البلدان كان وراءها دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية عانت منها هذه البلدان بسبب سيطرة القوى والأحزاب الدكتاتورية عليها وسلب إرادة شعوبها لعقود من السنين فكان لابد من السعي الجاد لإزالة هذه الأنظمة وإقامة أنظمة ديمقراطية منتخبة بصورة حقيقية من أبناء شعوبها بما يحقق مصالحها وأهدافها. للمزيد في هذا الشأن، أنظر: أحمد سلمان محمد، "الموقف التركي من التحويلات في المنطقة العربية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد (45) 5(2013) ص 38.

عرف تنامياً متواتراً في المنطقة العربية خاصة منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002.¹

لقد خشيت تركيا من امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. خاصة وأن لتلك الأحداث انعكاسات مباشرة على الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا بما يهدد لعبة التوازنات العرقية والطائفية الداخلية في تركيا. ويشير المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديداً في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية - التركية مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والعرقية على نحو يوجب مطالب الأكراد والعلويين.²

ومنذ اندلاع هذه الموجة من ثورات وحركات التغيير في المنطقة (تونس، ديسمبر 2010، مصر، يناير 2011، ليبيا، فبراير 2011، اليمن، فبراير 2011، سوريا، مارس 2011) وما أدت إليه من آثار وانعكاسات إقليمية ودولية هامة أثرت على بعض الدول بصورة خطيرة، اعتبرت الحكومة التركية بأن هذه الأحداث قد تكون بمثابة فرصة كبيرة لها من أجل تدعيم مكانتها ونفوذها الإقليمي ولكن على عكس ما كان متوقعا من قبل صناع القرار الأتراك، والذين اعتبروا بأن اندلاع الثورات وحركات التغيير في بعض الدول العربية يمكن أن تعتبر فرصة هامة لتنمية المكانة والدور التركي في المنطقة، عن طريق استثمار تطورات الأحداث وتعزيز العلاقات مع الأنظمة الجديدة في تلك الدول، وتبني فكرة الترويج للنموذج التركي في المنطقة.³ فالدور التركي النشط بأبعاده المتعددة يبرز الطابع البراغماتي

¹ إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية، تركيا نموذجا" مجلة العلوم السياسية

جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد (46) 2014 6 023.

² نعم نذير شكر، "الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (44) 2013 6 3-ص171-172.

³ أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص166.

للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لإرثها الحضاري الإسلامي تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك، تزايدت تدريجياً دعوات أنصار حكومة حزب العدالة إلى أن استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، تمثل تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية.¹

أما الموقف التركي تجاه التغييرات في المنطقة العربية فنرى أن هناك اختلاف في مواقفها إزاء هذه التحولات، ففيما يتعمق بالثورة التونسية فإنها لم تتخذ أي موقف وإنما أكدت أنها تدعم الديمقراطية. أما بالنسبة للثورة المصرية فإن موقفها مختلف حيث دعت إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة وأنها مع التحول الديمقراطي في مصر، وتوترت العلاقات التركية المصرية بعد عزل الرئيس محمد مرسي في 03 يوليو 2013 والذي عدته تركيا انقلاباً على الشرعية ومما زاد من تدهور العلاقات فض السلطة المصرية الجديدة بزعامة عبد الفتاح السيسي اعتصام ميدان رابعة العدوية، والنهضة، بالقوة والذي عدته تركيا انتهاكاً لحرية التعبير تنكيلاً بجماعة الإخوان المسلمين.

أما ما يتعلق بالثورة الليبية فقد جاء الموقف التركي منها مختلفاً وتميز بالانقلاب وعدم الثبات والغريب أحياناً، حيث رفضت تركيا في البداية استخدام القوة لإسقاط النظام وذلك بسبب مصالحها الاقتصادية مما أثار الكثير من علامات الاستفهام والتعجب وذلك لاختلاف الوضع في ليبيا، بسبب تصاعد أعمال القمع الشديد ضد المحتجين قبل قوات الأمن الليبية، وازدياد الضحايا.² لكن مع استخدام نظام القذافي القوة ضد الشعب فإن تركيا غيرت موقفها واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي أما الموقف التركي من الأحداث في سوريا فإنه يشبه موقفها من ليبيا وذلك بطلبها من القيادة السورية إصلاحات دستورية إلا أن استخدام

¹ إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص 05.

² لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورات العربية: (تونس، مصر، ليبيا)" (دراسات إقليمية) جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (33) 2013 : (42).

النظام للقوة ضد الشعب السوري 318 تركيا تطلب من الرئيس السوري التنحي عن السلطة وتدعم القوى المعارضة.¹

لقد اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية في بناء مواقفها تجاه الثورات العربية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات الشعبية، والحفاظ على البيئة التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات². وإلى جانب هذه المبادئ، لعبت العوامل الأمنية دوراً أساسياً في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من مسار الأمن اتجهت تركيا إلى القيام بدور مؤثر في رسم تفاعلات المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وقد شهدت العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية الخليجية والمغربية ومصر والأردن تطورات إيجابية في مجالات التجارة والنقل والرساميل والصناعات والمشاريع الاقتصادية في حين شهدت العلاقات التركية السورية، والتركية العراقية توتراً متزايداً بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي والحدود المشتركة والاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بين هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى.³ غير أنه كان لموجة الثورات وحركات التغيير التي اجتاحت بعض الدول العربية وبالأخص الثورة السورية، آثاراً وانعكاسات خطيرة على السياسة الداخلية التركية بصفة خاصة، وعلى الأهداف والمصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط، والمكانة والدور الإقليمي الذي سعت الحكومة التركية إلى تعزيزها عبر التواجد التركي والمشاركة الفاعلة في

¹ أحمد سلمان محمد، مرجع سابق ص 36.

² النعيمي، مرجع سابق، ص 43.

³ محمد بوبوش، "العلاقات التركية الخليجية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (48) 8 2013. ص 198.

كافة التطورات والقضايا الإقليمية.¹ فبالنسبة لأهم آثار وانعكاسات تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط عقب أحداث الربيع العربي بصفة عامة والثورة السورية بصفة خاصة على تركيا، فكانت في العديد من المجالات أهمها على الصعيد السياسي، حيث أدت حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الثورات العربية إلى تقويض اندفاع السياسة الخارجية التركية في المنطقة، كما أربكت الإستراتيجية التركية داخليا وخارجيا، والتي استندت على سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، هذه السياسة التي تطلعت في أحد أهدافها الرئيسية إلى محاولة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة إنهاء حالة الصراع الدائرة في البيئة الإقليمية، فكلما كان الوضع الإقليمي أكثر استقرارا، أصبح من السهل على الحكومة التركية تنفيذ إستراتيجيتها ورؤيتها في المنطقة. وتبعاً لذلك، فإن حالة التوتر وعدم الاستقرار التي حدثت في المنطقة عقب تلك الأحداث، خاصة بعد تطورات الملف السوري، أصبحت تمثل التحدي الأكبر للسياسة الخارجية التركية في المنطقة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تعرضت تركيا من جراء تطورات الأحداث في المنطقة وخاصة في ليبيا وسوريا إلى انتكاسات خطيرة من الناحية الاقتصادية. فقد كان لتداعيات الأحداث الداخلية في سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، أثارا سلبية على العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث انخفضت الصادرات التركية إلى سورية بمقدار النصف مقارنة بأرقام عام 2010، حيث انخفضت عام 2011 إلى 1,6 مليار دولار، بينما انخفضت إلى 338 مليون دولار عام 2012، ومن جهة أخرى فقدت تركيا أسواقا عربية عديدة حيث أن غالبية الصادرات التركية لدول المنطقة كانت تمر عبر سورية. كما أدت تطورات الربيع العربي والتحديات الاقتصادية للأزمة السورية على تركيا، إلى تقويض المشروع الاقتصادي التركي في المنطقة، وإحداث آثار اقتصادية سلبية وخطيرة على الدولة التركية، أولا من جراء خسارة سورية كحليف وسوق اقتصادي واستثماري وبوابة دخول اقتصادية وسياسية رئيسية للمنطقة العربية. وثانيا أدت تطورات الأزمة السورية

¹ أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص 166.

إلى انهيار فكرة مشروع التكامل الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي والإقليمي فيما بعد والتي تعد إحدى أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية.¹

أما فيما يتعلق بآثار انعكاس تطورات الأزمة السورية على القضية الكردية في تركيا، فنظرا لعوامل الجوار الجغرافي بين البلدين والتشابه في البنية الاجتماعية والدينية لكل منهما، وخوفا من انتقال الاضطرابات إلى الأراضي التركية، برز التحدي الكردي في العلاقات بين تركيا وسوريا من جديد على إثر قيام النظام السياسي السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني PKK وجناحه السوري حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بمزاولة نشاطاته في المناطق ذات الغالبية الكردية في سورية والقريبة من الحدود التركية. الأمر الذي يمس إحدى أهم الهواجس الأمنية التركية، نظرا لخطورة القضية الكردية في الإستراتيجية التركية من جانب، والتهديد الكردي والمواجهات القائمة بين حزب العمال الكردستاني والسلطات التركية من ناحية الحدود مع العراق وأحيانا إيران، والتي تمثل عامل قلق مزمن للحكومة التركية من جانب آخر.² وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا في اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا والبالغ طولها 877 كم، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق.³

ومن النتائج التي ترتبت أيضا على الأوضاع الفراغ الذي تعرفه دول الربيع العربي، قيام تنظيم مسلح تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) سنة 2012 في العراق وسورية لينتشر نشاطه فيما بعد إلى ليبيا وغيرها من دول المنطقة. ويصف النائب البرلماني التركي عن حزب السلام والديمقراطية عادل زوزاني هذا التنظيم بأنه جزء من سايكس بيكو جديدة ترعاها قوى غربية وتهدف من خلالها لجر منطقة الشرق الأوسط إلى حالة من الفوضى العارمة ومن ثم التدخل لحل الأزمة. لكنه أشار إلى أن المسؤولية الأكبر

¹ أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، صص 179-180.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص 180.

³ إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص 06.

لحماية مستقبل المنطقة تقع على كاهل الأتراك والأكراد معا متوحدين، وعدم اللجوء للولايات المتحدة والدول الغربية.¹

وتنظيم الدولة الإسلامية، تنظيم مسلح يتبنى الفكر "الجهادي"، الذي ينتهج غالبا الرؤية الفكرية لتنظيم القاعدة، والمؤسسة على وجوب "المفاصلة الجهادية" مع الأنظمة الحاكمة بالعالم الإسلامي و"حلفائها الغربيين"، تمهيدا لإقامة "دولة الخلافة الإسلامية" لتطبيق أحكام الإسلام. وتعود جذوره إلى "جماعة التوحيد والجهاد" التي أسسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي بالعراق 2004 إثر الاحتلال الأميركي لأراضيه. أعلن الزرقاوي عام 2006 مبايعة جماعته زعيم "تنظيم القاعدة" الراحل أسامة بن لادن وأصبح اسمها "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وبعد مقتله منتصف 2006 أعلن التنظيم قيام "الدولة الإسلامية في العراق" التي أصبحت في 2013 تسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

بدأ الظهور التصاعدي لتنظيم الدولة حين أعلنت القوات الأميركية والعراقية مقتل أمير "الدولة الإسلامية في العراق" أبو عمر البغدادي ووزير حربه أبو حمزة المهاجر في 19 أبريل 2010، إذ انعقد مجلس شورى الدولة ليختار أبو بكر البغدادي خليفة له، والناصر لدين الله سليمان وزيرا للحرب.

أعلن التنظيم في 29 يونيو 2014 قيام "الخلافة الإسلامية" وتنصيب البغدادي خليفة للمسلمين في كل مكان"، ودعا الفصائل "الجهادية" في العالم لمبايعته. كما أعلن التنظيم حينها تغيير اسمه ليقنصر على "الدولة الإسلامية"، وهو قرار اتخذته "أهل الحل والأعيان والقادة" فيه، وبعد ذلك دعا البغدادي "المجاهدين" للهجرة إلى "دولة الخلافة".

وقد بسط تنظيم الدولة نفوذه على مناطق واسعة في العراق وسوريا واستولى على مخازن أسلحة يمتلكها الجيشان العراقي والسوري. تتفاوت التقديرات البحثية و الاستخباراتية لمجموع مقاتليه بالبلدين بين 10 آلاف و35 ألف مقاتل، يتنوعون على جنسيات عربية وأجنبية، وسبق لكثير منهم أن قاتلوا بالعراق والشيشان وأفغانستان وبلدان أخرى. ويستمد

¹ وسيمة بن صالح، " تركيا و الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني" مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>، تاريخ تصفح المقال: 2015/06/22.

تنظيم الدولة تمويله من الجزية والفدية والإتاوات التي يفرضها على سكان مناطق سيطرته، كما أنه سيطر على آبار نפט سورية، وصدرت تقارير عن بيعه النفط لتجار محليين وحتى للحكومة السورية، وهناك اتهامات لأجهزة استخبارات إقليمية بتمويله، إضافة لتبرعات يُعتقد أنها تأتيه من داعميه ببلدان عدة.¹

وفي 11 سبتمبر 2014 عُقد اجتماع بجدة ضم وزراء خارجية مصر والأردن والعراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، وأعلنت هذه الدول دعمها لإنشاء تحالف دولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وبعده بأيام بدأ التحالف بقصف مواقع التنظيم في كل من سوريا والعراق. وفي 2015/07/23 انضمت تركيا للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الذي أعلن تبنيه تفجير مدينة سروج بولاية شانلي أورفا الحدودية مع سوريا يوم الاثنين 2015/07/20، راح ضحيته عشرات المواطنين الأتراك بين قتيل وجريح.²

ويرى المسؤولون الأتراك أن تسليح الغرب لحزب العمال الكردستاني ذي التاريخ المليء بالمواجهات مع الدولة التركية، من أجل قتال تنظيم داعش لن يكون أمرا سارا لأنقرة. ويرى الصحفي الكردي و الخبير في الشأن الكردي تشييتنار تشييتين، أن تركيا لن تنتظر بعين الرضا لتقديم حلفائها الأسلحة الثقيلة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، وأنها ستكون مجبرة في المدى القريب على قبول دعم الكردستاني في حربه ضد تنظيم الدولة، لكن أهم نقطة هي أن تحصل على ضمانات بأن الحزب لن يستعمل تلك الأسلحة ضدها مستقبلا.³

يذكر أن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية يحتجزون دبلوماسيين أتركا منذ 11 يونيو 2014 كانوا موجودين في القنصلية التركية في مدينة الموصل العراقية التي سيطر عليها التنظيم منذ ذلك الحين.⁴

¹ "تنظيم الدولة الإسلامية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/10/11>، تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

² وسيمة بن صالح، "من يقف وراء تفجير سروج التركية" مرجع سابق.

³ إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص-ص 10-06.

⁴ وسيمة بن صالح، "تركيا و الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني" مرجع سابق.

وفي 2015/07/22، قام تنظيم الدولة بتفجير في بلدة سروج uruç جنوب تركيا راح ضحيته 32 قتيلا و100 جريح من المواطنين الأتراك، قامت السلطات التركية على إثره باعتقال ما يزيد على ستة آلاف شخص من جنسيات مختلفة كانوا ينوون الالتحاق بصفوف التنظيم وقامت بترحيلهم إلى بلدانهم، كما منعت أكثر من 15 ألف مقاتل أجنبي من دخول الأراضي التركية. كما قامح سلاح الجو التركي بالإغارة على مواقع التنظيم على الحدود مع سوريا، وأعلن وزير خارجية تركيا جاويش أوغلو، أن الهدف من الغارات هو القضاء على خطر ذلك التنظيم، معتبرا أن إزالة هذا الخطر من سوريا والعراق ستجعل تلك المناطق آمنة تلقائيا. وقد أسفرت تلك الغارات تركية عن مقتل تسعة من تنظيم الدولة، وإصابة 12 آخرين بجروح في مناطق تقع بين بلدي الراعي وجرابلس بمحافظة حلب بالشمال السوري. وبذلك انضمت تركيا لأول مرة إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق (داعش).¹

فهذا الانضمام جاء بعد شد وجذب ورفض تركي مطول، فمنذ سقوط الموصل في 2014/06/10 وتشكل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة في سبتمبر من العام نفسه، ظلت تركيا ترفض مطالب الولايات المتحدة بفتح مجالها الجوي وقواعدها العسكرية أمام طائرات التحالف، أو المشاركة في عملياته العسكرية ضد التنظيم. وقد عقد هذا الأمر الجهود العسكرية الأميركية لمواجهة تنظيم الدولة الذي بدت حركته أسرع أحيانا من حركة الطائرات الأميركية التي كان عليها أن تنطلق من أماكن بعيدة كالبحرين مثلاً لضرب معسكرات التنظيم وحشوده في سورية، بدل الانطلاق من القواعد الأطلسية الموجودة في تركيا على بعد نحو 300 كم فقط من الحدود.

عكس هذا الموقف مدى التباين في رؤية الطرفين الأميركي والتركي لأبعاد الصراع في سورية والعراق وجوهره، إذ أصرت تركيا على أنها لن تكون جزءا من الجهد العسكري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة إلا في إطار مقارنة شاملة تؤدي إلى التعامل مع

¹ J. Cl. " a Turquie poursuit sa double offensive contre Daech et les peshmergas", **journal le parisien**, 4970291, Publi le amedi 25 Juil. 2015, p22.

300 الأزمة (نظام الرئيس بشار الأسد) التي أدت إلى نشوء الظواهر التي يحاول التحالف معالجتها (تنظيم الدولة). لذلك ربطت تركيا مشاركتها في الجهد العسكري للتحالف بتحقيق ثلاثة شروط أساسية:

- ألا تستثني عمليات التحالف النظام السوري.
- إقامة منطقة آمنة تشمل حظرا للطيران شمال سورية.
- تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها لمواجهة النظام السوري وتنظيم الدولة معاً.

لكن الإدارة الأمريكية التي كانت أكثر اهتماماً بالتوصل إلى اتفاق مع إيران حول ملفها النووي، اختارت عدم إثارة خصمها الإيراني على إرضاء حليفها التركي، فرفضت الاستجابة لأي من شروط أنقرة الثلاثة. لا بل تجاهلت واشنطن اعتراضات تركيا وذهبت في اتجاه اعتماد قوات الحماية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD (وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، والمصنف تركيا وأميركا منظمة إرهابية) شريكاً ميدانياً في الحرب على تنظيم الدولة في سورية، وقدمت له دعماً عسكرياً ومالياً، ولوجستياً كبيراً، مكنه من طرد مقاتلي تنظيم الدولة من عين العرب (كوباني) في ريف حلب، ونزل أبيض في ريف الرقة، والحسكة.

لقد ساهمت السياسة الأميركية في تزايد نفوذ PYD وساعدته في تأمين تواصل جغرافي بين مناطق نفوذه في القامشلي وعين العرب. كما دفعت قاداته إلى التفكير في السيطرة على ريف حلب الشرقي والشمال للوصول إلى مدينة عفرين في أقصى الشمال الغربي السوري، وإقامة كانتون كردي (يسميه الحزب مشروع الإدارة الذاتية)) تمتد مساحته على كامل الشريط الحدود السوري التركي. إضافة إلى ذلك، ساعد الصعود الكردي في سورية في نشوء حالة من النشوة القومية لدى أكراد تركيا، انعكست في بعض جوانبها على سلوك الناخبين في المناطق الكردية في تركيا خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إذ انحاز معظم أكراد

تركيا إلى حزب الشعوب الديمقراطي، ما ساهم في تجاوزه عتبة 10% اللازمة لدخول البرلمان ممثلاً بقائمة حزبية 325 مرة في تاريخ تركيا الحديث.¹

لقد ظلت تركيا، 10% سنة 2014 تراقب عن كثب القتال الدائر بين وحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم داعش، بما هو صراع يفضي إلى إضعاف الطرفين، لكن محاولة تنظيم الدولة السيطرة على منطقة أعزاز في منتصف مايو 2015 وهو نقطة العبور الرئيسية بالنسبة إلى قوات المعارضة السورية المتركزة شمال حلب مع تركيا، وسيطرة القوات الكردية على تل أبيب في 15/06/2015/ قد دفع أنقرة إلى تغيير حساباتها خشية أن ينجح تنظيم الدولة في قطع مناطق شمال حلب عن تركيا بعد إخراج قوات المعارضة منها، وأن ينجح الأكراد في إقامة كانتون على امتداد حد ودها الجنوبية، 2015 سورية قاعدة لانطلاق مقاتلي حزب العمال الكردستاني ضدها، من جهة أخرى.

إن كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تغيير الموقف التركي، وتسريع التوصل إلى اتفاق يسمح للأتراك والأمريكان بتحقيق 325 من أهدافهما. فبالنسبة إلى الأمريكان، يزعج الاتفاق بالجهود العسكري والأمني والاستخباراتي التركي الذي لا غنى عنه في المعركة لهزيمة تنظيم الدولة؛ وبالنسبة إلى تركيا، يسمح الاتفاق بإطلاق يدها لمواجهة المطامح الكردية في إنشاء كيان مستقل على حدودها مع سورية، وفي إنشاء منطقة آمنة خالية من تنظيم الدولة وقوات النظام السوري وتشكل قاعدة لقوات المعارضة السورية ومنطقة يمكن استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين فيها بما يخفف الضغط على الداخل التركي من الناحيتين الأمنية والاقتصادية.

إن انضمام تركيا بثقلها العسكري والسياسي إلى التحالف الدولي يفقد قوات الحماية الكردية بالتدرج أهميتها ودورها الوظيفي بصفقتها شريكا ميدانيا للتحالف في قتال التنظيم ضمن الأراضي السورية، ويحرمها من زيادة نفوذها وتوسيع مناطق سيطرتها، ويقطع الطريق نهائياً على مساعيها لربط مناطق الإدارة الذاتية (القامشلي، كوباني و عفرين) جغرافياً

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "خلفيات التفاهم التركي الأميركي وتداعياته على الأزمة السورية" (سلسلة: تقدير موقف)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015 5 3-ص

بعضها ببعض. كما يحدث خللاً في علاقات الحزب الكردي مع الولايات المتحدة لا سيما بعد موقفها المبهم من تعرض قواته لقصف تركي، و"دعمها" للضربات الموجهة ضد حزب العمال الكردستاني، وهو ما يدفعه إلى البحث عن تحالفات جديدة تضمن بقاءه وتحفظ دوره المستقبلي.

وفي هذا السياق، ألمح رئيس الحزب صالح مسلم، إلى استعداده لقبول عودة الجيش النظامي إلى المناطق الكردية، ولكن بعقلية جديدة وشروط جديدة، ووعده بأن تكون وحدات الحماية الكردية جزءاً من الجيش النظامي، إذا غير ما سماه "عقليته البعثية والمخابراتية"¹. تأكيداً على ما سبق يمكن القول، أن الأحداث التي شهدتها ولا زالت تشهدها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتسارعها خصوصاً ما سمي بالربيع العربي وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة، امتحاناً صعباً لتركيا حيث برز أمامها تحديان رئيسان:

- الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة وبين دعم الربيع العربي خصوصاً وأن تركيا تسوّق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة وكنموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية.

- أما التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوى الإقليمية حيث يمكن للربيع العربي أن يفرز قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي تعد أكبر دولة عربية، لها من المقومات ما يخولها ذلك.

أمام كل هذه التحديات التي رافقت الربيع العربي، فإن السلوك السياسي التركي بدأ تدريجياً وبشكل سريع في التحول من طبيعته التعاونية، إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.²

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص04.

² إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص-ص06-12.

ثانياً: إستراتيجية النظام السياسي التركي لاحتواء الأكراد

إن المفاهيم والتعريفات الإستراتيجية تتنوع بتنوع أفكار واضعيها من المفكرين وبحسب مجالات اختصاصهم. ففي حين نجد أن البعض يعرف الإستراتيجية بأنها: «القواعد التي تمكننا من بلوغ أهدافنا ومشاريعنا»، يعرفها توماس Thomas أنها: «خطط وأنشطة المنظمة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، بين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية».¹

ومن زاوية أخرى هناك تعريفات أخرى متعددة أهمها القول بأن الإستراتيجية هي الخطة "الكيفية" أو الوسيلة التي تمكننا من الانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المرغوب.²

لقد عرفت أنقرة اتجاهين متوازيين لاحتواء أكراد تركيا، الأول يدفع تركيا باعتبارها عضواً في النظام الأوروبي عبر مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا ومؤسسات أخرى مثل المجلس الأوروبي، وعبر الإصرار على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، يدفعها إلى معالجة القضية الكردية وفقاً للمقاييس العالمية النابعة من ميثاق حقوق الإنسان، أو طبقاً للأحكام والمبادئ المتعلقة بحقوق الأقليات. أما الاتجاه الثاني فقد راح يتماهى مع بروز القومية المتطرفة في المجتمع التركي، داعياً إلى التعامل مع المسألة الكردية في ضوء المبادئ والرؤى القومية التركية، أي ثوابت الدولة المركزية الواحدة التي لا تقبل الانفصال أو الفيدرالية، أو حتى الاعتراف بأقلية قومية. ولأن الاتجاهين كانا في حال نزاع، فإن الغلبة لأي من المقاربتين كانت رهن تطورات داخلية، وإن كانت تتأثر بعوامل خارجية إقليمية ودولية.³

لقد أثبتت الوقائع والأحداث في تركيا، أنه كلما اعتلا العلمانيون سدة الحكم، كلما شهدت القضية الكردية في تركيا توتراً وتطرفاً، وازداد العنف والعنف المضاد، وهذا ما تجلّى في الفترة التي حكم فيها حزب الشعب الجمهوري في حقبة العشرينات والثلاثينات

¹ رحيم الساعدي، مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية. (ط1)، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2013. - ص111-112.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص112.

³ ميشال نوفل، مرجع سابق، ص-ص28-29.

والأربعينات. وفي حقبة الستينات والسبعينات والتسعينات من القرن العشرين عندما تبادل أدوار الحكم كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة الذين تحولوا فيما بعد حزب اليسار الوسط والطريق القويم. بالإضافة إلى الفترات المتقطعة التي حكم بها العسكريون مباشرة بعد انقلاب 1960. 1971 و 1980، والانقلاب الأبيض على نجم الدين أربكان في يونيو 1997.

وفي المقابل، تتراجع القضية الكردية وتخفّ حدتها وينخرط الأكراد في الحياة العامة التركية، كلما تولى الإسلاميون قيادة الدولة في تركيا. وهذا ما بدا واضحا في حقبة الخمسينات، إبان حكم الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس، فقد ثبت أن الدعم الكردي لحزبه، كان له الفضل الكبير في نجاحه المثير في انتخابات عام 1950 و 1954 و 1957. وفي الثمانينات عندما أعطى الأكراد أصواتهم لحزب الوطن الأم بقيادة طورغوت أوزال وهذا ما حصل أيضا مع حزب الرفاه الإسلامي في انتخابات ديسمبر 1995. والذي تكرر في انتخابات 03 نوفمبر 2002 عندما أعطى الأكراد أصواتهم بكثافة لحزب العدالة والتنمية.¹ لكن بين موقف التيارين، ظهرت إرهابات مرنة غير متوقعة تجاه المشكلة الكردية، والتي تزامنت ومرحلة حكم الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال.

1- ملامح سياسة استيعاب الأكراد: حدث أول تغيير في السياسة التركية تجاه

الکرد في عهد الرئيس تورغوت أوزال Turgüt Özal (1983-1993).² وتزامن ذلك مع ائتلاف حكومة حزب الطريق القويم (الصحيح) مع الحزب الشعبي الاشتراكي الديمقراطي سنة 1991 وخلالها تم التغلب بشكل طفيف على الجوانب المتشددة إزاء هذه القضية.³ لقد أبدى الرئيس التركي الراحل أوزال عام 1991 مرونة غير متوقعة تجاه القضية الكردية، فعمل على إلغاء بعض القوانين المانعة للأكراد من ممارسة النشاط السياسي

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية مرجع سابق، ص-393-394.

² Henri Bar ey, Op.cit, p 42.

³ برهان كورأوغلو، مرجع سابق، ص 05.

والثقافي،¹ بالإضافة إلى انتهاجه لسياسة تغيير هيكلية وتحديث اقتصادي وسياسي، مع إقصاء تدريجي قسري للنخبة المهيمنة والراسخة تقليدياً من البيروقراطية والجيش لصالح نخبة وظيفية معظمها من دوائر رجال التجارة والصناعة. وفي المرحلة الأخيرة فقط من عهد أوزال بدأت السياسة المتبّعة تجاه الأكراد تشهد تغييراً. ورغم استمرار القمع والسيطرة من جانب الجيش،² والنظر إلى الأزمة الكردية من منظور عسكري،³ فإن هذا العهد شهد إدخال ليبرالية في المجال الثقافي، والتطور الاقتصادي في مناطق جنوب شرق الأناضول ذات الغالبية الكردية.

لقد حاول أوزال، تطبيق سياسة ليبرالية تجاه الكرد رغم انتقادات النخبة السياسية والعسكرية ووسائل الإعلام التركية. وبسبب التغييرات في السياسة الدولية والضغط الداخلية والخارجية على تركيا، أخذ الرئيس الأسبق أوزال زمام المبادرة خلال أزمة الخليج الثانية 1991م واستهل بنجاح سياسة جديدة أمام الكرد قائمة أساساً على الحوار. ومن بين الإجراءات التي اتخذها طورغوت أوزال تجاه الأكراد:

- أكد على ضرورة الإصلاح بخصوص القضية الكردية في اجتماع مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 25 يناير 1991م.
- بادر إلى حوار مع أكراد العراق، وعدم رفضه لقيام حكم ذاتي في كردستان العراق.
- ألغى قانون 1983م الذي يحظر استعمال لغات غير التركية، وبذلك أضفى شرعية على استخدام اللغة الكردية في 12 أبريل 1991.
- اقترح استخدام اللغة الكردية في النظام التعليمي وفي النظام الإذاعي و التلفزيوني.⁴
- أطلق سراح عدداً من سجناء الأكراد السياسيين.⁵

¹ محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 241.

² هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

³ كورأوغلو، مرجع سابق، ص 05.

⁴ نقلاً عن: هنري باركي وآخرون، مرجع سابق، ص 46-47.

⁵ نقلاً عن: محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص 241.

2- مشروع تنمية جنوب الأناضول (GAP): كإستراتيجية للنظام السياسي

لامتصاص الحركة العرقية الكردية واحتواء أكرادها، شرعت تركيا في مقارنة تنمية للمسألة الكردية، انطلاقاً من اعتبارين رئيسيين:

١. استحالة حل القضية الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية.
٢. الافتناع بأن ضعف مستويات التنمية هو ما يشكل بيئة مناسبة لاتجاه الأكراد نحو تبني خيارات راديكالية، وفي مقدمتها تأييد (PKK) والمنظمات المقربة منه.

ويأتي في هذا السياق مشروع تنمية جنوب الأناضول (GAP) الذي يستهدف تضيق الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التنمية البشرية، وإزالة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم على أساس عرقي، أو على فكرة الإهمال كجزء من العقاب أو كعامل من عوامل الاحتواء. فالأساس السياسي الذي تستند إليه هذه المحاولة، تقوم على فكرة مفادها: أنه طالما بقيت المناطق الكردية الريفية فقيرة ومهملة، فإن سكانها سيكونون عرضة لتأثيرات الأيديولوجية الماركسية الجديدة والقومية الكردية المخربة، وبدلاً من ذلك فإن الاقتصاد المزدهر الذي تتوافر فيه فرص العمل والمداخل المرتفعة، سيحول بقوة دون تأثير السكان المحليين بمثل هذه الراديكالية (القومية الكردية) المثيرة للاضطراب.¹

ضمن هذا المنظور للدولة التركية بشكل عام، ولطورغوت أوزال بشكل خاص، فقد ولد عام 1980 مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول Gunegdogu Anadoly Progesi (غاب) (GAP) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركيا. على يد الرئيس الراحل طورغوت أوزال شخصياً، وهو الذي سبق له أن أشترك في بحوث الأناضول الشرقية لمشاريع دجلة ومشاريع الفرات، بعد خدمته العسكرية في بداية الستينات، كما عمل في مشروع سد كيبان ومحطة الهيدروليك بالقرب من مدينة ملاطية.²

¹ فيليب روبنس، مرجع سابق، ص 46.

² أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص-ص 180-182.

وقد عوّلت الحكومة التركية على المشروع في خلق مستويات تنمية أكبر لمناطق الكرد وفي تركيا عموماً، وهو يستهدف تحقيق مستويات عامة من التنمية متمثلة في التالي:

- تطوير البنى الإنتاجية والتشغيل للحد من البطالة.
 - رفع مستوى الدخل في المنطقة من خلال تطوير البنى الاقتصادية.
 - تحسين مستوى العمالة وتنمية الموارد البشرية.
 - خلق منطقة جذب للسكان، وتخفيف ضغوط الهجرة على المركز المدنية الكبرى.
 - زيادة مستوى مشاركة المنطقة في النشاط الاقتصادي للبلاد، وكذلك المشاركة المجتمعية، والحدّ من الفوارق الطبقية والإقليمية والمناطقية والعرقية.
- ويُعطي مشروع (GAP) الذي يهدف إلى خلق بيئة تنمية واستقرار في المنطقة الكردية، تسع محافظات تركية ذات كثافة كردية مرتفعة، والتي تقع بجنوب شرقي البلاد هي: ديار بكر، باطمان، أيدامان، كلس، غازي عنتاب، شانلي أورفة، شرناك، ماردين وسيرت. (أنظر الخريطة رقم 15).¹

الخريطة رقم (15): المحافظات التي يغطيها مشروع (GAP).



المصدر: عقيل محفوظ، مرجع سابق P 52G.

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق - 51-54.

وقد بدأ مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (GAP) على 13 مشروعاً،¹ مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وينطوي على مجموعة متكاملة من السياسات والخطط في استصلاح الأراضي، وتشبيد السدود، ومدّ قنوات الري، وتكثيف الغابات، وتنمية المناطق الحدودية، وتشجيع الاستثمارات، حيث من المتوقع إنجاز 19 محطة للطاقة المائية، و22 سداً مائياً، وسقي ما يربو عن 1,8 مليون هكتار من الأراضي الزراعية. وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع حوالي 32 مليار دولار أمريكي.²

وقد تم توزيع الـ 13 مشروعاً لمشروع GAP، بين نهري دجلة والفرات، سبعة منها على ضفاف الأول وتروي مساحة تقدر بـ 1083458 هكتاراً، والستة المتبقية على النهر الثاني وتروي مساحة تقدر بـ ، على نهر الفرات و 557824 هكتاراً. والمشاريع السبعة على نهر الفرات هي:

1- مشروع الفرات الأسفل.

2- مشروع سد قره قايا، مشروع الفرات الحدود.

3- مشروع سوروق يازجي.

4- مشروع أديمان كوك صوعريان.

5- مشروع أديمان كاهته، وأخيراً.

6- مشروع غازي عنتاب.

وهذه المشاريع تروي مساحات واسعة من ولايات: أيدامان، أورفة، ماردين، ديار بكر وولاية غازي عنتاب، تقدر بـ 1.083.458 هكتار، وهي ذات استطاعة كهربائية مولدة تقدر بـ 5346 ميغاواط تنتج طاقة كهربائية تصل إلى 18,477 مليار واط/ساعي سنوياً.

أما المشاريع الستة على نهر دجلة فهي تروي مساحات واسعة من ولايات ديار بكر، سيرت، بتليس، ماردين، تصل إلى 557.824 هكتار، وهي ذات استطاعة كهربائية تقدر

¹ طارق المجذوب، "العلاقات العربية - التركية الراهنة (التعاون العربي-التركي في مجال البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية)" "مجلة المستقبل العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (188)، أكتوبر 1994: ص 65.

² عقيل محفوظ، مرجع سابق 8 521.

ب 2215 ميغاواط، تنتج طاقة كهربائية تقدر بـ 6,52 مليار واط/ساعي سنويا. وهذه المشاريع هي:

1. مشروع دجلة قره كيزي.
2. مشروع باتمان.
3. مشروع باتمان - سيلوان.
4. مشروع قارزان.
5. مشروع إلي صو.
6. مشروع سيرز.¹

3- جملة الإصلاحات الديمقراطية: لقد أخذت المسألة الكردية أهمية كبيرة لدى حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة مطلع القرن الحالي، بل كان الحزب يباهي بتأسيس قواعد للمصالحة الداخلية ليس مع الأكراد فقط وإنما مع كل القوميات التي ظلمت في العقود الماضية، أو التي لم تأخذ حقوقها كاملة، أو التي انتقصت في الحقوق الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية منذ تأسيس الجمهورية.²

ولم يستعجل حزب العدالة والتنمية بعد تسلمه السلطة عام 2002 طرح أي مبادرة سياسية خاصة بالقضية الكردية، بل عمل في سنواته الأولى على كسب الدعم الشعبي من خلال تنمية الاقتصاد وتثبيت الاستقرار السياسي، قبل أن يعلن رئيس الوزراء السابق أردوغان عام 2005 من مدينة ديار بكر أنه سيحل المشكلة الكردية دون التخلي عن مبادئ الديمقراطية. وقد ساعده على ذلك خفوت حدة العمليات العسكرية التي قام بها حزب العمال الكردستاني بعد اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان، إضافة إلى المراجعات التي قام بها الأخير

¹ طارق المجذوب، مرجع سابق، صص 65-66.

² محمد زاهد غل "الأكراد وأزمة السياسة التركية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/14/> الأكراد-وأزمة-السياسة-التركية-

تاريخ تصفح المقال: 2015/08/13.

ابتداء من عام 2005، بالتخلي عن فكرة الدولة القومية لصالح الحكم الذاتي الديمقراطي والكونفدرالية الديمقراطية.

تقوم مقارنة العدالة والتنمية في حل المشكلة الكردية على مبادئ رئيسة، أهمها الاعتراف بالمظلومية التاريخية التي تعرض لها الأكراد، والتي لا يمكن لتركيا النهوض والتقدم بدون حلها، إضافة لتناولها وفق إستراتيجية متكاملة أعمق من الرؤية الأمنية العسكرية البحتة، واعتبارها شأنًا تركيا داخليا لا قضية إقليمية أو حربا بين أعداء، ولذلك تفضل الحكومة التركية استعمال مصطلح "الحل" أو "التسوية" وليس "السلام" لوصف العملية السياسية الجارية، دون التخلي عن مبدأ ضرورة إلقاء السلاح أولاً.¹

وقد مرت العملية بعدة مراحل انعكست حتى على تسميتها من "الانفتاح الديمقراطي" إلى "مشروع السلام والأخوة" إلى "عملية التسوية" أو الحل، بما فيها الخطوات التمهيدية الأولى التي شملت المشاريع التنموية والاقتصادية لجنوب شرقي البلاد، والسماح بتعليم اللغة الكردية وافتتاح أقسام لتعليمها في الجامعات التركية، وإطلاق قناة تلفزيونية رسمية ناطقة بها، مروراً باعتمادها لغة للكتابة والتأليف ثم المرافعة والتفاوض، وصولاً لإعادة الأسماء الكردية لبعض القرى والبلدات وإقرار قانون "إنهاء الإرهاب وتمتين الوحدة المجتمعية"، الذي يفوض الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية للعملية السياسية، ويسمح بعودة من يلقي السلاح لبيته ويضمن مشاركته في الحياة المجتمعية.

وقد توجت اللقاءات بين زعيم الحزب المعتقل عبد الله أوجلان والدولة التركية ممثلة بجهاز استخباراتها، بنداء أوجلان الشهير عام 2013 والذي دعا فيه إلى إلقاء السلاح وحل القضية الكردية بالطرق السلمية. وبعد مغادرة المئات من مسلحي الحزب الأراضي التركية وعقد سلسلة لقاءات بين الطرفين بمشاركة حزب الشعوب الديمقراطي كشريك ووسيط، دخلت العملية السياسية في حالة جمود بسبب عدة تطورات محلية وإقليمية، على رأسها أحداث حديقة "غزي بارك" في منطقة تقسيم بإسطنبول عام 2013، وإعلان منطقة حكم ذاتي

¹ سعيد الحاج، انتخابات تركيا تعصف بالسلام مع أكرادها، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/14/%D8%A7%D9%86%D8%>

تاريخ تصفح الموقع: 2015/06/15.

كردية في الشمال السوري بداية 2014، إضافة إلى معركة عين العرب (كوباني) وما رافقها من مظاهرات في المناطق التركية ذات الأغلبية الكردية سقط على إثرها 34 قتيلًا، قبل أن تستأنف بإعلان خريطة طريق بين الحكومة وحزب الشعوب الديمقراطي وتجديد أوجلان لخطابه في "عيد النوروز" في مارس الفائت بعد سنتين بالضبط من النداء الأول.

لكن هذا الجو الإيجابي سرعان ما تبدد دون مقدمات وبشكل غير متوقع، ليسود التوتر العلاقة بين الطرفين خاصة بين رئيس الجمهورية أردوغان ورئيس الحزب دميرطاش، الذي اختصر كلمته أمام كتلة حزبه البرلمانية في مارس 2015 بجملة واحدة قائلًا: «ما دام حزينا موجودا فلن تكون رئيسا»، قاصدا الوقوف في وجه رغبة أردوغان بالتحول إلى النظام الرئاسي. فقد وضعت الانتخابات البرلمانية الأخيرة الشريكين السابقين وجها لوجه، بسبب مادة "العتبة الانتخابية" التي تشترط الحصول على 10% من الأصوات لدخول البرلمان، والتي كانت تعني أن فشل الشعوب الديمقراطي سيصب في صالح العدالة والتنمية للحصول على أغلبية مريحة تسمح له بإقرار دستور جديد للبلاد وإقرار النظام الرئاسي. من ناحيته، استثمر دميرطاش الفرصة وقدم حزبه كحائط الصد الوحيد أمام مشروع أردوغان، طالبا الدعم والأصوات لدخول البرلمان، وهو ما تم له بنتيجة غير مسبوقة ولا متوقعة 13.1%¹ والإشكالية الكبرى في موقف الحزب ذي الجذور الكردية تكمن في أنه أكد عدم تعاونه مع شريكه الوحيد في عملية التسوية التي يفترض أنها ستنتهي مظلومية الأكراد في تركيا.

لقد أعلن رئيس الحكومة التركية السابق، رئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان في 30 سبتمبر 2013 إطلاق مجموعة من الإجراءات الإصلاحية الديمقراطية التي أعدتها الحكومة في سياق مسيرة ديمقراطية تمتد على مدى 11 عاماً، وشملت مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحرية العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات طُرحت للمرة الأولى منذ إنشاء دولة تركيا الحديثة. وأبرز ما تضمنته هذه الحزمة، خاصة على مستوى الحقوق والحرية:

- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.

¹ نفس المرجع السابق الذكر.

- إلغاء النشيد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره.
- تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.
- رفع عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعات عن طريق الجبر أو التهديد، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
- السماح باستخدام الأحرف المفتاحية (X, , V) والتي كانت محظورة في اللغة، وهي من الأحرف الأساسية في اللغة الكردية.
- السماح باستعادة القرى أسمائها القديمة التي كانت تطلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام 1980.¹

ومن خلال هذه الإجراءات الإصلاحية، يعتبر الأكراد من أبرز المستفيدين منها على مختلف المستويات سواء المتعلقة بالنظام الانتخابي والعملية السياسية أو على مستوى الحريات والحقوق. وهو ما كثيرين يعتبرون أن هذه الإجراءات إنما جاءت أساساً على مقياس الأكراد وضمن سياق الجهود الحاصلة لإنهاء الصراع بين الدولة وحزب العمال الكردستاني، حتى إن المعارضة اتهمت حزب العدالة والتنمية بأنه وضع 24 مادة من أصل 28 في حزمة الإصلاحات الديمقراطية بناءً على طلب من حزب العمال الكردستاني.

ومن أبرز المكاسب الجديدة المحققة للأقليات التركية بما فيهم الأكراد، إلغاء القسم أو النشيد في المدارس، وهو مؤشر على إلغاء التمييز بين القوميات مقابل التركيز على المواطنة، والتي تم تعزيزها برفع عقوبة الكراهية والتمييز. كما أن السماح بإدخال أحرف مفتاحية جديدة تم حظرها سابقاً لكونها من الأحرف الأساسية في اللغة الكردية يعد مكسباً إضافياً إلى جانب إمكانية استعادة القرى لأسمائها القديمة قبل عام 1980.

ويعتبر السماح باستخدام اللغات غير التركية في التعليم خطوة كبيرة في صالح الأكراد حيث سيكون بالإمكان التعلم باللغة الكردية وبمناهج رسمية متكاملة، لكن حصر هذه الخطوة

¹ حسين علي باكير، "حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات 20 أكتوبر 2013 03.

بالمدارس الخاصة عليه بعض الملاحظات التي تشير إلى أن ذلك قد يصعب عملية الالتحاق بهذه المدارس سيما أن تكاليفها مرتفعة مقارنة بالحكومية ناهيك عن واقع منطقة شرق تركيا الأقل تنمية ودخلا مقارنة بالمناطق الأخرى في البلاد. ورغم كل هذه الخطوات في مسار الحكومة التركية لاستيعاب الأكراد وامتصاص حركتهم العرقية، إلا أنه وجهت للحكومة التركية انتقادات من قبل حزب السلام والديمقراطية الكردي وحزب العمال الكردستاني، وذلك بهدف رفع سقف المكاسب والمطالب التي تم تحقيقها حتى الآن.¹

وبالنسبة إلى الحكومة، فإن المسار الديمقراطي في تركيا يتخذ منحى تدريجياً وليس دفعة واحدة، وعليه من الطبيعي ألا يتم تلبية مطالب كل الأطراف دفعة واحدة، وإنما يتم ذلك بالتوازي مع نضج الظروف التي تتطلبها عملية تطبيق الإصلاحات كي لا تبقى مجرد قرارات غير فاعلة. وهناك تأكيد على أن المسار الديمقراطي سيبقى قائماً بغض النظر عن المعطيات الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن هذه الحزمة من الإصلاحات إنما جاءت بالدرجة الأولى لتقوية هذا المسار الديمقراطي القائم منذ أكثر من عقد من الزمن.

لكن ذلك لا يلغي في المقابل، المعطى السياسي للإصلاحات الذي يأتي في توقيت يتقاطع مع جهود عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره الحكومة التركية أنه لم ينفذ الجانب المتعلق به من الاتفاق، فلم يسحب مقاتليه بشكل كامل كما لم يسلم أسلحته، وأعلن فضلا عن هذا تعليق انسحاب عناصره بشكل رسمي مع تمسكه بوقف إطلاق النار. وهذا ما يعني أن الطرفين يحاولان تحقيق المزيد من المكاسب في طريق طويل نحو التنفيذ النهائي للاتفاق يتخلله اختبارات ثقة متبادلة في المحطات المفصلية.² خاصة بعد تجدد أعمال العنف بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني عقب تفجير بلدة سروج في 20/07/2015 في جنوب شرق تركيا الذي راح ضحيته 32 قتيلا من أكراد تركيا،³ وهذا ما قد يعيد مسار السلام الذي انطلق في خريف سنة 2012 بين الطرفين إلى المربع الأول، خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، حيث قال أن: «حزب

¹ نفس المرجع الآنف الذكر، ص 06.

² حسين علي باكير، مرجع سابق 07.

³ تركيا تواصل غاراتها واجتماع طارئ لبرلمانها"، مرجع سابق.

الشعوب الديمقراطي سيكون في عداد المتهمين، بنظر الحكومة والشعب، ما لم يحدد موقفه تجاه "حزب العمال الكردستاني الإرهابي بشكل واضح" ويدينه كما يدين تنظيم الدولة الإسلامية». وأضاف أوغلو، في كلمة أمام كتلة حزب العدالة والتنمية البرلمانية، أنه يتعين على حزب الشعوب الديمقراطي أن يعلن إدانته لما يقوم به حزب العمال الكردستاني «وفي هذه الحالة نقبل الاستجابة لندائه والتحاور معه والجلوس على نفس الطاولة».¹

burn I المتضررين من أي اتفاق بين أنقرة وأكرادها سواء على المستوى السياسي التركي (أحزاب المعارضة) أو على مستوى الأجنحة المختلفة داخل حزب العمال الكردستاني لا تزال قوية مما قد يصعب هذه المسيرة.² وهو ما قد يفسر عودة العنف بين الطرفين بعد أكثر من سنتين ونصف السنة من الهدنة و وقف القتال.

آفاق الأزمة الكردية في تركيا

تعرف الدراسات المستقبلية بأنها مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل.³

وإذا كانت عملية الاستشراف، بطبيعتها، محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضوراً بالنظر إلى حالة التغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها تركيا من جهة، وعدم الاستقرار والتوتر الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن من جهة أخرى. ومن ثم، فإن الحديث عن مستقبل و آفاق القضية الكردية في تركيا يبقى مرهونا

¹ "أوغلو يطالب ساسة الأكراد بإدانة حزب العمال" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/29> تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

² حسين علي باكير، "حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا 8 مرجع سابق 07.

³ رحيم الساعدي، مرجع سابق، ص19.

بطبيعة التحولات التي ستشهدها الساحة السياسية والاجتماعية التركية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.¹ وسنتناول في هذا المبحث العناوين التالية:

أولاً: مؤشرات حل القضية الكردية في تركيا

ثانياً: رؤية الأكراد لحل المشكلة الكردية في تركيا

ثالثاً: رؤية حكومة العدالة والتنمية لحل المشكلة الكردية في تركيا

أولاً: مؤشرات حل القضية الكردية في تركيا

تشكّل المجموعة العرقية الكردية في تركيا أقلية بالنسبة لعدد سكان تركيا، ولكن لها امتدادات خارجة وذلك بسبب أن موطن الأكراد مقسم بين عدة دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا ومقاطعات من لبنان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا، الأمر الذي يؤدي إلى تجزئة الحس السياسي والوعي والإدراك الكردي. إن الأطماع الخارجية في منطقة كردستان أدت إلى توظيف الورقة الكردية لصالح مصالح الدول الطامعة في منطقة كردستان الشمالية. أضف إلى ذلك انقسام الأكراد إلى تكتلات مختلفة. كل هذا يؤدي إلى وجود حساسية سياسية للدول التي تقسم كردستان سياسياً، وأن قيام مثل هذه الدولة يفضي إلى تطلع الأكراد الذين يعيشون بالكيانات السياسية غير تركيا إلى هذه الدولة، ومن ثم ستظهر محاولات للتمرد على تلك الكيانات رغبة في قيام دولة مستقلة تضمهم.²

إن مؤشرات حل القضية الكردية في تركيا لاحت في الأفق لأول مرة في تركيا الحديثة مع استلام تورغوت أوزال (1927 - 1993) لرئاسة الجمهورية في 09 نوفمبر 1989 حيث تمّ إصدار عفو عن السجناء السياسيين، شمل آلاف الكرد، بينهم قيادات بارزة في حزب العمال الكردستاني على رأسهم، مصطفى قره سو، ساكنة جانسيز، كاني يلماز، محمد شنر، ثمّ استبدل الحظر الكلّي عن التكلّم باللغة الكردية بحظر جزئي، سنة 1991.

¹ إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص15.

² فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص114.

وبعد سنتين من ذلك وبالضبط في سنة 1993، أجريت أول مفاوضات غير مباشرة بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية عبر وساطة الرئيس العراقي السابق وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني، بتكليف من تورغوت أوزال. حيث أعلن عبد الله أوجلان نهاية مارس 1993 وقفاً لإطلاق النار، كبادرة حسن نية وتجاوباً مع مبادرة أوزال. وقد أشار أوجلان أنه كان من المفترض أن يتصل به تورغوت أوزال هاتفياً يوم 17 أبريل 1993، للاتفاق على موعد الإعلان عن التفاهم المبرم بين الطرفين، ولكن، تفاجأ العالم بخبر (وفاة) أوزال في نفس اليوم.

وبذلك فشلت تلك المفاوضات نتيجة عوامل عدة، لعل من أبرزها وفاة أوزال المفاجئة وممانعة القوميين الأتراك ومراكز القوى القومية التقليدية لحل القضية الكردية سلمياً، بالإضافة إلى نصب مقاتلي حزب العمال الكردستاني وعلى رأسهم القائد الميداني البارز والسابق في حزب العمال الكردستاني شمدين صاكك، كميناً لجنود أترك عزّل، كانوا عائدتين من إجازاتهم في منطقة بينغول، حيث قتل 33 جندياً تركياً رميةً بالرصاص. كل هذا أدخل الصراع الكردي- التركي نفقاً شديد العنف والدموية، شمل كل الموالين للحلّ السلمي بين الساسة والعسكر التركيين.¹

وبعد أربع سنوات من فشل المفاوضات الأولى غير المباشرة، وفي سنة 1997 دخل الطرفان في مفاوضات ثانية غير مباشرة، حيث أرسل رئيس الوزراء التركي، وقتئذ، نجم الدين أريكان (1926 - 2011)، رسائل إلى أوجلان، عبر الحركة الإسلامية اللبنانية. وانتهت هذه المبادرة، حين أطاح العسكر بأريكان، عبر الانقلاب الأبيض الذي قام به الجيش التركي في نفس العام، وإبعاد أريكان عن الحياة السياسية وحظر حزبه بقرار من المحكمة الدستورية العليا.

أما الجولة الثالثة من المفاوضات كانت مباشرة، بدأت بلقاءات أجرتها السلطات التركية مع أوجلان، بعد اختطافه من العاصمة الكينية نيروبي في 15/02/1999 ومحاكمته

¹ هوشنك أوسي، "الصراع الكردي- التركي بين الحل السلمي وتجدد دورة العنف"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.studies.alarabiya.net/files، تاريخ تصفح المقال: 2015/07/17.

وسجنه في جزيرة إيمرالي. وذكر أوجلان، أكثر من مرة أن هذه اللقاءات كانت تتم بشكلٍ رسمي، ويعلم وتفويض من حكومة بولند أجاويد (1925 - 2006) وهيئة الأركان التركية، وأن هذه المفاوضات انقطعت فجأة. ثم طالب أوجلان مراراً بعودتها، أثناء لقاءاته مع محاميه، لإيجاد منفرجٍ سلميٍّ للقضية الكردية. وجرت جولات جديدة من اللقاءات - المفاوضات، على زمن حكومة حزب العدالة والتنمية. كانت تنقطع وتبدأ من حينٍ لحين. وفي عهد حزب العدالة والتنمية، أجرت الحكومة التركية أطول جولة مفاوضات سرية ومباشرة مع ممثلي حزب العمال الكردستاني المحظور بالعاصمة النرويجية أوسلو، من سنة 2008 ولغاية يوليو 2011، حيث توقفت بشكلٍ مفاجئ بعد هجوم شنه مقاتلو الكردستاني على موقع عسكري تركي، بالإضافة إلى تسرب تسجيلات صوتية لتلك اللقاءات إلى الإعلام التركي.¹

ومع الهجوم الذي شنه مقاتلو حزب العمال الكردستاني على الموقع العسكري التركي يوم 2011/07/14، وتوقفت المفاوضات بين الطرفين في أوسلو، أوقفت السلطات التركية اللقاءات الدورية التي كان يجريها محامو أوجلان مع موكلهم، بل اعتقلت العشرات منهم. يمكن القول أنه وبالرغم من نجاح تركيا في توجيه ضربات عسكرية وسياسية ودبلوماسية لحزب PKK، وخاصة على صعيد إدراجه في لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن حزب العمال الكردستاني، استنزف تركيا لثلاثة عقود. لذلك فإن حل القضية الكردية في تركيا من خلال عقد السلطات التركية صفقة سلام مع حزب العمال الكردستاني، بعد فشل كل محاولات التصفية والحسم العسكري التي مارستها تركيا، سيعود على تركيا وأكرادها بمكاسب سياسية واقتصادية، أبرزها:

- حلّ القضية الكردية في تركيا تطوي عبره أنقرة ملفاً لطالما استنزفها منذ سنة

1925. كما تزيح به حجر عثرة كبير من أمام انضمامها للاتحاد الأوروبي..

¹ نفس المرجع الأنف الذكر.

- استفادة تركيا من الثقل الجماهيري لحزب العمال الكردستاني في سورية وفي إيران والعراق؛ بالإضافة إلى استفادة تركيا وأمريكا من الجناح الإيراني للكردستاني (حزب الحياة الحرة الكردستاني PJAK)، كذراع عسكرية منظمة وقوية داخل إيران.
- انخراط حزب PKK في السياسة التركية، بحيث يصبح مدافعاً عن مصالحها في سورية وإيران والعراق والمنطقة، وعدم ممانعة المشاريع والمخططات والطموحات التركية في المنطقة على اعتبارها من مصالح أكراد تركيا أيضاً.
- انتعاش الحال الديمقراطية والسياسية في تركيا، سينعكس بشكل مباشر، ليس فقط على أكراد تركيا وحسب، بل ستطال أكراد العراق وسورية أيضاً. فتركيا التي كانت تمنع وترفض بشكل مطلق الفيدرالية في كردستان العراق، هي الآن، ترتبط مع كردستان بعلاقات سياسية واقتصادية ضخمة ووثيقة، بحيث وصل حجم التبادل التجاري بين كردستان و تركيا لما يزيد عن ثمانية مليار دولار.¹

إن كل تلك المؤشرات والمفاوضات السرية والمباشرة وغير المباشرة، ساهمت في إدراك صناع القرار الأتراك اليوم أن القضية الكردية لم تعد شأنًا داخليًا للدول الأربع المحتضنة للشعب الكردي بعد ضعف الحكومتين المركزيتين في العراق وسوريا، وأن حلها قد يمر عبر إعادة رسم الخرائط في الإقليم، وأن الوضع صعب الاستشراف في ظل تدخل فواعل كثيرة في المنطقة على رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"² فضلاً عن حركات التغيير وموجة ثورات الربيع العربي التي ومنذ اندلاعها في بعض الدول العربية ابتداء من تونس في ديسمبر 2010 وصولاً ما آلت إليه الأوضاع في سورية في مارس 2011، وما أدت إليه من آثار وانعكاسات إقليمية ودولية هامة أثرت على بعض الدول كمصر واليمن وليبيا بصورة خطيرة، اعتبرت الحكومة التركية بأن أحداث الربيع العربي ممكن أن تكون بمثابة فرصة كبيرة لها من أجل تدعيم مكانتها ونفوذها الإقليمي، بعد الصعود التركي والمكانة الإقليمية التي استطاعت الحكومة التركية من تحقيقها منذ تولي

¹ هوشنك أوسي، مرجع سابق.

² سعيد الحاج، تركيا والأكراد.. ضرورات الداخل وتطورات الإقليم"، مرجع سابق.

حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002.¹ ولكن على عكس ما كان متوقعا من قبل صناع القرار الأتراك حيث أدت تطورات الأزمة السورية إلى بروز التحدي الكردي إثر قيام النظام السياسي في سورية بالسماح لحزب العمال الكردستاني وجناحه السوري حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بمزاولة نشاطاته في المناطق ذات الغالبية الكردية في سورية والقريبة من الحدود التركية. الأمر الذي يمس إحدى أهم الهواجس الأمنية التركية، نظرا لخطورة القضية الكردية في الإستراتيجية التركية من جانب، والتهديد الكردي والمواجهات القائمة بين حزب العمال الكردستاني والسلطات التركية.²

إن عدم الوصول إلى حلول معقولة للمشكلة الكردية تكمن وراءه أسباب عديدة تمتد جذورها إلى عقود ماضية، ولعل أولها عدم اعتراف الحكومات المتعاقبة بوجود مشكلة كردية وإنما هناك تمرد أو عصيان وأخيرا مشكلة إرهابية مع العلم أن القومية الكردية تشكل نسبة كبيرة من المجتمع التركي والتي لا يعترف الدستور بوجود أي قومية غير التركية. غير أن الواقع يشير إلى وجود أكثر من 12 مليون كردي في أكثر من 23 ولاية تركية في جنوب شرق الأناضول. المسألة المهمة الثانية هي أن غالبية الحكومات التركية تعاملت مع المشكلة وفق الضوابط التقليدية العسكرية ولم تعط للحوار مع الأكراد فرصته للوصول إلى نقاط التقاء معهم. ولذلك أخذت هذه المشكلة تتصاعد وتيرتها، بل وتستقطب اهتمام دولي كانت تركيا في منأى عنه. وأخيرا أن المنطقة التي يشكل الأكراد غالبية فيها تعاني من تدهور وضعف في كل المجالات (الخدمية - الاقتصادية - التعليمية). لهذه الأسباب أخذت المشكلة الكردية التركية تخرج من نطاق المشكلة الداخلية ولتلقى دعماً دولياً كبيراً. وقد لعب هذا الدعم دوراً أساسياً في معالجة هذه المشكلة، خاصة وفي الظروف الدولية الجديدة سواء ما قبل أحداث 11 سبتمبر أو ما بعدها، وما استجد من ظروف بعد احتلال العراق وتطور المشكلة الكردية - العراقية وانعكاساتها على الساحة السياسية التركية خاصة، بعد حصول أكراد

¹ أركان إبراهيم عدوان، مرجع سابق، ص 165.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص 180.

العراق على الحكم الذاتي بإقليم كردستان العراق.¹ كل هذا جعل لحل المسألة الكردية في تركيا أصداء أبعد بكثير من حدود الجمهورية التركية نفسها، فكما أن هناك قضية كردية في تركيا، هناك أخرى في العراق وسورية وإيران، وبالرغم من أن تقدماً حقيقياً على صعيد القضية الكردية في العراق، فإن هذا التقدم لم يصل إلى الحل الكامل والدائم.²

من غير الممكن أن تبقى المشكلة الكردية معلقة بدون حل إلى الأزل، نظراً لعدة عوامل أبرزها: النمو الديمغرافي المتزايد في صفوف الأكراد بصفة عامة، وأكراد تركيا بصفة خاصة، حيث بينت بعض الإحصاءات أن المجموعة العرقية الكردية هي أكثر المجموعات السكانية تزايداً في تركيا، إضافة إلى تطور الوعي القومي عند الكرد في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية.³ كما أن حل المشكلة الكردية بالقمع قد سقط منذ أيام الدولة العثمانية، حيث ظهر للأتراك أن سياسية تذيب الأكراد في عنصر آخر لا تنفع، ذلك أن صهر الأقليات القومية أو العنصرية أو الدينية لا يمكن أن يتحقق في العصر الحديث. كما لا يمكن حل القضية الكردية بالتسويات الطائفية الآتية، بل يكون باعتماد الحل الديمقراطي الجذري المستند على مفهوم جديد لحق المواطنة والوحدة الاجتماعية، ذلك المفهوم الذي يجب أن يشمل كل المواطنين في أرض الوطن.⁴

لقد أتيح للأكراد خلال الربع الأول من القرن العشرين فرص كثيرة لإقامة دولتهم، لكنهم فشلوا في ذلك ولم يعبروا عن وعي قومي كفيل بأن يجبر القوى الاستعمارية على التسليم بحقوقهم في دولة قومية. ورغم قيامهم بعشرات الثورات لتحقيق هويتهم القومية التي أنكرتها الحكومات التي تقطن فيها القومية الكردية وتتكبر لها المجتمع الدولي، فإن الأكراد قد أصبحوا ضحية السياسات المرحلية أو الإستراتيجية المسيطرة على المنطقة والعالم. غير أن

¹ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مرجع سابق، ص 90.

² مركز الجزيرة للدراسات، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية": مركز الجزيرة للدراسات: 28 فبراير 2013 02.

³ سمير ناكري، مرجع سابق، ص 147.

⁴ إبراهيم الداوق، مرجع سابق، ص 288.

مشكلة الأكراد اليوم لا تتجسد في استحالة قيام دولة كردية لهم فحسب، وإنما بالحياة المأساوية التي يعيشها الأكراد في الدول التي اقتسمت أراضيهم.¹

ويوعز البعض هذا الفشل لعوامل تاريخية وإقليمية وسياسية وذاتية منعت قيام دولة الأكراد، ولعل من أبرزها:

1. التراخي الكردي وعدم استغلال حق ممارسة الاستقلال الذاتي بمناطقهم الذي منحهم إياه عصبة الأمم سنة 1920.
2. قيام أتاتورك بفرض القومية التركية على جميع الأقليات وصهرهم فيها بكل الوسائل بما فيها العنف.
3. الدور التركي السلبي والذي عمل على ضرب الزعامات الكردية بعضها ببعض.
4. عدم وضوح حدود المناطق الكردية وتداخل التوزيع السكاني مع الإثنيات الأخرى.
5. ضعف تجربة دولة مهاباد الكردية التي قامت في أقصى شمال غرب إيران في العام 1946 في منطقة محدودة والتي قضى عليها شاه إيران سنة 1947.
6. استمرار الانقسامات بين الزعامات حول أهداف متناقضة. ففي حين كان يطالب عبد الله أوجلان باستقلال كردستان تركيا، دعا آخرون إلى المشاركة ضمن أحزاب غير كردية لدخول البرلمان التركي.
7. الصراعات الكردية - الكردية التي زادت في إضعاف الموقف الكردي دولياً مثل القتال الدموي الذي نشب سنة 1994 بين «الحزب الديمقراطي» بزعامة مسعود البرزاني و«الاتحاد الوطني» بزعامة جلال الطالباني والذي تواصل إلى ما يقارب الأربعة أعوام وخلف دماراً وقتلى.

وقد تناول كثير من الباحثين مشكلة الأقلية الكردية في تركيا وباقي دول المنطقة لاستشراف أفق حل يجنب المنطقة تبعات ردات فعل عكسية تنتج عن أي استقلال أو تفكيك وإعادة تركيب في المنطقة. فيذهب البعض إلى أنه لا مناص من عملية إعادة تقسيم المنطقة وقيام الدول على أساس عرقي وإثني طبقاً لمبدأ "ويلسون" في حق الشعوب في تقرير

¹ نفس المصدر الآنف الذكر 5 3123.

مصيرها. في حين يذهب البعض الآخر إلى أن توزع الأكراد في دول عديدة ومساحات شاسعة في إيران وتركيا وسوريا والعراق أذربيجان يجعل المشكلة معقدة وتتطلب توافقات وإعادة تفكيك المنطقة وتركيبها من جديد، وهو ما يعني فقدان دولة مثل تركيا لمساحات شاسعة من أراضيها وثرواتها، كما يعتبر هذا الرأي أن مسألة الأقليات معضلة قد تشعل فتيل حروب لا تنتهي لذلك يرجح هذا الفريق بناء دول مدنية وديمقراطية للقضاء على مشكلة الأقليات، على غرار ما قامت به النظم الأوروبية كهولندا وسويسرا، التي استطاعت -النظم الأوروبية- أن تُدوّب العناصر العرقية داخل الدول الديمقراطية متجاوزة بذلك مشكلة الأقليات التي تعج بها أوروبا.¹

ومن بين جملة الحلول التي صاغها الأكاديميون لحل القضية الكردية في تركيا، ما ذهب إليه على سبيل المثال لا الحصر، كل من أ. إبراهيم الداوقوي و د. وليد رضوان و د. أحمد داود أوغلو.

ففي رؤيته لاستشراف آفاق القضية الكردية في تركيا، يرى الباحث السياسي السوري والخبير بالشؤون التركية والكردية، الدكتور وليد رضوان أن هذه القضية سوف تُحل نهائياً عندما تصبح تركيا دولة كاملة العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يطالب به الشعب التركي من جهة ثانية، وما يتمناه الأكراد من جهة ثالثة كون الاتحاد الأوروبي يطالب تركيا دائماً بمنح الأكراد حقوقهم الثقافية والسياسية. وقد توصل الباحث إلى هذا السيناريو في نظرتة الإستشرافية للقضية الكردية في تركيا من خلال اعتماده المحورين التاليين الذين يتلاقيان عند الاتحاد الأوروبي كوسيلة وغاية مشتركة.

- المحور الأول: الإصلاحات السياسية مقدمة لدخول الاتحاد الأوروبي.

¹ خالد العيادي، "القضية الكردية: الجذور، الواقع والآفاق"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني،

http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod .02 تاريخ تصفح المقال: 2013/07/23

- المحور الثاني: المطالب الكردية قبل عام 2003 وبعده، ورؤية الأكراد لحل المشكلة

وخاصة رؤية أوجلان رغم تمييز النظام التركي بين المطالب الكردية المشروعة وبين

مسلحي حزب العمال الكردستاني.¹

أما الأستاذ إبراهيم الداوقوي وفي رؤيته المستقبلية لحل المسألة الكردية في تركيا، فيرى

أن تركيا سوف تمنح الأكراد كامل حقوقهم القومية والبرلمانية أو يكون ثمة اتحاد فيدرالي بين

القوميتين التركية والكردية أوائل القرن الحادي والعشرين، عندما ستكون تركيا دولة أوروبية

كاملة العضوية في المجلس الأوروبي عند ذلك التاريخ. بالإضافة إلى أن الديمقراطية في

تركيا سوف تتكامل بحيث ترقى إلى مستوى الديمقراطية الأوروبية، ومن هنا فإن مستقبل

الأكراد في تركيا الأوروبية سيكون مضمونا وأوفر حظا لا سيما إذا ما استطاعوا تشكيل قوة

سياسية ضاغطة لتؤدي دورها في رسم مستقبل الديمقراطية في تركيا.²

أما أحمد داود أوغلو ♦ Ahmet Davutoglu فيرى أن المسألة الكردية التي تكتسب

صفة دولية، تتطلب تقييما هادئا. ففي إطار تحديد المصلحة التي تتجاوز مفهوم الحدود

¹ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية. مرجع سابق، ص 395.

² إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص-ص 290-291.

♦ ولد أحمد داود أوغلو في 26 فبراير 1959 بمدينة قونيا التركية. أكمل دراسته الثانوية في ثانوية إسطنبول للبنين، ثم التحق بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة بوجاز إيتشي، حيث حصل على شهادة البكالوريوس، في العلوم السياسية والاقتصادية سنة 1984. واصل تعليمه بالجامعة نفسها فحصل على درجة الماجستير من قسم الإدارة العامة، ونال درجة الدكتوراه من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. بدأ أوغلو مساره الوظيفي في المجال الأكاديمي سنة 1990 أستاذا مساعدا في الجامعة الدولية الإسلامية في ماليزيا، وأسس قسم العلوم السياسية فيها وترأسه حتى سنة 1993. تاريخ حصوله على لقب أستاذ مشارك. وفي الفترة ما بين 1995-1999 عمل عضوا بالهيئة التدريسية بجامعة مرمره التركية، قبل أن يعمل محاضرا زائرا بالأكاديمية العسكرية والأكاديميات الحربية التابعة للقوات المسلحة التركية حتى سنة 2002. انتقل للعمل السياسي الحكومي بعد الانتخابات العامة في تركيا سنة 2002، فعُين كبير مستشاري رئيس الوزراء، وفي نفس الوقت عمل رئيسا لقسم العلاقات الدولية بجامعة "بايكانت" الدولية، وعضو هيئة التدريس في جامعة مرمره بصفته أستاذا زائرا. وفي الفاتح من مايو 2009 عُين وزيرا لخارجية تركيا، واحتفظ بالمنصب حتى 28 من أغسطس 2014 تاريخ تعيينه رئيسا للحكومة التركية خلفا لرجب طيب أردوغان الذي تسلم منصبه رئيسا للجمهورية في اليوم نفسه.

برز دوره السياسي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، وأصبح منظرا للسياسة الخارجية التركية في عهدها الجديد الذي طبعه الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي. وقد ترجم رؤاه من خلال مبدأ "سياسة صفر مشاكل" مع جيران تركيا، لكن الأوضاع التي خلفتها ثورات الربيع العربي والتهاب المحيط التركي

السياسية لدى القوى العظمى، التي تعمل على تعزيز نفوذها من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، مع الزعم بحماية الحدود السياسية والقانون الدولي، سيكون من المتعذر للغاية وضع تصورات صحيحة لمستقبل القضية الكردية، ما لم يتم تحديد أسس التعامل مع هذه القضية من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيواثنية والجيوثقافية تحديداً هادئاً ومتروياً.¹

والحلّ الدائم للقضية الكردية حسب أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي مرهون بمدى القدرة على إعادة تقييم الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية للقضية على نحو متكامل. كما أن أي بعد من هذه الأبعاد لا يكفي وحده لحل المشكلة. أما عنصر الحل الأساسي، الذي يتضمن هذه الأبعاد جميعاً، فيتعلق بمشاعر المرجعية، التي تقع في صلب الأسس الثقافية والاقتصادية والسياسية. لذا، فثمة مبدآن رئيسان ينبغي لمقترحات الحل الثقافي والاقتصادي والسياسي الاعتماد عليهما:

١ - تقوية مشاعر المرجعية الاجتماعية باعتبارها كلاً لا يتجزأ، ودعم العناصر التاريخية والدينية والثقافية والجغرافية التي تؤكد هذه المشاعر.

٢ - ضمان حق المساواة للمواطنين باعتباره أساساً للشرعية السياسية، دون الشعور بالحاجة إلى تدخل أي قوى خارجية.²

ثانياً: رؤية الأكراد لحل المشكلة الكردية في تركيا

يمكن القول أن رؤية الأكراد لحل المشكلة الكردية في تركيا عرفت تطورات عدة وذلك بسبب متغيرات عدة، ارتبطت بالأساس بالزعامات الكردية من جهة، وبمواقف الساسة والقادة

فرض على تركيا التعاطي مع الأحداث انطلاقاً من أهمية دورها في المحيط الإقليمي، وضرورة تجسيد ذلك الدور في مواقف سياسية مؤثرة. أما عن مؤلفاته، فقد نشر أوغلو العديد من المؤلفات والكتب باللغة التركية والإنكليزية، من بينها "الفلسفة والسياسة": "العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية"، وكتاب "العمق الإستراتيجي" الذي وضع الإطار النظري للتوجه الجديد لسياسة تركيا الخارجية. للمزيد أنظر: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3/2015/07/25>.

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص-ص 473-474.

² نفس المصدر الأتف الذكر، ص-ص 484-486.

الأترك تجاه الأكراد من جهة ثانية وبتطورات البيئتين الإقليمية والدولية من جهة ثالثة. لذلك حل هذه المشكلة بالنسبة لأكراد تركيا عرف تدرجا في المطالب.

- الانفصال:

يُعد الانفصال تحدياً للسلطة السياسية. لا يهدف الانفصال إلى القضاء على سلطة الدولة أو تعديلها بشكل بل إلى الحد منها. ولا ينكر الانفصاليون سلطة الدولة السياسية بحد ذاتها، ولكن سلطتها عليهم وعلى أفراد آخرين من مجموعتهم وعلى الأرض التي يقيمون عليها. والانفصال عادة ما يدعو إلى إعادة رسم الحدود السياسية للدولة التي يقيم فيها الانفصاليون، بمعنى المطالبة بالحصول على أرض.¹

إن الانفصال الذي كانت تنادي به شريحة من أكراد تركيا، نتيجة معاناتهم التمييز، والحرمان من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية، والتهميش من الحكومة والأغلبية - الأتراك- داخل المجتمع التركي، هو الانفصال الذي يهدف لإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا. هذا المطلب الذي يُعتبر الهدف النهائي الذي تسعى إليه الأقليات القومية بشكل عام والتي تعتبر الأكثر رغبة عن باقي تصنيفات الأقليات الأخرى في الاحتفاظ بذاتيتها،² فالأقليات القومية أكثر الأقليات التي تنادي بالانفصال، لأن بعضها يعتبر نفسه أمة قائمة بحد ذاتها.³

لقد كافح أكراد تركيا منذ ثورة الشيخ سعيد البيراني سنة 1925 من أجل الانفصال عن تركيا وإقامة كردستان الكبرى المستقلة بعد ضم الأجزاء الأخرى الموجودة داخل إيران والعراق.⁴ ثم بقي أكراد تركيا يطالبون بالمبدئ نفسه مع تغير في الهدف، أي تحرير مناطق الأكراد في تركيا وإقامة دولة على أساس قومي،⁵ وذلك من خلال خوض حزب العمال

¹ مارتن غريفينش و تيري أوكالاهاان مرجع سابق ص94.

² أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص167.

³ عبد السلام إبراهيم بغداددي، مرجع سابق، ص160.

⁴ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، ص136.

⁵ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص15.

الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان الكفاح المسلح ضد القوات التركية في 15 أغسطس 1984 من أجل تأسيس "الجمهورية الكردية المأموية" في منطقة جنوب شرقي تركيا.¹ لكن هذا المطلب تمّ التراجع عنه لعدة أسباب، داخلية منها وخارجية، حيث خففت الحركة الكردية من مطالبها القومية من الاستقلال إلى الاعتراف بالوجود القومي والحكم الذاتي، حيث وافقت على القيام بالاستفتاء العام على حول ذلك إذا اقتضت الضرورة. وحتى زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان دعا الحكومة التركية للتفاوض مع حركته من أجل ذلك.²

- الحكم الذاتي:

في بعض الحالات لا تطالب الأقليات بالانفصال ولكن بالاعتراف بخصوصياتها وتأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد، كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فيدرالية أو لأجل الحصول على مخصصات مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع.³ وافق الرئيس التركي الراحل طوغوت أوزال على مناقشة الطرح الكردي والمتمثل في فكرة الفيدرالية، وقد أكد أوزال بأنه لم يكن أول من طرح فكرة الفيدرالية التركية - الكردية لأول مرة في التاريخ، ولكن الآخرين هم الذين طرحوها - ويقصد عبد الله أوجلان ومؤيدو فكرة الجمهورية الثانية في تركيا-، وقد صرح في هذا الشأن: «إذا كان لديهم فكرة جديدة حول الفيدرالية فليطرحوها على بساط البحث».⁴

لكن بعد وفاة أوزال، المفاجئ في 1993/04/07 تلاشت الآمال المتعلقة بحل القضية الكردية حلاً سلمياً، رغم إعلان عبد الله أوجلان وقف إطلاق النار من طرف واحد لإتاحة الفرصة للمؤمنين بفكرة الفيدرالية لمناقشتها. ومن هنا فقد كان عام 1993 عام التحولات

¹ إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص313.

² نفس المصدر الأنف الذكر، ص292.

³ محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية. (ط1)، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002 . (ص-10-12).

⁴ نقلاً عن: إبراهيم الداوقوي، مرجع سابق، ص313.

الفكرية والإستراتيجية للقضية الكردية، حيث أدى انتخاب سليمان ديميريل رئيساً للجمهورية بعد وفاة أوزال إلى تشديد قبضة القوات المسلحة التركية على الشؤون العامة في تركيا، وذلك من خلال توجيه ضربات قاسية لمقاتلي حزب (PKK).¹

ويمثلّ مطلب الحكم الذاتي نوعاً من الواقعية السياسية لدى أكراد تركيا، حيث يقومون منذ فترة بحملة "تكريد" واسعة كتغيير أسماء الأماكن والمناطق من اللغة التركية إلى الكردية، وكتابة ملصقات المنتجات الصناعية والغذائية والتجارية باللغة الكردية.

وقد دعا زعيم حزب (PKK) الأكراد من داخل سجنه إلى الاستعداد لإعلان الحكم الذاتي في إقليم ديار بكر، في 15 يونيو 2011 ليكون بداية لمرحلة تاريخية جديدة.² كما قالت القيادية الكردية ليلي زانا leyla zana: «إن عام 2011 هو عام حكم الأكراد لأنفسهم... إن 20 مليون كردي يريدون هويتهم ولغتهم والحكم الذاتي في إطار القوانين».

ويبدو أن إعلان الحكم الذاتي هو نوع من المبادرة الرمزية والسياسية، وقد اشترط الأكراد موافقتهم على الدستور الجديد الذي ينوي حزب العدالة والتنمية صياغته في عهده الثالثة، الشروط التالية:

- إعادة تعريف الدولة والمجتمع.
- إقامة حكم ذاتي لمناطق الكرد، ولا مركزية.
- الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية.
- إطلاق الحريات من دون أي قيود.
- تغيير معايير المواطنة.
- إطلاق سراح معتقلي الحركة الكردية.
- إنهاء الحملات العسكرية للجيش التركي ضد حزب (PKK).
- إصدار عفو شامل عن مقاتلي (PKK)، ومن بينهم زعيم الحزب عبد الله أوجلان.

¹ نفس المصدر الأنف الذكر 314P K.

² عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص 97.

وقد اجتمع حوالي 850 مندوبا عن "مؤتمر المجتمع الديمقراطي" في ديار بكر بتاريخ 2011/07/10، وهو المؤتمر الذي تتمثل فيه الأحزاب والمنظمات الأهلية والمتفقون الكرد. وصدر بيان عنه جاء فيه: «إن الشعب الكردي يعلن ولادة سيادتنا الديمقراطية في إطار الحكم الذاتي الكردستاني الديمقراطي الذي ينتمي إلى وحدة الدولة التركية على قواعد التفاهم والوطن المشتركين ووحدة الأرض، والسعي إلى أن تكون أمتنا ديمقراطية... جميع الأكراد الذين يعيشون في أراضينا هم مواطنون في الإقليم الكردي المحكوم ديمقراطيا وذاتيا». وبرر البيان ولادة الحكم الذاتي «بالإبادة التي تمارسها الأجهزة الحكومية التركية بحق الأكراد ورغم التغييرات الايجابية السطحية، إلا أن إنكار وجودنا -يضيف البيان- لا يزال ماثلا في العمق».¹

ولكن إعلان الحكم الذاتي لأكراد تركيا لم يوضح كيفية انتظام علاقات "الإقليم الكردي" بالجمهورية التركية في ظله، ولا طريقة تعاطي الأكراد مع السلطات الحكومية، وما إذا كان تأسيس الإقليم سيترجم بعصيان مدني أم لا، وما إذا كان ذلك سيتوافق مع إطلاق عمل قوات نظامية كردية تتولى الأمن في المناطق الكردية.²

ورغم كل ذلك، بدأت المطالب الكردية اليوم تركز على الحقوق الثقافية ومنها النشر والتعليم والبت باللغة الكردية، والدعوة إلى المحافظة على وحدة الدولة التركية وتحويلها إلى جمهورية ديمقراطية.³

- جمهورية تركيا الديمقراطية:

لقد تقلصت مطالب حزب (PKK) في صراعه السياسي والعسكري مع السلطات التركية:

- من إقامة كردستان الكبرى المستقلة بعد ضم الأجزاء الأخرى الموجودة داخل إيران والعراق،⁴

¹ نفس المصدر الأنف الذكر 97°.

² نقلا عن: عقيل محفوض، مرجع سابق، صص 98-100.

³ وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، صص 394.

⁴ أحمد تاج الدين، مرجع سابق، صص 136.

- إلى تحرير مناطق الأكراد في تركيا وإقامة كيان سيادي على أساس قومي،

- إلى الحكم الذاتي،

- إلى الاعتراف بالهوية الثقافية والقومية واللغوية والسياسية في إطار الجمهورية التركية،

- إلى تحول تركيا إلى دولة تعددية بالمعنى القومي والثقافي.¹

ففي رد له حول ما أشيع عن دعوة الأكراد لإقامة فيدرالية في تركيا، نفى مصدر في حزب (PKK) ذلك، وقال: «إن لكل دولة ظروفها، وفي الحالة التركية فإن ما يناسب أكرادها هو إقامة جمهورية ديمقراطية لكل المواطنين». من دون إسقاط ما يسميه أوجلان الكونفدرالية الكردية التي تجمع بين أكراد الشرق الأوسط.²

بعد موقف حزب العمال الكردستاني هذا، جاءت تصريحات حزب المجتمع الديمقراطي (DTP) أحمد تورك، الوجه الآخر لحزب (PKK) لتوضح قرب المسافة التي أصبحت تفصل بين خطاب رجب طيب أردوغان (رئيس وزراء تركيا خلال الفترة 2003 - 2014) بإقامة الجمهورية الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي والخطاب الكردي الذي يدعو -حسب تورك- ويؤيد إقامة جمهورية ديمقراطية ذات هوية عليا، أساسها مواطنة متكافئة بين مختلف المكونات العرقية والإثنية لتركيا. يكون انتماؤها لـ "جمهورية تركيا" وليس لـ "الجمهورية التركية" أي استبعاد الصفة الدالة على العرق التركي. ويقول تورك في مقابلة مع قناة CNN بالتركية: «إن المادة 66 من الدستور يجب تغييرها، وهي التي تقول "كل فرد مرتبط برابطة المواطنة لجمهورية تركيا هو تركي"».

في الوقت نفسه، لا يطالب أحمد تورك بإدراج كلمة "كردي" إلى جانب "تركي"، بل يدعو إلى استخدام مفردة أخرى "غير تركي". وهنا أيضا لا يعترض تورك على إبقاء اللغة التركية لغة رسمية وحيدة للبلاد، لكن مع حق الأعراق الأخرى في استخدام لغتهم أيضا في

¹ محفوظ، مرجع سابق، ص 15.

² وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، مرجع سابق، ص 410.

التعليم وكل مجال آخر، كما يرفض تورك حل القضية الكردية في تركيا على أساس الانفصال.¹

يمكن إجمال رأي الأكراد في حل قضيتهم والذي جاء قريباً من رأي أردوغان، جاء على لسان زعيم حزب العمال الكردستاني نفسه عبد الله أوجلان، بعدما نشر محاموه، بعض وقائع لقائهم الأول منتصف عام 2005 وما دار بين عبد الله أوجلان والمدعي العام للجمهورية في منطقة مودانيا قبل فترة. يقول أوجلان: «إن ما نريده واضح. لا نريد الاستقلال مثل الشيشان، ولا الفيدرالية. نريد حلاً ديمقراطياً في إطار بنية الدولة الواحدة. إن طرحي للحل هو حل القرن الحادي والعشرين، أي جمهورية ديمقراطية. نحن نوافق على (مواطنة جمهورية تركيا) بصفتها هوية عليا دستورية، ورفع الحواجز أمام الهويات الثقافية السفلى. الكونفدرالية الديمقراطية ليست بنية دولة بل نمط حياة وتعبير وخطاب اقتصادي وثقافي واجتماعي وبيئي».²

وفي 21 مارس 2013 وهو اليوم المصادف لعيد النيروز الكردي، وفي مدينة ديار بكر اتجهت الأنظار نحو "الإعلان التاريخي" الذي أعده زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، ودعا عبره إلى إنهاء العمل المسلح والسعي إلى تسوية القضية الكردية بوسائل ديمقراطية سلمية، وقد تلى هذا الإعلان بحضور عدد كبير من المسؤولين الأتراك ومن الدبلوماسيين.

يتضمن هذا الإعلان الذي حمل اسم "إعلان ديار بكر" نقاطاً عدة أبرزها:

- تكريس انتهاء عهد العمل المسلح.
- وقف متبادل لإطلاق النار.
- وقف دائم ونهائي للنار من قبل حزب العمال الكردستاني.
- انسحاب مسلحو حزب (PKK) انسحاباً تدريجياً من تركيا إلى شمال العراق.
- تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة الانسحاب.

¹ نقلا عن: رضوان، مرجع سابق، ص 412.

² نقلا عن: نفس المرجع الآنف الذكر 2 4124.

- التأكد من الامتناع عن ملاحقة أي مسلح كردي قضائياً أو أمنياً.

في المقابل ينتظر حزب العمال الكردستاني من حكومة حزب العدالة والتنمية التركي إجراء تعديلات دستورية تشمل قوانين وضعها مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك، أهمها : تعريف المواطنة في تركيا الذي صهر كل الأعراق تحت سقف العرق التركي، وهذا تغيير سيطل هوية الجمهورية التركية والرهان على نيئه إجماعاً شعبياً ليس مضموناً، كما اتفق أوجلان مع الحكومة التركية على إقرار قانون الإدارة المحلية، بصيغة أوروبية وهذا أمر تعاقبت الحكومات التركية السابقة على رفضه، خشية تحول تركيا من دولة قومية إلى فيدرالية أو كونفدرالية.¹

وأوضح زعيم (PKK) عبد الله أوجلان، أن الحل ممكن على طريقة الحكم الذاتي الديمقراطي الذي يختلف عن مفهوم الحكم الذاتي التقليدي المعروف، مشيراً إلى أن هذا المفهوم يتقارب مع المعايير الدولية خصوصاً معايير الاتحاد الأوروبي الذي يسعى الأتراك للانضمام إليه، ويرتبط جزء من الحل المقترح للأزمة بمفاوضات إعداد الدستور التركي حيث يتم بحث مفهوم "المواطنة في إطار الدولة المدنية" كما يمكن أن تشمل غير الأتراك خلافاً للتعريف الحالي.²

لكن تطورات كثيرة، على رأسها أحداث غيزي بارك (مايو 2013) والأزمة السورية ومعركة عين العرب - كوباني، أدت إلى توقف اللقاءات وتراجع حالة التفاوض، خصوصاً بتأثير معركة عين العرب والمظاهرات الكردية التي ضغطت على الحكومة لتدعم الأكراد في مواجهة تنظيم الدولة (داعش) وسقط نتيجتها 34 قتيلاً.

غير أن ثبات الحكومة التركية على سياسة الانتظار الحذر إزاء التطورات في سوريا والعراق وخصوصاً معركة عين العرب، وانتهاء الأخيرة لصالح وحدات الحماية الكردية، وتراجع الدعم الأميركي لها والمتجاهل للاعتراضات التركية، وتغير الكثير من الظروف

¹ نقلا عن: محمد صوان: "الأزمة التركية-الكردية وآفاق الحل الديمقراطي السلمي" "جريدة المستقبل (اللبنانية)" العدد (4686) '13 ماي 2013 20.

² Kadri Gursel, Op.Cit, p07.

الإقليمية باتجاه تخفيف الضغط عن أنقرة، كل هذه التطورات أعادت حزب العمال إلى طاولة المفاوضات مجددا بقناعة تامة أنها المسار الوحيد لحل القضية الكردية.

لقد تلاقت هذه القناعة الكردية مع قناعة راسخة لدى العدالة والتنمية لا ترى نهضة لتركيا دون حل القضية الكردية سلميا، لتمتين النسيج الاجتماعي وتقويت فرص التدخلات الخارجية، فبدأت سلسلة من اللقاءات الجديدة نتج عنها مؤتمر صحافي مشترك بين الحكومة وحزب الشعوب الديمقراطي (الذراع السياسية للعمال الكردستاني) مرجعيا تضمن طرح عشر نقاط يمكن اعتبارها إطارا مبدئيا للعملية السياسية، تتمحور حول إعادة تعريف المواطنة والاعتراف بالحقوق الكردية والإقدام على تعديلات وإصلاحات دستورية تخص هذه الحقوق . ثم توجت كل هذه الجهود برسالة أوجلان الثانية في مارس 2015 التي اعتبرت أن نضال الحزب المسلح على مدى 40 عاما قد وصل إلى طريق مسدود، وأن الحل هو ما تريده "شعوب تركيا"، أي الحل السياسي والسلام والأخوة، داعيا إلى مؤتمر استثنائي لحزبه ينبذ العنف وينتهج النضال السياسي والاجتماعي والحقوقى داخل أطر الدولة التركية.¹

إن الحديث عن التسوية السلمية الديمقراطية للمسألة الكردية التي لا تقنقد للشروط المؤقتة، لا يمكن أن يكتمل من دون الحديث عن المعوقات التي يمكن أن تنتصب في مواجهتها، وأهمها مدى مصداقية حكومة العدالة والتنمية في التجاوب مع التطلعات الكردية في تركيا حتى النهاية، خصوصا أنه لا يزال يرفض الاعتراف بوجود قضية كردية في تركيا،² كما مدى قدرته على التسويق لمثل هذه الاتفاقية وآلية تطبيقها بعد التوصل إليها، في ظل أيضاً التناحر السياسي والاجتماعي في الداخل، وما ينتصب من معوقات إقليمية في وجهها. ولذلك فإن أي حل للمسألة الكردية لا بد أن يكون متكاملًا ويشمل تفاهماً على الوضع الكردي داخل تركيا وخارجها بالإضافة إلى وضع المسلحين الأكراد في جبال قنديل في شمال العراق.³

¹ سعيد الحاج، "فرص نجاح عملية السلام مع الأكراد في تركيا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/25/>، تاريخ تصفح المقال: 2015/06/26.

² Kadri Gursel, Op.Cit, p07.

³ محمد صوان مرجع سابق 20.

فبعد التطورات التي عرفتها القضية الكردية في تركيا أواخر يوليو 2015، أصبح الحديث في تركيا عن أكثر من طرف يمثل أكراد تركيا وبالتالي أكثر من رؤية كردية لحل القضية المستعصية. فلم يكن عبد الله أوجلان، ضد التوجه التصالحي مع أنقرة، ورسالتاه الأخيرتان في عيد النيروز عام 2014 وعام 2015 تؤكدان على مصداقيته في السير في هذه المصالحة، ولكن أطرافاً أخرى من الأكراد يتجاهلون اتفاق المبادئ الذي وقع في ديسمبر 2013، والذي نص على خروج مقاتلي حزب العمال الكردستاني من تركيا إلى جبال قنديل في شمال العراق. فهؤلاء المقاتلون الذين أصبح يطلق عليهم مصطلح قنديل، أخذوا يصنعون من أنفسهم قيادة أخرى منافسة لأوجلان أولاً، وصاحبة الحق في التفاوض على المصالحة الداخلية، وبحكم سيطرتها على خلاياها القتالية المسلحة في جنوب شرق تركيا، فإنها تستطيع أن تهدد باستخدام العمليات المسلحة لتحقيق مطالبها.

وهكذا أصبح عبد الله أوجلان، الذي مثل الاتفاق المبدئي الأول وباركه لا يمثل الأكراد طالما هو لا يستطيع منعهم من تلك العمليات المسلحة، وبذلك ظهرت في الساحة السياسية الكردية أطراف أخرى إلى جانب عبد الله أوجلان، ومنها طرف قنديل.

ومع بروز حزب الشعوب الديمقراطية بزعامة ديمرطاش، وما حققه في الانتخابات البرلمانية 2015/06/07، ودخوله البرلمان التركي بثمانين نائباً فقد أصبح طرفاً كردياً ثالثاً ممثلاً للقومية الكردية، يفاوض أو يفرض رؤية كردية ثالثة للحل السياسي الداخلي.

ومن شأن هذا الوضع الجديد أن يخلق تباعداً من الماضي، مما يعني أن الأطراف الكردية الثلاثة (عبد الله أوجلان، جبال قنديل، حزب الشعوب الديمقراطي) ستكون أحد أسباب التوتر السياسي في الساحة الكردية. ولكن ما هو أخطر من ذلك هو استغلاله من أطراف خارجية حيث قد تستغل الدول المعادية أو المنافسة لتركيا أحد الأطراف الكردية الثلاثة في تعطيل حياتها السياسية المستقرة، أو تهديد الأمن الداخلي بالعودة إلى العمليات المسلحة والاعتقالات والتفجيرات.¹

¹ محمد زاهد غل "الأكراد وأزمة السياسة التركية"، مرجع سابق.

ثالثاً: رؤية حكومة العدالة والتنمية لحل المشكلة الكردية في تركيا

مع ظهور الحركة الإسلامية وأحزابها "العلمانية" بعد عام 1970 ومع تأسيس الحزب الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، على الساحة السياسية التركية، أصبحت الأصوات الكردية الدينية من الأصوات المحسوبة على أحزاب نجم الدين أربكان المتواليّة: ملي نظام، والسلامة، والرفاه، والفضيلة، فكان طبيعياً أن تكون المسألة الكردية على جدول برامج حزب العدالة والتنمية في مرحلة صعوده وتأسيسه عام 2001 حيث شاركت العديد من الشخصيات الكردية في مرحلة التأسيس.

وقد مثلت تلك الشخصيات الكردية إحدى الروافع الأساسية لحزب العدالة والتنمية إلى السلطة والحكم عام 2002، وكذلك في الانتخابات وتشكيل الحكومات التالية الثلاث لهذا الحزب، وقد بلغ نواب حزب العدالة والتنمية من أصل كردي أكثر من ثمانين نائباً في البرلمان التركي، أي أن الأكراد وجدوا في العدالة والتنمية الحزب الذي يضمن لهم حقوقهم الثقافية والاجتماعية والسياسية والهوية الحضارية التي يحملها هذا الحزب. بينما كان التيار القومي الكردي خلال القرن الماضي ينتمي أغلبه إلى الاتجاه اليساري والشيوعي والاشتراكي الموالي للاتحاد السوفياتي حتى بعد سقوطه، مع بعض الفروقات البسيطة.¹

فعندما أدار الأتراك ظهرهم للدولة ذات المبادئ الإسلامية وبنوا دولتهم القومية عام 1923 على أساس قومي تركي علماني، انتفض الأكراد مطالبين بقيام دولة كردية قومية عام 1925 حتى يومنا هذا بشكل أو بآخر. ومع مرور الزمان وتعدد الحكومات التركية وتوجهاتها ليبرالية كانت أو يسارية أو إسلامية أو علمانية، فإن جميعها يرفض رفضاً مطلقاً وقطعياً منح الأكراد دولة قومية بأي حال من الأحوال وتحت أي تسمية.²

ولم يختلف ذلك الموقف من مطلب الحكم الذاتي. فمثلاً تبين موقف حكومة العدالة والتنمية من مطلب الحكم الذاتي للأكراد من خلال رئيس الوزراء التركي -آنذاك- 925 طيب أردوغان، إذ يرى هذا المطلب بأنه "فخ قبيح و لعبة خطيرة". وقد ذهب موقف عمر

¹ محمد زاهد غل. "الأكراد وأزمة السياسة التركية"، مرجع سابق.

² وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية. مرجع سابق، ص 393.

تشيليك، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية أكثر من ذلك عندما عبّر عن موقفه الراض لمطلب الحكم الذاتي واعتماد اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب التركية بقوله: «إن الدول التي تعتمد الفيدرالية أو الحكم الذاتي لها شروطها التاريخية بحيث شكّلت دولة وطنية باتحاد دول فيدرالية، وهذا يتعارض مع عملية تشكّل الدولة الواحدة في تركيا».¹

أما على الصعيد اللغوي، فتطالب الحركة الكردية في تركيا بجعل اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب التركية، وذلك من خلال تعميمها بالتعليم والمعاملات الرسمية. وقد سبق للرئيس التركي (السابق) عبد الله غول رفض هذا المطلب وذلك خلال زيارته إلى محافظة ديار بكر بقوله: «اللغة الرسمية للجمهورية هي التركية ويجب أن تبقى كذلك. ولغة المؤسسات الرسمية هي التركية، إنها لغتنا المشتركة، والحقيقة أيضاً أن لدينا في الجمهورية التركية مواطنين يتحدثون لغات مختلفة. لدينا ناطقون بالعربية في مناطق أخرى، كما يوجد لديكم هنا ناطقون بالكردية. هناك لغات لمواطنينا غير المسلمين، الذين يتضاءل عددهم. وهذه اللغات تعود إلينا كلها».

أما رئيس الوزراء (السابق) رجب طيب أردوغان فقال: «وأما الآن فيمكن لكل شخص أن يتكلم بلغته الأم، وأن يطبع بلغات ولهجات مختلفة، وأن يفتح دورات لتعليمها، وأن يفتح أقساماً لها في الجامعات، لكن اللغة المشتركة واحدة وهي التركية».

وهكذا صار بإمكان الكرد استعمال اللغة الكردية في كل الميادين، ما عدا المعاملات الرسمية. كما أنشأت الحكومة قناة TRT6 التلفزيونية الناطقة باللغة الكردية، فضلاً عن تأسيس العديد من القنوات الخاصة والصحف ودور النشر الناطقة باللغة الكردية. وقد تحوّل الوضع اللغوي لأكراد تركيا من حالة المنع إلى الاعتراف التدريجي بالحقوق اللغوية، غير أنه ليس من المتوقع التوصل إلى تسوية بشأن إعلان اللغة الكردية لغة رسمية في جميع أرجاء الجمهورية التركية، أو مناطق الكثافة الكردية أو حتى في البرلمان.²

¹ نقلاً عن: عقيل محفوض، مرجع سابق، ص 97.

² عقيل محفوض، مرجع سابق ص 69-70.

وقد صرح رئيس الأركان التركي الجنرال إيلكر باشبوغ، عام 2008، في عهد طيب رجب أردوغان كرئيس للوزراء، حيث قال: «من المستحيل إنهاء المشكلة الكردية عبر الحل الأمني، وعلى مجلس الأمن القومي التركي أن يبحث عن حل آخر للصراع، وأرى أنه لا مفر من الحوار مع حزب العمال الكردستاني».¹

وبعد الزيارات العديدة التي قادها مسؤولون أترك لمناطق الكرد وعلى رأسهم رئيس الوزراء -آنذاك- رجب طيب أردوغان ورئيس الجمهورية -السابق- عبد الله غول ورئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، وغيرهم كثيرون، واطلعوا مباشرة على المطالب السياسية والمحلية، وعدوا بالقيام بإجراءات من شأنها حل المسألة الكردية.² وهذا ما قاله نائب رئيس الوزراء بولنت أرينتش: «لقد بدأت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها المساعدة على التوصل إلى حل للمسألة الكردية». وأشار أرينتش إلى أن «المشكلة الكردية تعدّ عائقاً أمام تقدم تركيا في جميع المجالات، لذلك يتعين حلها، والحل لا يمكن أن يكون عن طريق استخدام السلاح، ولكن من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية».³

وبينما تتادي حكومة العدالة والتنمية (AKP) بالتفاوض مع الأكراد لحل القضية الكردية بالطرق السلمية، لا يمنع ذلك من إتباعها وسائل الإكراه المادي تجاههم.⁴ وعن رؤيتهم لحل المشكلة الكردية في تركيا، يُقدّم الإسلاميون الأتراك حلاً وفق قاعدتين أساسيتين هما:

١ - العلاقة الأخوية التي تربط بين الشعبين خلال أكثر من تسعة قرون من الزمان، قائمة على الدين والتاريخ المشترك.

٢ - إقامة جمهورية ديمقراطية تتخذ من ميثاق كوبنهاغن الديمقراطي، وهو مرجعية الاتحاد الأوروبي، قاعدة ومرجعية لها ووسيلة الانضمام للاتحاد الأوروبي الذي

¹ "حزب العدالة والتنمية التركي والمعضلة الكردية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://adarpres.net/index.php/2013-07-29-08-57-14/> تاريخ تصفح المقال: 2015/07/30.

² Kadri Gursel, Op.Cit, p07.

³ نقلاً عن: محفوظ، مرجع سابق / 931.

⁴ a question urde en Turquie: une question de d mocratie et d' galit , Op.cit., p 11.

يتجاوز القوميات الضيقة من جهة، ويحترم الخصوصيات الثقافية لكل أقلية من جهة أخرى.

وعطفا على ما ذكر أعلاه، فإن العملية السياسية لحل القضية الكردية في تركيا لم تزل في بدايتها، وكما أشار رئيس البرلمان التركي السابق جميل تشيشك في 22/02/2013 فإن قلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة تعرف تفاصيل ما يجري. والأهم، أن صلة وثيقة تربط بين الملف الكردي وعملية كتابة مشروع الدستور التركي الجديد،¹ الذي بدأت لجنة التوافق الدستوري المشكلة من قبل البرلمان التركي في وضع مسودته بعد اتفاق بين الأحزاب البرلمانية الأربعة، في أكتوبر 2011. وقد باشرت هذه اللجنة عملها في مايو 2012 ولم تنته من المشروع الجديد للدستور إلى يومنا هذا.²

وفي تطور جديد و متسارع للقضية الكردية في تركيا، أعلن الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني في 26/07/2015 أن غارات الطيران التركي أسفرت عن مقتل أحد مقاتليها وإصابة ثلاثة مدنيين من سكان القرى الحدودية (التركية- السورية) بجروح، فيما تكبدت القرى الحدودية في إقليم كردستان العراق أضرارا بشرية ومادية. وأكد أن عملية السلام والهدنة مع تركيا لم يعد لها أي معنى.

وقال بختيار دوغان، الناطق الرسمي لقوات حماية الشعب الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني، إن: «الطائرات التركية بدأت منذ الليلة قبل الماضية في قصف مواقعنا في مناطق زاب وأفاشين وقنديل ومناطق أخرى على الشريط الحدودي بين العراق وتركيا، وأسفرت هذه الغارات الجوية المصاحبة لقصف مدفعي من قبل القوات البرية التركية عن مقتل أحد مقاتلينا وإصابة ثلاثة مدنيين من بينهم طفل، من سكان القرى الحدودية»، مبينا أن الغارات ألحقت أضرارا مادية ببساتين المنطقة.

وعن موقف الجناح العسكري للعمال الكردستاني من وقف إطلاق النار مع تركيا، أكد دوغان بالقول: «لم يبق أي معنى لعملية وقف إطلاق النار، وليس هناك وجود لعملية

¹ مركز الجزيرة للدراسات، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية"، مرجع سابق، ص02.

² نفس المرجع الآنف الذكر، ص06.

السلام، حيث قصفت تركيا مقاتلينا بالمئات من الصواريخ، مع أن حزبنا التزم طوال الفترة السابقة بقرار زعيمه المعتقل لدى أنقرة، عبد الله أوجلان، بالالتزام بوقف إطلاق النار، وحملتهم التي شنوها ضدنا لم تكن مسبقة منذ أن تم وقف إطلاق النار حيث كان الهجوم قويا ومكثفا».¹

بدورها، أدانت الرئاسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني التي تجمع تحت جناحها حزب العمال الكردستاني وعددا من الأحزاب والمنظمات الكردية، في بيان لها، الهجمات التركية على مناطق الأكراد جنوب تركيا، مؤكدة بالقول: «لم يبق أمامنا سوى طريق واحد، وهو أن تجتمع القوى الديمقراطية وتبدأ في النضال التحرري والديمقراطي ضد أردوغان ومرتزفته»، ودعا البيان الأكراد عاجلا إلى «رفع راية الكفاح». وطالب مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، بوقف القصف الجوي التركي على مواقع حزب العمال الكردستاني في عدد من مناطق الإقليم والعودة فورا إلى مفاوضات السلام.²

وفي سياق ذي صلة، دعا رئيس إقليم كردستان بشمالي العراق مسعود البارزاني، كلاً من الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني إلى إنهاء المناوشات والتصعيد والعودة إلى طاولة المفاوضات وإحياء عملية السلام التي بدأت في السنوات الأخيرة.

وأكد البارزاني -في رسالة وجهها إلى الرأي العام في 2015/07/26- أن اللجوء للحرب والافتتال لا يحل مشكلة، وأن السبيل إلى السلام يأتي عبر الحوار. وقال في هذا الصدد إنه "بعد سنوات طويلة من النضال المسلح والحروب التي نشبت لتغيير الواقع الجغرافي والسياسي الذي فرض على الكرد وتقسيم كردستان، توصلنا إلى قناعة راسخة وهي أن الحرب والقتال لا يحلان أية قضية ولا يصلان إلى أية نتيجة لذا علينا استغلال كل فرصة للسلام واللجوء إلى الحوار والحل السلمي".

وأشاد بالدور الذي تضطلع به الحكومة التركية في مسيرة السلام التي أطلقتها في وقت سابق لإنهاء الإرهاب وحل المسألة الكردية. وحث رئيس إقليم كردستان العراق جميع

¹ دلشاد عبد الله، "العمال الكردستاني: لا معنى لعملية وقف إطلاق النار مع تركيا ولا جدية في محاربة أنقرة لداعش". جريدة الشرق الأوسط، العدد (415146). 2015/07/26. 13.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص13.

الأطراف على العودة مجدداً لعملية السلام وعدم الخوض في حرب "لا ضرورة لها" وتوحيد الجهود من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "ومخلفاته في المنطقة".

من ناحية أخرى أعلن وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، في 2015/07/27 أن متمردي حزب العمال الكردستاني "لم يوقفوا يوماً أعمالهم الإرهابية" مشدداً على أن ذلك لا يعني نهاية عملية السلام. وقال تشاوش أوغلو: «نحن لم نقل يوماً إن عملية مفاوضات السلام انتهت لكن حزب العمال الكردستاني لم يحترمها يوماً».¹

كما أكد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، أن تركيا ليست في حرب مع الأكراد مشيراً أنها في نضال ضد منظمة حزب العمال الكردستاني "الإرهابية".²

أخيراً، يمكن القول أن عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وانفتاح السلطات التركية على الأكراد، سواء كان تكتيكاً أم إستراتيجياً، يشكل فرصة سانحةً تتوافر لها مقومات موضوعية لحل المسألة الكردية في تركيا، وبخاصة أن الظروف السياسية داخل تركيا وخارجها تتطلب تغليب الحل السياسي التفاوضي على استمرار الصراع العسكري. ومع ذلك، فلا يمكن التنبؤ بخواتيم الأمور بشأن مسار حل تلك المسألة، بسبب التعقيدات المتراكمة على مدى قرن من الزمن، ووجود قوى متشددة من الطرفين ترفض الخيار التفاوضي أو التوصل إلى حل وسط؛ لأنه يتعارض مع مصالحها السياسية، والحزبية، وتوجهاتها الفكرية والأيدولوجية. إضافة إلى ذلك، ثمة قوى إقليمية قد تعمل على عرقلة مسار الحل السياسي لأنه يتعارض مع مصالحها القومية، أو استخدام ذلك الصراع للضغط على تركيا في ملفات سياسية، أو استهداف دورها الإقليمي المتنامي في المنطقة.³

¹ نقلا عن: "البارزاني يدعو تركيا وأكرادها لوقف التصعيد" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/27/> تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

² "داود أوغلو: لسنا في حرب مع الأكراد و إنما حربنا ضد منظمة "PKK" "الإرهابية" مقال منشور على الموقع

الإلكتروني: <http://www.trt.net.tr/arabic/306540> ° تاريخ تصفح المقال: 2015/08/14.

³ "تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7> تاريخ

تصفح المقال: 2015/02/07.

لكن رغم كل ذلك، فإن ما يمكن التأكيد عليه بالنسبة للسلطات التركية هو اقتناعها أن الحل العسكري والأمني لا يمكنه بأي شكل من الأشكال دفع الأكراد للعدول عن مطالبهم الثقافية والاعتراف بهويتهم، ومن جهة أخرى تيقن الأكراد أن حل قضيتهم بشكل نهائي لن يكون بالانفصال وقيام دولة كردية مستقلة في الأناضول.¹

خلاصة الفصل الرابع

يمكن تلخيص هذا الفصل في النقاط التالية:

1- ما من ريب أن للعامل الكردي أثر على السياستين الداخلية والخارجية التركية، حيث تعتبر القضية الكردية أحد أهم مشاكل السياسة العامة وأحد مصادر التهديد الرئيسية للاستقرار في تركيا. كما تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية التركية ليس فقط تجاه دول الجوار، بل لها تأثير أيضاً على العلاقات مع الغرب وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا ما حوّل البيئة الخارجية إلى ذريعة إضافية لدى السلطات التركية من أجل تبرير جانب من الصراع مع الأكراد، حيث دأبت تركيا على القول أن المسألة الكردية هي نتيجة مؤامرة خارجية.

2- وأما عن دور الأطراف الدولية إزاء أزمة أكراد تركيا فتعتبر العراق وتركيا على سبيل المثال الدولتين اللتين عانتا أكثر مما عانتها الدول الأخرى (إيران، سورية وأذربيجان) من العصيان الكردي، ويشعران بالخطر الأشد من جراء هذه المشكلة، مما يجعلهما أكثر ميلاً لتبادل المساعدة.

وبذلك سمح العراق لتركيا أثناء حرب الخليج الأولى 1980-1988 بين العراق وإيران بتعقب مقاتلي العمال الكردستاني داخل أراضيها في عدد من المناسبات. ومثل هذا التعاون خدم مصالح البلدين في حينه، ذلك أن بغداد كانت منشغلة تماماً في حربها مع إيران وتجد صعوبة في السيطرة على المحافظات الشمالية حيث وفر أكراد العراق لحزب (PKK) ومن دون الحصول على موافقة الحكومة العراقية ملاذاً آمناً بكرديستان الجنوبية. لكن ورغم أن العراق لم ينخرط في دعم متمردي أكراد تركيا مثلما كان عليه الحال في سورية قبل العام

¹ إسماعيل معراف، مرجع سابق.

1998، إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى تغييرات دراماتيكية أكثر في السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال تحرك رئيس جمهورية تركيا تورغوت أوزال لدعم الائتلاف الذي قاده الولايات المتحدة ضد العراق.

أما سورية فقد وفرت إبان حكم نظام حافظ الأسد (1973-2000) ملاذاً آمناً لحزب (PKK) وزعيمها عبد الله أوجلان بإعادة تشكيل وهيكله الحزب على الأراضي السورية وفي الأجزاء اللبنانية الواقعة تحت الوصاية السورية آنذاك. وقد اتهمت الحكومة التركية كما أن كل المؤتمرات الخمسة لحزب العمال الكردستاني عُقدت هناك.

ولكن عندما تحسنت العلاقات بين دمشق وأنقرة وفتحت الحدود بين البلدين، جرى إغلاق وتصفية معسكرات الحزب الكردي في لبنان وتمكنت تركيا من إلقاء القبض على أوجلان. وعندما انتكست هذه العلاقات من جديد في ضوء وقوف تركيا إلى جانب الثورة السورية (15 مارس 2011)، استعاد الحزب الكردي (PKK) من جديد الدعم السوري.

وعن دور إيران في أزمة أكراد، فإن إيران لم تلعب دور الملائم لحزب العمال الكردستاني إلى الحد الذي قامت به سورية. ومع ذلك فإن إيران تسعى من خلال تشجيع (PKK) على مواصلة الصراع المسلح من كردستان العراق، إلى توسيع الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وبين هذا الأخير والكرد العراقيين هناك على أمل زعزعة استقرار حكومة كردستان العراق التي تأسست في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. ومع اندلاع الثورة السورية ووقوف تركيا إلى جانبها، ساعدت (إيران الخامنئي) الأكراد ضد رجب طيب أردوغان بسبب وقوف تركيا إلى جانب الثورة السورية. لكن كان للمساعدة الإيرانية حدود وهو عدم تمكينها من الإستقواء لدرجة الارتداد إلى الداخل الإيراني حيث في 99 ملايين عدة من الأكراد تطالب بالحكم الذاتي. ويبدو واضحاً أن الدعم الإيراني للأكراد اليوم لا يعبر عن تعاطف مع قضيتهم القومية، ولكنه يُشكّل ورقة للمساومة مع أنقرة وذلك بوقف تركيا دعمها للمعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد مقابل وقف دعم إيران للمعارضة الكردية.

على صعيد آخر، إن تمسك الإتحاد الأوروبي بإجراء تركيا بإصلاحات في مجالات أخرى، وعدم إصرارها بنفس القدر بتغيير السياسة التركية تجاه أكرادها كافية بإقناع الأكراد أن الإتحاد الأوروبي يريد الاحتفاظ بالورقة الكردية كوسيلة تعرقل بها انضمام تركيا بعد استهلاك القضية القبرصية بهذا الشأن. وفي ظل هذه التطورات بات من المحتم أن الإتحاد الأوروبي لم يعد قادراً على استخدام الورقة الكردية فقط لعرقلة تركيا، بل ينتظر منها أن تضغط باتجاه حل شامل للقضية الكردية.

أما إسرائيل، وبالرغم من علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا، فهي تدعم قيام دولة كردستان المستقلة. فمن هذا المنظور الأكراد بالنسبة لإسرائيل حليف موثوق وهي تستطيع التعويل على المصالح الاقتصادية والعسكرية المشتركة بينهما. وهذا الموقف هو في الواقع مبني على نظرية ديفيد بن غوريون القائلة بضرورة إقامة تحالفات مع الأقليات في المنطقة ودول "الطوق الثالث" أي الدول التي ليس لديها حدود مشتركة مع إسرائيل لكن تجمعها مصالح مشتركة معها. في صلب العقيدة الإستراتيجية المحبذة لنشوء كيانات سياسية إثنية للأقليات يمكن أن تتلاقى مصالحها مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة.

أما الولايات المتحدة فقد ظلت حليفاً رئيسياً لتركيا منذ مبدأ ترومان في أربعينات القرن الماضي وانضمام تركيا إلى حلف الناتو في خمسينات ذلك القرن. ومهما يكن، فإن القضية الكردية خلقت مشكلات بين الحليفين، وذلك من خلال الغضب التركي تجاه تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية التي تنتقد تركيا بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان فيما يخص القضية الكردية.

3- وعن انعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها فقد

أدت حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الثورات العربية إلى تقويض اندفاع السياسة الخارجية التركية في المنطقة، كما أربكت الإستراتيجية التركية داخليا وخارجيا، والتي استندت على سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار. أما فيما يتعلق بآثار انعكاس تطورات الأزمة السورية على القضية الكردية في تركيا، فنظرا لعوامل الجوار الجغرافي بين البلدين والتشابه في البنية الاجتماعية والدينية لكل منهما، وخوفا من انتقال الاضطرابات إلى الأراضي

التركية، برز التحدي الكردي في العلاقات بين تركيا وسوريا من جديد على إثر قيام النظام السياسي السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني PKK وجناحه السوري حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بمزاولة نشاطاته في المناطق ذات الغالبية الكردية في سورية والقريبة من الحدود التركية.

أما إستراتيجية للنظام السياسي لاحتواء الأكراد، فقد شرعت تركيا في مقارنة تنمية للمسألة الكردية، انطلاقاً من اعتبارين رئيسيين: الأول، هو استحالة حل القضية الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية. والثاني، الاقتناع بأن ضعف مستويات التنمية هو ما يشكل بيئة مناسبة لاتجاه الناس نحو تبني خيارات راديكالية، وفي مقدمتها تأييد (PKK) والمنظمات المقربة منه.

ويأتي في هذا السياق مشروع تنمية جنوب الأناضو. (GAP) الذي يستهدف تضيق الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التنمية البشرية، وإزالة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم على أساس عرقي، أو على فكرة الإهمال كجزء من العقاب أو كعامل من عوامل الاحتواء. ويغطي مشروع (GAP) تسع محافظات تركية ذات كثافة كردية مرتفعة، والتي تقع بجنوب شرقي البلاد هي: ديار بكر، باتمان، أيدامان، كلس، غازي عنتاب، شانلي أورفا، شرناك، ماردين وسرت.

4- أما آفاق الأزمة الكردية في تركيا، فمن غير الممكن أن تبقى المشكلة

الكردية معلقة بدون حل إلى الأزل، نظراً لعدة عوامل داخلية وخارجية. ورؤية الأكراد أنفسهم للحل تغيرت بمرور الزمن، فمن مطالبهم بإقامة كردستان الكبرى المستقلة بعد ضم الأجزاء الأخرى الموجودة داخل إيران والعراق، إلى تحرير مناطق الأكراد في تركيا وإقامة كيان سيادي على أساس قومي، إلى الحكم الذاتي، إلى الاعتراف بالهوية الثقافية والقومية واللغوية والسياسية في إطار الجمهورية التركية، إلى تحول تركيا إلى دولة تعددية بالمعنى القومي والثقافي.

أما نظرة الحكومة التركية الحالية لحل المشكلة، فلا يمكن -حسبهم- أن يكون عن طريق استخدام السلاح، ولكن من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك يُقدّمون حلاً وفق قاعدتين أساسيتين هما:

١ - العلاقة الأخوية التي تربط بين الشعبين خلال أكثر من تسعة قرون من الزمان، قائمة على الدين والتاريخ المشترك.

٢ - إقامة جمهورية ديمقراطية تتخذ من ميثاق كوبنهاغن الديمقراطي، وهو مرجعية الاتحاد الأوروبي، قاعدة ومرجعية لها ووسيلة الانضمام للاتحاد الأوروبي الذي يتجاوز القوميات الضيقة من جهة، ويحترم الخصوصيات الثقافية لكل أقلية من جهة أخرى.

الخاتمة

تأسيساً على ما سبق، نستشف أن المجموعة العرقية عبارة عن تجمع بشري يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (حال وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلاً لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوماً من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.

أما الحركة العرقية، فهي حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة (غالباً ما تكون أقلية)، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل تصبو إليه من أهداف، وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف التي قد تتمثل في أعمال مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى، لا سيما المسيطرة منها، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على الإقليم الذي تقطنه، غير أن أغلب الحركات العرقية ترمي إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها، أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة إلى استخدام وسائل عديدة بعضها ذو طابع سلمي، وبعضها يركز إلى العنف.

ويستخلص من مفهوم الهوية الوطنية أنها رابطة روحية ضميرية بين الفرد وأمتة، بمقتضاها يسعى إلى إعلاء شأن هذه الأمة ورفع مكانتها بين الأمم، كما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركاً لمقومات ذاتية أمتة التي هي في ذات الوقت عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم، وأن يسعى دوماً إلى الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانهيال، وذلك إلى جانب اعتزاز الفرد برموز أمتة وإجلالها واحترامها والولاء لها. ويتمثل أبرز مقومات هوية الأمة في الدين، واللغة، والسلالة، والتاريخ، في حين يشكل العلم أحد أهم رموز الهوية. ولذلك هناك من يعرفها على أنها مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة، كالدين أو المذهب أو اللغة، والتي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد

الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الدول والأمم الأخرى.

وعلى هذا الأساس تمثل الهوية الوطنية بالنسبة لتركيا أهمية حيوية للكيفية التي من خلالها ينتظم العمل السياسي والاجتماعي التركي. لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها تركيا في مراحلها التاريخية المختلفة إلى تشكيل عناصر ومكونات هويتها المعاصرة، فتحت وطأة إحياتات الحرب العالمية الأولى ونتائجها، بدأت محاولة تركية راديكالية للتخلص من الماضي من قبل النخبة ومؤسسات الجمهورية، التي أعلنت رسمياً أن الهوية القومية لتركيا أوروبية، واستعملت الأدوات المؤسساتية للتحويل من هوية إسلامية إمبراطورية تاريخية إلى هوية الدولة القومية الحديثة المجسدة في الصيغة الكمالية بمبادئها الستة وهي: القومية الطورانية - العلمانية الثقافية - الدولية المركزية - الثورية - الجمهورية و نظام الحزب الواحد. وقد اعتبر المفكر الأمريكي صامويل هنتغتون تركيا أكثر الدول التي تعاني من حالة التآزم في الهوية، وقد وصفها بأنها دولة ممزقة *The Torn Countries*. يحاول قادتها جعلها جزءاً من الغرب رغم أن تاريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية. أما المفكر التركي ووزير خارجيتها السابق أحمد داود أوغلو فقد عبر في كتابه العمق الإستراتيجي عن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي وشبهه وهو ينسلخ عن إرثه التاريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض أفكار وتخيلات لا تتسجم مع الواقع الذي يعيش فيه. ومن أبرز أزمات الهوية التركية على المستوى الداخلي هو الصراع بين الكمالية والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع، ناهيك عن أزمات رافقت تكوين الدولة التركية الحديثة، كالقضية الكردية والأزمة العلوية والأزمة الأرمنية. أما عن أزمات الهوية التركية على المستوى الخارجي فتنتمل في حيرة الحكومات التركية المتعاقبة وتضارب توجهاتها الإسلامية أو الغربية.

على صعيد آخر، لقد شكّل التمايز الذي تشعر به المجموعة العرقية الكردية عن العرق التركي، واضطهاد الدولة التركية لهم سبباً في جعلهم ينتظمون في حركة عرقية ذات مطالب

سياسية وثقافية. فالدستور التركي لا يعترف إلا بمواطنين "أتراك"، ولغة رسمية واحدة هي التركية، ولا يقر بالتعددية القومية والعرقية، إلا ما تضمنته معاهدة لوزان 1923 (في المادة 40 منها)، التي شملت الأرمن واليونانيين واليهود. ومن ثم لا اعتراف بالتعدد العرقي ولا اللغوي، أي لا اعتراف بالكرد كعرقية، ولا بالكردية كلغة أو لغات. ولم تقر تركيا بوجود واقع كردي إلا بعد سنة 1991، لكن هذا الإقرار لا يعني اعترافا بالقومية الكردية، إذ يعاني أكراد تركيا من عدم اعتراف الدولة التركية بهم كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، وبالتالي رفضها منحهم حقوقهم السياسية والثقافية.

وترجع جذور الأزمة الكردية في الجمهورية التركية إلى مرحلة معاهدة لوزان 1923 التي مثلت ما يمكن نعتة بالحدث المأساوي في تاريخ النضال الكردي. وتمثلت أسبابها في استهلال تركيا العلمانية بقيادة أتاتورك مشوارها السياسي بتمهيش حقوق الأقليات، بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال ضد الأكراد كإتباعه لسياسة التهجير الجماعي والإبادة في حقهم بغية فرض سياسة التتريك و الطورانية، والتي تزامنت والإجراءات التغريبية المعادية للإسلام. وإضافة إلى هذه الأسباب كلها، تعتبر نظرة تركيا إلى القضية الكردية سببا آخر في نشأة الأزمة الكردية في تركيا. كل هذه الأسباب دفعت بالأكراد إلى إطلاق حركتهم العرقية في تركيا والتي، حيث تعتبر ثورة الشيخ سعيد سنة 1925 أولى ثورات الأكراد ضد الجمهورية التركية الجديدة، لكن أبرز الانتفاضات الكردية في فترة ما بعد أتاتورك تلك التي قادها حزب العمال الكردستاني (PKK) بزعامة عبد الله أوجلان منذ عام 1984.

وعن شكل وطبيعة وحجم انعكاسات الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها فقد خشيت تركيا من امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. خاصة وأن لتلك الأحداث انعكاسات مباشرة على الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا بما يهدد لعبة التوازنات العرقية والطائفية الداخلية في تركيا. ويشير المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية - التركية مع

تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والعرقية على نحو يوجب مطالب الأكراد والعلويين. فبالنسبة لأهم آثار وانعكاسات تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط عقب أحداث الربيع العربي بصفة عامة والثورة السورية بصفة خاصة على تركيا، فكانت في العديد من المجالات أهمها على الصعيد السياسي، حيث أدت حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الثورات العربية إلى تقويض اندفاع السياسة الخارجية التركية في المنطقة، كما أريكت الإستراتيجية التركية داخليا وخارجيا، والتي استندت على سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار. أما فيما يتعلق بآثار انعكاس تطورات الأزمة السورية على القضية الكردية في تركيا، فنظرا لعوامل الجوار الجغرافي بين البلدين والتشابه في البنية الاجتماعية والدينية لكل منهما، وخوفا من انتقال الاضطرابات إلى الأراضي التركية، برز التحدي الكردي في العلاقات بين تركيا وسوريا من جديد على إثر قيام النظام السياسي السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني PKK وجناحه السوري حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بمزاولة نشاطاته في المناطق ذات الغالبة الكردية في سورية والقريبة من الحدود التركية. الأمر الذي يمس إحدى أهم الهواجس الأمنية التركية، نظرا لخطورة القضية الكردية في الإستراتيجية التركية من جانب، والتهديد الكردي والمواجهات القائمة بين حزب العمال الكردستاني والسلطات التركية من ناحية الحدود مع العراق وأحيانا إيران، والتي تمثل عامل قلق مزمن للحكومة التركية من جانب آخر.

ومن النتائج التي ترتبت أيضا عن أوضاع الفراغ الذي تعرفه دول الربيع العربي، قيام تنظيم مسلح تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) سنة 2012 في العراق وسورية لينتشر نشاطه فيما بعد إلى ليبيا وغيرها من دول المنطقة. ويصف النائب البرلماني التركي عن حزب السلام والديمقراطية عادل زوزاني هذا التنظيم بأنه جزء من سايكس بيكو جديدة ترعاها قوى غربية وتهدف من خلالها لجر منطقة الشرق الأوسط إلى حالة من الفوضى العارمة ومن ثم التدخل لحل الأزمة.

إن عدم الوصول إلى حلول معقولة للقضية الكردية بعد مرور عقود طويلة من الزمن تكمن وراءه أسباب عديدة تمتد جذورها إلى عقود ماضية، ولعل أولها عدم اعتراف

الحكومات المتعاقبة بوجود مشكلة كردية وإنما هناك تمرد أو عصيان وأخيراً مشكلة إرهابية مع العلم أن القومية الكردية تشكل نسبة كبيرة من المجتمع التركي والتي لا يعترف الدستور بوجود أي قومية غير التركية. غير أن الواقع يشير إلى وجود أكثر من 12 مليون كردي في أكثر من 23 ولاية تركية في جنوب شرق الأناضول. المسألة المهمة الثانية هي أن غالبية الحكومات التركية تعاملت مع المشكلة وفق الضوابط التقليدية العسكرية ولم تعط للحوار مع الأكراد فرصته للوصول إلى نقاط النقاء معهم. ولذلك أخذت هذه المشكلة تتصاعد وتيرتها، بل وتستقطب اهتمام دولي كانت تركيا في منأى عنه. وأخيراً أن المنطقة التي يشكل الأكراد غالبية فيها تعاني من تدهور وضعف في كل المجالات (الخدمية - الاقتصادية - التعليمية). لهذه الأسباب أخذت المشكلة الكردية التركية تخرج من نطاق المشكلة الداخلية ولتلقى دعماً دولياً كبيراً.

وبالرغم من أن عملية الاستشراق، بطبيعتها، محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضوراً بالنظر إلى حالة التغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها تركيا من جهة، وعدم الاستقرار والتوتر الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن من جهة أخرى. ومن ثم، فإن الحديث عن مستقبل و آفاق القضية الكردية في تركيا يبقى مرهوناً بطبيعة التحولات التي تشهدها وستشدها الساحة السياسية والاجتماعية التركية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. خاصة بعد انهيار وقف إطلاق النار بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني وتجدد العمليات العسكرية بين الطرفين من خلال قصف الجيش التركي لمواقع حزب العمال الكردستاني بشمال العراق، وشن السلطات الأمنية التركية لحملات اعتقال واسعة في جنوب شرق تركيا ذي الغالبية الكردية بتهمة الانتماء للحزب المحظور، وبالمقابل قيام حزب PKK باستهداف واغتيال لرجال الشرطة والجيش التركيين وذلك منذ أواخر شهر يوليو 2015. إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على أن الحل النهائي للأزمة الكردية في تركيا يرتهن بمدى تحقيق السلطات التركية لمطالب الحركة الكردية والمتمثلة بالاعتراف بحقوقهم القومية والثقافية. فرغم انتهاج الدولة التركية تجاه الأكراد تارة الخيار الأمني والوسائل العسكرية والمتمثل في المقاربات الأمنية والاجتماعية والسياسية، وتارة أخرى المبادرة

والانفتاح على الكرد، على غرار مشروع تنمية جنوب الأناضول (GAP)، إلا أن السلطات التركية عجزت عن إيجاد حل دائم للقضية الكردية، وذلك دائماً بسبب عدم اعتراف الدولة التركية بالأكراد كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي ورفضها منحهم حقوقهم السياسية والثقافية.

وفي الأخير نستنتج من كل ما استخلصناه، أن لأثر المجموعة العرقية الكردية على أزمة الهوية الوطنية في تركيا آثاراً وانعكاسات خطيرة على السياسة الداخلية التركية بصفة خاصة، وعلى الأهداف والمصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط، والمكانة والدور الإقليمي الذي سعت الحكومة التركية إلى تعزيزها عبر التواجد التركي والمشاركة الفاعلة في كافة التطورات والقضايا الإقليمية.

أما فيما يخص التوصيات التي توصلنا إليها فهي على النحو التالي:

- على صناع القرار الأتراك أن تكون أكثر جدية في التعامل مع القضية الكردية، وتجاوز فكرة القومية الواحدة وإهمال الأقليات الكردية والعربية و الأرمنية والتركيز على المواطنة، وإفساح المجال أمام أقليتها لتعبّر عن هوياتها وثقافتها في إطار الدولة التركية الواحدة فهذا هو السبيل الوحيد لامتناس التوترات السياسية والاجتماعية خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تشهد تغيرات سياسية واقتصادية منذ مطلع هذا العقد.
- كما يجب على السلطات التركية تجاوز تماماً فكرة معالجة القضية الكردية عن طريق الحل العسكري أو الأمني.
- على الأكراد أن لا يعتمدوا على الدول الكبرى لتحقيق مطالبهم القومية والثقافية، لأن هذه الدول لم تقدم الكثير لقضيتهم بل تخلت عنهم في كثير من المواقف بالمساومات والمصالح الاقتصادية والسياسية، واتفقنا لوزان و سيفر أحسن دليل على ذلك.

- على العقلاء والنخب الفكرية والثقافية في كلا الطرفين (أتراك و أكراد) أن يستحضروا ويركزوا على القواسم المشتركة في إطار الدين الإسلامي الواحد والجغرافية والمصير المشترك، وذلك درءا لإراقة الدماء.

الملاحق

الملحق رقم (01)

Constitution of the Republic of Turkey July 9, 1961.¹

**PART ONE
GENERAL PRINCIPLES**

I. Form of the State

ARTICLE 1. The Turkish State is a Republic.

II. Characteristics of the Republic

ARTICLE 2. The of Turkish Republic is a nationalistic, democratic, secular and social State governed by the rule of law, based on human rights the fundamental tenets set forth in the Preamble.

III. Indivisibility of the State; its Official Language and its seat of government.

ARTICLE 3. The Turkish State is an indivisible whole comprising Its territory and people. Its official language is Turkish. Its capital is the city of Ankara.

IV. Sovereignty

ARTICLE 4. Sovereignty is vested in the nation without reservation and condition.

The Nation shall exercise its sovereignty through the authorized agencies as prescribed by the principles laid down in the Constitution.

The right to exercise such sovereignty shall not be delegated to any one person, group or class. No person or agency shall exercise any State authority which does not drive its origin from the Constitution.

V. Legislative Power:

ARTICLE 5. Legislative power is vested in the Turkish Grand National Assembly. This power shall not be delegated.

VI. Executive Function:

ARTICLE 6. The Executive function shall be carried out by the President of the Republic and the Council of Ministers within the framework of law.

VII. Judicial Power:

¹ adi Bal an, Ahmet . Uysal and Kemal H. Karpat (Trans.), **Constitution of the Turkish Republic**, An ara, 1961, p-p 04-07.

ARTICLE 7. Judicial power shall be exercised by independent courts on behalf of the Turkish Nation.

VIII. Supremacy and Binding Force of the Constitution:

ARTICLE 8. Laws shall not be in conflict with the Constitution.

The provisions of the Constitution be the fundamental legal principles binding the legislative, executive and judicial organs, administrative authorities and individuals.

IX. Irrevocability of the form of the state:

ARTICLE 9. The provision of the constitution establishing the form of the State as a republic shall not be amended nor shall any motion therefor be made.

**PART TWO
FUNDAMENTAL RIGHTS AND DUTIES**

SECTION ONE

GENERAL PROVISIONS

I. The nature of the Fundamental Rights and their protection:

ARTICLE 10. Every individual is entitled, in virtue of his existence as a human being fundamental rights and freedoms, which cannot be usurped, transferred or relinquished.

The State shall remove all political, economic and social obstacles that restrict the fundamental rights and freedoms of the individual in such, a way as to be irreconcilable with the principles embodied in the rule of law, individual well-being and social justice. The state prepares the conditions required for the development of the individual's material and spiritual existence.

II. The essence of the basic rights:

ARTICLE 11. The Fundamental rights and freedoms shall be restricted by law only in conformity with the letter and spirit of the Constitution.

The law shall not infringe upon the essence of any right or liberty not even when it is applied for the purpose of upholding public interest, morals and order, social justice as well as national security.

III. Equality:

ARTICLE 12. All individuals are equal before the law irrespective of language, race, sex, political opinion, philosophical views, or religious sect.

No privilege shall be granted to any individual, family, group or class.

IV. The status of aliens:

ARTICLE 13. The rights and liberties of aliens referred to in this section shall be defined according to the provisions of international law.

SECTION TWO

I. Personal immunities:

ARTICLE 14. Every individual shall enjoy the right to seek to improve himself materially and spiritually, and have the benefit of personal freedom.

The immunities and freedoms enjoyed by the individual shall not be restricted except in cases explicitly prescribed by law, and in conformance with judgments duly passed by a court.

No individual shall be subjected to ill-treatment or torture.

No punishment incompatible with human dignity shall be imposed.

II. Protection of individual privacy:

a) The privacy of the individual's Life:

ARTICLE 15. The privacy of the individual's Life shall not be violated. The exceptions required as a result of legal proceedings shall be reserved.

Unless there exists a exist a judgment duly passed by a court in cases explicitly provided by law, and unless there exists an order of an agency authorised by law in cases required by public order, neither the person nor the private papers and belongings of an individual shall be searched.

b). Immunity of domicile:

ARTICLE 16. The privacy of the individual's home shall not be violated.

Unless there exists a court judgment duly passed in cases explicitly provided by law, and unless there exists an order of an agency authorized by law in cases where delay is deemed dangerous to national security and public order, no domicile shall be entered or searched, or the furniture and property therein confiscated.

c). Freedom of Communication:

ARTICLE 17.

Every individual is entitled to the right of free communication.

The privacy of communication is essential and shall not be infringed unless there exists a court judgment duly passed in cases required by law.

الملحق رقم (02)**Constitution of the Republic of Turkey, 07 November 1982.¹****PREAMBLE**

Following the operation carried out on 12 September 1980 by the Turkish Armed Forces in response to a call from the Turkish Nation, of which they form an inseparable part, at a time when the approach of a separatist, destructive and bloody civil war unprecedented in the Republican era threatened the integrity of the eternal Turkish Nation and motherland and the existence of the sacred Turkish State.

This CONSTITUTION was prepared by the Consultative Assembly, given final form by the Council of National Security, which are the legitimate representatives of the Turkish Nation, and adopted, approved and directly enacted by the Turkish Nation, And is entrusted for safekeeping by the Turkish Nation to the patriotism of its democracy-loving sons and daughters, in order that it may be understood to embody the IDEAS, BELIEFS and RESOLUTIONS set forth below and be interpreted and implemented accordingly, commanding respect for, and absolute loyalty to, its letter and spirit:

- The direction of the concept of nationalism as outlined by Ataturk, the founder of the Republic of Turkey, its immortal leader and unrivalled hero; and in line with the reforms and principles introduced by him;
- The determination to safeguard the everlasting existence, prosperity and material and spiritual well-being of the Republic of Turkey, and to ensure that it attains the standards of contemporary civilization, as a full and honorable member of the world family of nations;
- Recognition of the absolute supremacy of the will of the nation, and of the fact that sovereignty is vested fully and unconditionally in the Turkish Nation and that no individual or body empowered to exercise it on behalf of the nation shall deviate from democracy based on freedom, as set forth in the Constitution and the rule of law instituted according to its requirements;

¹ Constitution of the Republic of Turkey [Turkey], 07 November 1982, available at: <http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6b5be0.html>

- The understanding that separation of powers does not imply an order of precedence among the organs of State, but reflects a civilized division of labour and mode of cooperation restricted to the exercise of specific State powers, and that supremacy is vested solely in the Constitution and the laws;
- The determination that no protection shall be afforded to thoughts or opinions contrary to Turkish National interests, the principle of the existence of Turkey as an indivisible entity with its State and territory, Turkish historical and moral values, or the nationalism, principles, reforms and modernism of Ataturk, and that as required by the principle of secularism, there shall be no interference whatsoever of sacred religious feelings in State affairs and politics;
- The understanding that it is the birthright of every Turkish citizen to lead an honourable life and develop his material and spiritual resources under the aegis of national culture, civilisation and the rule of law, through the exercise of the fundamental rights and freedoms set forth in this Constitution, in conformity with the requirements of equality and social justice;
- The recognition that all Turkish citizens are united in national honour and pride, in national joy and grief, in their rights and duties towards their existence as a nation, in blessings and in burdens, and in every manifestation of national life, and that they have the right to demand a peaceful life based on absolute respect for one another's rights and freedoms, mutual love and fellowship, and the desire for, and belief, in "Peace at home, peace in the world."

PART ONE GENERAL PRINCIPLES

I. Form of the State

ARTICLE 1.

The Turkish State is a Republic.

II. Characteristics of the Republic

ARTICLE 2.

The Republic of Turkey is a democratic, secular and social State governed by the rule of law; bearing in mind the concepts of public peace,

national solidarity and justice; respecting human rights; loyal to the nationalism of Atatürk, and based on the fundamental tenets set forth in the Preamble.

III. Integrity of the State, Official Language, Flag, National Anthem, and Capital

ARTICLE 3.

The Turkish State, with its territory and nation, in an indivisible entity. Its language is Turkish. Its flag, the form of which is prescribed by the relevant law, is composed of a white crescent and star on a red background. Its national anthem is the "Independence March."
Its capital is Ankara.

IV. Irrevocable Provisions

ARTICLE 4.

The provision of Article 1 of the Constitution establishing the form of the State as a Republic, the provisions in Article 2 on the characteristics of the Republic, and the provision of Article 3 shall not be amended, nor shall their amendment be proposed.

V. Fundamental Aims and Duties of the State

ARTICLE 5.

The fundamental aims and duties of the State are: to safeguard the independence and integrity of the Turkish Nation, the indivisibility of the country, the Republic and democracy; to ensure the welfare, peace, and happiness of the individual and society; to strive for the removal of political, social and economic obstacles which restrict the fundamental rights and freedoms of the individual in a manner incompatible with the principles of justice and of the social State governed by the rule of law; and to provide the conditions required for the development of the individual's material and spiritual existence.

VI. Sovereignty

ARTICLE 6.

Sovereignty is vested in the nation without reservation or condition.

The Turkish Nation shall exercise its sovereignty through the authorized organs as prescribed by the principles laid down in the Constitution. The right to exercise sovereignty shall not be delegated to any individual, group or class. No person or agency shall exercise any State authority which does not emanate from the Constitution.

VII .Legislative Power

ARTICLE 7.

Legislative power is vested in the Turkish Grand National Assembly on behalf of the Turkish Nation. This power cannot be delegated.

VIII. Executive Power and Function

ARTICLE 8.

Executive power and function shall be exercised and carried out by the President of the Republic and the Council of Ministers in conformity with the Constitution and the laws.

IX. Judicial Power

ARTICLE 9.

Judicial power shall be exercised by independent courts on behalf of the Turkish Nation.

X. Equality before Law

ARTICLE 10.

All individuals are equal without any discrimination before the law, irrespective of language, race, colour, sex, political opinion, philosophical belief, religion and sect, or any such considerations. No privilege shall be granted to any individual, family, group or class.

State organs and administrative authorities shall act in compliance with the principle of equality before the law in all their proceedings.

XI. Supremacy and Binding Force of the Constitution

ARTICLE 11.

The provisions of the Constitution are fundamental legal rules binding upon legislative, executive and judicial organs, and administrative authorities and other agencies and individuals.

Laws shall not be in conflict with the Constitution.

PART TWO

FUNDAMENTAL RIGHTS AND DUTIES

CHAPTER ONE GENERAL PROVISIONS

I. Nature of Fundamental Rights and Freedoms

ARTICLE 12.

Everyone possesses inherent fundamental rights and freedoms which are inviolable and inalienable.

The fundamental rights and freedoms also include the duties and responsibilities of the individual towards society, his family, and other individuals.

II. Restriction of Fundamental Rights and Freedoms

ARTICLE 13.

Fundamental rights and freedoms may be restricted by law, in conformity with the letter and spirit of the Constitution, with the aim of safeguarding the indivisible integrity of the State with its territory and nation, national sovereignty, the Republic, national security, public order, general peace, the public interest, public morals and public health, and also for specific reasons set forth in the relevant articles of the Constitution.

General and specific grounds for restrictions of fundamental rights and freedoms shall not conflict with the requirements of the democratic order of society and shall not be imposed for any purpose other than those for which they are prescribed.

The general grounds for restriction set forth in this article shall apply for all fundamental rights and freedoms.

III. Prohibition of Abuse of Fundamental Rights and Freedoms

ARTICLE 14.

None of the rights and freedoms embodied in the Constitution shall be exercised with the aim of violating the indivisible integrity of the State with its territory and nation, of endangering the existence of the Turkish State and Republic, of destroying fundamental rights and freedoms, of placing the government of the State under the control of an individual or a group of people, or establishing the hegemony of one social class over others, or creating discrimination on the basis of language, race, religion or sect, or of establishing by any other means a system of government based on these concepts and ideas.

The sanctions to be applied against those who violate these prohibitions, and those who incite and provoke others to the same end shall be determined by law.

No provision of this Constitution shall be interpreted in a manner that would grant the right of destroying the rights and freedoms embodied in the Constitution.

IV. Suspension of the Exercise of Fundamental Rights and Freedoms

ARTICLE 15.

In times of war, mobilisation, martial law, or state of emergency the exercise of fundamental rights and freedoms can be partially or entirely suspended, or measures may be taken, to the extent required by the exigencies of the situation, which derogate the guarantees embodied in the Constitution, provided that obligations under international law are not violated.

Even under the circumstances indicated in the first paragraph, the individual's right to life, and the integrity of his material and spiritual entity shall be inviolable except where death occurs through lawful acts of warfare and execution of death sentences; no one may be compelled to reveal his religion, conscience, thought or opinion, nor be accused on account of them; offences and penalties may not be made retroactive, nor may anyone be held guilty until so proven by a court judgement.

V. Status of Aliens

ARTICLE 16.

The fundamental rights and freedoms of aliens may be restricted by law in a manner consistent with international law.

CHAPTER TWO THE RIGHTS AND DUTIES OF THE INDIVIDUAL

I. Personal Inviolability, Material and Spiritual Entity of the Individual

ARTICLE 17.

Everyone has the right to life and the right to protect and develop his material and spiritual entity.

The physical integrity of the individual shall not be violated except under medical necessity and in cases prescribed by law; he shall not be subject to scientific or medical experiments without his consent.

No one shall be subjected to torture or ill-treatment; no one shall be subjected to penalty or treatment incompatible with human dignity.

The cases of carrying out of death penalties under court sentences, the act of killing in self-defense, the occurrences of death as a result of the use of a weapon permitted by law as a necessary measure in cases of: apprehension, or the execution of warrants of arrest, the prevention of escape of lawfully arrested or convicted persons, the quelling of a riot or insurrection, the execution of the orders of authorized bodies during martial law or state of emergency are outside of the provision of paragraph 1.

II. Prohibition of Forced Labour

ARTICLE 18.

No one shall be required to perform forced labour. Unpaid compulsory work is prohibited.

The term forced labour does not include work required of an individual while serving a court sentence or under detention services required from citizens during a state of emergency, and physical or intellectual work necessitated by the requirements of the country as a civic obligation, provided that the form and conditions of such labour are prescribed by law.

III. Personal Liberty and Security

ARTICLE 19.

Everyone has the right to liberty and security of person.

No one shall be deprived of his liberty except in the following cases where procedure and conditions are prescribed by law: execution of sentences restricting liberty and the implementation of security measures decided by courts, apprehension or detention of a person as a result of a court order or as a result of an obligation upon him designated by law; execution of an order for the purpose of the educational supervision of a minor or for bringing him before the competent authority; execution of measures taken in conformity with the relevant legal provision for the treatment, education or correction in institutions of a person of unsound mind, an alcoholic or drug addict or vagrant or a person spreading contagious diseases, when such persons constitute a danger to the public; apprehension or detention of a person who enters or attempts to enter illegally into the country or concerning whom a deportation or extradition order has been issued.

Individuals against whom there are strong indications of having committed an offence can be arrested by decision of judge solely for the purposes of preventing escape, or preventing the destruction or alteration of evidence as well as in similar other circumstances which necessitate detention and are prescribed by law. Apprehension of a person without a decision by a judge shall be resorted to only in cases when a person is caught in the act of committing an offence or in cases where delay is likely to thwart justice; the conditions for such apprehension shall be defined by law. Individuals arrested or detained shall be promptly notified, and in all cases in writing, or orally, when the former is not possible, of the grounds for their arrest or detention and the charges against them; in cases of offences committed

collectively this notification shall be made, at the latest, before the individual is brought before the judge.

The person arrested or detained shall be brought before a judge within forty-eight hours and within fifteen days in the case of offences committed collectively, excluding the time taken to send him to the court nearest to the place of seizure. No one can be deprived of his liberty without the decision of a judge after the expiry of the above specified periods. These periods may be extended during a state of emergency, under martial law or in time of war. Notification of the situation of the person arrested or detained shall be made to the next of kin, except in cases of definite necessities pertaining to the risks of revealing the scope and subject of the investigation compelling otherwise.

Persons under detention shall have the right to request to be tried with a reasonable time or to be released during investigation or prosecution. Release may be made conditional on the presentation of an appropriate guarantee with a view to securing the presence of the person at the trial proceedings and the execution of the court sentence.

Persons deprived of their liberty under any circumstances are entitled to apply to the appropriate judicial authority for speedy conclusion of proceedings regarding their situation and for their release if the restriction placed upon them is not lawful.

Damages suffered by persons subjected to treatment contrary to the above provisions shall be compensated for according to law, by the State.

IV. Privacy and Protection of Private Life

A. Privacy of the Individual's Life

ARTICLE 20.

Everyone has the right to demand respect for his private and family life. Privacy of individual and family life cannot be violated. Exceptions necessitated by judiciary investigation and prosecution are reserved.

Unless there exists a decision duly passed by a judge in cases explicitly defined by law, and unless there exists an order of an agency authorised by law in cases where delay is deemed prejudicial, neither the person nor the private papers, nor belongings of an individual shall be searched nor shall they be seized.

B. Inviolability of Domicile

ARTICLE 21.

The domicile of an individual shall not be violated. Unless there exists a decision duly passed by a judge in cases explicitly defined by law, and unless there exists an order of an agency authorised by law in cases where delay is deemed prejudicial, no domicile may be entered or searched, or the property therein seized.

C. Freedom of Communication

ARTICLE 22.

Everyone has the right to freedom of communication.

Secrecy of communication is fundamental.

Communication shall not be impeded nor its secrecy be violated, unless there exists a decision duly passed by a judge in cases explicitly defined by law, and unless there exists an order of an agency authorized by law in cases where delay is deemed prejudicial.

Public establishments or institutions where exceptions to the above may be applied will be defined by law.

V. Freedom of Residence and Movement

ARTICLE 23.

Everyone has the right to freedom of residence and movement.

Freedom of residence may be restricted by law for the purpose of preventing offences, promoting social and economic development, ensuring sound and orderly urban growth, and protecting public property; freedom of movement may be restricted by law for the purpose of investigation and prosecution of an offence, and prevention of offences. A citizen's freedom to leave the country may be restricted on account of the national economic situation, civic obligations, or criminal investigation or prosecution.

Citizens may not be deported, or deprived of their right of entry into their homeland.

VI. Freedom of Religion and Conscience

ARTICLE 24.

Everyone has the right to freedom of conscience, religious belief and conviction.

Acts of worship, religious services, and ceremonies shall be conducted freely, provided that they do not violate the provisions of Article 14.

No one shall be compelled to worship, or to participate in religious ceremonies and rites, to reveal religious beliefs and convictions, or be blamed or accused because of his religious beliefs and convictions.

Education and instruction in religion and ethics shall be conducted under State supervision and control. Instruction in religious culture and moral education shall be compulsory in the curricula of primary and secondary schools. Other religious education and instruction shall be subjected to the individual's own desire, and in the case of minors, to the request of their legal representatives.

No one shall be allowed to exploit or abuse religion or religious feelings, or things held sacred by religion, in any manner whatsoever, for the purpose of personal or political influence, or for even partially basing the fundamental, social, economic, political, and legal order of the State on religious tenets.

VII. Freedom of Thought and Opinion

ARTICLE 25.

Everyone has the right to freedom of thought and opinion.

No one shall be compelled to reveal his thoughts and opinions for any reason or purpose; nor shall any one be blamed or accused on account of his thought and opinions.

VIII. Freedom of Expression and Dissemination of Thought

ARTICLE 26.

Everyone has the right to express and disseminate his thought and opinion by speech, in writing or in pictures or through other media, individually or collectively. This right includes the freedom to receive and impart information and ideas without interference from official authorities. This provision shall not preclude subjecting transmission by radio, television, cinema, and similar means to a system of licencing.

The exercise of these freedoms may be restricted for the purposes of preventing crime, punishing offenders, withholding information duly classified as a State secret, protecting the reputation and rights and the private and family life of others, or protecting professional secrets as prescribed by law, or ensuring the proper functioning of the judiciary.

No language prohibited by law shall be used in the expression and dissemination of thought. Any written or printed documents, phonograph records, magnetic or video tapes, and other means of expression used in contravention of this provision shall be seized by a duly issued decision of a

judge or, in cases where delay is deemed prejudicial, by the competent authority designated by law. The authority issuing the seizure order shall

notify the competent judge of its decision within twenty-four hours. The judge shall decide on the matter within three days.

Provisions regulating the use of means of disseminating information and ideas shall not be interpreted as a restriction of the freedom of expression and dissemination unless they prevent the dissemination of information and thoughts.

IX. Freedom of Science and Arts

ARTICLE 27.

Everyone has the right to study and teach freely, explain, and disseminate science and arts and to carry out research in these fields.

The right to disseminate shall not be exercised for the purpose of changing the provisions of Articles 1, 2 and 3 of this Constitution.

The provisions of this article shall not preclude regulation by law of the entry and distribution of foreign publications in the country.

X. Provisions Relating to the Press and Publication

A. Freedom of the Press

ARTICLE 28.

The press is free, and shall not be censored. The establishment of a printing house shall not be subject to prior permission and to the deposit of a financial guarantee.

Publication shall not be made in any language prohibited by law.

The State shall take the necessary measures to ensure the freedom of the press and freedom of information. In the limitation of freedom of the press, Articles 26 and 27 of the Constitution are applicable.

Anyone who writes or prints any news or articles which threaten the internal or external security of the State or the indivisible integrity of the State with its territory and nation, which tend to incite offence, riot or insurrection, or which refer to classified State secrets and anyone who prints or transmits such news or articles to others for the above purposes, shall be held responsible under the law relevant to these offences. Distribution may be suspended as a preventive measure by a decision of judge, or in the event delay is deemed prejudicial, by the competent authority designated by law.

The authority suspending distribution shall notify the competent judge of its decision within twenty-four hours at the latest. The order suspending distribution shall become null and void unless upheld by the competent judge within forty-eight hours at the latest.

No ban shall be placed on the reporting of events, except by a decision of judge issued to ensure proper functioning of the judiciary, within the limits to be specified by law.

Periodical and no periodical publications may be seized by a decision of judge in cases of ongoing investigation or prosecution of offences prescribed by law; and, in situations where delay could endanger the indivisible integrity of the State with its territory and nation, national security, public order or public morals and for the prevention of offence by order of the competent authority designated by law. The authority issuing the seizure order shall notify the competent judge of its decision within twenty-four hours at the latest. The seizure order shall become null and void unless upheld by the competent court within forty-eight hours at the latest.

The general common provisions shall apply when seizure and confiscation of periodicals and nonperiodicals for reasons of criminal investigation and prosecution take place.

Periodicals published in Turkey may be temporarily suspended by court sentence if found guilty of publishing material which contravenes the indivisible integrity of the state with its territory and nation, the fundamental principles of the Republic, national security and public morals.

Any publication which clearly bears the characteristics of being the continuation of the suspended periodical is prohibited; and shall be seized by a decision of judge.

B. Right to Publish Periodicals and Nonperiodicals

ARTICLE 29.

Publication of periodicals or nonperiodicals shall not be subject to prior authorization or to the deposit of a financial guarantee.

To publish a periodical it shall suffice to submit the information and documents prescribed by law to the competent authority designated by law. If the information and documents submitted are found to be in contravention of law, the competent authority shall apply to the appropriate court for suspension of publication.

The publication of periodicals, the conditions of publication, the financial resources and rules relevant to the profession of journalism shall be regulated by law. The law shall not impose any political, economic,

financial, and technical conditions obstructing or making difficult the free dissemination of news, thought, or beliefs.

Periodicals shall have equal access to the means and facilities of the State, other public corporate bodies, and their agencies.

C. Protection of Printing Facilities

ARTICLE 30.

A printing press or its annexes duly established as a publishing house under law shall not be seized, confiscated, or barred from operation on the grounds of being an instrument of crime, except in cases where it is convicted of offences against the indivisible integrity of the State with its territory and nation, against the fundamental principles of the Republic or against national security.

D. Right to Use Mass Media Other Than the Press Which Are Owned by Public Corporations

ARTICLE 31.

Individuals and political parties have the right to use mass media and means of communication other than the press owned by public corporations. The conditions and procedures for such use shall be regulated by law. The law shall not impose restrictions preventing the public from receiving information or forming ideas and opinions through these media, or preventing public opinion from being freely formed, on grounds other than the general restrictions set forth in Article 13.

E. Right of Rectification and Reply

ARTICLE 32.

The right of rectification and reply shall be accorded only in cases where personal reputation and honour is attacked or in cases of unfounded allegation and shall be regulated by law. If a rectification or reply is not published, the judge will decide, within seven days of appeal by the individual involved, whether this publication is required.

XI. Rights and Freedoms of Assembly

A. Freedom of Association

ARTICLE 33.

Everyone has the right to form associations without prior permission. Submitting the information and documents stipulated by law to the competent authority designated by law shall suffice to enable an association to be formed. If the information and documents submitted are found to contravene the law, the competent authority shall apply to the

appropriate court for the suspension of activities or dissolution of the association involved.

No one shall be compelled to become or remain a member of an association.

The formalities, conditions, and procedures governing the exercise of freedom of association shall be prescribed by law.

Associations shall not contravene the general grounds of restriction in Article 13, nor shall they pursue political aims, engage in political activities, receive support from or give support to political parties, or take joint action with labour unions, with public professional organisations or with foundations.

Associations deviating from their original aims or conditions of establishment, or failing to fulfill the obligations stipulated by law shall be considered dissolved.

Associations may be dissolved by decision of judge in cases prescribed by law. They may be suspended from activity by the competent authority designated by law pending a court decision in cases where delay endangers the indivisible integrity of the State with its territory and nation, national security or sovereignty, public order, the protection of the rights and freedoms of others, or the prevention of crime.

Provisions of the first paragraph of this article shall not prevent imposition of restrictions on the rights of Armed Forces and Security Forces officials and civil servants to form associations, or the prohibition of the exercise of this right.

This article shall apply equally to foundations and other organizations of the same nature.

B. Right to Hold Meetings and Demonstration Marches

ARTICLE 34.

Everyone has the right to hold unarmed and peaceful meetings and demonstration marches without prior permission.

The competent administrative authority may determine a site and route for the demonstration march in order to prevent disruption of order in urban life. The formalities, conditions, and procedures governing the exercise of the right to hold meetings and demonstration marches shall be prescribed by law.

The competent authority designated by law may prohibit a particular meeting and demonstration march, or postpone it for not more than two

months in situations where there is a strong possibility that disturbances may arise which would seriously upset public order, where the requirement of national security may be violated, or where acts aimed at destroying the fundamental characteristics of the Republic may be committed. In cases where the law forbids all meetings or demonstration marches in districts of a province for the same reasons, the postponement may not exceed three months.

Associations, foundations, labour unions, and public professional organizations shall not hold meetings or demonstration marches exceeding their own scope and aims.

XII. Right of Property

ARTICLE 35.

Everyone has the right to own and inherit property.

These rights may be limited by law only in view of public interest.

The exercise of the right to own property shall not be in contravention of the public interest.

XIII. Provisions Relating to the Protection of Rights

A. Freedom to Claim Rights

ARTICLE 36.

Everyone has the right of litigation either as plaintiff or defendant before the courts through lawful means and procedure.

No court shall refuse to hear a case within its jurisdiction.

B. Guarantee of Lawful Judge

ARTICLE 37.

No one may be tried by any judicial authority other than the legally designated court.

Extraordinary tribunals with jurisdiction that would in effect remove a person from the jurisdiction of his legally designated court shall not be established.

C. Principles Relating to Offences and Penalties

ARTICLE 38.

No one shall be punished for any act which did not constitute a criminal offence under the law in force at the time it was committed; no one shall be given a heavier penalty for an offence than the penalty applicable at the time when the offence was committed.

The provisions of the above paragraph shall also apply to the statute of limitations on offences and penalties and on the results of conviction.

Penalties, and security measures in lieu of penalties, shall be prescribed only by law.

No one shall be held guilty until proven guilty in a court of law.

No one shall be compelled to make a statement that would incriminate himself or his legal next of kin, or to present such incriminating evidence. Criminal responsibility shall be personal.

General confiscation shall not be imposed as penalty.

The Administration shall not impose any sanction resulting in restriction of personal liberty. Exceptions to this provision may be introduced by law regarding internal order of the Armed Forces.

No citizen shall be extradited to a foreign country on account of an offence.

XIV. Right to Prove an Allegation

ARTICLE 39.

In libel and defamation suits involving allegations against persons in the public service in connection with their functions or services, the defendant has the right to prove the allegations. A plea for presenting proof shall not be granted in any other case unless proof would serve the public interest or unless the plaintiff consents.

XV. Protection of Fundamental Rights and Freedoms

ARTICLE 40.

Everyone whose constitutional rights and freedoms are violated has the right to request prompt access to the competent authorities.

Damages incurred by any person through unlawful treatment by holders of public office shall be compensated by the State. The State reserves the right of recourse to the official responsible.

الملحق رقم (03)

نبذة عن معاهدة لوزان في 24 يوليو 1923.¹

بعد مباحثات طويلة، اتفق المؤتمر على توقيع معاهدة لوزان، في 24 يولييه 1923.

وتتضمن معاهدة لوزان الوثائق التالية:

المادة 37

¹ <http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=history-20070408-1252>

تلتزم تركيا باعتبار الشروط الواردة في المواد من 38 إلى 44 قوانين أساسية وبأن لا يتعارض معها أو يتدخل فيها أي تشريع أو قانون أو إجراء رسمي وبأن لا يتقدم عليها أي قانون أو تشريع أو إجراء رسمي.

المادة 38

تتعهد الحكومة التركية بضمان الحماية الوافية الكاملة لحياة وحرية جميع سكان تركيا دون تمييز في المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين.

يحق لجميع سكان تركيا أن يمارسوا بحرية سواء في السر أو العلن، أي مذهب أو دين أو معتقد إذا كانت مراعاته لا تخالف الأمن العام والأخلاق الحميدة. تتمتع الأقليات غير المسلمة بحرية كاملة في التنقل والهجرة شرط مراعاة الإجراءات المطبقة في كل أو جزء من الأراضي على جميع الرعايا الأتراك، والتي قد تقرها الحكومة التركية من أجل الدفاع الوطني أو للمحافظة على الأمن العام.

المادة 39

يتمتع الرعايا الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات غير مسلمة بالحقوق المدنية والسياسية ذاتها للمسلمين.

جميع سكان تركيا من دون تمييز في الدين، سواسية في نظر القانون.

إن الاختلاف في الدين أو المذهب أو العقيدة لا يسيء إلى أي رعية تركية في الأمور المتعلقة بالتمتع بالحقوق المدنية أو السياسية مثلا كالاستخدام العام أو التوظيف أو الألقاب أو ممارسة المهن والصناعات.

لا تفرض قيود على الاستعمال الحر من قبل أي رعية تركية لأي لغة سواء في الأحاديث الشخصية أو التجارة أو الدين أو الصحافة أو المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العامة.

وعلى الرغم من وجود اللغة الرسمية، تعطى التسهيلات المناسبة للرعايا الأتراك الذين يتخاطبون بغير اللسان التركي ليستعملوا شفاها لغتهم الخاصة أمام المحاكم.

المادة 40

يتمتع الرعايا الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية بالمعاملة والطمأنينة ذاتها التي يمنحها القانون وكسائر الرعايا الأتراك، وخصوصا يكون لهم حق مماثل في إنشاء وإدارة ومراقبة أي جمعيات خيرية ودينية واجتماعية ومدارس للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي وغيرها من المؤسسات التعليمية وذلك على حسابهم الخاص وباستقلال عن السلطات التركية وبدون تدخلها، مع استخدام لغتهم وممارسة ديانتهم فيها بحرية.

المادة 41

فيما يتعلق بالتعليم العالي، تمنح الحكومة التركية تلك المدن والأقضية التي تقيم فيها نسبة كبيرة من الرعايا غير المسلمين، تسهيلات مناسبة تكفل أن يكون التعليم في المدارس الابتدائية لأطفال مثل هؤلاء الرعايا الأتراك بواسطة لغتهم، على أن هذا النص لا يمنع الحكومة التركية من تعليم اللغة التركية إلزاميا في هذه المدارس.

المادة 42

تلتزم الحكومة التركية بأن تتخذ فيما يتعلق بالأقليات غير المسلمة من حيث قوانينها العائلية وأحوالها الشخصية، الإجراءات التي تسمح بتسوية هذه الأمور وفقا لتقاليد وعادات هذه الأقليات.

الملحق رقم (04)

Le traité de Sèvres (10 août 1920).¹

Article 62. Une commission siégeant à Constantinople, et composée de trois membres respectivement nommés par les gouvernements britannique, français et italien, préparera, dans les six mois à dater de la mise en vigueur du présent traité, l'autonomie locale pour les régions, où domine l'élément kurde, situées à l'est de l'Euphrate, au sud de la frontière méridionale de l'Arménie, telle qu'elle pourra être déterminée ultérieurement, et au nord de la frontière de la Turquie avec la Syrie et la Mésopotamie, conformément à la description d'OIU lée à l'article 27, II (2 et 3). A défaut d'accord unanime

¹ una Kara us, Op.cit, p 42-43.

sur quelque question, celle-ci sera référée par les membres de la commission à leurs gouvernements respectifs. Ce plan devra comporter des garanties complètes pour la protection des Assyro-Chaldéens et autres minorités ethniques ou religieuses dans l'intérieur de ces régions et, dans ce but, une commission comprenant des représentants britanniques, français, italien, persan et kurde visitera les lieux pour examiner et décider quelles rectifications, s'il y a lieu, devraient être faites à la frontière de la Turquie, là où, en vertu des dispositions du présent traité, cette frontière coïncide avec celle de la Perse.

Article 63. Le gouvernement ottoman s'engage, dès à présent, à accepter et à exécuter les décisions de l'une et de l'autre commissions prévues à l'article 62, dans les trois mois de la notification qui lui en sera faite.

Article 64. Si, dans le délai d'un an à dater de la mise en vigueur du présent traité, la population kurde, dans les régions visées à l'article 62, s'adresse au Conseil de la Société des Nations en démontrant qu'une majorité de la population dans ces régions désire être indépendante de la Turquie, et si le Conseil estime alors que cette population est capable de cette indépendance et s'il recommande de la lui accorder, la Turquie s'engage, dès la présent, à se conformer à cette recommandation et à renoncer à tous droits et titres sur ces régions. Les détails de cette renonciation seront l'objet d'une convention spéciale entre les principales puissances alliées et la Turquie.

Si ladite renonciation a lieu et lorsqu'elle aura lieu, aucune objection ne sera élevée par les principales puissances alliées à l'encontre de l'adhésion volontaire à cet État kurde indépendant des Kurdes habitant la partie du Kurdistan comprise jusqu'à présent dans le vilayet de Mossoul».

الملحق رقم (05)

سياسة الاتحاد الأوروبي في حماية وتعزيز حقوق الأقليات.¹

حماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات C أصيل من سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان. وتشير المادة 06 من معاهدة الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية الأوروبية

¹ نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية اعتمده الجمعية العامة في قرارها 47 / 135 المؤرخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1992/ ص-ص 160-161.

لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. و تنص المادة 14 من المعاهدة على أن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية التي صدق عليها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة ينبغي " تأمينها دونما تمييز لأي سبب، ولا سيما بسبب الجنس أو العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية قومية أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. "

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية الذي أعلن رسميا في ديسمبر 2000 يؤكد على مساواة جميع البشر أمام القانون (المادة 20) ويحظر التمييز لأي سبب (المادة 21) ويطالب الاتحاد بحماية التنوع الثقافي والديني واللغوي. ويوجه إجراءات اللجنة الأوروبية في ميدان العلاقات الخارجية الامتثال للحقوق والمبادئ الواردة في هذا الميثاق.

ويتم إيلاء اهتمام خاص للأقليات داخل سياق عملية التوسيع التي يجريها الاتحاد الأوروبي. وتسلب معايير كوبنهاغن التي تم وضعها عام 1993 للبلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الضوء بصفة خاصة على حماية الأقليات. وتنص هذه المعايير على أن "العضوية تتطلب قيام الدولة المرشحة للعضوية بتحقيق الاستقرار في المؤسسات التي تكفل الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها". وقد أوضح البرلمان الأوروبي تعهد الاتحاد الأوروبي إزاء هذه الفئة المستضعفة، ولا سيما فيما يتعلق بالدول المتقدمة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وفي قرار تم اعتماده عام 2000 طلب البرلمان من المجلس واللجنة أن يقيما "بتعزيز قدرة تلك البلدان على سن وتنفيذ قوانين ترمي إلى مقاومة التمييز ضد الأقليات." و يتم تقييم سجلات الدول المرشحة فيما يتعلق بمعاملة الأقليات في تقارير سنوية تقدمها اللجنة الأوروبية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس. واستنادا إلى تلك التقارير، توصي اللجنة بتدابير يمكن للدول المرشحة أن تتخذها لتحسين سجلاتها. ويتم إيلاء عناية خاصة لمجتمعات **الفجر/ السيني** حيث إن هؤلاء السكان الذين يبلغ تعدادهم زهاء 06 ملايين نسمة في " . وسط وشرق أوروبا المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي يعانون من تحيز وتمييز على نطاق واسع.

وخلال الأعوام من 2002 إلى 2004 تقرر أن تكون مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز ضد الأقليات أحد أولويات التمويل والموضوعات المعينة للمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تم في الآونة الأخيرة قبول هذا النهج في بيان للجنة الأوروبية اعتمد في 08 مايو 2001 بشأن دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في البلدان الأخرى.

وأخيراً، فإن حلف الاستقرار لأوروبا الذي تم توقيعه في باريس في 21 مارس 1995 بهدف إرساء السلم والديمقراطية في جنوب شرق أوروبا يؤكد مجدداً على أهمية احترام الأقليات.

الملحق رقم (06)

اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية.¹

موجز: الاتفاقية الإطارية الأوروبية لحماية الأقليات القومية هي أكثر المعاهدات الدولية شمولاً فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات. وهذه الاتفاقية التي تم اعتمادها برعاية مجلس أوروبا تنص على عدد من المبادئ تقوم الدول بموجبها بوضع سياسات خاصة لحماية حقوق الأقليات.

✓ مجلس أوروبا:

مجلس أوروبا منظمة حكومية دولية تهدف إلى:

- حماية حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية وحكم القانون.
- زيادة الوعي بالهوية والتنوع الثقافي لأوروبا والتشجيع على تنميتها.
- التماس حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع الأوروبي، بما في ذلك التمييز ضد الأقليات وكره الأجانب والتعصب وحماية البيئة والاستتساخ البشري وفيروس نقص المناعة المكتسبة-الإيدز والمخدرات والجريمة المنظمة، الخ.

¹ نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، مرجع سابق، ص-ص 106-108.

• المساعدة على تعزيز الاستقرار في أوروبا عن طريق مساندة الإصلاحات السياسية والتشريعية والدستورية والمجلس الذي يتخذ من ستراسبورغ بفرنسا مقرا له، يتألف من 43 دولة هي: أذربيجان وأرمينيا وأسبانيا وإستونيا وألبانيا وألمانيا وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وجورجيا والدنمرك وروسيا ورومانيا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا ولافتيا ولكسمبورغ وليتوانيا وليتشتاين ومالطة والمجر ومولدوفا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا واليونان. وينظم مجلس أوروبا لجنة وزراء حكومية دولية وجمعية برلمانية يتم انتخابها انتخابا غير مباشر. واعتبارا من مايو 2001 أصبحت البوسنة والهرسك وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية دولتين غير أعضاء يتمتع برلماناهما بمركز الضيف الخاص لدى الجمعية البرلمانية.

ولا ينبغي الخلط بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن جميع الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعضاء أيضا في مجلس أوروبا.

✓ الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية:

اعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية عام 1994 وبدأ نفاذها عام 1998 وهي 402 صك متعدد الأطراف يكون ملزما من الناحية القانونية ويخصص لحماية الأقليات ويعد أكثر المعايير الدولية شمولا في مجال حقوق الأقليات حتى الآن. وهي تحول التعهدات السياسية لوثيقة كوبنهاغن 1990 لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى التزامات قانونية إلى حد كبير.

ويجوز للدول الأعضاء في مجلس أوروبا التصديق على الاتفاقية الإطارية، وأما الدول غير الأعضاء فيجوز لها الاشتراك بدعوة من لجنة الوزراء. والانضمام إلى الاتفاقية إلزامي، على الأقل من الناحية السياسية، للدول التي تتقدم بطلب الحصول على عضوية مجلس أوروبا. واعتبارا من مايو 2001 صدق على الاتفاقية 33 بلدا هي أذربيجان وأرمينيا وأسبانيا وإستونيا وألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا والاتحاد الروسي وبلغاريا والبوسنة

والهرسك (دولة غير عضو) وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وليتوانيا وليتشتاين ومالطة والمجر وملدوفا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا.

✓ طبيعة الاتفاقية:

تتفاوت حالات الأقليات من بلد إلى بلد تفاوتاً كبيراً مما يستتبع انتهاج طرق متفاوتة في التعامل معها. ولذلك فقد اختار صانعو الاتفاقية أحكاماً "برنامجية" ترسي مبادئ وأهدافاً لإرشاد الدول في حماية سكان الأقليات. وقد صيغت الاتفاقية لهذا السبب كمجموعة من التزامات تلتزم بها الدول بدلاً من أن تكون قائمة تفصيلية بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية. ويجب إعمال تلك المبادئ والأهداف على الصعيد الوطني ولا سيما من خلال اعتماد التشريعات والسياسات. وتستطيع الدول إلى حد ما أن تعتمد على اجتهادها الخاص في صياغة تشريعات وسياسات تلائم ظروفها الخاصة. وهذا هو السبب وراء وصف الاتفاقية بأنها "إطارية".

وتصاغ الأحكام البرنامجية بلغة عامة وهي تحتوي في كثير من الأحيان على عبارات تحديدية مثل "أعداد كبيرة" و"حاجة حقيقية" و"عند الاقتضاء" و"قدر الإمكان". وفي حين قد يبدو أن هذا المستوى من التعميم يضعف الحقوق المكفولة بموجب الاتفاقية، فهو يتيح للدول مرونة في ترجمة أهداف الاتفاقية إلى قوانين وسياسات وطنية على أكبر قدر من الملاءمة. غير أن هذه المرونة لا تعفي الدول من التزامها بتنفيذ أحكام الاتفاقية عن حسن نية وبطريقة من شأنها تحقيق الحماية الفعلية للأقليات القومية.

وتشمل الاتفاقية مبدئين رئيسيين هما **المادة 01** التي تنص على أن حماية الأقليات القومية "لا يتجزأ من حماية حقوق الإنسان، **والمادة 22** التي تنص على عدم استخدام الاتفاقية لتقليل معايير الحماية القائمة. ويجب تفسير الاتفاقية، التي قصد منها أن تمثل إضافة إلى المعايير القائمة المتعلقة بحماية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، بالمقارنة بصكوك حقوق الإنسان الأخرى، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

لا تُعرّف الاتفاقية عبارة "أقلية قومية" ولهذا يجب أولاً تحديد الفئات التي تنطبق عليها الاتفاقية. وقد وضعت عدة 404 1998 بما فيها النمسا والدانمرك وأستونيا وألمانيا وبولندا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، تعريفاً خاصاً بها لمصطلح "أقلية قومية" عندما صدقت على الاتفاقية. وتستبعد الكثير من هذه التعريفات غير المواطنين والمهاجرين من التمتع بالحماية المكفولة بموجب الاتفاقية، وحددت بعض الدول الأطراف الفئات الخاصة التي تنطبق عليها الاتفاقية. وقد أعلنت ليتشتاين ولوكسمبورغ ومالطة عدم 1990 أقليات قومية داخل أراضي كل منها على الرغم من أنها أطراف في الاتفاقية.

وبصرف النظر عن تعريف المصطلح، تنطبق الاتفاقية فقط على الأقليات "القومية" وهي بذلك تختلف، مثلاً عن إعلان الأمم المتحدة لعام 1992 الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات الذي ينطبق على كل من الأقليات "القومية" والأقليات "الإثنية والدينية واللغوية". ولم يتضح بعد الفرق الناشئ عن مثل هذا التمييز، وإن كان يبدو أن نطاق الاتفاقية أضيق من نطاق إعلان الأمم المتحدة لأسباب مقصودة.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
133	نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي في الانتخابات التشريعية والمحلية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014.	الجدول رقم 01
134	فوز حزب العدالة والتنمية في تسعة استحقاقات انتخابية متتالية ما بين 2002 و 2014.	الجدول رقم 02
136	نتائج الانتخابات التشريعية التركية يونيو 2015.	الجدول رقم 03
140	نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في دورتي يونيو 2015، و نوفمبر 2015.	الجدول رقم 04
192	تعداد الأكراد.	الجدول رقم 05
201	التكوين العرقي و الإثني للسكان في 19 مقاطعة في تركيا.	الجدول رقم 06
214	تقديرات السكان في تركيا بخصوص أسباب الأزمة الكردية في تركيا، بحسب نتائج استطلاع رأي أجري في الفترة 22-23 أغسطس 2009.	الجدول رقم 07
215	تقديرات السكان بشأن أسباب القضية الكردية في تركيا - بحسب القومية.	الجدول رقم 08
226	الثورات الكردية في تركيا في فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك	الجدول رقم 09
251	ضحايا الصراع بين الأكراد والدولة في تركيا من 1984 إلى غاية 1995	الجدول رقم 10
252	قتلى الصراع بين الأكراد والدولة في تركيا من 1998 إلى غاية 2010	الجدول رقم 11

262	مقارنة أصوات حزب العدالة والتنمية في المدن الكردية في الانتخابات البلدية عام 2009 مع التصويت بـ "نعم" في الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2010.	الجدول رقم 12
263	رأي الأتراك والأكراد في السياسات الحكومية تجاه القضية الكردية خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2009.	الجدول رقم 13

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
31	الحركات العرقية وطبيعتها في أكثر من دولة متعددة العرقيات.	الشكل رقم 01
151	المجموعات العرقية في تركيا.	الشكل رقم 02
158	المجموعات الدينية والمذهبية في تركيا.	الشكل رقم 03

قائمة الخرائط

الصفحة	العنوان	الخريطة
100	الخريطة السياسية للجمهورية التركية	الخريطة رقم 01
103	التحديد المكاني لإقليم الشرق الأوسط بين العوالم الحضارية والجغرافية	الخريطة رقم 02
147	مناطق تمركز المجموعة العرقية الكردية في تركيا	الخريطة رقم 03
148	مناطق تمركز الأقلية العربية في تركيا	الخريطة رقم 04
149	مناطق تمركز الأرمن في تركيا	الخريطة رقم 05
153	التوزيع الجغرافي للمجموعات القومية والعرقية في تركيا	الخريطة رقم 06
155	مناطق تمركز العلويين في تركيا	الخريطة رقم 07
189	مناطق انتشار اللهجات الكردية	الخريطة رقم 08
194	إقليم كردستان في تركيا وإيران والعراق وسوريا	الخريطة رقم 09
199	خريطة كردستان الشمالية - كردستان تركيا -	الخريطة رقم 10
200	السكان الكرد في تركيا بحسب المقاطعة عام 1996	الخريطة رقم 11
204	تركيا وفق معاهدة سيفر 1920 èvres	الخريطة رقم 12
208	تركيا وفق معاهدة لوزان 1923	الخريطة رقم 13
249	مناطق الصراع بين الأكراد والسلطات التركية	الخريطة رقم 14
332	المحافظات التي يغطيها مشروع تنمية جنوب شرقي الأناضول	الخريطة رقم 15

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. إبراهيم (سعد الدين) الملل والنحل والأعراق. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2005.
2. أبو خليل (شوقي) (أطلس دول العالم الإسلامي. (ط2)، دمشق: دار الفكر، 2003.
3. إحسان (محمد): كردستان ودوامه الحرب. (ط1)، لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر، 2000.
4. إسماعيل (فاروق مصطفى)، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
5. الأصور (خالد): البوسنة والهرسك..حقائق وأرقام. القاهرة: رابطة العالم الإسلامي، 1416هـ.
6. أغلو (أحمد داود) العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. (ط1) (ترجمة محمد تلجي جابر و عبد الجليل طارق)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
7. الإقداحي (هشام محمود) تحديات الأمن القومي المعاصر، مدخل تاريخي- سياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
8. أندرسون (2009): مقدمة عن الفيدرالية. (ترجمة مها تكلا)، كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007.
9. أوسي (سالار) و الجهماني (يوسف إبراهيم) (تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد. دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

10. أوغلو (أكمل الدين إحسان) الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة. (ج1): (ترجمة صالح سعادوي)، إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999.
11. أوغلو (برهان كور) الذاكرة التركية للقضية الكردية، من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
12. باتريك (ماري ملز) سلاطين بني عثمان. (ط1)، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1986.
13. البارزاني (مسعود) البارزاني والحركة التحررية الكردية. (ج1) (ط2)، بيروت: كاوا للثقافة الكردية، 1997.
14. البارزاني (مسعود) البارزاني والحركة التحررية الكردية. (ج2) (ط2)، بيروت: كاوا للثقافة الكردية، 1997.
15. باركي (هنري) وآخرون، القضية الكوردية في تركيا. (ترجمة قال هه)، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007.
16. باروت (محمد جمال)، وآخرون، مسألة أكراد سورية، الواقع- التاريخ- الأسطورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1): 2013.
17. باشور (زانيار) العلاقات التركية الأوروبية: انعكاسات على القضية الكردية. د.ب.ن: د.د. . 2012.
18. باكير (علي حسين) وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. (ط1) الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
19. بجك (باسيل يوسف) وآخرون، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
20. بغدادي (عبد السلام إبراهيم) الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. (ط2) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

21. بلال (مازن) 1 المسألة الكردية، الوهم والحقيقة. (ط1)، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 1993.
22. بن المرجة (موفق) 2 صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية. الكويت: دار الكويت للصحافة، 1984.
23. بن نعمان (أحمد) 3 التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف؟. (ط2). الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997.
24. بن نعمان (أحمد) 4 الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة، 1995.
25. بوحوش (عمار) دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002.
26. تاج الدين (أحمد) 6 الأكراد، تاريخ شعب وقضية وطن. (ط1)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001.
27. جندلي (عبد الناصر) التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. (ط1) الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
28. جهاد صالح، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية. بيروت: د.د.: ط1 1987.
29. (محمد زاهد) 9 التجربة النهضوية في تركيا، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟. (ط1)، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
30. جبر (تيد روبرت) 0 أقلية في خطر. (ترجمة مجدي عبد الحليم)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.
31. حاطوم (نور الدين) 1 تاريخ الحركات القومية: يقظة الحركات القومية. (ج1) (ط2)، الكويت: دار الفكر، 1979.
32. حتي (ناصر يوسف) 2 النظرية في العلاقات الدولية. (ط1)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

33. حرب (علي) 3 حديث النهايات: فتوحات العولمة ومازق الهوية. (ط2)، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004.
34. حسن (ياسر أحمد) 4 تركيا البحث عن مستقبل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
35. الحمداني (حامد شريف) 5 لمحات من تأريخ حركة التحرر الكوردية في العراق. بغداد: د.د. . 2004.
36. حمدي (وليد) الكرد ومردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية. لندن: د.د. . 1991.
37. حوات (محمد علي) (مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
38. خولي (معمار) 8 الإصلاح الداخلي في تركيا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
39. الداقوي (إبراهيم) 9 أكراد تركيا. (ط2)، أربيل: دار نارس للطباعة والنشر، 2008.
40. دانيوف (فلاديمير إيفانوفيتش)، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش. (ط1): (ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني)، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
41. درويش (هدى) 1 الإسلاميون وتركيا العثمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي. (ط1) القاهرة: دار الآفاق الغربية، 1998.
42. درويش (هدى) 2 العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين. (ج1) 2 (ط1)، دمشق: دار القلم، 2002.
43. دولينا (نينل ألكسندروفنا) 3 الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية. (ترجمة أنور محمد إبراهيم)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

44. رضا (رشيد) وآخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا. (ط1)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1996.
45. رضوان (وليد) 5 العرب والأترك من نور الدين وآرسلان إلى الأسد-غول- أردوغان. (ط1)، حلب: دار النهج، 2011.
46. رضوان (وليد) 6 موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية. (ط1) حلب: دار المنهج للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
47. رياض (محمد) 7 الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
48. روبنس (فيليب) 8 تركيا والشرق الأوسط. (ط1) 8 (ترجمة ميخائيل نجم خوري)) قبرص: دار قرطبة، 1993.
49. زكي (نبيل) 9 الأكراد: الأساطير والثورات والحروب. القاهرة: مطبوعات كتاب اليوم، 1991.
50. الزيدي (رشيد عمارة ياس) 10 أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال. بغداد: مركز الدراسات القانونية والسياسية، 2006.
51. الزين (مصطفى) 11 نذب الأناضول. (ط1)، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991.
52. الساعدي (رحيم) 12 مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية. (ط1)، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2013.
53. سافيدان (باتريك) 13 الدولة والتعدد الثقافي. (ط1) 3 (ترجمة مصطفى حسوني) الرباط: دار توبقال للنشر، 2011.
54. سبيتان (سميرة) 14 تركيا في عهد رجب طيب أردوغان. (ط1)، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.

55. سري الدين (عايدة العلي) 5 المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية. (ط1) بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 2000.
56. الشاعر (محمد فتحي) الأكراد في عهد عماد الدين زكي 1127م - 1146م. بور سعيد: دار المعارف، 1991.
57. شاعر (فؤاد) البوسنة والهرسك، مأساة شعب وهوان أمة. (ط2)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1995.
58. شاعر (محمود) 8 التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر (تركيا 1924-1989). (ط1)، بيروت: المكتب الإسلامي، 1996.
59. الشامي (رشاد عبد الله) 9 إشكالية الهوية في إسرائيل. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.
60. شلبي (عبد الودود) 10 جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل الإسلام عقبة في طريق النهضة والتقدم؟. القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية، 2001.
61. صالح (جهاد) 11 الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية. بيروت: د.د. (ط1) 1987.
62. الصالح (منال) 12 نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997 (ط1). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
63. الصلابي (علي محمد محمد) 13 الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط. (ط1): القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001.
64. طقوش (محمد سهيل) 14 تاريخ السلاجقة في بلاد الشام. (ط3)، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
65. الطيب (مولود زايد) 15 علم الاجتماع السياسي. (ط1)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
66. عاشور (محمد مهدي) 16 التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية. (ط1)، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

67. عبد القادر (حسين) 7 انشطار يوغوسلافيا: دراسة تحليلية تاريخية. (ط1)، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996.
68. عبد الله (عبد الغني بسيوني) ((النظم السياسية. (ط4)، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
69. عتريس (محمد) 9 معجم بلدان العالم. (ط1)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001.
70. عطا (زبيدة) ((بلاد الترك في العصور الوسطى. الكويت: دار الكتاب الحديث، د.د.ن.
71. علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب). (ط1)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2008.
72. عليان (رحي مصطفى) و محمد غنيم (هثمان) (مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
73. عمارة (محمد) 3 الاستغلال الأمريكي للأقليات. (ط1)، القاهرة: مكتبة وهبة، 2011.
74. عوض صابر (فاطمة) و علي خفاجة (ميرفت) ((أسس ومبادئ البحث العلمي. (ط1)، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.
75. العيطة (سمير) وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. (ط1): الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
76. غريفيثس (مارتن) و أوكالاهان (تيري) ((المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
77. قدورة (عماد يوسف) 7 روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
78. قدورة (عماد) 8 الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
79. الكتاني (علي بن المنتصر) 9 المسلمون في أوروبا وأمريكا. (ج1) 9 (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005.

80. الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون ، موسوعة السياسة (ج1)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
81. الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، الموسوعة السياسية (ج2)، بيروت: مؤسسة نخال للطباعة والإعلان، 1985.
82. مانتران (روبير) تاريخ الدولة العثمانية. (ج1 ط1) (ترجمة بشير السباعي) القاهرة: دار الفكر للدراسات، 1993.
83. مانتران (روبير) 3 تاريخ الدولة العثمانية. (ج2 ط1) (ترجمة بشير السباعي) القاهرة: دار الفكر للدراسات، 1993.
84. مجيد (حسام الدين علي) 4 إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع. (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
85. محفوض (عقيل سعيد) 5 الأكراد واللغة والسياسة، دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية. (ط1)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
86. محفوض (عقيل) 6 تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
87. محمود (الطيب عبد الجليل حسين) إشكالية الهوية وبناء الدولة الوطنية المعاصرة. القضايف (السودان): (د.د.ن) 2008.
88. محمود (رستم) 8 القضية العلوية في تركيا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
89. مزاحم (هيثم) 9 تركيا والخيارات الإستراتيجية العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
90. مصباح (عامر) (الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
91. مصباح (عامر) ((معجم مفاهيم العلوم السياسية. (ط1)، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005.

92. معوض (جلال عبد الله) صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية. (ط1) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
93. نسيرة (هاني) مفهوم الهوية بين الثبات والتحول. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، د.ت.ن.
94. النعيمي (أحمد نوري، النظام السياسي في تركيا. (ط1)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
95. نور الدين (محمد) تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات. (ط1). الإسكندرية: رياض الريان للكتب والنشر، 1997.
96. نور الدين (محمد) تركيا، الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. (ط1)، بيروت: مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
97. نور الدين (محمد) حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا. (ط1): بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2001.
98. نوفل (ميشال) عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. (ط1)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
99. نيكتين (باسيل) الكرد (ط2) (ترجمة دار الروائع اللبنانية)، بيروت: دار الروائع، 1967.
100. الهزيمة (محمد عوض). قضايا دولية، تركية قرن مضى وحمولة قرن أتى. (ط1) عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2005.
101. هلال (رضا) السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي. (ط1)، القاهرة: دار الشروق، 1999.
102. الهوية الإسلامية: (د.ب.ن): (د.د.ن): 2009.

103. وهبان (أحمد محمد) الهوية العربية في ظل العولمة (إطالة على حال الهوية في مصر والعالم العربي). الرياض: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، د.ت.ن.
104. وهبان (أحمد): الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007.
105. ياغي (إسماعيل أحمد): الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان، 1995.
106. ناكه بي (سمير): كوردستان - لماذا كل العالم صامت؟. (ط1)، أربيل: مطبعة الثقافة، 2007.

ب- المقالات:

1. إبراهيم (مازن خليل) "المتغيرات السياسية في العلاقات التركية الإسرائيلية للفترة من 2002-2013 وأثرها على القضية الفلسطينية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (49)، صيف 2013.
2. أبو ساق (محمد عثمان) "إشكالية الهوية الوطنية" مجلة التنوير، الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010.
3. أحمد (وليد محمود) "تركيا وحوض البحر الأسود 9 دراسات إقليمية" جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (27) 7(2012).
4. أللهبي (فائز صالح) "إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (13) 3(2008).
5. ألوجي (عبد الرحمن) "الأقليات والمواثيق الدولية" مجلة صوت الكورد، أربيل: شبكة صوت الكورد، العدد (334)، فبراير 2009.

6. بهنان (حنا عزو) "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية-التركية 1984-2007" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (12) 2008.
7. بوبوش (محمد) "العلاقات التركية الخليجية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (48) 2013.
8. ت. كور (أحمد). "هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟"، الدوحة: مركز بروكناجز، فبراير 2013.
9. جاسم حمدون (أفراح ناثر) "موقف الأحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية في تركيا" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (10) 2007.
10. جبير الموسوي (بتول هليل) "العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية) بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45) 2012.
11. جوهر (إسلام)، و عبد الوهاب (شادي) "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان" مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، العدد (43)، يناير 2009.
12. خليل (صبري محمد) "الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (20)، يناير 2009.
13. الحاج (سعيد) 3 "الانتخابات البرلمانية التركية: المتنافسون والتوقعات"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات: (سلسلة تقارير): 03 يونيو 2015.
14. الحاج (سعيد) 4 "التحركات العسكرية التركية: الأسباب والانعكاسات الإقليمية" الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 07 أغسطس 2015.

15. علي باكير (حسين) ("حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات 20 أكتوبر 2013.
16. الداوود (محمود علي) ("الدور التركي في أزمة الخليج") مجلة دراسات الشرق الأوسط، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (404) 1993.
17. دلشاد (عبد الله) "العمال الكردستاني: لا معنى لعملية وقف إطلاق النار مع تركيا ولا جدية في محاربة أنقرة لداعش" جريدة الشرق الأوسط، العدد (415146) 2015/07/26.
18. الزين (قيصر موسى) "مسألة الهوية في السودان، الظاهرة والمنظور" مجلة التنوير الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010.
19. سليمة (فيلاي) "الهوية الجزائرية أزمات وتحديات" مجلة علوم الإنسان والمجتمع جامعة بسكرة، العدد (08)، ديسمبر 2013.
20. السماك (محمد) "لعبة الأقليات: الأكراد نموذجاً" جريدة المستقبل اللبنانية، العدد (4686) 13 مايو 2013.
21. السويداني (حامد محمد طه) 1 "العلاقات التركية السورية 1998-2011" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (27) 2012.
22. السويداني (حامد محمد طه) ("قضية حزب العمال الكردستاني وأثرها على العلاقات التركية الروسية 1984-1999" دراسات إقليمية- جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (29) 2012.
23. السويداني (حامد محمد طه) 3 "العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009" دراسات إقليمية جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (28) 2012.
24. سيد أحمد (أسماء) 4 "أثر الهوية على السياسة الخارجية التركية في الفترة 1923-2004" مجلة التنوير ' الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010.

25. صدقي (بكر) 5 "فاز أردوغان وخسرت المعارضة وشركات استطلاع الرأي" 5 **يومية القدس العربي**، لندن: مؤسسة القدس العربي للنشر والإعلان، السنة 27 (العدد 8277)، الخميس 2015/11/05.
26. صوان (محمد) 6 "الأزمة التركية-الكردية وآفاق الحل الديمقراطي السلمي" **جريدة المستقبل اللبنانية**، العدد (4686) ' 13 مايو 2013.
27. ضاهر (مسعود) 7 "خريطة الأقليات في الوطن العربي" **مجلة هاوارا الجديدة العراقية**، العدد (05)، يونيو 2005.
28. عبد البديع (أحمد عباس) 8 "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي" 8 **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (114)، أكتوبر 1993.
29. عبد الجبار سلطان (نوال) 9 "رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام" **دراسات إقليمية** جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (04)، ديسمبر 2005.
30. عبد الجبار سلطان الطائي (نوال) () "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006" **دراسات إقليمية** جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (07)، يناير 2007.
31. عبد الله حسن الحياي (أزهار) 1 "المتغير الأمريكي في الخلاف التركي - الكردي بعد عام 2003" 1 (تركيا وحزب العمال الكردستاني) **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، جامعة الأنبار العراقية، العدد (03) 3 2010.
32. عتباني (هويدا صلاح) 2 "الهوية والتعدد الإثني، دراسة مفاهيمية مع إشارة إلى النموذج السوداني" **مجلة التنوير** الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، العدد (09)، يوليو 2010.
33. عدوان أركان (إبراهيم) () "آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا" **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (47) 7 2013.

34. عزو بهنان (حنا) 4 "موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا" 4 دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (11) 1(2007).
35. عزو بهنان (حنا) 5 "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية 1984-2007" 5 دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (12) 2(2007).
36. العلاف (إبراهيم خليل) 6 "أثر العامل الإقليمي في العلاقات العربية - الكردية" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (28) 6(2012).
37. غدير (غازي فيصل) ("مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تاريخية 1923-2013)", مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية) بغداد: مركز المستنصرية للدراسات والدولية، العدد (46) 6(2013).
38. غرابيبة (إبراهيم) 8 "القوة والضعف في التعددية الإثنية 8 يومية العرب (القطرية)) العدد (7732) 8 13 أغسطس 2009.
39. غوردون (إيليانا) وآخرون، "واقع التعددية الدينية والقومية في الوطن العربي" مجلة أوراق ديمقراطية، العدد (02)، يونيو 2005.
40. كيوان (مأمون) 0 "الأقليات في تركيا تحت سقف المواطنة" جريدة المستقبل (اللبنانية)، العدد (4609) ' 23 ديسمبر 2011.
41. لطفي (منال) 1 "دولة تركيا من أتاتورك إلى أردوغان واحدة ... وهويات متعددة" جريدة الشرق الأوسط ' 2007.
42. ليتيم (فتيحة) ("تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" مجلة الفكر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (05) 2013.
43. ماجد (زياد) 3 "الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج" الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 03 أغسطس 2015.

44. المجذوب (طارق) 4 "العلاقات العربية-التركية الراهنة (التعاون العربي-التركي في مجال البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية)" "مجلة المستقبل العربي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (188)، أكتوبر 1994.
45. مجموعة من الباحثين، "البرلمانيات التركية: رهانات وتقديرات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات: 2015/05/28.
46. مجيد (إياد عبد الكريم) ("الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية، تركيا نموذجاً") مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد (46) 2014.
47. محارب (محمود) 7 "العلاقات الإسرائيلية التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار 7 الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 7 (تقييم حالة)، نوفمبر 2012.
48. محمد (أحمد سلمان) ("الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية") مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45) 5 2013.
49. محمود (محمد صلاح) ("إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية") دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (16) 6 2009.
50. مراد (خليل علي) 0 "الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984" "دراسات إقليمية" جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (03)، يوليو 2005.
51. مركز الجزيرة للدراسات، "انتخابات إعادة التركيبة: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2015/11/05.
52. مركز الجزيرة للدراسات، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 28 فبراير 2013.

53. مهدي (حبيب صالح) 3 "دراسة في مفهوم الهوية" 3 دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (13) 3(2008).
54. ناثر جاسم (أفراح) 4 "توركوت ومشروع العثمانية الجديدة" دراسات إقليمية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (06)، يناير 2007.
55. نذير شكر (نغم) ("الدور التركي والتغيرات في المنطقة العربية") مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (444) 4(2013).
56. النعيمي (لقمان عمر محمود) ("تركيا والثورات العربية: (تونس، مصر، ليبيا)" دراسات إقليمية) جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (33) 3(2013).
57. النعيمي (لقمان عمر محمود) ("مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية (2002-2010)" دراسات إقليمية) جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (24) 4(2011).
58. النعيمي (لقمان عمر محمود) ("تركيا وروسيا الاتحادية، دراسة في العلاقات السياسية 2000-2009" دراسات إقليمية) جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (21) 1(2011).
59. النعيمي (لقمان عمر محمود) 9 "العلاقات التركية الإيرانية 2002-2008" دراسات إقليمية" جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد (17) 7(2009).
60. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2015.
61. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "الانتخابات العامة التركية: العدالة والتنمية يحسم ويحكم منفرداً"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 05 نوفمبر 2015.

62. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "خلفيات التفاهم التركي الأميركي وتداعياته على الأزمة السورية² (سلسلة: تقدير موقف)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015.

ج- الوثائق:

1- نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية اعتمده الجمعية العامة في قرارها 135/47 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1992.

د- المواد غير المنشورة:

1. أغلو (أحمد داود) مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء المكلف حول نتائج تشكيل حكومة ائتلافية، أنقرة، قناة TRT التركية، 2015/08/13.
2. أوشن (سمية) 8 "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر 8 (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2010).
3. برواري (خليل محمد طاهر)) "مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية" (رسالة ماجستير) كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2008).
4. بلعيد (سمية) "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً" (رسالة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010).
5. بهاز (حسين)) "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي: 1990 - 1995 (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 2005 - 2006).

6. بوحوش (عمار) "الهوية واللغة في البلدان العربية، دراسة تحليلية" بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات المنعقد بمدينة الدوحة، قطر، في الفترة الممتدة من 24 إلى 26 مارس 2012.
7. الجازولي (ابتسام محمد) "العامل الإثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان 1989 - 2005" (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة النيلين الخرطوم، 2001).
8. حاجيات (رابحة) "الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية" (رسالة ماجستير) كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003-2004).
9. حوادسي (سمية) "العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014).
10. خيارى (لطفى) "الأقليات في النزاعات الدولية: حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغوسلافي سابقاً": (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3: 2004).
11. دوزى (وليد) "ظاهرة الأقليات في البوسنة والهرسك" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات أوروبتوسطية، جامعة تلمسان، 2011).
12. شباح (فتاح) "تصنيف الأنظمة السياسية اللبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، دراسة حالة الجزائر" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008).
13. هاشمي (مريم) "العلاقة الثقافية بين مدينتي تلمسان وبجاية خلال القرن 13-15م" (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تخصص تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة تلمسان، 2010-2011).

14. العساف (فايز عبد الله) ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)) (رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009-2010).
15. مرابط (راجح) 5 "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو" (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009).
16. مرابط (كريم) ("مسألة الأقليات في إفريقيا من منظور القانون الدولي") (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، فرع القانون والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000).
17. معارف (إسماعيل) ("القضية الكردية في تركيا" مقابلة شخصية جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الاثنين 2015/06/15).

هـ - الانترنت:

1. أشعيا (وليم) "دراسة حول الأقليات القومية والدينية في الواقع العربي والإسلامي (الآشوريين نموذجاً)"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.ankawa.com تاريخ تصفح الموقع، 2013/03/15.
2. "أردوغان: لا سلام مع الأكراد لتواصل الهجمات"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/28/> تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.
3. "أوغلو يطالب ساسة الأكراد بإدانة حزب العمال" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/29/> تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

4. "الإمبراطورية العثمانية ابتداء من سنة 1300م إلى غاية 1683م" على الموقع الإلكتروني: <http://www.axl.cefan.ulaval.ca/europe/Ottoman-map.htm> تاريخ تصفح الموقع: 2013/03/13.
5. أوسي (هوشنك)3 "الصراع الكردي- التركي بين الحل السلمي وتجدد دورة العنف"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.studies.alarabiya.net/files، تاريخ تصفح المقال: 2015/07/17.
6. الباقر (العفيف) "أزمة الهوية في شمال السودان" (ترجمة الخاتم عدلان)، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnilin.com/vb/showthread> تاريخ دخول الموقع: 2011/12/08.
7. "البارزاني يدعو تركيا وأكرادها لوقف التصعيد" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/27/> تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.
8. بروكا (هوشنك) ("لماذا تريد إسرائيل قيام دولة كردستان؟"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/opinion/2014/7/920001.html> تاريخ تصفح المقال: 2015/04/15.
9. بن صالح (وسيمة) " تركيا و الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews> تاريخ تصفح المقال: 2015/06/22.
10. بن صالح (وسيمة) "المشهد السياسي التركي أمام خيارات أزمة" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews> تاريخ تصفح المقال: 2015/06/22.

11. بن صالح (وسيمة) | "من يقف وراء تفجير سورج التركية"، مقال منشور على الموقع

الإلكتروني: www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

12. "البيت الأبيض حزب العمال منظمة إرهابية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/26>

تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

12. "تركيا تواصل غاراتها واجتماع طارئ لبرلمانها" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/29>

تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

13. "تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c>

تاريخ تصفح المقال: 2015/02/07.

14. "تنظيم الدولة الإسلامية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/10/11>

تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

15. "حزب العدالة والتنمية التركي والمعضلة الكردية"، مقال منشور على الموقع

الإلكتروني: <http://adarpress.net/index.php/2013-07-29-08-57-14>

تاريخ تصفح المقال: 2015/07/30.

16. الجريبيع (محمد عبد الله) "مدخل لدراسة الهويات الوطنية، دراسة سوسيولوجية لحالة

الهوية الأردنية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.thoriacenter.org/cms/webimages/359509.doc

تاريخ تصفح الموقع: 2012/02/24.

17. جفال (عمار) | "التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، مقال منشور

على الموقع الإلكتروني: <http://www.politics-ar.com> تاريخ

دخول الموقع: 2013/07/29.

18. جمو (حسين) 8 "القضية الكردية بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24462>

تاريخ دخول الموقع: 2013/07/23.

19. الحاج (سعيد) () "تركيا والأكراد.. ضرورات الداخل وتطورات الإقليم"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

(<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9>)

تاريخ تصفح المقال: 2015/06/16.

20. الحاج (سعيد) 0 "الانتخابات التركية... قراءة في النتائج والسيناريوهات"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015>

تاريخ تصفح المقال: 2015/06/17.

21. الحاج (سعيد) () "فرص نجاح عملية السلام مع الأكراد في تركيا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>، تاريخ

تصفح المقال: 2015/06/26.

22. الحسن (حمزة) 2 "أزمة الهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article0019.htm>

تاريخ تصفح الموقع: 2012/02/25.

23. حكيمي (توفيق) 3 "المعضلة الأمنية الدولية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.scribd.com/doc/21981952> /المعضلة-الأمنية-الدولية-

تاريخ تصفح الموقع: 2012/05/22.

24. حيدر (رندة) ("أسباب الدعم الإسرائيلي لاستقلال إقليم كردستان"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.annahar.com/article/147065>) تاريخ تصفح المقال: 2014/06/22.
25. "حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25> تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.
26. "حزب الشعوب الديمقراطي.. مفاجأة الانتخابات التركية" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/> : تاريخ تصفح المقال، 2015/06/20.
27. "خريطة مناطق تمركز الأرمن في تركيا" على الموقع الإلكتروني: www.i24news.tr تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.
28. "خريطة التوزيع الجغرافي للمجموعات القومية والعرقية في تركيا" على الموقع الإلكتروني: www.Farm4.staticflickr.com/3224 تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.
29. "خريطة الأكراد9 على الموقع الإلكتروني: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/turquie_3kurdes.htm تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/17.
30. "الخريطة السياسية لتركيا"، على الموقع الإلكتروني: www.mapsofworld.com تاريخ تصفح الموقع: 2015/08/05.
31. خولي (معمّر فيصل)1 "نتائج الانتخابات التركية وانعكاساتها على السياسات التركية" مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، www.rawabetcenter.com/archives/14501 = تاريخ تصفح المقال: 2015/11/04.

32. "داود أوغلو: لسنا في حرب مع الأكراد و إنما حربنا ضد منظمة "PKK" الإرهابية"

مقال منشور على الموقع الإلكتروني: 306540

http://www.trt.net.tr/arabic/ تاريخ تصفح المقال: 2015/08/14

33. "دستور عام 1924'3 مقال منشور على موقع مجلس الأمة التركي الكبير على الموقع

الإلكتروني: http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/12

تاريخ تصفح الموقع: 2015/08/05.

34. "دستور عام 1982'4 مقال منشور على موقع مجلس الأمة التركي الكبير على الموقع

الإلكتروني: http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/12

تاريخ تصفح الموقع: 2015/08/05.

35. دلي (خورشيد) ("هل يغير كرد تركيا صورتها؟"، مقال منشور على الموقع

الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/15/

تاريخ تصفح المقال، 2015/06/20.

36. "قتيل بإسطنبول في ثاني هجوم لحزب العمال"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25/

تاريخ تصفح الموقع: 2015/07/26.

37. "مقتل ثلاثة عسكريين أتراك بهجمات كردية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/30/

تاريخ تصفح المقال: 2015/08/01.

38. "قضاء تركيا يحقق مع زعيم أكبر حزب مؤيد للأكراد" مقال منشور على

الموقع الإلكتروني: _____

/http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/30/

تاريخ تصفح المقال: 2015/07/31.

39. "اللغات الكردية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.moonpost.net/sites/default/files تاريخ تصفح الموقع:

.2015/07/17

40. عادل (زقاع) "إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي"

دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/ تاريخ

تصفح الموقع: 2012-05-22.

41. العبد الله (علي صالح) "تركيا...مأزق السياسة والهوية"، مقال منشور على الموقع

الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/4/

تاريخ تصفح المقال: 2015/06/23.

42. عبد الله (محمود) "مكونات الهوية وأزمته إشكالية الهوية الوطنية والمدنية في

المجتمع الأحوازي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.arabistan.org/detaild.aspx?elmnt=3062

تاريخ تصفح الموقع: 2012/02/25.

43. "عدد سكان تركيا يتجاوز الـ 76 مليون نسمة"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.akhbarturkiya.com/?p=1593 تاريخ تصفح الموقع: 6

.2015/06/22

44. "العلويون في تركيا" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.upload.wikimedia.org تاريخ تصفح الموقع:

.2015/07/17

45. عيسى (مهران) "أردوغان.. و"حفرة" الانتخابات المبكرة"، مقال منشور على الموقع:

m.skynewsarabia.com/web/article/769516 تاريخ

تصفح المقال: 2015/09/22.

46. غل (محمد زاهد) الأكراد وأزمة السياسة التركية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/14/>

الأكراد-وأزمة-السياسة-التركية- تاريخ تصفح المقال: 2015/08/13.

47. السبعوي (عوني عبد الرحمان) 7 "الأقليات والطوائف في تركيا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-

تاريخ تصفح المقال: 2015/07/14.

48. "المجموعات العرقية في تركيا"، على الموقع الإلكتروني: www.chronicle.fanack.com/wp-content - تاريخ

تصفح الموقع: 2015/07/17.

49. "المجموعات الدينية في تركيا" مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.chronicle.fanack.com/wp-content - تاريخ

تصفح الموقع: 2015/07/17.

50. "نصوص المواد الثلاث المتعلقة بالأكراد في معاهدة سيفر (sèvres) في 10 أغسطس 1920" مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/mol01.doc_cvt.htm

تاريخ تصفح الموقع: 2015/08/05.

51. ولد المامي (النان) 1 "التعدد الإثني والاندماج الوطني في موريتانية"، المركز المغربي للدراسات والبحوث الإسلامية-تراثية،

http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0410/weldmami_250410.htm

تاريخ دخول الموقع: 2010/04/ 24.

المراجع باللغة الأجنبية

BIBLIOGRAPHIE

A- Livres.

1. Boulanger, Philippe, **Géopolitique des Kurdes**. Paris : Ellipses Éditions Marketing, 2006.
2. Bringa, T., **Being Muslim the Bosnian way. Identity and community in a central Bosnian village**. Princeton: N.J., 1995.
3. Charnay, Jean-Paul, **Quel Avenir Pour L'Irak**. Paris : ATR L'ATELIER, 2005.
4. Chaliand, Gérard, **Le malheur kurde**. Paris : Éditions du seuil, 1997.
5. Djalili, Mohammad-Reza, **L'IRAN de A à Z**. Paris: André Versaille éditeur 2010.
6. Fédération des Associations des travailleurs et des jeunes, **La Question kurde en Turquie: une Question de démocratie et d'égalité**, Paris: didif, 2010.
7. Gözler, Kemal, **judicial review of constitutional amendments a comparative study**, Bursa: ekin press, 2008.
8. Kilic, Ali, **La nouvelle stratégie de l'armée turque et le terrorisme de l'état impérialiste turc au Kurdistan du nord**. Paris : Fnac, 2009.
9. Mc Lean, Iain, et Mc Millan, Alistair, **Concise dictionary of politics**. Londres: Oxford, 2003.
10. Smith, Anthony D., **National Identity**. London: Penguin books, 1995.
11. Stansfield, Gareth & Anderson, Liam, **Les paramètres changeants d'un Etat kurde**, Paris : Institut Kurde de Paris, 2006.

B- Articles.

- 1- Ahtisaari, Martti et autres, "La Turquie dans l'Europe", **Deuxième rapport de la Commission Indépendante sur la Turquie**, Septembre 2009.
- 2- Barkey, Henri, "Les Occidentaux apportent un soutien mesuré aux Kurdes", **confluences méditerranée**, N° 34, été 2000.
- 3- Burge, E.M., "The Resurgence of Ethnicity, Myth or Reality", **ethnic and racial studies**, Vol 1 N°3 July 1978.
- 4- Coquery-Vidrovitch, Catherine, "du bon usage de l'ethnicité". **le monde diplomatique**, juillet 1994.
- 5- Center for middle eastern strategic, **elections and experience of justice and development party**, June 2011.
- 6- Grojean, Olivier & Küçük, Bülent, "Le PKK après la capture d'Öcalan : Phénomène charismatique et mythes politiques au sein du mouvement kurde", **études kurdes (Paris)**, N° 8, septembre 2006.
- 7- Gürsel, Kadri, "La Question kurde aujourd'hui les évolutions politiques intérieures en Turquies", **Conférence organisée le Mardi 27 mars 2012**, Paris : Espace Kiron.
- 8- Yavuz M., et Khan M. R., "Turkey and Europe: Will east meet west?", **Current History**, (November 2004).
- 9- Öcalan, Abdullah, **Guerre et paix au Kurdistan : Perspectives pour une résolution politique**. (Traduction: Initiative Internationale), Cologne, 2010.

C- Documents.

- 1- Balkan, Sadik, E. Uysal, Ahmet and Kemal H. Karpat (Trans.), **Constitution of the Turkish Republic**, Ankara, 1961.
- 2- Constitution of the Republic of Turkey [Turkey], 07 November 1982, available at: www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6b5be0.html.
- 3- J. Cl. "La Turquie poursuit sa double offensive contre Daech et les peshmergas", **journal le parisien**, 4970291, Publié le Samedi 25 Juil. 2015.

D- Mémoire.

- 1- Karakus, Suna, ‘L'analyse du problème kurde Turquie: le rôle du pkk dan la reconnaissance de la question kurde’, (**mémoire présenté commie exigence partielle a la maitrise en science politique**, université du Québec a Montréal, 2010).

E- Internet.

- 1- “Arab people in turkey”, [https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category: Arab_people_in_turkey](https://commons.m.wikimedia.org/wiki/category:Arab_people_in_turkey), 31/05/2015.
- 2- “PKK konflikt”, [www.upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/bc/pkk- conflict-de.png](http://www.upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/bc/pkk-conflict-de.png), 05/08/2015.
- 3- “Treaty of Lausanne”, www.marefa.org/index/معاهدة_لوزان, 05/08/2015.
- 4- “Treaty of severs”, [www.marefa.org/index.ملف:treaty of severs_](http://www.marefa.org/index.ملف:treaty_of_severs_), 05/08/2015.

الفهرس

الصفحة	المحتوى
ii	شكر و تقدير
iii	الإهداء
06	مقدمة
30	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعرقية والهوية الوطنية
32	تعريف العرقية والمفاهيم المشابهة لها.
53	ماهية الهوية الوطنية وأزماتها.
81	مقاربات نظرية لمفهوم العرقية والهوية الوطنية.
89	علاقة الهوية الوطنية بالتعدد العرقي.
91	خلاصة الفصل الأول.
94	الفصل الثاني: نظرة على تركيا وصياغة سياساتها العامة
96	أصل تركيا والأتراك.
119	النظام السياسي في تركيا.
144	التركيبة السكانية للمجتمع التركي.
158	مكونات الهوية الوطنية التركية وأزماتها الداخلية والخارجية.
177	خلاصة الفصل الثاني.
181	الفصل الثالث: المجموعة العرقية الكردية في تركيا
183	أكراد تركيا وكردستان الشمالية.
202	جذور الأزمة الكردية وأسبابها في تركيا.
215	الحركات العرقية الكردية في تركيا.
241	سياسة الدولة التركية تجاه أكرادها.
263	خلاصة الفصل الثالث.
268	الفصل الرابع: الأزمة الكردية في تركيا بين الواقع والآفاق
271	أثر القضية الكردية على السياستين الداخلية والخارجية التركية.

287	خلفيات القضية الكردية في تركيا ودور الأطراف الدولية إزاءها.
314	انعكاس الأوضاع الإقليمية الراهنة على تركيا وقضية أكرادها، وإستراتيجية النظام السياسي التركي لاحتواء الأكراد.
339	آفاق الأزمة الكردية في تركيا.
365	خلاصة الفصل الرابع.
371	الخاتمة
378	الملاحق
406	قائمة الجـ =
409	قائمة الأشكـ
411	قائمة الخرائط
413	قائمة المراجع
443	الفهرس
446	ملخص البحث